



حزمة الإجراءات الإصلاحية لتشجيع القطاع الخاص

تقرير بشأن

خلال الفترة (مايو ٢٠٢٢ - ديسمبر ٢٠٢٤)

2025
أبريل

يصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
التابع لمجلس الوزراء





مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

فريق العمل

رئيس المركز

السيد الدكتور / أسامة الجوهري

مساعد رئيس مجلس الوزراء

رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

.....

الإشراف العام

د. هبة عبد المنعم

رئيس الإدارة المركزية لمتابعة وتقييم الاستراتيجيات الوطنية

.....

رئيس فريق الإعداد

د. أسماء بكير

مدير الإدارة العامة لتنمية الوعي بالاستراتيجيات الوطنية

.....

فريق الإعداد

أ. أحمد بسيوني

أ. أسماء مصطفى

أ. هايدي أحمد

أ. عبد الغفار هارون

أ. محمد صابر

أ. دينا عطا الله

الإدارة العامة للجودة

أ. هبة أبو الوفا

مدير الإدارة العامة للجودة

أ. وليد رشاد

د. شيماء العربي

أ. أيمن سيد

.....

التصميم الجرافيكي

د. أيمن الشريف

مدير الإدارة العامة للتصميم الجرافيكي والمطبوعات

أ. فادي يوسف

قائمة المحتويات

٧	مقدمة
١١	القسم الأول: موجز عن حزمة الإجراءات الإصلاحية الداعمة للقطاع الخاص التي تبنتها الحكومة المصرية خلال الفترة (مايو ٢٠٢٢ - ديسمبر ٢٠٢٤)
٣٥	القسم الثاني: إصلاحات السياسة النقدية وتعزيز مرونة سياسة سعر الصرف خلال الفترة (مايو ٢٠٢٢ - ديسمبر ٢٠٢٤)
٤١	القسم الثالث: إصلاحات تعزيز المنافسة والحياد التنافسي خلال الفترة (مايو ٢٠٢٢ - ديسمبر ٢٠٢٤)
٤٩	القسم الرابع: إصلاحات تشجيع القطاع الصناعي خلال الفترة (مايو ٢٠٢٢ - ديسمبر ٢٠٢٤)
٦٥	القسم الخامس: إصلاحات دعم الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال خلال الفترة (مايو ٢٠٢٢ - ديسمبر ٢٠٢٤)
٨١	القسم السادس: إصلاحات الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية خلال الفترة (مايو ٢٠٢٢ - ديسمبر ٢٠٢٤)
٩٣	القسم السابع: إصلاحات تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة خلال الفترة (مايو ٢٠٢٢ - ديسمبر ٢٠٢٤)
١٠٥	القسم الثامن: رؤية المؤسسات الدولية للإصلاحات المصرية



الملاحق: قائمة تفصيلية بالإجراءات الإصلاحية المنفذة بالقطاع الخاص التي تبنتها الحكومة المصرية خلال الفترة (مايو ٢٠٢٢ - ديسمبر ٢٠٢٤)

١١٩	ملحق (١): إصلاحات السياسة النقدية وتعزيز مرونة سياسة سعر الصرف (١١ إجراءً إصلاحياً)
١٢٣	ملحق (٢): تعزيز المنافسة والحياد التنافسي (١٤ إجراءً إصلاحياً)
١٢٩	ملحق (٣): تشجيع القطاع الصناعي (١٣٤ إجراءً إصلاحياً)
١٧١	ملحق (٤): دعم الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال (١٨٩ إجراءً إصلاحياً)
٢٣٧	ملحق (٥): إصلاحات الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية (١٢٨ إجراءً إصلاحياً)
٢٧٥	ملحق (٦): إصلاحات تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة (٢٤ إجراءً إصلاحياً)

مقدمة

يُعد القطاع الخاص في مصر ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وزيادة معدلات النمو. فهو المحرك الرئيس لخلق فرص العمل، وزيادة الإنتاجية، وتحفيز الابتكار، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. وفي ظل التطورات الاقتصادية والإصلاحات التي شهدتها مصر خلال السنوات الأخيرة، تم إيلاء اهتمام متزايد لدعم القطاع الخاص؛ بهدف تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ التي تركز على بناء اقتصاد تنافسي متنوع ومتنامٍ، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام، وكذا زيادة مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد المصري في مختلف القطاعات.

كما يتضمن برنامج عمل الحكومة المصرية للفترة (٢٠٢٧/٢٠٢٦-٢٠٢٥/٢٠٢٤) الذي يأتي تحت عنوان «مُعًا نبني مستقبلًا مستدامًا»، المزيد من السياسات والإصلاحات الممكنة للقطاع الخاص من خلال المحور الثالث من البرنامج الذي يستهدف بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات.

وينصب جانب كبير من الإصلاحات التي تتبناها الحكومة المصرية لتشجيع القطاع الخاص، على بلورة واعتماد فلسفة الدولة ونهجها ودستورها الاقتصادي للمزيد من تمكين القطاع الخاص من خلال إطلاق «وثيقة سياسة ملكية الدولة» بهدف زيادة مستويات مساهمته في الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي والتشغيل والتصدير.



استنادًا إلى رؤية الدولة لتشجيع القطاع الخاص، قامت الحكومة المصرية بوضع سياسة متكاملة لشكل ملكية الدولة للأصول، ومقترحات تعزيز دور القطاع الخاص على مستوى القطاعات المختلفة، وذلك استنادًا إلى التجارب الدولية الناجحة، والدروس المستفادة من الأزمات العالمية التي أثّرت في طبيعة دور الدولة خلال السنوات السابقة، حيث تستهدف سياسة ملكية الدولة، على وجه الخصوص، ما يلي:

- **رفع معدلات النمو الاقتصادي إلى مستويات محقّقة لطموحات المصريين، وذلك عن طريق رفع معدل الاستثمار إلى ما يتراوح بين ٢٥٪ و ٣٠٪، بما يسهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي إلى ما بين ٧٪ و ٩٪ لتوفير فرص عمل كفيلة بخفض معدلات البطالة.**
- **تمكين القطاع الخاص المصري، وتوفير فرص متنوعة لتواجهه في الأنشطة الاقتصادية كافة، بما يساعد على رفع نسبة مساهمته الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمارات المنفذة، والتشغيل، والصادرات، والإيرادات الحكومية.**
- **تركيز تدخل الدولة لضخ الاستثمارات وملكية الأصول في قطاعات رئيسة يُعد عملاً أصيلاً للدولة، بما يشمل القطاعات التي يعزف القطاع الخاص عن الدخول فيها، في حين ينعكس تطوير تلك القطاعات بشكل مباشر على تحسين بيئة العمل للقطاع الخاص.**
- **حوكمة تواجد الدولة في الأنشطة الاقتصادية، حيث تستهدف الحكومة التواجد في القطاعات الاقتصادية وفقاً لمعايير محددة، كما يتم التحول من إدارة مؤسسات الدولة إلى إدارة رأس مال الدولة، وذلك من خلال تحديد آليات تخارج الدولة من الأصول المملوكة لها سواء من الإدارة أو الملكية.**
- **تحقيق وفورات مالية تُمكن من دعم أوضاع الموازنة العامة، وتحقيق الانضباط المالي، وضمان الاستدامة المالية، وتعزيز قدرة الدولة المالية على دعم شبكات الأمان الاجتماعي؛ لحماية الفئات الهشة، وزيادة مستويات قدرة صمود الاقتصاد المصري أمام الأزمات.**

يأتي إصدار هذا التقرير في سياق التزام الدولة المصرية بتنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول وغيرها من الاستراتيجيات الوطنية الهادفة للمزيد من تمكين القطاع الخاص.

في هذا الإطار، يستهدف هذا التقرير إلقاء الضوء على جهود الإصلاح التي من شأنها دعم نشاط القطاع الخاص، وتُصنف تلك الإجراءات في (٦) محاور رئيسة هي:

١ - إصلاحات السياسة النقدية وتعزيز مرونة سياسة سعر الصرف.

٢ - تعزيز المنافسة والحياد التنافسي.

٣ - تشجيع القطاع الصناعي.

٤ - دعم الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال.

٥ - إصلاحات الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية.

٦ - تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة.

يؤكد هذا التقرير الذي يغطي الفترة (مايو ٢٠٢٢-ديسمبر ٢٠٢٤) حرص الحكومة المصرية على مواصلة مساعي الإصلاح الاقتصادي والمزيد من تمكين القطاع الخاص لدفع النمو الاقتصادي، بما يسهم في جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية، وتعظيم دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

يستند هذا التقرير الدوري إلى عدد من المصادر الموثوقة، وقد بدء إصداره منذ مايو ٢٠٢٢، وصدر منه حتى تاريخه أربع إصدارات، ويدعم إصدار التقرير منصة وقاعدة بيانات معلومات تفاعلية لعرض الإجراءات الإصلاحية الداعمة للقطاع الخاص على مستوى محاور التقرير المختلفة بشكل كامل وتفصيلي.

يتكون التقرير، بالإضافة إلى المقدمة، من **ثمانية أقسام**، حيث يتضمن القسم الأول نظرة عامة على الإصلاحات المنفذة، علاوةً على ستة أقسام تستعرض الإصلاحات المتضمنة في كل محور من المحاور خلال الفترة (مايو ٢٠٢٢-ديسمبر ٢٠٢٤)، ويتضمن القسم الثامن رؤية المؤسسات الدولية للإصلاحات المصرية، ويختتم التقرير بعدد (٦) ملحق تفصيلية تتضمن عرضاً لتلك الإصلاحات بمحاور التقرير الستة.



القسم الأول:

موجز عن حزمة الإجراءات الإصلاحية الداعمة
للقطاع الخاص التي تبنتها الحكومة المصرية

خلال الفترة (مايو ٢٠٢٢ - ديسمبر ٢٠٢٤)





القسم الأول: موجز عن حزمة الإجراءات الإصلاحية الداعمة للقطاع الخاص التي تبنتها الحكومة المصرية

في سياق سعي الحكومة المصرية إلى تبني العديد من الإصلاحات الداعمة لدفع وتيرة النمو الاقتصادي والوصول إلى معدلات نمو مدفوعة بالأساس بنمو القطاع الخاص، والتي تمثل الهدف الرئيس لوثيقة سياسة ملكية الدولة، اهتمت الحكومة المصرية بتنفيذ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والإصلاحات في بيئة ومناخ الأعمال بما يساعد على تذليل التحديات التي تواجه تفعيل دور القطاع الخاص، وزيادة مستويات مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص العمل والاستثمارات ومعدلات التصدير.

في هذا الإطار، بلغ إجمالي الإجراءات الإصلاحية المنفذة خلال الفترة (مايو ٢٠٢٢ - ديسمبر ٢٠٢٤) نحو (٥٠٠) إجراءً إصلاحيًا داعمًا للقطاع الخاص، وتتوزع الإجراءات الإصلاحية المنفذة على (٦) محاور رئيسية بما يشمل:

١ - إصلاحات السياسة النقدية وتعزيز مرونة سياسة سعر الصرف.

٢ - تعزيز المنافسة والحياد التنافسي.

٣ - تشجيع القطاع الصناعي.

٤ - دعم الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال.

٥ - إصلاحات الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية.

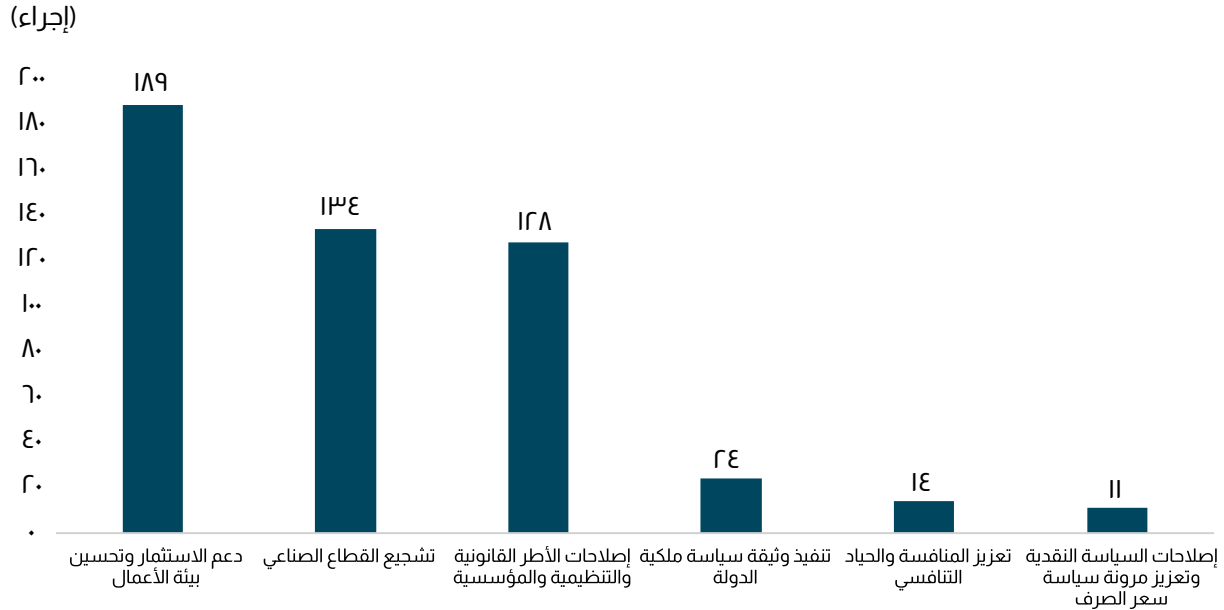
٦ - تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة.

ويتضح من واقع توزيع الإجراءات الإصلاحية المنفذة خلال الفترة (مايو ٢٠٢٢ - ديسمبر ٢٠٢٤)، والبالغ عددها نحو (٥٠٠) إجراء، تركّز جانب كبير منها على كل من دعم الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال، وتشجيع ودعم القطاع الصناعي، بواقع (١٨٩) و(١٣٤) إجراءً على التوالي، وبنسبة حوالي ٦٤,٦٪ من إجمالي الإجراءات الإصلاحية المنفذة، وذلك كما يتضح من الشكّلين رقمي (١) و(٢).

شكل رقم (١)

عدد الإجراءات المنفذة الداعمة للقطاع الخاص

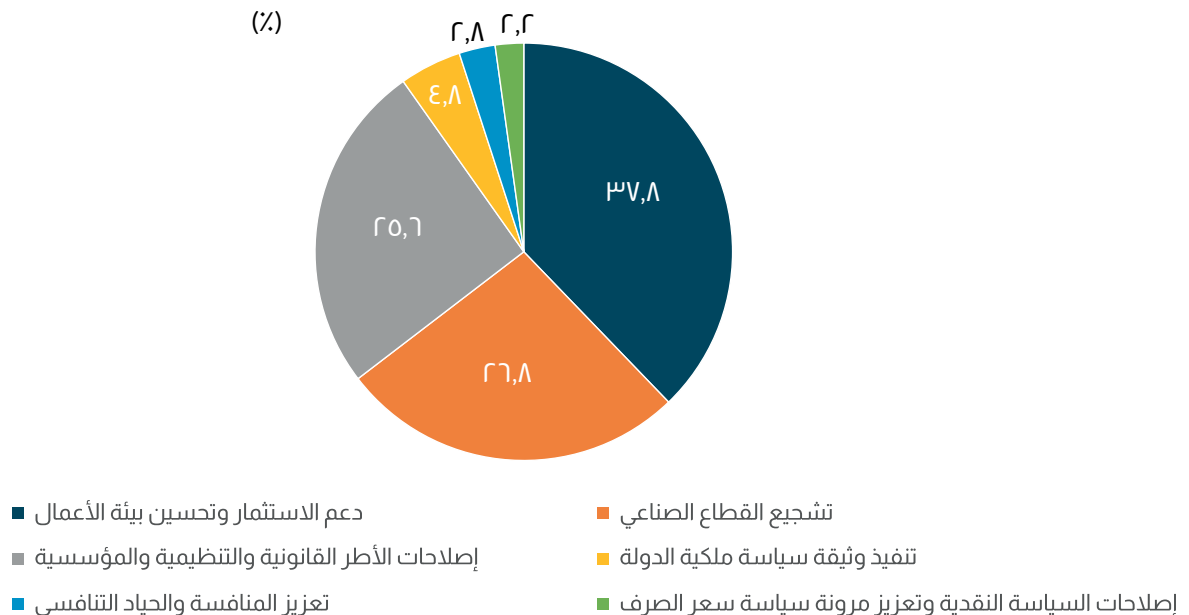
خلال الفترة (مايو ٢٠٢٢ - ديسمبر ٢٠٢٤)



شكل رقم (٢)

التوزيع النسبي لعدد الإجراءات المنفذة الداعمة للقطاع الخاص

خلال الفترة (مايو ٢٠٢٢ - ديسمبر ٢٠٢٤)

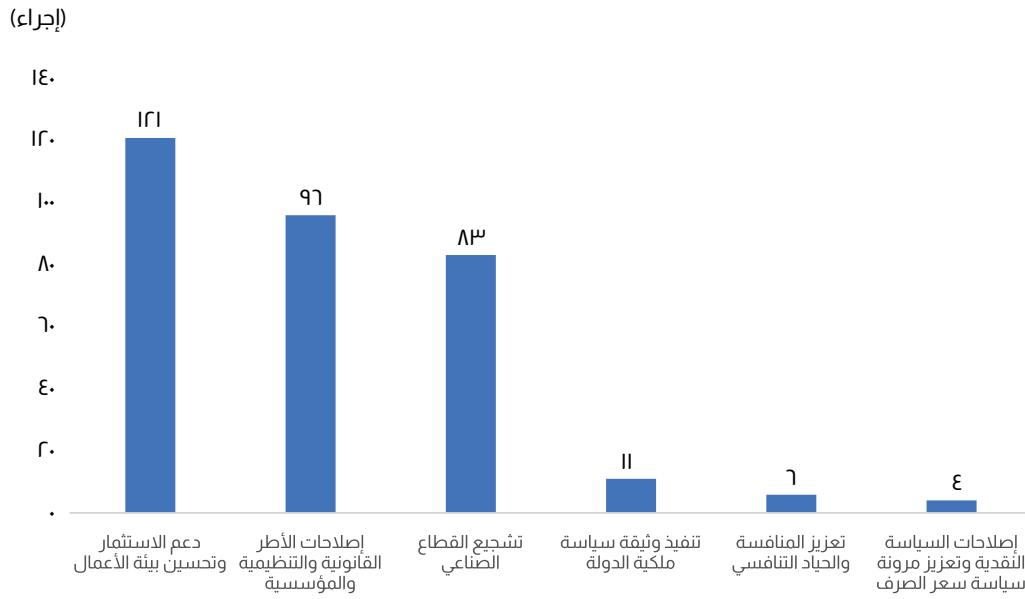


وعلى مستوى عام ٢٠٢٤ بلغ عدد الإجراءات الإصلاحية المنفذة نحو (٣٢١) إجراءً بنسبة ٦٤,٢٪ من إجمالي الإجراءات الإصلاحية المنفذة خلال الفترة (مايو ٢٠٢٢ - ديسمبر ٢٠٢٤)، وتركز جانب كبير منها على كل من دعم الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال، وإصلاحات الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية، وتشجيع القطاع الصناعي بواقع (١٢١) و(٩٦) و(٨٣) إجراءً على التوالي، وبنسبة حوالي ٩٣,٥٪ من إجمالي الإجراءات الإصلاحية المنفذة خلال عام ٢٠٢٤.

شكل رقم (٣)

عدد الإجراءات المنفذة الداعمة للقطاع الخاص

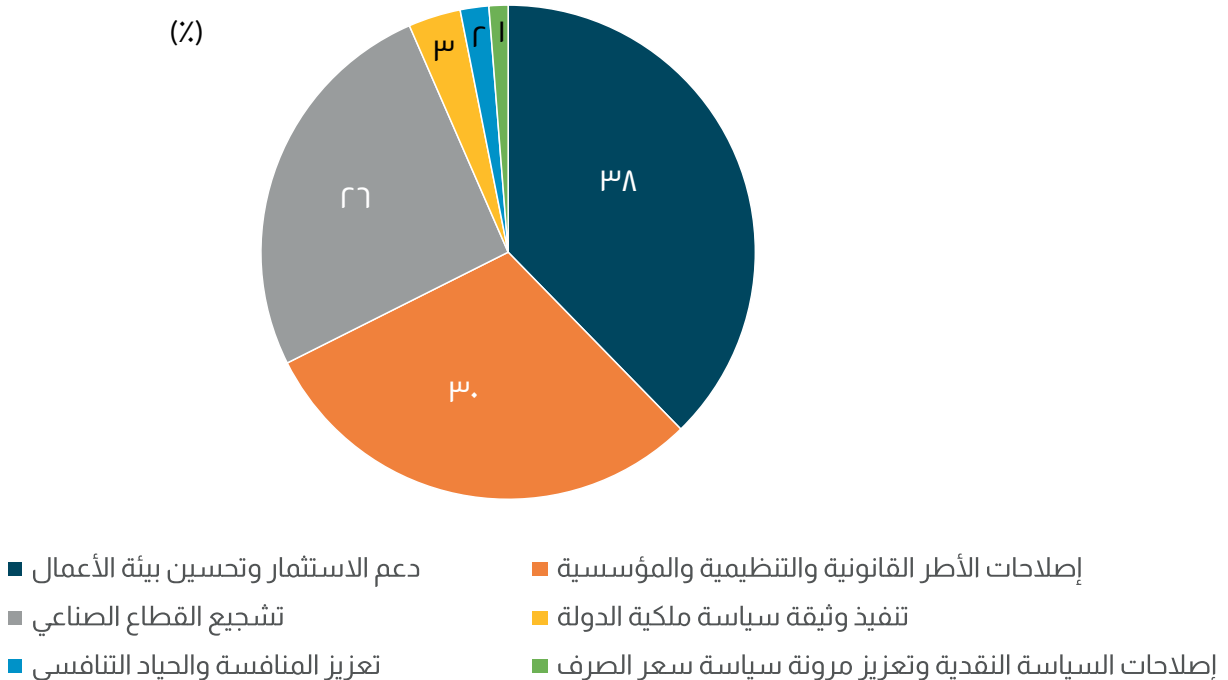
خلال عام ٢٠٢٤



شكل رقم (٤)

التوزيع النسبي لعدد الإجراءات المنفذة الداعمة للقطاع الخاص

خلال عام ٢٠٢٤



فعلى صعيد المحور الأول والمتمثل في إصلاحات السياسة النقدية وتعزيز مرونة سياسة سعر الصرف، نفذت الدولة المصرية العديد من الإجراءات الخاصة لتعزيز مستويات مرونة سياسة سعر الصرف بإجمالي عدد (١١) إجراءً إصلاحيًا وبنسبة (٢,٢٪) من إجمالي الإجراءات الإصلاحية المنفذة خلال الفترة (مايو ٢٠٢٢ - ديسمبر ٢٠٢٤)، فيما نفذت (٤) إجراءات إصلاحية خلال عام ٢٠٢٤، وبنسبة (١٪) من إجمالي الإجراءات الإصلاحية المنفذة خلال عام ٢٠٢٤، كان من أهمها تلك التي أعلن عنها البنك المركزي المصري في شهر مارس ٢٠٢٤ بالتزامه بمواصلة التحول نحو إطار مرّن لاستهداف التضخم. إضافةً إلى تمديد الأفق الزمني لمعدلات التضخم المستهدفة إلى الربع الرابع من عام ٢٠٢٦ والربع الرابع من عام ٢٠٢٨ عند ٧٪ (± 2 نقطة مئوية) و ٥٪ (± 2 نقطة مئوية) في المتوسط على الترتيب، وذلك اتساقًا مع التقدم التدريجي للبنك المركزي المصري نحو اعتماد إطار متكامل لاستهداف التضخم.

كما اتخذ البنك المركزي العديد من الإجراءات خلال الفترة (٢٠٢٢-٢٠٢٤) لتعزيز مرونة سعر الصرف، والتي كان أبرزها القرارات الصادرة خلال أشهر أكتوبر ٢٠٢٢، ويناير ٢٠٢٣، ومارس ٢٠٢٤، والتي انعكست بشكل إيجابي على سوق الصرف الأجنبي، وذلك من خلال استمرار التزام البنك بالسماح لسعر الصرف أن يتحدد وفقًا لآليات السوق. وتأكيد أهمية توحيد سعر الصرف للقضاء على تراكم الطلب على النقد الأجنبي وإغلاق الفجوة بين سعر صرف السوق الرسمية والموازية، الأمر الذي عزز من مستويات توافر السيولة الدولارية.

وانعكاسًا لمختلف الإجراءات الإصلاحية الخاصة بكل من السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، انخفض المعدل السنوي للتضخم العام في الحضر ليسجل ٢٤,١٪ في ديسمبر ٢٠٢٤، مسجلًا أدنى مستوى له خلال عامين. كما انخفض المتوسط السنوي للتضخم العام في الحضر ليسجل ٢٨,٣٪ خلال عام ٢٠٢٤ مقابل ٣٣,٩٪ خلال عام ٢٠٢٣، ويُعزى هذا الانخفاض بشكل رئيس إلى تراجع تضخم أسعار السلع الغذائية على مدار عام ٢٠٢٤. من جانب آخر، ساهمت مستويات مرونة سعر الصرف في تحسن مستويات التصنيف الائتماني لمصر بشكل إيجابي وتعديل النظرة المستقبلية للاقتصاد المصري إلى إيجابية.

كما سجل صافي الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة غير مسبوقه في ظل المرونة المسجلة في سعر الصرف، حيث بلغ نحو ٤٦,١ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، وبالتزامن مع تحول استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر إلى صافي تدفق للداخل بقيمة ١٤,٥ مليار دولار، مما ساهم في إعادة بناء البنوك لأصولها الخارجية من جهة، وتقليص التزاماتها الخارجية من جهة أخرى.



وبالنسبة للمحور الثاني والخاص بتعزيز المنافسة والحياد التنافسي، تولي الحكومة المزيد من الاهتمام بتعزيز المنافسة والحياد التنافسي؛ ففي هذا الإطار تم تنفيذ عدد (١٤) إجراءً إصلاحياً وبنسبة (٨,٢٪) من إجمالي الإجراءات الإصلاحية المنفذة خلال الفترة (مايو ٢٠٢٢-ديسمبر ٢٠٢٤)، فيما نفذت (٦) إجراءات إصلاحية خلال عام ٢٠٢٤، وبنسبة (٢٪) من إجمالي الإجراءات الإصلاحية المنفذة خلال عام ٢٠٢٤، ومن أهم تلك الإجراءات، تمكن جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية من تنفيذ ١٠٠٪ من الأنشطة والإجراءات المستهدف تنفيذها خلال الثلاث سنوات الأولى من استراتيجية جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية (٢٠٢١ - ٢٠٢٥)، بالمحاور الأربعة المتضمنة بالاستراتيجية. كما تم بدء تطبيق نظام الرقابة المسبقة على التركزات الاقتصادية (الاندماجات والاستحواذات) اعتباراً من الأول من يونيو ٢٠٢٤، وذلك في إطار سريان التعديلات القانونية التي أُجريت على قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية وما تلاه من تعديلات اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار دولة رئيس مجلس الوزراء.

كما قام جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية بنشاط مكثف خلال عام ٢٠٢٤ لضمان المنافسة ودعم الحياد التنافسي. فعلى صعيد الإنفاذ الفعّال لأحكام قانون حماية المنافسة تم فحص ودراسة ٤٢٩ حالة في القطاعات والأسواق المختلفة وإصدار قرارات بشأنها خلال عام ٢٠٢٤، بزيادة ملحوظة قدرها ١٤٪ مقارنةً بعام ٢٠٢٣. وفيما يتعلق بالحد من التشريعات والسياسات والقرارات المقيدة لحرية المنافسة، قام الجهاز خلال عام ٢٠٢٤ بإبداء الرأي والتحليل بشأن مجموعة من القوانين والقرارات، إضافةً إلى لوائح المشتريات، كما أصدر إرشادات متنوعة تمثل إجمالاً (٤٥) قانوناً وقراراً، بزيادة قدرها ١٣٪ مقارنةً بعام ٢٠٢٣. وفي إطار الرقابة على التركزات الاقتصادية، تم الانتهاء من فحص ٤٠٣ حالات سواء أكانت تلك الحالات الخاصة بالرقابة المسبقة على التركزات الاقتصادية أو الحالات الخاصة بقطاع الدواء والرعاية الصحية، أو تلك الحالات الواردة من الكوميسا، وبنسبة زيادة قدرها ٢٥٪ مقارنةً بعام ٢٠٢٣.

وانعكاسًا لذلك ونتيجة للجهود والإجراءات الإصلاحية التي تمت على صعيد تعزيز أطر التعاون المحلي والإقليمي والدولي، شهد عام ٢٠٢٤ إنجازات بارزة، حيث فاز جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية بالجائزة الدولية المرموقة للكتابة لمكافحة الممارسات الاحتكارية، التي نظمتها جامعة جورج واشنطن ودار نشر كُونْكِيُونِس. إضافةً إلى ذلك، نال الجهاز جائزة شرفية من البنك الدولي وشبكة المنافسة الدولية، تكريمًا لجهوده في تعزيز سياسات المنافسة لعام ٢٠٢٤. وذلك عن مبادرة الجهاز بإنشاء «نموذج محاكاة سلطات المنافسة العربية» تحت مظلة شبكة المنافسة العربية؛ والذي انطلق خلال رئاسة مصر للشبكة في الفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٤.

علاوةً على ذلك حظيت الجهود التي قام بها الجهاز بتقدير كبير من قِبل الخبراء الدوليين في منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) خلال عملية مراجعة النظراء الدوليين لقانون حماية المنافسة وسياسته في مصر، حيث أثنت الخبراء على الخطوات الفعّالة التي اتخذتها الدولة في مجال حماية المنافسة ودعم الحياد التنافسي. كما أثنت هيئة المنافسة الصينية بأداء مصر فيما يتعلق بالتشريعات وإنفاذ القانون ورغبتها في مواصلة تعاونها مع مصر، وخاصة في مجال مراقبة عمليات الاندماج.

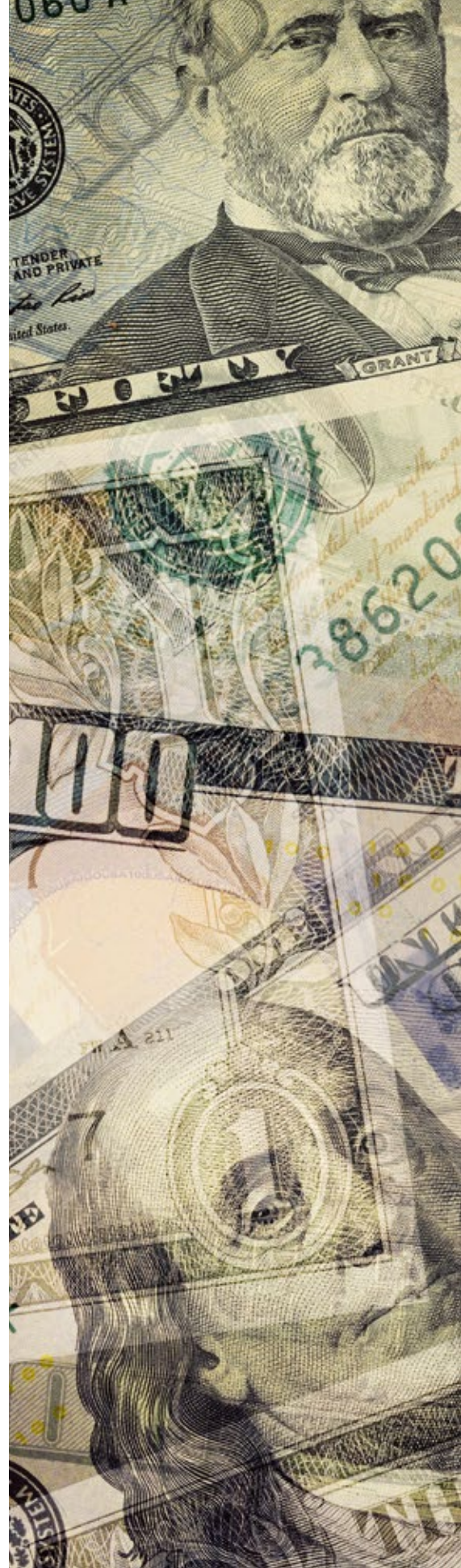
أما بخصوص المحور الثالث ذي الصلة بتشجيع القطاع الصناعي، فقد استأثر بـ (١٣٤) إجراءً إصلاحيًا وبنسبة (٢٦,٨٪) من إجمالي الإجراءات الإصلاحية المنفذة خلال الفترة (مايو ٢٠٢٢ - ديسمبر ٢٠٢٤)، وتم تنفيذ (٨٣) إجراءً إصلاحيًا خلال عام ٢٠٢٤، وبنسبة (٢٦٪) من إجمالي الإجراءات الإصلاحية المنفذة خلال عام ٢٠٢٤، بما يعكس اهتمام الحكومة بدعم الصناعة المحلية والإحلال محل الواردات، حيث بذلت الحكومة العديد من الجهود بهدف تبسيط الإجراءات التنظيمية للقطاع الصناعي وتقديم كافة سبل الدعم له، حيث قامت المجموعة الوزارية للتنمية الصناعية بإصدار العديد من القرارات المهمة لدعم القطاع الصناعي، جاء على رأسها إصدار شهادات الإشراف الصحي وشهادات الصلاحية للمنتجات الغذائية من الهيئة القومية لسلامة الغذاء اعتبارًا من مطلع عام ٢٠٢٥ تبسيطًا وتيسيرًا للإجراءات. واستمرارًا للجهود التي تبذلها الدولة المصرية لتيسير حركة التجارة وتحسين كفاءة الخدمات اللوجستية، وتعزيز قدرة الموانئ المصرية على استيعاب التدفقات التجارية، أصدرت الدولة قرارات مهمة تستهدف تسهيل عملية الإفراج الجمركي عن السلع والبضائع في الموانئ، وأبرزها العمل ٧ أيام في الأسبوع وكافة العطلات الرسمية بكافة موانئ الجمهورية؛ بهدف خفض زمن الإفراج الجمركي، الأمر الذي أدى إلى إتاحة ٩٦٠ فرصة تصديرية للشركات المصرية بلغت القيمة التقديرية لأهمها نحو ٢,٣ مليار دولار.



ولتوفير التمويل الميسر للقطاع الصناعي، تبنت الحكومة المصرية تنفيذ مبادرة لدعم القطاعات الإنتاجية وعلى رأسها قطاع الصناعة، حيث بلغ إجمالي الأرصدة المصرح بها للعملاء لمبادرة القطاعات الإنتاجية خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٣ وحتى يونيو ٢٠٢٤ نحو ٦٧,٥ مليار جنيه لعدد ٢٥٩٢ عميلًا، ويتركز ٩٦٪ من إجمالي التسهيلات في أغراض تمويل رأس المال، واقتربت نسبة قطاعي الصناعة والزراعة من ٧٨٪ و ٢٢٪ على التوالي من إجمالي التمويل المستخدم من المبادرة. وفي سياق دعم الصناعات الاستراتيجية وتحفيز الاقتصاد الوطني؛ تم إطلاق المرحلة الأولى من المبادرة الجديدة لمساندة الشركات في القطاعات الصناعية ذات الأولوية في ديسمبر ٢٠٢٤ بقيمة ٣٠ مليار جنيه. على أن يتم منح الأولوية للمنشآت المقامة في المناطق الأكثر احتياجًا للتنمية والأكثر توفيرًا للعمالة كالمحافظات الحدودية.

كما تم إطلاق حزمة من الحوافز والتيسيرات الجديدة التي أقرتها وزارة البترول والثروة المعدنية لدعم المُصنعين في ديسمبر ٢٠٢٤، ومن أبرزها إطلاق مبادرة لسداد حد أدنى من قيمة مديونية المتأخرات بدون فوائد وذلك خلال ٣ أشهر من تاريخ إصدار القرار لعدد من المستثمرين الصناعيين.

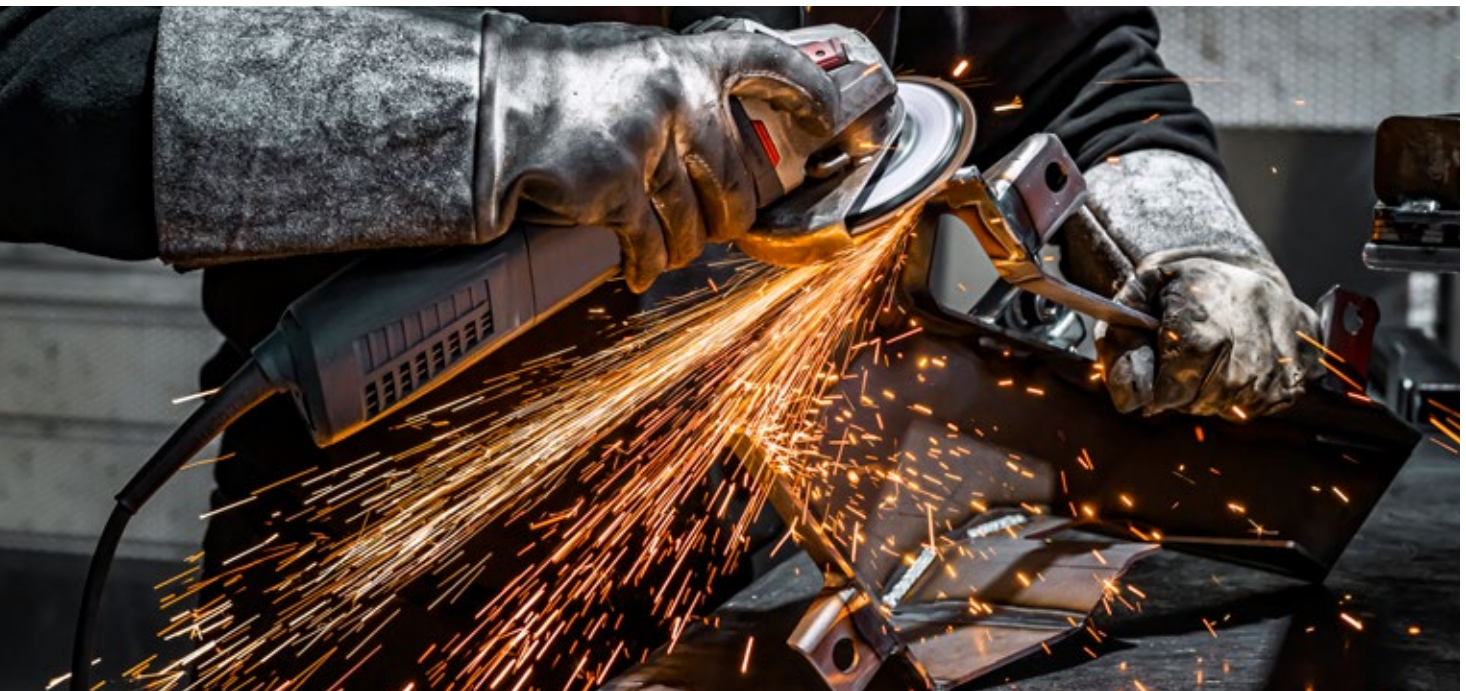
إضافة إلى ما سبق، تم إصدار قرار بعدم غلق أي منشأة صناعية إلا بقرار من السيد نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل بعد العرض على السيد رئيس مجلس الوزراء؛ بهدف دعم المصنعين واستمرار دوران عجلة الإنتاج، علاوة على قيام (٤٩) لجنة بحصر كامل للمصانع المتعثرة، والعمل على حل أسباب تعثرها من خلال التمويل أو المشاركة في أعمال التسويق أو إجراءات أخرى. كما منحت الدولة حزمة من التيسيرات والحوافز للمشروعات الصناعية، وذلك لتلبية طلبات أصحاب المشروعات الصناعية المتعثرة ورفع الأعباء عنهم؛ وكذا تم إقرار منح المشروعات المتعثرة خارج البرنامج الزمني بعض التيسيرات، بالإضافة لإعادة تفعيل برنامج الإقراض المُيسر للصناعة.



وفيما يتعلق بمجال تنمية وتطوير المناطق الصناعية؛ تم تنفيذ وتسليم عدد ١٤٧ منطقة صناعية على مستوى الجمهورية، وتتوزع المناطق الصناعية بين ٦٦ منطقة تابعة لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، و٣١ منطقة تابعة للمحافظات، و١٧ منطقة تابعة للهيئة العامة للتنمية الصناعية، و١٤ منطقة تابعة للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، و١١ منطقة تابعة لوزارة الصناعة، بالإضافة إلى ٤ مناطق تتبع الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، ومنطقتين تتبعان الشركة القومية للتشييد والتعمير، وكذا منطقتين تتبعان بنك الاستثمار القومي.

علاوةً على ذلك، شهدت المنطقة الاقتصادية لقناة السويس زخمًا صناعيًا ملموسًا خلال الفترة الأخيرة عكسه حصول ٩٨ مشروعًا على موافقات نهائية من الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، بتكلفة استثمارية ٢,٨٩١ مليار دولار، مقارنة بـ ٥٩ موافقة نهائية لمشروعات بقيمة ١,٩٩ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣. حيث بلغ إجمالي التعاقدات في المناطق الصناعية خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ نحو ٢١٨ مشروعًا، بتكلفة استثمارية نحو ٥,١ مليارات دولار، حصل ٩٨ مشروعًا من بينها على موافقات نهائية، مقابل موافقة مبدئية لـ ١٢٠ مشروعًا، ولتعزيز الاستثمار الصناعي والترويج التجاري، تمكنت وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية من توفير أكثر من ١٠٠٠ فرصة للاستثمار الصناعي موزعة على ١٧ منطقة صناعية في ١٤ محافظة، وإقامة ٣٠ معرضًا داخليًا وتنظيم أجنحة مصرية بعدد ٣٦ معرضًا دوليًا لتعزيز وجود المنتجات المصرية على المستوى المحلي والعالمى خلال عام ٢٠٢٤.

وفي ضوء حرص الدولة المصرية على تعزيز التحول الرقمي في القطاع الصناعي، أطلقت وزارة الصناعة بالتعاون مع شركة تكنولوجيا تشغيل المنشآت المالية (إي فاينانس) المرحلة الأولى من منصة مصر الصناعية الرقمية في أغسطس ٢٠٢٤. وتعد هذه المنصة خطوة مهمة نحو تبسيط الإجراءات وتحسين الشفافية في تخصيص الأراضي الصناعية، مما يدعم الاستثمار الصناعي في مصر، وفي سياق متصل، تم طرح ٢٦١٢ قطعة أرض صناعية في ٢٤ محافظة عبر تلك المنصة حتى ديسمبر ٢٠٢٤.



وفي إطار التوجه الاستراتيجي للدولة نحو تعزيز القدرة الإنتاجية الوطنية، جاء قرار إعادة إحياء الشركات الوطنية الكبرى كخطوة حاسمة نحو تحقيق التنمية المستدامة؛ ومن أبرزها شركة «النصر للسيارات» والتي تمت إعادة افتتاحها في نوفمبر ٢٠٢٤ بعد توقف استمر لأكثر من ١٥ عامًا. كما تمت إعادة إحياء تشغيل شركة مصر للحريز الصناعي وألياف البوليستر بعد توقف ١٢ عامًا وبقدرة إنتاجية تصل إلى ٩٠ طنًا/ يوم، مما يساعد على توفير المادة الخام محليًا ويقلل من الفاتورة الاستيرادية للدولة. كما تم الانتهاء من «المرحلة الأولى» من المشروع القومي لتطوير صناعة الغزل والنسيج، ويأتي تنفيذ هذا المشروع عبر ثلاث مراحل، بتكلفة إجمالية لتنفيذ مراحل التطوير الثلاث تتعدى الـ ٥٦ مليار جنيه، منها ٢٢ مليار جنيه تتعلق بتكلفة المنشآت، بالإضافة إلى ٦٤٠ مليون يورو تكلفة الماكينات والمعدات. علاوة على ما سبق، تم دمج عدد ٣١ شركة تابعة للشركة القابضة للغزل والنسيج والملابس الجاهزة ليصبح عددها ٩ شركات فقط، مع إنشاء شركة تابعة متخصصة في عمليات البيع والتسويق؛ بهدف تحسين وتطوير ورفع كفاءة الأداء في صناعة الغزل والنسيج. وفي السياق ذاته، قامت الحكومة بدعم مشروعات شركة مصر للألومنيوم، بتنفيذ العديد من المشروعات؛ وذلك بهدف الحفاظ على الطاقة الإنتاجية الحالية لمدة ٢٠ عامًا. ونظرًا لما تحظى به صناعة الألومنيوم من اهتمام على المستوى العالمي.

وفي ضوء حرص الدولة على تعزيز توطين صناعة الدواء وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الأدوية الأساسية، وجذب الاستثمارات الخاصة للقطاع الصحي، تم توقيع بروتوكول لإنشاء مصنع متعدد الأغراض لإنتاج المواد الخام الدوائية في مصر في ديسمبر ٢٠٢٤. وفيما يتعلق بدعم صناعة السيارات المحلية تم التوقيع على عدد (٣) اتفاقات إطارية مُلزمة لبدء تجميع السيارات محليًا في نوفمبر ٢٠٢٣، بين الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وصندوق تمويل صناعة السيارات صديقة البيئة التابع لوزارة المالية، ووحدة صناعة السيارات التابعة لوزارة التجارة والصناعة، و٣ شركات متخصصة في مجال تجميع السيارات محليًا.

وعلى صعيد دعم الحكومة للأنشطة الصناعية صديقة للبيئة؛ تم وضع حجر أساس أول مجمع صناعي صديق للبيئة في مصر بالمنطقة الصناعية بمدينة العلمين الجديدة في أغسطس ٢٠٢٤، بإجمالي تكلفة استثمارية ١٢ مليار جنيه. وبما يعكس اهتمام الدولة بالتحول نحو التنمية المستدامة وتقليل الأثر البيئي؛ حصل مصنع أتيكو للصناعات الخشبية التابع للهيئة العربية للتصنيع على تقرير البصمة الكربونية في ديسمبر ٢٠٢٤، ويُبرز هذا الإنجاز التزام المصنع بتبني ممارسات إنتاج صديقة للبيئة تتماشى مع التوجهات العالمية نحو الاستدامة.

كما اهتمت الحكومة بدعم قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، من خلال تبني العديد من الإجراءات المحفزة، ومن بينها توقيع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بروتوكول تعاون مع شركة «إبدأ» للنهوض بالمشروعات الصغيرة الصناعية بكافة المحافظات في أغسطس ٢٠٢٤؛ بهدف التوسع في دعم قطاع كبير ومتنوع من المشروعات الصناعية.

كان لكافة هذه الإجراءات الإصلاحية مردود إيجابي ساهم في تحسُّن مؤشرات القطاع الصناعي؛ وقد استحوذ قطاع الصناعة على نسبة ١٥,٧٪ من الشركات التي تم تأسيسها خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤. كما سجَّل قطاع الصناعة نسبة ١٣٪ بالنسبة لرؤوس الأموال المُصدرة للشركات التي تم تأسيسها في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤. كما بلغ إجمالي التعاقدات في المناطق الصناعية خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ نحو ٢١٨ مشروعًا، بتكلفة استثمارية نحو ٥,١ مليارات دولار، حصل من بينها ٩٨ مشروعًا على موافقات نهائية، مقابل موافقة مبدئية لـ ١٢٠ مشروعًا، وبلغت مشروعات الموانئ داخل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ نحو ٧ مشروعات بتكلفة ١,٣٥٩ مليار دولار، مقابل مشروعات فقط خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣، بتكلفة استثمارية ٣٠ مليون دولار. الأمر الذي يعكس تحسُّنًا كبيرًا في بيئة الاستثمار وارتفاع ثقة الشركات في قدرة الاقتصاد المصري على النمو المستدام.

كما حقق نشاط الصناعة التحويلية غير البترولية ارتفاعًا في معدل النمو بنحو ٧,١٪ خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، مقارنةً بالربع المناظر من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤؛ حيث سجَّل مؤشر الإنتاج الصناعي (باستثناء تكرير البترول) نموًا موجبًا بنسبة ٦٪ في المتوسط خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، مقارنةً بمعدل انكماش قدره ٧,٧٪ في الربع المناظر من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، وذلك بسبب تسهيلات الإفراج الجمركي عن السلع والبضائع الموجودة في الموانئ، والتي أسهمت في زيادة حجم المعروض من مستلزمات الإنتاج الضرورية للصناعة وتسريع وتيرة الإنتاج الصناعي.

وفي ضوء منح الدولة المناطق الحرة المصرية مزايا وحوافز وضمانات تُعد الأفضل بالنسبة لمثيلاتها على مستوى العالم، وفيما يتعلق بمؤشرات أداء المناطق الحرة حتى أبريل ٢٠٢٤؛ بلغ عدد المشروعات العاملة بنظام المناطق الحرة ١١٦٩ مشروعًا، فيما سجَّل حجم رؤوس الأموال المستثمرة بمشروعات المناطق الحرة ١٣,٨ مليار دولار، كما بلغ حجم مساهمات رؤوس الأموال العربية والأجنبية ٢,٦ مليار دولار، وبلغ إجمالي التكاليف الاستثمارية لمشروعات المناطق الحرة ٣٣ مليار دولار، كما وفرت مشروعات المناطق الحرة ٢٠١ ألف فرصة عمل. وقد انعكس كافة ما سبق إيجابًا على مؤشرات الصادرات الصناعية المصرية عام ٢٠٢٤، حيث بلغت الصادرات السلعية المصرية عام ٢٠٢٤ نحو ٤٠ مليارًا و٨٣٥ مليون دولار مقابل ٣٥ مليارًا و٧٧٣ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٣، وبنسبة ارتفاع بلغت ١٤٪.

وحول المحور الرابع، والخاص بدعم الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال، قامت الدولة بتنفيذ عدد (١٨٩) إجراءً، وهو ما يمثل نسبة (٣٧,٨٪) من إجمالي الإجراءات الإصلاحية المنفذة خلال الفترة (مايو ٢٠٢٢-ديسمبر ٢٠٢٤)، فيما نفذت (١٢١) إجراءً إصلاحياً خلال عام ٢٠٢٤، وبنسبة (٣٨٪) من إجمالي الإجراءات الإصلاحية المنفذة خلال عام ٢٠٢٤.

وفيما يتعلق بالجهود الدؤوبة لتيسير بيئة الأعمال، يأتي « برنامج الرخصة الذهبية» ضمن أبرز الجهود التي تبذلها الدولة لتعزيز الاستثمارات الخاصة، وتمكين القطاع الخاص من الإسهام بشكل أكبر في تحقيق التنمية الاقتصادية. حيث واصل مجلس الوزراء جهوده لتحفيز الاستثمار من خلال منح الرخصة الذهبية لعدد من المشروعات الاستراتيجية والمشروعات في القطاعات ذات الأولوية؛ حيث بلغ إجمالي عدد الشركات التي حصلت على الرخصة الذهبية ٤٦ شركة حتى مارس ٢٠٢٥، الأمر الذي يعمل على تعزيز الاقتصاد الوطني وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والدولية. كما تم إصدار ٢٦١٦ رخصة مؤقتة، و٢٤٢ رخصة نهائية للمشاريع الجديدة، و١٤٩٩ رخصة مؤقتة لتوفيق الأوضاع من قبل جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر؛ من خلال ٣٣ وحدة خدمات الشباك الواحد.

كما تم إطلاق المرحلة الثانية من رقمنة خدمات المستثمرين بالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) في مايو ٢٠٢٤؛ بهدف تبسيط الإجراءات الإدارية وتسريع وتيرة إدارة خدمات المستثمرين من خلال إعادة هندسة أكثر من ٦٠ خدمة. إضافة إلى ما سبق، تم تأسيس منصة إلكترونية لتأسيس الشركات، والتي شهدت تأسيس أول شركة إلكترونيًا عبر المنصة الرقمية لهيئة الاستثمار في وقت قياسي، تنفيذًا لأحد أهم قرارات اجتماع المجلس الأعلى للاستثمار الذي عُقد في مايو ٢٠٢٣، برئاسة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية.

كما تم طرح أكثر من ٤٥٠ قطعة أرض صناعية عبر الموقع الإلكتروني للخريطة الاستثمارية، وذلك من خلال الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بالتنسيق مع هيئة التنمية الصناعية في فبراير ٢٠٢٤؛ حيث تعد الخريطة الاستثمارية المنصة الترويجية للاستثمار في جمهورية مصر العربية. كما حرصت الدولة على التحديث المستمر للخريطة الاستثمارية من جانب الهيئة العامة للاستثمار؛ حيث يتم تحديث الخريطة بشكل مستمر بما يشتمل على الفرص الاستثمارية، والدراسات القطاعية، ودراسات الجدوى الاسترشادية.



وعلى صعيد دعم وتنمية قطاع الصادرات، جاءت المساندة التصديرية كأحد المحاور الأساسية لتعزيز تنافسية الصادرات المصرية في الأسواق العالمية. وعليه، تحرص الحكومة المصرية على توفير التمويل اللازم لبرامج دعم الاستثمار والأنشطة التصديرية؛ فقد تم صرف ٧٠ مليار جنيه لصالح أكثر من ٢٥٠٠ شركة مُصدّرة على مدار سنوات متواصلة بدايةً من عام ٢٠١٩ وحتى عام ٢٠٢٤؛ بهدف المساعدة على تحقيق هدف الوصول إلى «١٠٠ مليار دولار صادرات»، وهذا التمويل يشير إلى أهمية تحفيز الشركات على التوسع في أسواق جديدة وزيادة الإنتاج.

كما تم على صعيد تحسين بيئة الأعمال، إقرار حزمة من التسهيلات الضريبية الممنوحة لمجتمع الأعمال لضبط وتحسين العلاقة بين المستثمرين ومصلحة الضرائب المصرية؛ تذيلاً للعقبات الضريبية أمام الأنشطة الاقتصادية وجهود رفع معدلات الإنتاجية من أجل تعزيز بنية الاقتصاد الكلي، وتحسين هيكل النمو ليعتمد بشكل أكبر على الإنتاج والتصدير. وتتضمن تلك الحوافز تبسيط الإجراءات الضريبية، والتوسع في نظام الفحص بالعينة ليشمل كل المراكز الضريبية، والاعتماد في الفحص الضريبي على العمل بنظام إدارة المخاطر ورفع حد الإعفاء من «تقديم دراسة تسعير المعاملات» للشركات الدولية إلى ٣٠ مليون جنيه. وكذلك إقرار «آلية تسوية» مركزية جديدة للمستثمرين، وتبسيط نظام رد ضريبة القيمة المضافة. علاوة على وضع نظام ضريبي مبسط ومتكامل لمن لا يتجاوز حجم أعماله السنوي ١٥ مليون جنيه من المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وريادة الأعمال والعمل الحر (Freelancer) والمهنيين. إضافة إلى السماح للممولين بتقديم أو تعديل الإقرارات الضريبية عن الفترات من ٢٠٢١ حتى ٢٠٢٣ دون غرامات.



وفيما يخص الاتفاقيات والصفقات التجارية والاستثمارية، شهد عام ٢٠٢٤ توقيع أكبر صفقة استثمار مباشر بين الدولة المصرية والإمارات العربية المتحدة لتطوير وتنمية مدينة «رأس الحكمة» في فبراير ٢٠٢٤، بإجمالي ٣٥ مليار دولار، ومن المتوقع أن يجتذب استثمارات بقيمة ١٥٠ مليار دولار، وعدد ٨ ملايين سائح نتيجة تنفيذ المشروع، والذي يبلغ نصيب الدولة المصرية من أرباحه نحو ٣٥٪.

وانصب جانب كبير من جهود الدولة في هذا الإطار على تشجيع تمويل الاستثمار، حيث تم تنفيذ ٢١٩ ألف مشروع من المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستثمارات ٢٩,٨ مليار جنيه، ساهمت في توفير أكثر من مليون و٤٥٣ ألف فرصة عمل في جميع المحافظات، في إطار المشروع القومي للتنمية المجتمعية والبشرية والمحلية «مشروعك»، منذ انطلاقه في عام ٢٠١٥ وحتى نوفمبر ٢٠٢٤.

كما قامت الحكومة المصرية عبر جهاز تنمية المشروعات، بتوجيه تمويلات ضخمة لدعم مشروعات الشباب، حيث بلغ إجمالي التمويلات المقدمة خلال الفترة من يوليو ٢٠١٤ وحتى يونيو ٢٠٢٤ حوالي ٢٨ مليار جنيه. وقد تم تمويل نحو ١,٢ مليون مشروع في مجالات متنوعة، شملت المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات متناهية الصغر، مما يمثل ٥٩٪ من إجمالي عدد المشروعات التي تم تمويلها. وأسهمت هذه المبادرات في توفير نحو ١,٨ مليون فرصة عمل جديدة، مما يساهم بشكل كبير في تعزيز التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة. كما نجحت المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية في توفير تمويل بقيمة ٧١٨ مليار جنيه خلال الفترة (يناير حتى أكتوبر) عام ٢٠٢٤، عبر الأنشطة المتنوعة الخاضعة لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية.

أما فيما يتعلق بجانب التمويلات الدولية؛ بلغت التمويلات التنموية الميسرة للقطاع الخاص ١٠,٣ مليارات دولار؛ من إجمالي تمويلات تنموية ميسرة بلغت نحو ٣٨,٨ مليار دولار خلال الفترة (٢٠٢٠ - ٢٠٢٣) للقطاعين الحكومي والخاص، من بينها ٢٨,٥ مليار دولار لمختلف قطاعات الدولة. كما تم جذب تمويلات تنموية ميسرة للقطاع الخاص لتنفيذ برنامج «نُؤَفِّي» منذ بدايته في نوفمبر ٢٠٢٢ حتى نهاية عام ٢٠٢٤ بقيمة ٣,٩ مليارات دولار من شركاء التنمية، سيتم توجيهها لتنفيذ مشروعات طاقة متجددة بقدرة ٤,٢ جيجاوات للمساهمة في التحول نحو اقتصاد أخضر مستدام.

وعلى صعيد تسوية منازعات الاستثمار وحل المشاكل والتحديات التي تواجه القطاع الخاص والمستثمرين، وتشجيعًا للمستثمرين على التوسع في استثماراتهم القائمة ومنح هذه الاستثمارات فرصة أكبر من أجل مضاعفتها؛ تم حل ٧٥٪ من مشاكل الاستثمار والقطاع الخاص السعودي السابقة التي تعود إلى عشرات السنين، مع المُضي قُدَمًا نحو حل نسبة الـ ٢٥٪ المتبقية.

أسهمت كافة تلك الجهود في المزيد من تمكين القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار، ففي هذا الإطار، شهدت الاستثمارات الخاصة نموًا واضحًا خلال السنوات الأخيرة على نحو يتسق وتلك الجهود الرامية إلى تحقيق معدلات نمو متزايدة للاستثمارات الخاصة، حيث قفزت من ٢١٣,٥ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى نحو ٧٠٠ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣، ما يعكس تحسُّنًا في بيئة الأعمال وزيادة ثقة المستثمرين رغم التحديات الاقتصادية العالمية، ما يؤكد نجاح الجهود المبذولة لتعزيز دور القطاع الخاص كقاطرة للنمو الاقتصادي في الدولة المصرية.

كما ارتفعت قيمة استثمارات القطاع الخاص لتسجل، حوالي ١٤٨.٥ مليار جنيه بالأسعار الثابتة في الربع الثاني من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤، ما يمثل حوالي ٥٣.٣٪ من إجمالي الاستثمارات، مسجلة نموًا بنسبة ٣٥.٤٪ مقارنةً بالربع المناظر من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣. وفي المقابل شهدت الاستثمارات العامة تراجعًا بمعدل انكماش بلغ ٢٥.٧٪ لتسجل حوالي ١٠٤.٩ مليار جنيه بالأسعار الثابتة في الربع الثاني من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ مقارنةً بالربع المناظر من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣. من جانب آخر، ومن المخطط ارتفاع إجمالي الاستثمارات الخاصة بخطة العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ إلى ٩٨٧ مليار جنيه، وهو ما يمثل ٤٩,٧٪ من صافي الاستثمارات الكلية ١,٩٨٧ تريليون جنيه.

كما شهد عدد الشركات ورؤوس الأموال المُصدرة لها ارتفاعات متتالية خلال الفترة من ٢٠١٧/٢٠١٦ حتى ٢٠٢٤/٢٠٢٣؛ فارتفع عدد الشركات ليلغ ٣٧,٩ ألف شركة خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣، مقابل ٣٢,٥ ألف شركة خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بمعدل ارتفاع ١٧٪، كما ارتفعت رؤوس الأموال المُصدرة لها لتبلغ ١٩٨ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣، مقابل ١١٤,٥ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بمعدل ارتفاع ٧٣٪، ما يعكس، ليس فقط زيادة كبيرة في عدد الشركات، ولكن أيضًا نموًا في حجم الاستثمارات وثقة المستثمرين في السوق المصرية. في السياق ذاته؛ ارتفعت نسبة مساهمة قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الأخيرة إلى ٤٣٪، ويمثل القطاع ٩٠٪ من المشروعات الخاصة في مصر و٧٥٪ من إجمالي فرص العمل حتى نوفمبر ٢٠٢٤.

وبالنسبة للمحور الخامس، ركزت الدولة المصرية على دعم الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية للمزيد من تمكين القطاع الخاص من خلال تبني مجموعة إجراءات إصلاحية تهدف إلى تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير بيئة مشجعة وقوانين تنظيمية ملائمة بغرض تحفيز وجذب الاستثمار وتشجيع المستثمرين، حيث تم تنفيذ عدد (١٢٨) إجراءً، وهو ما يمثل نسبة (٢٥,٦٪) من إجمالي الإجراءات الإصلاحية المنفذة خلال الفترة (مايو ٢٠٢٢ - ديسمبر ٢٠٢٤)، في حين تم تنفيذ (٩٦) إجراءً إصلاحيًا خلال عام ٢٠٢٤، وبنسبة (٣٠٪) من إجمالي الإجراءات الإصلاحية المنفذة خلال عام ٢٠٢٤.

ففي مجال تنظيم الهيكل الحكومي وتحسين إدارة الاستثمارات، ولزيادة القدرة التنافسية للنشاط الاقتصادي وتشجيع وزيادة فرص الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر وغير المباشر؛ جاءت الموافقة على مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بشأن تنظيم وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية، حيث تهدف الوزارة إلى تنمية وتشجيع الاستثمار في جمهورية مصر العربية من خلال تهيئة المناخ الملائم للاستثمار وإزالة معوقاته لتحسين مناخ الأعمال وزيادة تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة وغير المباشرة. ولتحفيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

وعلى السياق ذاته، واستمراراً لرؤية الدولة المصرية في دعم الاستثمار وخلق بيئة أكثر تنافسية للمستثمرين نحو تعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد وإزالة كافة العقبات التي تعرقل عمليات نموه، بهدف تنويع الاقتصاد وزيادة معدلات نمو الاستثمارات العامة والخاصة، ودعماً لذلك تم إصدار قائمة مفصلة تتضمن الأنشطة الاقتصادية الخاضعة لضوابط محددة منظمة للاستثمار الأجنبي؛ بهدف تعزيز الشفافية وحوكمة إجراءات الاستثمار وترسيخ الثقة لدى المستثمرين.

ودعماً لذات المسار، أصدر رئيس مجلس الوزراء قراراً بتشكيل مجموعة وزارية لريادة الأعمال في سبتمبر ٢٠٢٤؛ والتي تهدف إلى تعزيز قدرة الشركات الناشئة وبيئة ريادة الأعمال لتحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتسارع قائم على التنافسية والمعرفة. كذا تشكيل الإطار التنظيمي للمجموعة الوزارية لريادة الأعمال ومجموعات العمل التابعة؛ بهدف تلبية متطلبات السوق المصرية لتعزيز مكانتها الإقليمية على مستوى الابتكار وريادة الأعمال. كما تم افتتاح وحدة ريادة الأعمال والشركات الناشئة بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في مايو ٢٠٢٤ لتشمل ممثلي كافة الجهات المعنية بريادة الأعمال.

علاوةً على ذلك، وفي ذات الإطار الخاص بتحسين بيئة الأعمال وتعزيز الاستقرار المالي، وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون في شأن تسوية أوضاع الممولين والمكلفين وإنهاء المنازعات الضريبية القائمة في أكتوبر ٢٠٢٤؛ تعزيزاً للبيئة الاستثمارية وخلق مناخ استثماري خالٍ من النزاعات الضريبية يدعم الثقة بين المستثمرين والحكومة، وإفساح المجال أمام المنظومات الضريبية الإلكترونية وكذلك طرح حلول فعّالة لمواجهة التحديات التي يواجهها النظام الضريبي.



ولتحسين النظام الضريبي وتطوير التشريعات المالية، وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون بشأن تعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الضريبية المُوحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠، حيث تمت إضافة مادتين جديدتين إلى قانون الإجراءات الضريبية المُوحد. وتأكيدًا على ذلك، تم رفع حد الإعفاء الضريبي عن جميع العاملين بالدولة بمن فيهم القطاع الخاص بنسبة ٧٣٪ اعتبارًا من يوليو ٢٠١٨ حتى مارس ٢٠٢٤. فضلًا عن العمل على خلق بيئة تشريعية ضريبية مستقرة من خلال صياغة مقترح وثيقة السياسة الضريبية لمصر (٢٠٢٤-٢٠٣٠)، والتي تهدف إلى تحقيق أهداف العدالة والكفاءة والكفاية الضريبية وسهولة التطبيق خلال السنوات المعلنة من خلال إصلاحات مخططة.

وامتدادًا لما سبق، ولتسريع وتيرة عمل البيئة الاستثمارية بشكل متصل دون انقطاع، وافق مجلس الوزراء على آلية عمل منظومة الإفراج الجمركي في نوفمبر ٢٠٢٤، والتي تتضمن قيام كافة الجهات القائمة على المنظومة وفروع كافة البنوك بالمواني بالعمل طوال أيام الأسبوع شاملة العطلات الأسبوعية؛ للمساهمة في خفض زمن الإفراج الجمركي بما يراعي دعم كفاءة العمل وسرعة الإفراج الجمركي.

وعلى صعيد تنمية القطاع الصناعي؛ جاء إصدار السيد رئيس الوزراء قرارًا بتشكيل واختصاصات المجموعة الوزارية الصناعية، لوضع وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية، والعمل على تحفيز وتشجيع الاستثمار الخاص المباشر في القطاع الصناعي. كما حرصت الحكومة على تنفيذ العديد من الإجراءات القانونية والتنظيمية، وذلك من خلال إلزام المستثمرين في جميع المناطق الصناعية على مستوى الجمهورية بإنشاء جمعية مستثمرين لكل منطقة صناعية؛ تهدف إلى إدارة المنطقة الصناعية والإشراف على كافة شؤونها الداخلية، واتساقًا وتفعيلًا لتبسيط البيئة التنظيمية للقطاع الصناعي، تم تشكيل لجنة مشتركة للتفتيش والمرور الدوري على المنشآت الصناعية في نوفمبر ٢٠٢٤، برئاسة الهيئة العامة للتنمية الصناعية وعضوية عدد من الوزارات لتيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية.

وعلى صعيد دعم قطاع الطاقة الجديدة والمتجددة والاستثمار في المشروعات الاستراتيجية ذات الصلة، وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بشأن إنشاء وحدة دائمة برئاسة مجلس الوزراء تُسمى «وحدة تخطيط الطاقة»، تختص باقتراح استراتيجيات وسياسات الطاقة المتكاملة والخطط التنفيذية ومراجعتها بصفة دورية، وتقديم المشورة الفنية للمجلس الأعلى للطاقة.

فضلاً عن موافقة مجلس الوزراء على مشروع قرار بإنشاء وتشكيل المجلس الوطني لتوطين تكنولوجيا تصنيع الرقائق الإلكترونية والخلايا الشمسية، ومتابعة تحديثها كل عام وتطور العمل بالاستثمارات القائمة في مجال تكنولوجيا التصنيع.

وبهدف تعزيز الاستدامة البيئية، دشنت الهيئة العامة للرقابة المالية أول سوق كربون طوعي، منظمة ومراقبة من جهات الرقابة على أسواق المال في مصر، عبر تسجيل مشروعات خفض الانبعاثات الكربونية الطوعية وإصدار وتداول شهادات خفض الانبعاثات الكربونية، بين أطراف محلية ودولية، لجذب فئات جديدة من المستثمرين المحليين والدوليين لشراء هذه الشهادات. كما تم إصدار نظام إلكتروني يُصدر استشارات مالية لتكوين محفظة استثمارية للعميل وإدارتها وإعادة توازنها، وذلك من خلال استخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي المُصدر بقرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٥٧ لسنة ٢٠٢٤ بشأن قواعد تنظيم عمل برنامج المستشار المالي الآلي للاستثمار Advisor for Investment Robo - كأول نظام من نوعه يُطبق في مصر.

استنادًا إلى ما سبق، حققت مصر تقدمًا ملحوظًا في عدد من مؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي، حيث ارتفع مركزها في مؤشر الجودة التنظيمية بمقدار ٢,٤ نقطة ليسجل ٢٦,٩ نقطة عام ٢٠٢٣ مقابل ٢٤,٥ نقطة عام ٢٠٢٢. كما شهد مؤشر سيادة القانون تحسنًا بمقدار ١,٤ نقطة ليصل إلى ٤٤,٣ نقطة عام ٢٠٢٣ مقابل ٤٢,٩ نقطة عام ٢٠٢٢. كذلك ارتفع مؤشر فعالية الحكومة بمقدار ٧,٦ نقاط، مسجلًا ٤٢ نقطة عام ٢٠٢٣ مقابل ٣٤,٤ نقطة عام ٢٠٢٢، مما يعكس جهود الدولة لتعزيز كفاءة الإدارة العامة وتحسين الأطر التشريعية والتنظيمية والمؤسسية الداعمة لنمو متزايد للقطاع الخاص.

وفيما يخص المحور السادس والأخير، والمتعلق بتنفيذ سياسة ملكية الدولة، دعمت الحكومة تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة خلال الفترة (مايو ٢٠٢٢-ديسمبر ٢٠٢٤) بتنفيذ عدد (٢٤) إجراءً ونسبة (٤,٨٪) من إجمالي الإجراءات الإصلاحية المنفذة خلال هذه الفترة، وقد بلغت (١١) إجراءً إصلاحيًا خلال عام ٢٠٢٤، ونسبة (٣٪) من إجمالي الإجراءات الإصلاحية المنفذة خلال عام ٢٠٢٤؛ بهدف المضي قُدُمًا في تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول.

فبهدف المزيد من تحسين سير تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول تم التنسيق مع مؤسسة التمويل الدولية لتبني نهج استراتيجي مستقبلي لتنفيذ برنامج الطروحات بما من شأنه العمل على زيادة مستويات شفافية وكفاءة البرنامج، يتم من خلاله التركيز على استهداف أنشطة جاذبة للمستثمرين الأجانب، وتعزيز جاذبية القطاعات وذلك بالتزامن مع مواصلة الدولة لجهودها على صعيد تنفيذ الصفقات المتضمنة في البرنامج حاليًا.

وعلى صعيد برنامج الطروحات، قامت الحكومة المصرية في سبتمبر ٢٠٢٤ بتوقيع اتفاقية استثمارية بطرح شركة «تمويلي» إلى تحالف دولي من المستثمرين بقيمة تزيد على ٢,٥ مليار جنيه، فتم طرح ١٠٪ من أسهم شركة تمويلي للتمويل متناهي الصغر، المملوكة لشركتي إن أي كابيتال وأيادي، التابعتين لبنك الاستثمار القومي والبريد للاستثمار، لتحالف دولي من المستثمرين، ضم العديد من شركاء التنمية بقيمة تجاوزت ٢,٥ مليار جنيه مصري. كما تم تنفيذ طرح العام والخاص لأسهم المصرف المتحد (UBEE. CA) بقيمة إجمالية ٤,٥٧ مليارات جنيه في ديسمبر ٢٠٢٤، وذلك لعدد ٣٣٠ مليون سهم بنسبة ٣٠٪ من أسهم رأس المال المصدر بسعر ١٣,٨٥ جنيهًا للسهم على شريحتين (عام وخاص).

ولم تقتصر جهود الدولة على صعيد تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول على التخرج من الاستثمارات العامة في القطاعات المحددة في الوثيقة، وإنما تحركت بقوة على صعيد ملف زيادة مستويات حوكمة الأصول المملوكة للدولة وفق أفضل الممارسات الدولية. ففي هذا الإطار، وافق مجلس الوزراء في شهر مايو ٢٠٢٤ على مشروع قانون تنظيم ملكية الدولة في الشركات المملوكة لها أو التي تسهم فيها؛ بهدف تحقيق أهداف وثيقة سياسة ملكية الدولة، وبصفة خاصة حوكمة تواجد الدولة في الأنشطة الاقتصادية. كما تمت موافقة مجلس الوزراء على مشروع قانون بإنشاء وحدة مركزية لحصر ومتابعة وتنظيم الشركات المملوكة للدولة في مايو ٢٠٢٤؛ بهدف العمل على تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة وفق توقعيات ومستهدفات محددة وتذليل كافة التحديات التي تواجه تحقيق التقدم في هذا الصدد، مع اقتراح النهج الأمثل لتشجيع مشاركة القطاع الخاص على مستوى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، وفقاً لاحتياجات تلك القطاعات وجاهزيتها، إلى جانب اقتراح الأطر القانونية والإجرائية والسياسات والخطط اللازمة لتطوير أداء الشركات المملوكة للدولة.

أما على صعيد حوكمة الأصول المملوكة للدولة، نفذت الحكومة في ديسمبر ٢٠٢٤ إصلاحات جوهرية لإعادة هيكلة موقف الهيئات الاقتصادية البالغ عددها ٥٩ هيئة؛ بهدف معالجة المشكلات التي تواجه هذه الهيئات ورفع كفاءتها وفعاليتها، وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. كما تم تحديد سقف سنوي لدين الحكومة العامة، بما في ذلك الهيئات الاقتصادية الـ ٥٩، وذلك من خلال إنشاء وحدات مخصصة بوزارة المالية، ووحدات مخصصة للمحاسبة في جميع الهيئات الاقتصادية. الأمر الذي يشكل خطوة مهمة نحو تعزيز الرقابة المالية والإدارية على مختلف الهيئات الاقتصادية.



وعلى مستوى تنفيذ سياسات وبرامج فعّالة لضمان كفاءة التشغيل وتعزيز الأداء المؤسسي، تواصل الدولة جهودها في المتابعة الدورية لأداء الشركات، مع تكثيف الجهود لتنفيذ خطط الإصلاح والتطوير وتحسين وميكنة نظم العمل في تلك الشركات، ومواصلة العمل لتحسين الاستفادة من الأصول غير المستغلة واستثمارها لتعظيم العوائد منها؛ انعكاسًا لما سبق، بلغت نسبة تنفيذ المراحل الثلاث المتضمنة في برنامج الطرّوحات والممتدة خلال الفترة (مارس ٢٠٢٢ - يونيو ٢٠٢٤) نحو ٢٨٨,٥٪، بحصيلة قاربت ٣٠ مليار دولار، وتتوّعت آليات الطرح ما بين البيع الكلي/الجزئي لمستثمر محلي/أجنبي، أو من خلال البيع في البورصة المصرية، أو زيادة رؤوس أموال بعض الشركات المملوكة للدولة، علاوةً على استثمارات معززة للتنمية السياحية في مصر.

أما على صعيد أشكال الشراكة الأخرى مع القطاع الخاص، ولا سيّما فيما يخص المشروعات التي تم إنجازها بخلاف برنامج الطرّوحات في أعقاب إقرار وثيقة ملكية الدولة من خلال الوحدة المركزية للمشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص بوزارة المالية فتتمثل في:



وقد أسهمت تلك الجهود والإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية في المزيد من تمكين القطاع الخاص بحسب مؤشرات قياس الأثر المعتمدة في وثيقة سياسة ملكية الدولة للأصول، حيث ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج في أعقاب تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول إلى نحو ٧٤,٨٪ خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢، مقارنة بنحو ٧٠,٣٪ لمتوسط نسبة مساهمته في الناتج المسجلة خلال السنوات العشر المتضمنة في الفترة (٢٠١٢/٢٠١٣ - ٢٠٢٢/٢٠٢١) السابقة لتنفيذ الوثيقة. كما زادت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات الكلية المنفذة إلى ٤٣٪ خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ في أعقاب تنفيذ السياسة، ومن المخطط مواصلة ارتفاعها إلى ٤٩,٧٪ في نهاية العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، وصولًا إلى النسبة المستهدفة في إطار الوثيقة والبالغة ٦٥٪.

كما ارتفع متوسط نسبة مساهمة القطاع الخاص في التشغيل إلى نحو ٨١,٣٪ عام ٢٠٢٣ بعد تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول، مقارنة بنحو ٧٦,٣٪ لمتوسط مساهمته في التشغيل المسجلة خلال السنوات العشر المتضمنة خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠٢٢) قبل إقرار وثيقة سياسة ملكية الدولة، كما زادت مساهمته في الصادرات إلى نحو ٩٣,٦٪ عام ٢٠٢٣ في أعقاب تنفيذ السياسة، مقارنة بنحو ٩١٪ للنسبة المسجلة خلال السنوات العشر المتضمنة خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠٢٢) قبل إقرار الوثيقة.

واستنادًا إلى كافة ما سبق، كان هناك عدد من الإشارات الدولية بأداء الاقتصاد المصري نتيجة الإصلاحات العديدة التي تم تبنيها من قبل الحكومة المصرية خلال الفترة (مايو ٢٠٢٢ - ديسمبر ٢٠٢٤)، حيث أشادت مجموعة البنك الدولي بقرارات البنك المركزي المصري في مارس ٢٠٢٤ بخفض قيمة العملة المحلية مقابل الدولار، وتوحيد سعر الصرف وزيادة أسعار الفائدة الرئيسة بمقدار ٦٠٠ نقطة أساس، مما ساهم في انخفاض معدل التضخم. كما أوضح البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية أن مصر الأعلى نموًا في منطقة جنوب وشرق المتوسط في ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥، وتوقع ارتفاع معدل النمو في مصر ليصل إلى ٤,٥٪ عام ٢٠٢٥، مقابل ٣,٢٪ عام ٢٠٢٤. كما أشادت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأن مصر أصبحت أول دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تُصدر سندات خضراء سيادية في عام ٢٠٢٠ بقيمة ٧٥٠ مليون دولار. كما حققت تحسينات كبيرة في سياستها الضريبية في السنوات الأخيرة، كما أشادت المنظمة بتعزيز مصر لبيئة الاستثمار عبر تعديلات تشريعية جوهرية، من بينها قانون الاستثمار لعام ٢٠١٧، الذي أزال العديد من القيود على ملكية الأجانب، إضافة إلى تحديث قوانين الشركات والإفلاس والجمارك، مما جعل السوق المصرية أكثر مرونة وجاذبية للمستثمرين، وكذا سلطت المنظمة الضوء على الإجراءات التي اتخذتها مصر لتعزيز بيئة الاستثمار، والتي كان أبرزها إطلاق «الخريطة الاستثمارية» التفاعلية عبر الإنترنت، التي تتيح للمستثمرين المحليين والأجانب الاطلاع على الفرص الاستثمارية المتاحة بمختلف القطاعات.





واتصالاً أشار مركز أبحاث «ستارت آب بليك» إلى أن منظومة الشركات الناشئة في مصر تُعد واحدة من أقوى المنظومات في شمال إفريقيا، حيث شهدت السنوات الأخيرة نموًا ملحوظًا في ريادة الأعمال، وزيادة في تمويل رأس المال الاستثماري، مما جعل مصر دولة جاذبة للاستثمار، وكذا أشاد «ستارت آب بليك» بالنظام البيئي للشركات الناشئة في مصر، مشيرًا إلى أنه يمثل محركًا اقتصاديًا قويًا يعزز مكانة البلاد كدولة رائدة في القارة الإفريقية، وعلى غرار ذلك، أثنت شركة ماكينزي أن مصر تُعد من بين الدول التي حققت أكبر المكاسب في الاستثمار من حيث القيمة الدولارية، إلى جانب ذلك صنفت «الإسكوا» مصر ضمن الدول العربية القليلة التي أطلقت منصات إلكترونية لتسجيل الاستثمار الأجنبي، مما يسهل العمليات الاستثمارية، كما أثنت الإسكوا بأن مصر شهدت تحسنًا كبيرًا في القوانين المنظمة لإدراج المنصات الرقمية، مما ساعد على تقليل الوقت اللازم للإجراءات وزيادة الشفافية بشأن المتطلبات التنظيمية.





القسم الثاني:

إصلاحات السياسة النقدية وتعزيز مرونة
سياسة سعر الصرف

خلال الفترة (مايو ٢٠٢٢ - ديسمبر ٢٠٢٤)





القسم الثاني: إصلاحات السياسة النقدية وتعزيز مرونة سياسة سعر الصرف

في إطار حرص البنك المركزي المصري على تحقيق الدور المنوط به، يواصل البنك جهوده للتحول نحو إطار مرّن لاستهداف التضخم، كمرتكز اسمي للسياسة النقدية، علاوة على الالتزام بتعزيز مستويات مرونة سعر الصرف ليتحدد وفقًا لآليات السوق لدعم قدرة الاقتصاد المصري على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

وعليه، نفذت الحكومة عددًا من الإجراءات الخاصة بإصلاحات السياسة النقدية وتعزيز مرونة سياسة سعر الصرف بإجمالي (١١) إجراءً إصلاحيًا ونسبة (٢,٢٪) من إجمالي الإجراءات الإصلاحية المُنفذة خلال الفترة (مايو ٢٠٢٢ - ديسمبر ٢٠٢٤) ومن أبرزها، مواصلة البنك المركزي المصري جهوده للتحول نحو إطار مرّن لاستهداف التضخم، وضمان استقرار السوق، بالإضافة إلى تشديد السياسة النقدية للحد من الضغوط التضخمية.

كما اتخذ البنك المركزي العديد من الإجراءات خلال الفترة (٢٠٢٢-٢٠٢٤) لتعزيز مرونة سعر الصرف، والتي كان أبرزها القرارات الصادرة خلال أشهر أكتوبر ٢٠٢٢، ويناير ٢٠٢٣، ومارس ٢٠٢٤، والتي انعكست بشكل إيجابي على سوق الصرف الأجنبي، وهو ما ترجمه العديد من المؤشرات الإيجابية التي تم رصدها عن طريق البنك المركزي بسوق الصرف، والمتمثلة في زيادة كبيرة في حصة البنوك من النقد الأجنبي، سواء من السوق المحلية، أو من حصة تحويلات المصريين بالخارج.

علاوة على ما سبق، تم تبني قرارات لتخفيف الضغوط على سوق النقد الأجنبي، وتوفير السيولة الدولارية لتلبية متطلبات تمويل الأنشطة الاقتصادية، كان من أهمها صدور قرارات حكومية بترشيد الإنفاق الدولار، وسماح البنك المركزي للبنوك بالقيام بعمليات الصرف الآجلة لغير أغراض المضاربة، إضافة إلى إطلاق التعامل بنظام المشتقات المالية بهدف تعميق سوق الصرف الأجنبي ورفع مستويات السيولة بالعملة الأجنبية من خلال قيام البنوك بالترويج لعمليات المشتقات المالية بسوق الصرف؛ بهدف تقديم خدمة مالية متكاملة تتيح لعملاء البنوك التحوط ضد مخاطر تذبذبات أسعار الصرف.

كما شهدت الفترة كذلك، إجراءات موازية لتعزيز سوق الصرف الأجنبي من خلال التوقيع على اتفاقية بين البنك المركزي المصري ومصرف الإمارات المركزي لمبادلة العملة بقيمة اسمية تصل إلى ٤٢ مليار جنيه مصري و٥ مليارات درهم إماراتي في سبتمبر ٢٠٢٣، واعتماد اتفاقية مشاركة البنك المركزي المصري في نظام الدفع والتسوية الإفريقي «PAPSS»؛ بهدف تخفيف الضغط على العملات الأجنبية وتعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول العربية والإفريقية.

وخلال عام ٢٠٢٤، وعلى وجه الخصوص، ولا سيَّما في ضوء سياسات برامج الإصلاح الاقتصادي، نفذت الحكومة عدد (٤) إجراءات إصلاحية وبنسبة (١٪) من إجمالي الإجراءات الإصلاحية المُنفذة خلال عام ٢٠٢٤ في سياق إصلاحات السياسة النقدية وتعزيز مرونة سعر الصرف، والتي جاء من أبرزها قرار لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في شهر ديسمبر ٢٠٢٤ بالإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند ٢٧,٢٥٪ و ٢٨,٢٥٪ و ٢٧,٧٥٪، على الترتيب. كما قررت الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند ٢٧,٧٥٪ لمواصلة احتواء الضغوط التضخمية. إضافةً إلى تمديد الأفق الزمني لمعدلات التضخم المستهدفة إلى الربع الرابع من عام ٢٠٢٦ والربع الرابع من عام ٢٠٢٨ عند ٧٪ (± 2 نقطة مئوية) و ٥٪ (± 2 نقطة مئوية) في المتوسط على الترتيب، وذلك اتساقاً مع التقدم التدريجي للبنك المركزي المصري نحو اعتماد إطار متكامل لاستهداف التضخم.

أما على صعيد سياسة سعر الصرف المرن، واصل البنك المركزي مساعيه لزيادة مستويات مرونة سعر الصرف، وهو ما عكسته القرارات الصادرة عن اجتماعه الاستثنائي بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٤ وذلك من خلال استمرار التزام البنك بالسماح لسعر الصرف أن يتحدد وفقاً لآليات السوق. وتأكيد أهمية توحيد سعر الصرف للقضاء على تراكم الطلب على النقد الأجنبي وإغلاق الفجوة بين سعر صرف السوق الرسمية والموازية، الأمر الذي عزز من مستويات توافر السيولة الدولارية.

كما تم خلال عام ٢٠٢٤ تبني قرارات حكومية لتخفيض تمويل الاستثمار في الموازنة العامة للدولة بنسبة ١٥٪، وذلك وفقاً للمرسوم الصادر عن السيد رئيس مجلس الوزراء في فبراير ٢٠٢٤، وكذا تأجيل تنفيذ المشروعات الجديدة لتخفيف الضغوط على سوق النقد الأجنبي، وتعزيز الثقة على المدى



المتوسط، الأمر الذي سيساعد السياسات الانكماشية في إعادة التضخم إلى المستهدف.

واستمرارًا لجهود البنك المركزي المصري لدعم البنية التحتية الخاصة بالخدمات المالية الإلكترونية ولتعزيز التحول الرقمي والمساهمة في التحول لمجتمع أقل اعتمادًا على أوراق النقد، تم إصدار التراخيص والموافقات اللازمة لعدد من البنوك المصرية لتمكينها من تفعيل خدمة استقبال الحوالات المالية الواردة من الخارج، مما يتيح للعملاء تحويل الأموال من الخارج إلى داخل الدولة على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، الأمر الذي يسهم في تلبية متطلبات العملاء لحظيًا وفي أي وقت. وكذا تم اعتماد اتفاقية مشاركة البنك المركزي المصري في نظام الدفع والتسوية الإفريقي «PAPSS»، وذلك بهدف تخفيف الضغط على العملات الأجنبية وتعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول الإفريقية.

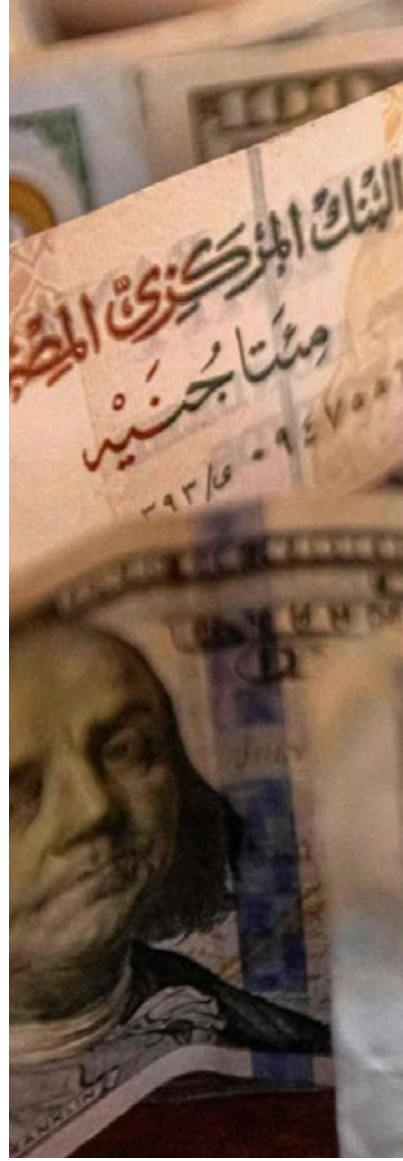
وانعكاسًا لمختلف الإجراءات الإصلاحية الخاصة بكل من السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، انخفض المعدل السنوي للتضخم العام في الحضر ليسجل ٢٤,١٪ في ديسمبر ٢٠٢٤، مسجلًا أدنى مستوى له خلال عامين. كما انخفض المتوسط السنوي للتضخم العام في الحضر ليسجل ٢٨,٣٪

خلال عام ٢٠٢٤ مقابل ٣٣,٩٪ خلال عام ٢٠٢٣، ويُعزى هذا الانخفاض بشكل رئيس إلى تراجع تضخم أسعار السلع الغذائية على مدار عام ٢٠٢٤.

من جانب آخر، ساهمت مستويات مرونة سعر الصرف في تحسن مستويات التصنيف الائتماني لمصر بشكل إيجابي وتعديل النظرة المستقبلية، حيث قامت وكالة «موديز» بتعديل نظرتها المستقبلية لمصر من سلبية إلى إيجابية في مارس ٢٠٢٤ وفي الشهر ذاته، أكدت وكالة «ستاندرد آند بورز» التصنيف الائتماني لمصر عند «B-» مع تعديل نظرتها المستقبلية من مستقرة إلى إيجابية، وبالمثل عدلت وكالة «فيتش» في مايو ٢٠٢٤ نظرتها المستقبلية لمصر من مستقرة إلى إيجابية، وفي نوفمبر ٢٠٢٤ رفعت وكالة «فيتش» التصنيف الائتماني لمصر من «B-» إلى «B» مع نظرة مستقبلية مستقرة. ووفقًا لوكالات التصنيف الائتماني الثلاث، يعكس هذا التحسُّن في النظرة المستقبلية مجموعة من العوامل، أبرزها التحول إلى نظام سعر صرف مرّن، وتطبيق سياسات نقدية صارمة لخفض التضخم، وتراجع مخاطر التمويل الخارجي بدعم من ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب التوقعات المتزايدة بارتفاع الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي المصري.

إضافةً إلى ذلك شهدت معاملات الاقتصاد المصري مع العالم الخارجي خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ تحقيق فائض كلي في ميزان المدفوعات بلغ حوالي ٩,٧ مليارات دولار، تمركز بشكل أساسي خلال النصف الثاني من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ (الفترة من يناير إلى يونيو ٢٠٢٤)، حيث بلغ الفائض نحو ١٠,١ مليارات دولار، ويأتي ذلك في ضوء الالتزام بتطبيق الإجراءات والإصلاحات الهيكلية التي تم الإعلان عنها في ٦ مارس ٢٠٢٤ لتعزيز مرونة سعر الصرف، مما انعكس بشكل إيجابي على حساب المعاملات الرأسمالية والمالية.

كما ارتفع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر بزيادة غير مسبقة، حيث بلغ نحو ٤٦,١ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣، منها حوالي ٤٠,٥ مليار دولار خلال النصف الثاني من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣، بفضل تنفيذ صفقة رأس الحكمة بقيمة ٣٥ مليار دولار، وبالالتزام مع تحول استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر إلى صافي تدفق للداخل بقيمة ١٤,٥ مليار دولار، مما ساهم في إعادة بناء البنوك لأصولها الخارجية من جهة، وتقليص التزاماتها الخارجية من جهة أخرى.



القسم الثالث:

إصلاحات تعزيز المنافسة والحياد التنافسي

خلال الفترة (مايو ٢٠٢٢ - ديسمبر ٢٠٢٤)





القسم الثالث: إصلاحات تعزيز المنافسة والحياد التنافسي

تُدرِك الدولة المصرية أهمية تعزيز المنافسة والحياد التنافسي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة؛ ولذلك فإنها تسعى جاهدة إلى ترسيخ مبادئ الحياد التنافسي في مختلف الأسواق، إيماناً منها بالمكاسب التي ستعود على الاقتصاد الوطني جراء ذلك، حيث تهدف سياسة الحياد التنافسي إلى ضمان المنافسة المتكافئة بين جميع الشركات العاملة بالسوق، سواء الشركات الخاصة المحلية منها أو الأجنبية، أو الشركات المملوكة للدولة وفقاً للأطر القانونية والتنظيمية دون أدنى تمييز بينها. وفي سياق تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول على ضمان المنافسة وتطبيق مبادئ الحياد التنافسي على نحو ما ورد بالمادة (٢٧) من دستور جمهورية مصر العربية، مما يدعم زيادة تدفقات الاستثمارات المحلية والأجنبية.

إجمالاً، وفي ضوء حرص الحكومة المصرية على خلق بيئة تجارية عادلة ومتوازنة تحفز المشاركين في السوق على تقديم منتجات وخدمات ذات جودة عالية وبأسعار منافسة، بما يساهم في تعزيز الابتكار والتطور التكنولوجي وتحسين جودة المنتجات والخدمات المتاحة للمستهلكين. شهدت الفترة تنفيذ عدد (١٤) إجراءً إصلاحياً وبنسبة (٢,٨٪) من إجمالي الإجراءات الإصلاحية المنفذة، وذلك خلال الفترة من (مايو ٢٠٢٢ - ديسمبر ٢٠٢٤).

فعلى صعيد الرؤى والخطط الاستراتيجية الرامية إلى ضمان المنافسة وتعزيز الحياد التنافسي لضمان تنافس جميع الشركات العاملة بالسوق على نفس الأساس بشكل متكافئ وفقاً لنفس الأطر القانونية والتنظيمية دون أدنى تمييز بينها، اعتمدت الدولة المصرية استراتيجية جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية (٢٠٢١-٢٠٢٥)، والتي تتوافق مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، والتي خصصت الهدف الاستراتيجي الثاني منها للحد من التشريعات والسياسات والقرارات المقيدة لحرية المنافسة، أي «دعم سياسات المنافسة والحياد التنافسي»، وتنفيذاً لذلك، وضع جهاز حماية المنافسة استراتيجية خاصة للحياد التنافسي والتي أقرها مجلس الوزراء خلال جلسته المنعقدة في مايو ٢٠٢٢. وفي هذا الإطار، تمكن جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية من تنفيذ ١٠٠٪ من الأنشطة والإجراءات المستهدفة تنفيذها خلال الثلاث سنوات الأولى من استراتيجية جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية (٢٠٢١ - ٢٠٢٥)، بالمحاور الأربعة المتضمنة بالاستراتيجية.

أما فيما يتعلق بالأطر القانونية ذات الصلة، فقد تم تبني قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الصادر بالقانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥، والذي يُعد إحدى الركائز الأساسية التي يستند عليها اقتصاد السوق الحرة القائمة على حرية المنافسة بين مختلف الوحدات الاقتصادية بما يضمن حرية دخول الأشخاص إلى السوق والخروج منها وفقاً للقواعد التي تحكم السوق. وقد نص القانون على إنشاء جهاز مستقل لحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية يتولى مراقبة الأسواق وفحص الحالات الضارة بالمنافسة سواء بناء على شكوى يتقدم بها الشخص، أو بناء على دراسة يبادر بها الجهاز تشير إلى وجود مخالفة للأحكام الواردة في القانون.



وفي سياق تعزيز الآليات المستخدمة، تم بدء تطبيق نظام الرقابة المسبقة على التركزات الاقتصادية (الاندماجات والاستحواذات) اعتباراً من الأول من يونيو ٢٠٢٤، وذلك في إطار سريان التعديلات القانونية التي أُجريت على قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ بموجب أحكام القانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠٢٢ وما تلاه من تعديلات اللاحقة التنفيذية الصادرة بقرار دولة رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٢٠ لسنة ٢٠٢٤.

إضافة لما سبق ولتعزيز قواعد المنافسة العادلة بين القطاع العام والخاص، أصدر رئيس مجلس الوزراء في فبراير ٢٠٢٤ القرار رقم ٢٤٢ لسنة ٢٠٢٤ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ٢٠٢٣، بإلغاء الإعفاءات من الضرائب والرسوم المقررة لجهات الدولة في الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية، ويسري حكم إلغاء الإعفاءات من الضرائب والرسوم، على جميع الأنشطة الاستثمارية أو الاقتصادية التي تباشرها جهات الدولة؛ وذلك بهدف إلغاء المعاملة التفضيلية لها بما يضمن تحقيق المساواة وتعزيز قواعد المنافسة العادلة بين هذه الجهات وبين غيرها، وتخضع للقوانين المنظمة لهذه الأنشطة، ويعد من قبيل الأنشطة الاستثمارية أو الاقتصادية المشار إليها إنتاج سلع، أو بيعها، أو تقديم خدمات أيًا كان نوعها، أو منح حقوق استغلال، مما يباشره القطاع الخاص أو المستثمرون من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين.

علاوةً على ذلك وعلى صعيد الإطار المؤسسي؛ تم تأسيس اللجنة العليا للحياد التنافسي برئاسة رئيس الوزراء في شهر يونيو ٢٠٢٢ بالقرار رقم ٢١٩٥ لسنة ٢٠٢٢، للعمل على وضع المعايير والقواعد اللازمة للجهات الإدارية بالدولة لضمان توافق سياساتها وقراراتها مع سياسات المنافسة ومبدأ الحياد التنافسي، كما تم تأسيس إدارة دعم سياسات المنافسة والحياد التنافسي داخل جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية تطبيقاً لأحكام المادة (١١/٥) من قانون حماية المنافسة، والخاصة بإبداء الرأي في القرارات والسياسات واللوائح المتعلقة بالمنافسة، وإلزام الجهات الإدارية بالدولة بتطبيق أحكام المادة (١١/٥) من قانون حماية المنافسة باستطلاع رأي الجهاز في مشروعات القوانين والسياسات والقرارات التي من شأنها التأثير في المنافسة، وذلك لضمان أن كافة الأدوات التنظيمية تكون متوافقة مع رؤية الدولة فيما يخص الحياد التنافسي.



انعكس ما سبق كافة، إيجابًا على ارتفاع المؤشرات الدولية لمصر في العديد من التقارير المتعلقة بسياسات المنافسة ومن بينها؛ التقرير الصادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، حيث تحسن وضع مصر في مؤشراتها من «ضعيف ومعتدل» إلى «قوي جدًا» خاصة في مجالات إنفاذ القانون والحياد التنافسي والرقابة المُسبقة على الاندماجات والاستحواذات.

فيما شهد عام ٢٠٢٤ نشاطًا متزايدًا في إصدار القرارات والإجراءات التي تعزز الحياد التنافسي، والتي تمثلت في (٦) إجراءات إصلاحية وبنسبة (٢٪) من إجمالي الإجراءات الإصلاحية المنفذة خلال عام ٢٠٢٤، فعلى صعيد الإنفاذ الفعّال لأحكام قانون حماية المنافسة، تم فحص ودراسة ٤٢٩ حالة في القطاعات والأسواق المختلفة وإصدار قرارات بشأنها خلال عام ٢٠٢٤، بزيادة ملحوظة قدرها ١٤٪ مقارنةً بعام ٢٠٢٣؛ واستحوذ فيها قطاع الرعاية الصحية على النصيب الأكبر، تلاه قطاع التعليم، في حين سجّل قطاع الأغذية نموًا غير مسبوق بزيادة تصل إلى ٣٢٠٪ مقارنةً بعام ٢٠٢٣، يليها قطاع الإلكترونيات والأجهزة الكهربائية بنسبة زيادة قدرها ٣٣٣٪ مقارنةً بعام ٢٠٢٣.

وفيما يتعلق بالحد من التشريعات والسياسات والقرارات المقيدة لحرية المنافسة، قام جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية خلال عام ٢٠٢٤ بإبداء الرأي والتحليل بشأن مجموعة من القوانين والقرارات، إضافةً إلى لوائح المشتريات، كما أصدر إرشادات متنوعة تمثل إجمالًا (٤٥) قانونًا وقرارًا، بزيادة قدرها ١٣٪ مقارنةً بعام ٢٠٢٣. وفي إطار الرقابة على التركزات الاقتصادية، تم الانتهاء من فحص ٤٠٣ حالات، سواء أكانت تلك الحالات الخاصة بالرقابة المسبقة على التركزات الاقتصادية أو الحالات الخاصة بقطاع الدواء والرعاية الصحية، أو تلك الحالات الواردة من الكوميسا، وبنسبة زيادة قدرها ٢٥٪ مقارنةً بعام ٢٠٢٣.





أما على صعيد نشر ثقافة المنافسة، نشر جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية العديد من المبادئ التوجيهية، ومن أبرزها إصدار دليل لتقييم تأثير المنافسة على تدابير الدولة، بالإضافة إلى نشر أسئلة وأجوبة حول آليات السيطرة المسبقة على التركزات الاقتصادية. كما أطلق الجهاز سلسلة من الحملات التوعوية؛ التي تهدف إلى تعزيز الوعي بأهمية المنافسة وتأثيرها الإيجابي على الاقتصاد والمستهلكين، وتم تصميم هذه الحملات لتصل إلى كافة فئات المجتمع، وعليه تم عقد أكثر من (٥٠) ورشة عمل بنسبة زيادة قدرها ٣٤٪ مقارنةً بعام ٢٠٢٣. ويأتي ذلك في ضوء حرص الدولة المصرية على بناء بيئة اقتصادية عادلة تدعم التنافس الحر وتحمي الأسواق من الممارسات الاحتكارية.

وانعكاسًا لذلك ونتيجة للجهود والإجراءات الإصلاحية التي تمت على صعيد تعزيز أطر التعاون المحلي والإقليمي والدولي، شهد عام ٢٠٢٤ إنجازات بارزة، حيث فاز جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية بالجائزة الدولية المرموقة للكتابة لمكافحة الممارسات الاحتكارية، التي نظمتها جامعة جورج واشنطن ودار نشر كونيكرزونس. وقد جاء هذا الفوز تقديرًا لإرشادات الجهاز حول «تطبيق أحكام قانون حماية المنافسة في قطاع الزي المدرسي»، التي حازت لقب أفضل الإرشادات في الفئة الفرعية «مكافحة الممارسات الاحتكارية في الشرق الأوسط وإفريقيا» بناءً على آراء القراء.



إضافةً إلى ذلك، نال الجهاز جائزة شرفية من البنك الدولي وشبكة المنافسة الدولية، تكريمًا لجهوده في تعزيز سياسات المنافسة لعام ٢٠٢٤. وذلك عن مبادرة الجهاز بإنشاء «نموذج محاكاة سلطات المنافسة العربية» تحت مظلة شبكة المنافسة العربية؛ والذي انطلق خلال رئاسة مصر للشبكة في الفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٤، حيث يستهدف هذا النموذج طلاب الجامعات العربية بكليات الحقوق والاقتصاد، وذلك لنشر الوعي بثقافة المنافسة، وإعداد كوادر بشرية مُدربة، إضافة إلى تعزيز التعاون والتواصل بين الطلاب العرب في مجال المنافسة في إطار شبكة المنافسة العربية، والجدير بالذكر أن هذه هي الجائزة الرابعة التي يحصل عليها الجهاز. تعكس هذه الجوائز الدور الريادي للجهاز على المستويين الإقليمي والدولي في مكافحة الاحتكار وتعزيز بيئة اقتصادية قائمة على التنافسية العادلة.

علاوةً على ذلك حظيت الجهود التي قام بها الجهاز بتقدير كبير من قِبَل الخبراء الدوليين في منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) خلال عملية مراجعة النظراء الدوليين لقانون حماية المنافسة وسياسته في مصر، حيث أثنت الخبراء على الخطوات الفعّالة التي اتخذتها الدولة في مجال حماية المنافسة ودعم الحياد التنافسي. كما أثنت هيئة المنافسة الصينية بأداء مصر فيما يتعلق بالتشريعات وإنفاذ القانون ورغبتها في مواصلة تعاونها مع مصر، وخاصة في مجال مراقبة عمليات الاندماج.



القسم الرابع:

إصلاحات تشجيع القطاع الصناعي

خلال الفترة (مايو ٢٠٢٢ - ديسمبر ٢٠٢٤)





القسم الرابع: إصلاحات تشجيع القطاع الصناعي

تتبنى الحكومة المصرية نهجًا عامًا يدعم القطاع الصناعي ويتمشى مع برنامج عمل الحكومة المصرية (٢٠٢٥/٢٠٢٤ - ٢٠٢٧/٢٠٢٦)، وعليه، اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات التحفيزية التي تعمل على تعميق وتوطين التصنيع المحلي، بما يسهم في تحقيق طفرة في القطاع الصناعي وخاصة الصناعات التصديرية بجودة عالية وأسعار منافسة على المستوى الإقليمي والعالمي، بهدف تحويل مسار الاقتصاد المصري إلى مسار إنتاجي يتمتع بمزايا تنافسية.

وعليه، قامت الحكومة بتشجيع القطاع الصناعي من خلال تنفيذ عدد (١٣٤) إجراءً إصلاحيًا، وهو ما يمثل (٢٦,٨٪) من إجمالي الإجراءات الإصلاحية المنفذة خلال الفترة (مايو ٢٠٢٢ - ديسمبر ٢٠٢٤)، فيما قامت الحكومة بتبني (٨٣) إجراءً إصلاحيًا خلال عام ٢٠٢٤، ونسبة (٢٦٪) من إجمالي الإجراءات الإصلاحية المنفذة خلال عام ٢٠٢٤.

بذلت الحكومة العديد من الجهود بهدف تبسيط الإجراءات التنظيمية للقطاع الصناعي وتقديم كافة سبل الدعم له، حيث قامت المجموعة الوزارية للتنمية الصناعية بإصدار العديد من القرارات المهمة لدعم القطاع الصناعي، جاء على رأسها:

- إصدار شهادات الإشراف الصحي وشهادات الصلاحية للمنتجات الغذائية من الهيئة القومية لسلامة الغذاء اعتبارًا من مطلع عام ٢٠٢٥.

- تكليف الأمانة الفنية بالمجموعة الوزارية للتنمية الصناعية لوضع خطة تنفيذية عاجلة لتحديد آلية تعديل حدود الكربون CBAM في الصناعة المصرية.
 - قيام وزارة الصناعة بإقامة معرض سلمي لعرض احتياجات المصنعين من مستلزمات الإنتاج وقطع الغيار اللازمة للتصنيع، ومشاركة الشركات المُصنعة لهذه المستلزمات لتحقيق التكامل الصناعي بين الشركات الصناعية وموردي المستلزمات.
 - مراجعة التعديل التشريعي بشأن تعديل بعض أحكام قانون الهيئة القومية لسلامة الغذاء خلال الدورة الجديدة لمجلس النواب.
 - حضور ممثلي وزارة الكهرباء وهيئة المجتمعات العمرانية باللقاءات الأسبوعية المنعقدة مع المستثمرين الصناعيين بكل محافظة بمقر هيئة التنمية الصناعية لرصد مشكلات المرافق والكهرباء بمختلف المناطق الصناعية.
 - تحديد ١٢ منتجًا بقطاعي الإسكان والمرافق بالتنسيق بين وزارتي الصناعة والإسكان يتم العمل على توطئتها خلال المرحلة المقبلة.
- علاوة على قيام (٤٩) لجنة بحصر كامل للمصانع المتعثرة، والعمل على حل أسباب تعثرها من خلال التمويل أو المشاركة في أعمال التسويق أو إجراءات أخرى. كما تم مسبقًا إعداد منظومة إجراءات جديدة لتيسير إصدار التراخيص للمنشآت الصناعية وفقًا لقانون ١٥ لسنة ٢٠١٧ تتولى بموجبه الهيئة العامة للتنمية الصناعية نيابة عن المستثمر التنسيق مع الجهات المعنية لإصدار كافة الموافقات والتصاريح. إضافة إلى تيسير إجراءات الحصول على رخص التشغيل خلال ٢٠ يوم عمل للرخص التي تحتاج إلى موافقات مسبقة (ويشكل عددها نحو ١٥٪ من إجمالي الأنشطة الصناعية)، و٧ أيام عمل فقط للرخص التي يتم الحصول عليها بنظام الإخطار (وتشكل ٨٥٪ من إجمالي الأنشطة الصناعية. إلى جانب عمل الحكومة على حصر إجمالي الرسوم غير الرسمية، والتي يتم تحصيلها من المجمعات الصناعية، والتي لم يصدر بشأنها قانون، وذلك تنفيذًا لقرار رئيس مجلس الوزراء الصادر رقم ٢٠٦٨ لسنة ٢٠٢٢، بإلزام جميع الجهات والهيئات والكيانات التابعة للدولة بعدم إصدار أي قرارات تنظيمية عامة تتعلق بإنشاء أو تشغيل المشروعات التي قد ينتج عنها إضافة أعباء مالية أو إجرائية إلا بعد الحصول على موافقة رئيس مجلس الوزراء.





واستمراراً للجهود التي تبذلها الدولة المصرية لتيسير حركة التجارة وتحسين كفاءة الخدمات اللوجستية، وتعزيز قدرة المواني المصرية على استيعاب التدفقات التجارية، أصدرت الدولة قرارات مهمة تستهدف تسهيل عملية الإفراج الجمركي عن السلع والبضائع في المواني، وأبرزها العمل ٧ أيام في الأسبوع وكافة العطلات الرسمية بكافة مواني الجمهورية؛ بهدف خفض زمن الإفراج الجمركي، الأمر الذي أدى إلى إتاحة ٩٦٠ فرصة تصديرية للشركات المصرية بلغت القيمة التقديرية لأهمها نحو ٢,٣ مليار دولار. مما أسهم في زيادة حجم المعروض من مستلزمات الإنتاج الضرورية للصناعة وتسريع وتيرة الإنتاج الصناعي، هذه الخطوة تعتبر جزءاً من رؤية شاملة لتعزيز تنافسية الاقتصاد المصري، وتحسين كفاءة سلسلة التوريد، وتخفيف الضغط على المواني بما يدعم استمرارية الإنتاج وزيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي. وعليه، في عام ٢٠٢٤؛ نجحت الدولة المصرية في تحقيق قيمة صادرات بلغت ولأول مرة ٤٠ مليار دولار.

وخلال الفترة نطاق اهتمام التقرير وبهدف تحفيز الاستثمار الصناعي ودعم التنمية الصناعية؛ وجه السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي الحكومة بمنح المشروعات الصناعية المستهدفة حزمة الحوافز الآتية، وفقاً للضوابط التي يقرها مجلس الوزراء:

- الإعفاء من كافة أنواع الضرائب، عدا ضريبة القيمة المضافة، حتى ٥ سنوات، للمشروعات الصناعية التي تستهدف صناعات استراتيجية، بهدف تعميق الصناعة الوطنية، ويصدر مجلس الوزراء قراراً تفصيلياً بتعريف هذه الصناعات، بشرط تنفيذ وتشغيل المشروعات طبقاً لحجمها في مدة أقصاها ٣ سنوات.
- إمكانية مد الإعفاء لخمس سنوات إضافية لعدد محدد من هذه الصناعات، بشرط تحقيقها مستهدفات محددة، وفقاً لحجم الاستثمار الخارجي والضوابط التي يحددها مجلس الوزراء.
- إمكانية استعادة نسبة من قيمة الأرض تصل إلى ٥٠٪، بشرط تنفيذ المشروع في نصف المدة المحددة له.
- التوسع في منح الرخصة الذهبية لجميع المشروعات التي تستهدف تعميق التصنيع المحلي.

ولتوفير التمويل الميسر للقطاع الصناعي، تبنت الحكومة المصرية تنفيذ مبادرة لدعم القطاعات الإنتاجية وعلى رأسها قطاع الصناعة، حيث بلغ إجمالي الأرصدة المصرح بها للعملاء لمبادرة القطاعات الإنتاجية خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٣ وحتى يونيو ٢٠٢٤ نحو ٦٧,٥ مليار جنيه لعدد ٢٥٩٢ عميلًا، ويتركز ٩٦٪ من إجمالي التسهيلات في أغراض تمويل رأس المال، واقتربت نسبة قطاعي الصناعة والزراعة من ٧٨٪ و ٢٢٪ على التوالي من إجمالي التمويل المستخدم من المبادرة، وبلغت نسبة قطاع الطاقة الجديدة والمتجددة ٠,٦٪، ووصلت قيمة التعويضات التي تحملتها وزارة المالية عن فارق سعر الفائدة للقطاعات الإنتاجية لتلك المبادرة حتى نهاية العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ نحو ٣,٩ مليارات جنيه.

وفي سياق دعم الصناعات الاستراتيجية وتحفيز الاقتصاد الوطني؛ تم إطلاق المرحلة الأولى من المبادرة الجديدة لمساندة الشركات في القطاعات الصناعية ذات الأولوية في ديسمبر ٢٠٢٤ بقيمة ٣٠ مليار جنيه. على أن يتم منح الأولوية للمنشآت المقامة في المناطق الأكثر احتياجًا للتنمية والأكثر توفيرًا للعمالة كالمحافظات الحدودية. وتعتبر هذه المبادرة خطوة مهمة نحو تعزيز قدرة الشركات الصناعية على مواكبة التطورات التكنولوجية والابتكارات في مجال الإنتاج. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا النوع من الدعم يعزز من استقرار القطاع الصناعي ويسهم في توفير فرص عمل جديدة، وهو ما ينعكس إيجابيًا على النمو المستدام والتنمية الاقتصادية في البلاد. تستفيد الشركات المنضمة لهذه المبادرة من سعر العائد المدعم من «الخزانة العامة للدولة» البالغ ١٥٪ لمدة ٥ سنوات اعتبارًا من تاريخ بدء المبادرة على أن يكون الحد الأقصى لتمويل العميل الواحد ٧٥ مليون جنيه، والأطراف المرتبطة ١٠٠ مليون جنيه، كما تحصل هذه الشركات على خفض إضافي في أسعار الفائدة ١٪ عند زيادة القيمة المضافة المحلية في منتجاتها عن العام المالي السابق بنسبة تتراوح من ٧٪ إلى ١٠٪، ويرتفع الخفض الإضافي إلى ١,٥٪ عند زيادة القيمة المضافة المحلية بنسبة تتجاوز ١٠٪، ويرتفع الخفض الإضافي أيضًا في أسعار الفائدة إلى ٢٪ للأنشطة الصناعية المستحدثة التي لم يسبق إنتاجها محليًا وحجم استيرادها كبير.

كما منحت الدولة حزمة من التيسيرات والحوافز للمشروعات الصناعية، وذلك لتلبية طلبات أصحاب المشروعات الصناعية المتعثرة ورفع الأعباء عنهم؛ من خلال منح المشروعات الصناعية الحاصلة على رخصة بناء، وقامت بتنفيذ نسبة بنائية أكثر من ٥٠٪ من رخصة البناء مهلة بحد أقصى ٦ أشهر مع إعفائها من كامل غرامات التأخير المقررة، أما المشروعات الحاصلة على رخصة بناء ولم تقم بتنفيذ أي نسبة بنائية أو قامت بتنفيذ نسبة بنائية ٥٠٪ من رخصة البناء فأقل فتُمنح مهلة بحد أقصى ١٢ شهرًا مع الإعفاء من نسبة ٥٠٪ من غرامات التأخير المقررة، وبالنسبة للمشروعات التي لم تحصل على رخصة بناء ولم تقم بتنفيذ أي نسبة بنائية على الأرض فسيتم منحها مهلة بحد أقصى ١٨ شهرًا مع الإعفاء من نسبة ٢٥٪ من غرامة التأخير.

وكذا تم إقرار منح المشروعات المتعثرة خارج البرنامج الزمني بعض التيسيرات، بالإضافة لإعادة تفعيل برنامج الإقراض الميسر للصناعة، وكذا إصدار قرار بعدم غلق أي منشأة صناعية إلّا بقرار من السيد نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل، وذلك لتشجيع المنشآت الصناعية على الاستمرار في العمل ودعم عجلة الإنتاج، مما يُعزز الثقة بين المستثمرين والجهات الحكومية، ويدعم استمرارية العمل والإنتاج داخل المصانع دون عرقلة أو تعطيل.

وعلى صعيد السياسات المالية ودعم القطاع الصناعي، اتخذت وزارة المالية عدة إجراءات لتشجيع المشروعات الصناعية الاستراتيجية وتنفيذ سياسات مالية تدفع القطاع الخاص لقيادة التنمية والنمو الاقتصادي؛ وعليه، تم استحداث نظام «مقاصة» بين مستحقات المستثمرين وما عليهم من أعباء ضريبية أو غيرها لصالح الجهات الحكومية، مع وضع حد زمني يبلغ ٤٥ يومًا يضمن سرعة رد ضريبة القيمة المضافة، كما تم تخصيص ٤٠,٥ مليار جنيه بموازنة العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ لتمويل برامج تحفيز النشاط الاقتصادي، خاصةً مساندة قطاع الصناعة والأنشطة التصديرية، وغيرها من المبادرات، منها: ٢٣ مليار جنيه للاستمرار في سرعة رد الأعباء التصديرية، واستمرار تحمل الأعباء المالية المترتبة على خفض أسعار الكهرباء لقطاع الصناعة، بتكلفة سنوية ٦ مليارات جنيه، بخلاف ١,٥ مليار جنيه قيمة الحوافز النقدية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ونصف مليار جنيه لدعم استراتيجية صناعة السيارات، و١,٥ مليار جنيه سنوياً قيمة الضرائب العقارية على العقارات المستغلة في ممارسة بعض الأنشطة الصناعية والإنتاجية حتى نهاية عام ٢٠٢٦.

كما اتخذت الحكومة العديد من الإجراءات الإصلاحية لتعزيز التعاون مع المُصنعين، والمساهمة في حل التحديات التي تواجههم، لا سيّما المتعلقة بمديونياتهم، حيث تم إطلاق حزمة من الحوافز والتيسيرات الجديدة التي أقرتها وزارة البترول والثروة المعدنية لدعم المُصنعين في ديسمبر ٢٠٢٤، ومن أبرزها إطلاق مبادرة لسداد حد أدنى من قيمة مديونية المتأخرات بدون فوائد وذلك خلال ٣ أشهر من تاريخ إصدار القرار لعدد من المستثمرين الصناعيين، وكذا قيام الوزارة بإصدار قرار تسعير لتوحيد سعر الغاز المطبق على نشاط توليد الكهرباء الحكومي ليتم تطبيقه على سعر الغاز للشركات الخاصة الأخرى بغرض توليد الكهرباء، وإلغاء المطالبة بالأثر الرجعي.



وفي ضوء حرص الدولة المصرية على تعزيز التحول الرقمي في القطاع الصناعي كجزء من رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، أطلقت وزارة الصناعة بالتعاون مع شركة تكنولوجيا تشغيل المنشآت المالية (إي فاينانس) المرحلة الأولى من منصة مصر الصناعية الرقمية في أغسطس ٢٠٢٤. وتعد هذه المنصة خطوة مهمة نحو تبسيط الإجراءات وتحسين الشفافية في تخصيص الأراضي الصناعية، مما يدعم الاستثمار الصناعي في مصر، وفي سياق متصل، تم طرح ٢٦١٢ قطعة أرض صناعية في ٢٤ محافظة عبر تلك المنصة حتى ديسمبر ٢٠٢٤. كما تم خلال عام ٢٠٢٤ استخراج عدد ٣١,٨ ألف سجل تجاري، وإصدار ١٥٢ شهادة بيع حر لشركات مصرية مُصدّرة لدول إفريقية وعربية، وإصدار عدد ٤٨٦,٩ ألف شهادة منشأ من قبل الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات.

كما تم إعلان الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، بالتنسيق والتعاون مع هيئة الرقابة الإدارية، عن إطلاق المنصة الرقمية (E-tabadul)، والتي تهدف إلى تحقيق «التشبيك الصناعي» بين المصانع والمشاريع المقامة داخل المنطقة الاقتصادية التابعة للهيئة بعضها البعض؛ بما يعمل على توفير مستلزمات الإنتاج المحلية اللازمة للعملية التصنيعية، والترويج للمنتجات الوسيطة والنهائية المُنتجة محليًا داخل المنطقة الاقتصادية، وذلك لتحقيق رؤية الدولة الهادفة لتوطين الصناعة وإحلال الواردات وتعزيز الصادرات؛ خاصةً من المنتجات النهائية التي تحقق قيمة مضافة للصادرات المصرية للأسواق المختلفة، ولعب دور فاعل في دعم سلاسل الإمداد العالمية، خاصةً في ظل التحديات الراهنة إقليميًا والتي توفر فرصًا كبيرة وطلبًا متزايدًا على المنتجات في قطاعات متنوعة.



وفي إطار التوجه الاستراتيجي للدولة نحو تعزيز القدرة الإنتاجية الوطنية، أتى قرار إعادة إحياء الشركات الوطنية الكبرى كخطوة حاسمة نحو تحقيق التنمية المستدامة؛ ومن أبرزها شركة «النصر للسيارات» والتي تمت إعادة افتتاحها في نوفمبر ٢٠٢٤ بعد توقف استمر لأكثر من ١٥ عامًا، حيث يأتي ذلك انساقًا مع تقديم الدعم من الدولة والاستغلال الأمثل للأصول المملوكة لها مع الحرص على استدامة عمل هذه القلعة الصناعية الكبرى كي لا تكون مهددة بالتوقف مرة أخرى، من خلال التوصل إلى منظومة تشغيل ذات كفاءة مبنية على الإحياء الحقيقي لهذه الصناعة من خلال تعميق المكون المحلي، وزيادة نسبته في الأتوبيسات من ٥٠٪ إلى ٧٠٪ التي يتم إطلاقها، والجدير بالذكر أن شركة النصر للسيارات تأسست في عام ١٩٥٩ كأول شركة مصرية لصناعة السيارات، ولعبت دورًا محوريًا في دعم الصناعة الوطنية، وتقع على مساحة تقترب من ٩٠ ألف م^٢ في منطقة وادي حوف بطلوان، وتتكون من ٩ مصانع.

كما تمت إعادة إحياء تشغيل شركة مصر للحرير الصناعي وألياف البوليستر بعد توقف ١٢ عامًا على مساحة ١٤٤ ألف متر مربع في كفر الدوار بمحافظة البحيرة وبقدرة إنتاجية تصل إلى ٩٠ طنًا/ يوم، مما يساعد على توفير المادة الخام محليًا ويقلل من الفاتورة الاستيرادية للدولة. كما تم الانتهاء من «المرحلة الأولى» من المشروع القومي لتطوير صناعة الغزل والنسيج، ويأتي تنفيذ هذا المشروع عبر ثلاث مراحل، بتكلفة إجمالية لتنفيذ مراحل التطوير الثلاث تتعدى الـ ٥٦ مليار جنيه، منها ٢٢ مليار جنيه تتعلق بتكلفة المنشآت، بالإضافة إلى ٦٤٠ مليون يورو تكلفة الماكينات والمعدات.



علاوة على ما سبق، تم دمج عدد ٣١ شركة تابعة للشركة القابضة للغزل والنسيج والملابس الجاهزة ليصبح عددها ٩ شركات فقط مع إنشاء شركة تابعة متخصصة في عمليات البيع والتسويق؛ بهدف تحسين وتطوير ورفع كفاءة الأداء في صناعة الغزل والنسيج، كما أنه تم تنفيذ خطة لتطوير المصانع في الغزل والنسيج والملابس الجاهزة بتكلفة استثمارية تقدر بحوالي ١,١ مليار يورو تضمن تطوير الماكينات والمعدات والإنشاءات ورفع كفاءة البنية التحتية، وإجراء تجارب زراعة الأقطان القصيرة لتخفيف الضغط على طلب العملة الصعبة، وكذا تحسين خصائص ألياف القطن لتكون خالية من التلوث وعالية الجودة، بالإضافة إلى زيادة إنتاجية الفدان، فضلاً عن زيادة كفاءة خطط مراقبة الجودة، وكذا زيادة الإنتاج لتلبية الطلب المحلي والتصدير.

وفي السياق ذاته، قامت الحكومة بدعم مشروعات شركة مصر للألومنيوم، بتنفيذ العديد من المشروعات وذلك بهدف الحفاظ على الطاقة الإنتاجية الحالية لمدة ٢٠ عامًا. ونظرًا لما تحظى به صناعة الألومنيوم من اهتمام على المستوى العالمي، وذلك باعتبارها أكثر الصناعات طلبًا، لاستخدامها في العديد من الصناعات الأخرى، حيث بلغت قيمة التداول العالمي لعام ٢٠٢٣ من منتجات الألومنيوم نحو ٢٣٠ مليار دولار، ومن المتوقع ارتفاع الطلب بمعدل سنوي مركب ٦,٢٪ ليصل إلى ٣٩٤ مليار دولار بنهاية عام ٢٠٣٢، كما تعد شركة مصر للألومنيوم المصنع الوحيد لمنتجات الألومنيوم بجمهورية مصر العربية، حيث تصل الطاقة الإنتاجية له إلى ٣١٠ آلاف طن سنويًا، وتستهدف الشركة تصدير ٦٠٪ من منتجاتها وبيع وتوزيع الباقي بالسوق المحلية، ويعمل بها نحو ٥٠٠٠ موظف ما بين فنيين وإداريين، كما أن دول إيطاليا، وألمانيا، واليونان، وبولندا، تأتي من بين أهم الدول المستوردة للألومنيوم من مصر، حيث تحصل على نحو ٩٦٪ من إجمالي صادرات مصر من الألومنيوم، الذي وصل في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ إلى ١٧٤ ألف طن بقيمة ٤٥٢ مليون دولار.

وفي ضوء حرص الدولة على تعزيز توطيد صناعة الدواء وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الأدوية الأساسية، وجذب الاستثمارات الخاصة للقطاع الصحي، تم توقيع بروتوكول لإنشاء مصنع متعدد الأغراض لإنتاج المواد الخام الدوائية في مصر في ديسمبر ٢٠٢٤. ويعد هذا المصنع، الذي تصل استثماراته الإجمالية إلى ١٢٠ مليون دولار الأول من نوعه في مصر ومنطقة الشرق الأوسط. كما يأتي ذلك انساقًا مع إطلاق هيئتي الدواء والشراء الموحد مبادرة توطيد المواد الخام غير الفعالة لتوطيد ٢٨٠ مادة غير فعالة؛ سيتم البدء بـ ٣٠ مادة غير فعالة والتي تمثل أكثر من ٦٠٪ من فاتورة استيراد المواد الخام غير الفعالة، بهدف ضمان استقرار إمدادات الأدوية وحماية الأمن الدوائي الوطني.

وفيما يتعلق بجانب دعم صناعة السيارات المحلية، تم التوقيع على عدد (٣) اتفاقات إطارية مُلزمة لبدء تجميع السيارات محلياً في نوفمبر ٢٠٢٣، بين الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وصندوق تمويل صناعة السيارات صديقة البيئة التابع لوزارة المالية، ووحدة صناعة السيارات التابعة لوزارة التجارة والصناعة، و٣ شركات متخصصة في مجال تجميع السيارات محلياً، بجانب توقيع اتفاق إطاري مُلزم بين الحكومة المصرية وشركة «جلوبال أوتو» لتصنيع السيارات محلياً، والموافقة على إطلاق المنصة الإلكترونية للبرنامج الوطني لتنمية صناعة السيارات في نوفمبر ٢٠٢٣.

وعلى صعيد دعم الحكومة للأنشطة الصناعية الصديقة للبيئة؛ تم وضع حجر أساس أول مجمع صناعي صديق للبيئة في مصر بالمنطقة الصناعية بمدينة العلمين الجديدة في أغسطس ٢٠٢٤، بإجمالي تكلفة استثمارية ١٢ مليار جنيه. كما منحت الحكومة حوافز تشجيعية استثمارية وضريبية لمشروعات الهيدروجين الأخضر في مصر، ومنها حافز استثماري نقدي «حافز الهيدروجين الأخضر» لا تقل قيمته عن ٣٣٪ ولا تتجاوز ٥٥٪ من قيمة الضريبة المسددة، كما قد منحت الحكومة أيضاً حوافز غير ضريبية لمشروعات الهيدروجين الأخضر في مصر، ومنها حصول شركة المشروع على الموافقة الواحدة، والموافقة على استيراد الاحتياجات دون القيد في سجل المستوردين، وتصدير المنتجات دون القيد في سجل المصدرين، والسماح بتوظيف عاملين أجانب بنسبة ٣٠٪ في أول ١٠ سنوات من المشروع.



وبما يعكس اهتمام الدولة بالتحول نحو التنمية المستدامة وتقليل الأثر البيئي؛ حصل مصنع أتيكو للصناعات الخشبية التابع للهيئة العربية للتصنيع على تقرير البصمة الكربونية في ديسمبر ٢٠٢٤، ويبرز هذا الإنجاز التزام المصنع بتبني ممارسات إنتاج صديقة للبيئة تتماشى مع التوجهات العالمية نحو الاستدامة.

ولتعزيز الاستثمار الصناعي والترويج التجاري، تمكنت وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية من توفير أكثر من ١٠٠٠ فرصة للاستثمار الصناعي موزعة على ١٧ منطقة صناعية في ١٤ محافظة، وإقامة ٣٠ معرضًا داخليًا وتنظيم أجنحة مصرية بعدد ٣٦ معرضًا دوليًا لتعزيز وجود المنتجات المصرية على المستوى المحلي والعالمي خلال عام ٢٠٢٤. هذا، وقد أتاحت وزارة الصناعة فرصًا لتخصيص مصانع في مجالات كربونات الكالسيوم ومواد البناء والرخام والجرانيت ومصانع الطوب الرملي بمنطقة وادي السريرية بمحافظة المنيا، وذلك بهدف الاستفادة من المواد المحجرة المتوافرة في المنطقة بكميات كبيرة وجودة عالية، حيث يعتبر الحجر الجيري من أعلى الخامات جودةً على مستوى العالم، مما يجعلها بيئة مثالية لتأسيس مشاريع صناعية واعدة.

ودعمت الحكومة قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، من خلال تبني العديد من الإجراءات المحفزة، ومن بينها توقيع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بروتوكول تعاون مع شركة «إبدأ» للنهوض بالمشروعات الصغيرة الصناعية بكافة المحافظات في أغسطس ٢٠٢٤؛ بهدف التوسع في دعم قطاع كبير ومتنوع من المشروعات الصناعية. والتوقيع على مذكرة تفاهم بين الجهاز وجمعية رجال الأعمال المصريين الأفارقة لفتح آفاق تسويقية لمنتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول القارة الإفريقية في يونيو ٢٠٢٤. كما قام الجهاز بتقديم تمويلات بقيمة ٢٦٥ مليون جنيه لدعم مشروعات الأثاث بمحافظة دمياط في ديسمبر ٢٠٢٤، وذلك خلال السنوات العشر الماضية، كما تم إطلاق مبادرة إبدأ بمحافظة أسوان لدعم وتنمية القطاع الصناعي في نوفمبر ٢٠٢٤.

ولتطوير التعليم الفني والتكنولوجي وربطه بالاحتياجات الصناعية وسوق العمل؛ بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتوفير فرص عمل واعدة للشباب، تم توقيع على الخطابات المتبادلة للمنحة الكورية للمرحلة الثانية لمشروع «تعزيز القدرات التعليمية وربط الجامعة بالصناعة بجامعة بني سويف التكنولوجية» بقيمة ٨ ملايين دولار في نوفمبر ٢٠٢٤، مع اعتماد مناهج متخصصة للصناعة مثل «الميكاترونكس»، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و«الأوتوترونكس»، وتكنولوجيا السكك الحديدية.

وفيما يتعلق بمجال تنمية وتطوير المناطق الصناعية؛ تم تنفيذ وتسليم عدد ١٤٧ منطقة صناعية على مستوى الجمهورية، وتتوزع المناطق الصناعية بين ٦٦ منطقة تابعة لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، و٣١ منطقة تابعة للمحافظات، و١٧ منطقة تابعة للهيئة العامة للتنمية الصناعية، و١٤ منطقة تابعة للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، و١١ منطقة تابعة لوزارة الصناعة، بالإضافة إلى ٤ مناطق تتبع الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، ومنطقتين تتبعان الشركة القومية للتشييد والتعمير، وكذا منطقتين تتبعان بنك الاستثمار القومي.

وإيماناً من الدولة بأن قطاع الصناعة سيقود قاطرة التنمية الاقتصادية خلال المرحلة الراهنة، تم تطوير المدن والمناطق الصناعية المتخصصة وتعزيز الصناعات التصديرية، حيث تم افتتاح الطرح الأول للمصانع الجاهزة «للمنتجات الجلدية» بمدينة الجلود بالروبيكي كأول مدينة عالمية متخصصة من نوعها في الشرق الأوسط في ديسمبر ٢٠٢٤، وذلك من خلال الإعلان عن طرح عدد ٤٣ مصنعاً جاهزاً للمستثمرين وبتسهيلات غير مسبوقة في السداد لمصانع المنتجات الجلدية، وذلك عبر منصة مصر الصناعية الرقمية. كما تم توقيع بروتوكول تعاون بين هيئة التنمية الصناعية وهيئة الاستثمار والتمثيل التجاري للترويج الصناعي لمدينة الروبيكي للجلود داخلياً وخارجياً في ديسمبر ٢٠٢٤. وعلى جانب آخر، أفتتح الملتقى والمعرض الدولي للصناعة في نسخته الثالثة في نوفمبر ٢٠٢٤، بهدف مناقشة التحديات التي تواجه القطاع الصناعي، وتفعيل الشراكات مع الكيانات الاقتصادية والصناعية عربياً وإفريقياً وعالمياً؛ ولأول مرة يضم المعرض ١٨ قطاعاً صناعياً.

علاوةً على ذلك، وعلى صعيد تنمية نشاط الصناعات التحويلية، وللمزاولة نشاط صناعة الكتان والغزل والنسيج، جاءت موافقة مجلس الوزراء على مشروع قرار بإنشاء منطقة حرة خاصة تحت اسم شركة «كينجدوم للكتان» (ش.م.م) في أكتوبر ٢٠٢٤، على مساحة نحو ٥٢ ألف م^٢، وبتكاليف استثمارية تصل إلى نحو ٦٠ مليون دولار، ويهدف المشروع إلى تصدير نسبة لا تقل عن ١٠٪ من حجم الإنتاج السنوي، والاعتماد على مكون محلي بنسبة لا تقل عن ٣٠٪، إلى جانب أن يصبح مصنع الشركة من أكبر مصانع إنتاج الكتان والغزل والنسيج خلال السنوات الخمس من تاريخ التشغيل بالطاقة الإنتاجية القصوى، إضافةً إلى ذلك، تم الانتهاء من «المرحلة الأولى» من المشروع القومي لتطوير صناعة الغزل والنسيج في ديسمبر ٢٠٢٤. يُضاف إلى ذلك، موافقة مجلس الوزراء على مشروع قرار بإنشاء منطقة حرة عامة بمدينة دمياط للأثاث وإنشاء قاعدة بيانات لجميع المصانع وورش منطقة شق الشعبان في ديسمبر ٢٠٢٣، بهدف تقنين وضع الورش؛ حيث تم تقنين أوضاع نحو ٧١٪ من هذه المصانع.

علاوةً على ذلك، شهدت المنطقة الاقتصادية لقناة السويس زخمًا صناعيًا ملموسًا خلال الفترة الأخيرة عكسه حصول ٩٨ مشروعًا على موافقات نهائية من الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، بتكلفة استثمارية ٢,٨٩١ مليار دولار، مقارنة بـ ٥٩٤ موافقة نهائية لمشروعات بقيمة ١,٩٩ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣. حيث بلغ إجمالي التعاقدات في المناطق الصناعية خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ نحو ٢١٨ مشروعًا، بتكلفة استثمارية نحو ٥,١ مليارات دولار، حصل ٩٨ مشروعًا من بينها على موافقات نهائية، مقابل موافقة مبدئية لـ ١٢٠ مشروعًا، وهو ما سيسهم في إتاحة أكثر من ٢٥ ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة فور الانتهاء من إقامة وتشغيل تلك المشروعات. وبلغت مشروعات الموانئ داخل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ نحو ٧ مشروعات بتكلفة ١,٣٥٩ مليار دولار، مقابل مشروعات فقط خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣، بتكلفة استثمارية ٣٠ مليون دولار.

وبلغ رأس المال المُصدّر لعدد ٨٩ شركة قامت بالتعاقد على مشروعات في المناطق الصناعية بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ نحو ٢,٦٤٦ مليار جنيه و١١,٥ ملايين دولار و٣٠٠ ألف يورو. كما أن ٤٧,٢٪ من هذه الشركات جاءت باستثمارات أجنبية من دول (الصين والهند وتركيا والإمارات وألمانيا وكوريا الجنوبية واليابان وفرنسا والسعودية وكندا وسوريا والولايات المتحدة الأمريكية واليونان والأردن).

كان لكافة هذه الإجراءات الإصلاحية مردود إيجابي ساهم في تحسُّن مؤشرات القطاع الصناعي؛ فحقق نشاط الصناعة التحويلية غير البترولية ارتفاعًا في معدل النمو بنحو ٧,١٪ خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ مقارنةً بالربع المناظر من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤؛ حيث سجَّل مؤشر الإنتاج الصناعي (باستثناء تكرير البترول) نموًا موجبًا بنسبة ٦٪ في المتوسط خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، مقارنةً بمعدل انكماش قدره ٧,٧٪ في الربع المناظر من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، وذلك بسبب تسهيلات الإفراج الجمركي عن السلع والبضائع الموجودة في الموانئ، والتي أسهمت في زيادة حجم المعروض من مستلزمات الإنتاج الضرورية للصناعة وتسريع وتيرة الإنتاج الصناعي.





كما ارتفع مؤشر بارومتر الصناعة الصادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ليصل إلى ١١٦,٦ نقطة في أغسطس ٢٠٢٤، مقابل ١٠٦,٣ نقاط في أغسطس ٢٠٢٣. وارتفع كذلك مؤشر بارومتر الأعمال الصادر عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية إلى ٥١ نقطة خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥؛ نتيجة لتحسن مؤشرات الإنتاج والمبيعات والصادرات واستغلال الطاقة الإنتاجية، وكذا التحسن النسبي لمؤشر مدراء المشتريات العام وبالأخص المؤشر الفرعي للتصدير، والذي يشير إلى استمرار ارتفاع تدفقات طلبات التصدير الجديدة لسبعة أشهر على التوالي، وهو مؤشر إيجابي لتعافي نشاط التصدير. وهو ما يعكس نجاح السياسات الاقتصادية المتبعة في دعم صادرات المنتجات المحلية. كما سجّل مؤشر مدراء المشتريات العام ارتفاعاً وصل إلى ٥٠,٤ نقطة في أغسطس ٢٠٢٤ محققاً زيادة متجاوزة مستوى الحياض لأول مرة منذ نوفمبر ٢٠٢٠؛ مدفوعاً في المقام الأول بالتوسع في أنشطة التصنيع.

وقد استحوذ قطاع الصناعة على نسبة ١٥,٧٪ من الشركات التي تم تأسيسها خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤. كما سجّل قطاع الصناعة نسبة ١٣٪ بالنسبة لرؤوس الأموال المُصدرة للشركات التي تم تأسيسها في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

وفي ضوء منح الدولة المناطق الحرة المصرية مزايا وحوافز و ضمانات تُعد الأفضل بالنسبة لمثيلاتها على مستوى العالم، وفيما يتعلق بمؤشرات أداء المناطق الحرة حتى أبريل ٢٠٢٤؛ بلغ عدد المشروعات العاملة بنظام المناطق الحرة ١١٦٩ مشروعاً، فيما سجل حجم رؤوس الأموال المستثمرة بمشروعات المناطق الحرة ١٣,٨ مليار دولار، كما بلغ حجم مساهمات رؤوس الأموال العربية والأجنبية ٢,٦ مليار دولار، وبلغ إجمالي التكاليف الاستثمارية لمشروعات المناطق الحرة ٣٣ مليار دولار، كما وفرت مشروعات المناطق الحرة ٢٠١ ألف فرصة عمل.



الأمر الذي انعكس على ارتفاع مؤشرات الصادرات الصناعية المصرية عام ٢٠٢٤، حيث بلغت الصادرات السلعية المصرية عام ٢٠٢٤ نحو ٤٠ مليارًا و٨٣٥ مليون دولار، مقابل ٣٥ مليارًا و٧٧٣ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٣، وبنسبة ارتفاع بلغت ١٤٪، كما وصلت الصادرات الهندسية خلال أول ١١ شهرًا من عام ٢٠٢٤ إلى ٥,١ مليارات دولار بنسبة ارتفاع ٢١,٦٪، مقارنة بـ ٤,٢ مليارات دولار خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٣.

وتضمنت أهم القطاعات التصديرية التي شكلت هيكل الصادرات السلعية المصرية خلال عام ٢٠٢٤: مواد البناء بقيمة ١٠ مليارات و٦٣٥ مليون دولار بنسبة زيادة بلغت ١٩٪، والصناعات الغذائية بقيمة ٦ مليارات و٥٤٠ مليون دولار بنسبة زيادة بلغت ١١٪، والمنتجات الكيماوية والأسمدة بقيمة ٨ مليارات و٤٣٦ مليون دولار بنسبة زيادة بلغت ٥٪، والحاصلات الزراعية بقيمة ٤ مليارات و٦٣٥ مليون دولار بنسبة زيادة بلغت ١٧٪، والسلع الهندسية والإلكترونية بقيمة ٥ مليارات و٧٦٨ مليون دولار بنسبة زيادة بلغت ٢٥٪، والملابس الجاهزة بقيمة ٢ مليار و٨٤١ مليون دولار بنسبة زيادة بلغت ١٨٪، والغزل والمنسوجات بقيمة مليار و١٣١ مليون دولار بنسبة زيادة بلغت ٢٪، والمفروشات بقيمة ٦١٧ مليون دولار بنسبة زيادة بلغت ١١٪، ومنتجات الطباعة والتغليف والورق والكتب والمصنعات الفنية بقيمة ٩٥٠ مليون دولار بنسبة زيادة بلغت ٧٪، والصناعات الطبية بقيمة ٨٠٩ ملايين دولار بنسبة زيادة بلغت ٢٩٪، والأثاث بقيمة ٣٠٨ ملايين دولار، والصناعات اليدوية بقيمة ٢٢٥ مليون دولار بنسبة زيادة بلغت ١٤٪، والجلود والأحذية والمنتجات الجلدية بقيمة ٨٩ مليون دولار.

القسم الخامس:

إصلاحات دعم الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال

خلال الفترة (مايو ٢٠٢٢ - ديسمبر ٢٠٢٤)





القسم الخامس: إصلاحات دعم الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال

تتبنى الدولة المصرية مسارًا داعمًا للاستثمار وتحسين بيئة الأعمال، انطلاقًا من إيمانها العميق بأهمية دور القطاع الخاص في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتعزيز قدرته على المساهمة الفاعلة في تحقيق النمو المستدام. كما تسعى الدولة إلى خلق بيئة أعمال تنافسية وجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية، من خلال إفساح المجال أمام استثمارات القطاع الخاص، يأتي ذلك في إطار الإصلاحات الهيكلية التي تتبناها الحكومة لتهيئة بيئة استثمارية مواتية لضمان تحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة. كما ارتكز برنامج عمل الحكومة المصرية ٢٠٢٤/٢٠٢٥-٢٠٢٦/٢٠٢٧ على عدد من المحاور الرئيسية، كان في صدارتها المحور الخاص «ببناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات»، يعمل على ترسيخ دعائم النهوض الاقتصادي وتمكين القطاع الخاص وتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وفي هذا الصدد، قامت الحكومة بدعم الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال من خلال تنفيذ عدد (١٨٩) إجراءً، وهو ما يمثل نسبة (٣٧,٨٪) من إجمالي الإجراءات الإصلاحية المنفذة خلال الفترة (مايو ٢٠٢٢-ديسمبر ٢٠٢٤)، فيما نفذت (١٢١) إجراءً إصلاحيًا خلال عام ٢٠٢٤، وبنسبة (٣٨٪) من إجمالي الإجراءات الإصلاحية المنفذة خلال عام ٢٠٢٤.

وفيما يتعلق بالجهود الدؤوبة لتيسير بيئة الأعمال، يأتي «برنامج الرخصة الذهبية» ضمن الجهود

التي تبذلها الدولة لتعظيم الاستثمارات الخاصة، وتمكين القطاع الخاص من الإسهام بشكل أكبر في تحقيق التنمية الاقتصادية. حيث واصل مجلس الوزراء جهوده لتحفيز الاستثمار من خلال منح الرخصة الذهبية لعدد من المشروعات الاستراتيجية والمشروعات في القطاعات ذات الأولوية؛ حيث بلغ إجمالي عدد الشركات التي حصلت على الرخصة الذهبية ٤٦ شركة حتى مارس ٢٠٢٥، الأمر الذي يعمل على تعزيز الاقتصاد الوطني وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والدولية.

كما تم إصدار ٢٦١٦ رخصة مؤقتة، و٢٤٢ رخصة نهائية للمشاريع الجديدة، و١٤٩٩ رخصة مؤقتة لتوفير الأوضاع من قبل جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر؛ من خلال ٣٣ وحدة خدمات الشباك الواحد مختصة بإصدار العديد من الرخص والشهادات، منها ٨٥ رخصة نهائية لتوفير الأوضاع، و٦٢٢٦ شهادة مزايا للعميل، مما ساهم في توفير حلول عملية تسهم في تسهيل العمليات الاستثمارية. كما شملت الخدمات غير المالية، تسجيل ١٨٩٩ بسجل الموردين بالجهات الحكومية، وتشبيك ١٣٤ مشروعًا بسلاسل القطاع العام، وإبرام ١٣٦ صفقة تكاملية بقيمة ١٤ مليون جنيه. مما يعكس حجم التقدم المحقق في دعم المشاريع وتعزيز التعاون بين القطاعات المختلفة.

كما تم إطلاق المرحلة الثانية من رقمنة خدمات المستثمرين بالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) في مايو ٢٠٢٤؛ بهدف تبسيط الإجراءات الإدارية وتسريع وتيرة إدارة خدمات المستثمرين من خلال إعادة هندسة أكثر من ٦٠ خدمة. وتم إطلاق مشروع تطوير وميكنة منظومة الضرائب العقارية بالتعاون مع شركة تكنولوجيا تشغيل الحلول الضريبية «إي. تاكس» المملوكة لوزارة المالية، ومجموعة «إي. فاينانس» للاستثمارات المالية والرقمية.

إضافة إلى ما سبق، تم تأسيس منصة إلكترونية لتأسيس الشركات، والتي شهدت تأسيس أول شركة إلكترونيًا عبر المنصة الرقمية لهيئة الاستثمار في وقت قياسي، تنفيذًا لأحد أهم قرارات اجتماع المجلس الأعلى للاستثمار الذي عُقد في مايو ٢٠٢٣، برئاسة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية بما يمثل نقلة نوعية، حيث تُضفي قدرًا أكبر من مرونة الإجراءات بما يعزز خطط الدولة نحو تهيئة مناخ جاذب للاستثمار.



وعلى صعيد دعم وتنمية قطاع الصادرات، جاءت المساندة التصديرية كأحد المحاور الأساسية لتعزيز تنافسية الصادرات المصرية في الأسواق العالمية. وعليه، تحرص الحكومة المصرية على توفير التمويل اللازم لبرامج دعم الاستثمار والأنشطة التصديرية؛ فقد تم صرف ٧٠ مليار جنيه لصالح أكثر من ٢٥٠٠ شركة مُصدّرة على مدار سنوات متواصلة بدايةً من عام ٢٠١٩ وحتى عام ٢٠٢٤، بهدف المساعدة على تحقيق هدف الوصول إلى «١٠٠ مليار دولار صادرات»، وهذا التمويل يشير إلى أهمية تحفيز الشركات على التوسع في أسواق جديدة وزيادة الإنتاج المحلي الذي يمكن تصديره، ما يساهم في تحسين الاقتصاد الوطني ورفع قدراته التنافسية.

فضلاً عن اعتماد رئاسة مجلس الوزراء الآلية المقترحة لسداد قيمة المتأخرات المستحقة للشركات المُصدّرة لدى صندوق تنمية الصادرات، في حدود مبلغ ٦٠ مليار جنيه، بما يتيح لتلك الشركات الاستفادة من الآلية بأكثر من إمكانية، على النحو الذي يتوافق مع ظروف وإمكانات كل منها، مما يعزز من قدرتها على التحرك في أسواق التصدير بشكل أفضل. على أن تبدأ المرحلة الأولى بسداد ما بين ٤٠ - ٥٠٪ من إجمالي قيمة المتأخرات، بالإضافة إلى رفع نسبة الحد الأدنى للمكون المحلي للصادرات المستفيدة من برنامج رد الأعباء التصديرية إلى ٣٥٪ اعتباراً من ١ يوليو ٢٠٢٤ على أن تتم زيادة الحد الأدنى بشكل تدريجي مستقبلياً؛ بما يساهم في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات المصرية.

كما تم على صعيد تحسين بيئة الأعمال، إقرار حزمة من التسهيلات الضريبية الممنوحة لمجتمع الأعمال لضبط وتحسين العلاقة بين المستثمرين ومصلحة الضرائب المصرية؛ تذكياً للعقبات الضريبية أمام الأنشطة الاقتصادية وجهود رفع معدلات الإنتاجية، من أجل تعزيز بنية الاقتصاد الكلي، وتحسين هيكل النمو ليعتمد بشكل أكبر على الإنتاج والتصدير، وتتضمن تلك الحوافز:



- تبسيط الإقرارات الضريبية، والتوسع في نظام الفحص بالعينة ليشمل كل المراكز الضريبية، والاعتماد في الفحص الضريبي على العمل بنظام إدارة المخاطر لكل الممولين بجميع الأموريات والمناطق؛ لتيسير على المجتمع الضريبي.
- رفع حد الإعفاء من «تقديم دراسة تسعير المعاملات» للشركات الدولية إلى ٣٠ مليون جنيه.
- إقرار «آلية تسوية» مركزية جديدة للمستثمرين، وتبسيط نظام رد ضريبة القيمة المضافة.
- وضع نظام ضريبي مبسط ومتكامل لمن لا يتجاوز حجم أعماله السنوي ١٥ مليون جنيه من المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وريادة الأعمال والعمل الحر (Freelancer) والمهنيين.
- السماح للممولين بتقديم أو تعديل الإقرارات الضريبية عن الفترات من ٢٠٢١ حتى ٢٠٢٣ دون غرامات.
- وضع حد أقصى لا يتجاوز بأي حال أصل الضريبة، وإقرار مبدأ التدرج في التعامل القانوني في حالة عدم تقديم الإقرار الضريبي وربطه بحجم الأعمال السنوي لصالح الممولين.

وعلى نحو آخر، وفي ضوء تنمية قنوات التواصل والحوار بين صانعي القرار والمستثمرين والخبراء الاقتصاديين؛ تم عقد اجتماع موسع برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء في ديسمبر ٢٠٢٤ جمع عددًا من كبار المستثمرين من مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث هدف الاجتماع إلى مناقشة التحديات التي تواجه القطاع الخاص واستعراض آراء المستثمرين حول الخطوات الممكنة اتخاذها من قبل الدولة للتعامل مع هذه التحديات وتوفير بيئة مواتية للنمو والاستثمار في مختلف القطاعات خلال العام ٢٠٢٥.

وفي سياق متصل، تم عقد لقاء يجمع بين السيد رئيس مجلس الوزراء ورؤساء وممثلي ١٠ شركات ريادة أعمال مصريين يعملون في ١٤ دولة في نوفمبر ٢٠٢٤، وتُعد هذه الشركات هي الأسرع نموًا وتبلغ قيمتها السوقية في حدود ٣ مليارات دولار، وجذبت استثمارات بنحو ١,٤ مليار دولار، ولها إيرادات تقدر بـ ٩٠٠ مليون دولار، كما تستهدف مضاعفة حجم الأعمال في هذا القطاع من ٥٠٠ مليون دولار للوصول إلى ٥ مليارات دولار، حيث يهدف إلى تقديم كافة أوجه الدعم والتسهيلات وتذليل العقبات لشركات ريادة الأعمال في مصر؛ الأمر الذي يعكس دعم الدولة المستمر لمشروعات ريادة الأعمال باعتبارها ركيزة أساسية للنمو المستدام، وتأكيداً لأهمية تعزيز التعاون بين القطاع الحكومي والخاص لتحقيق بيئة أعمال مبتكرة وداعمة للرياديين. كما تم إطلاق حوار موسع مع القطاع الخاص والشركاء الدوليين في أغسطس ٢٠٢٤؛ دعمًا لبناء شراكات استراتيجية تُدعم جهود التنمية الاقتصادية وبهدف تعزيز التكامل بين الجهود الحكومية والقطاع الخاص، وتحقيق الاستفادة المثلى من الخبرات الدولية في دفع عجلة التنمية.

وفيما يخص الاتفاقيات والصفقات التجارية والاستثمارية، شهد عام ٢٠٢٤ توقيع أكبر صفقة استثمار مباشر بين الدولة المصرية والإمارات العربية المتحدة لتطوير وتنمية مدينة «رأس الحكمة» في فبراير ٢٠٢٤، وذلك لتنفيذ مشروع تطوير وتنمية المدينة التي تقع على الساحل الشمالي الغربي، وقد تضمن الشق المالي من الصفقة استثماراً أجنبياً مباشراً يتدفق إلى الدولة المصرية في غضون شهرين من توقيع الصفقة بإجمالي ٣٥ مليار دولار؛ حيث يقع المشروع على مساحة ١٧٠ مليون متر مربع ومن المتوقع أن يجتذب استثمارات بقيمة ١٥٠ مليار دولار، وعدد ٨ ملايين سائح نتيجة تنفيذ المشروع، والذي يبلغ نصيب الدولة المصرية من أرباحه نحو ٣٥٪.

وانصب جانب كبير من جهود الدولة في هذا الإطار على تشجيع تمويل الاستثمار، حيث تم تنفيذ ٢١٩ ألف مشروع من المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستثمارات ٢٩,٨ مليار جنيه، ساهمت في توفير أكثر من مليون و٤٥٣ ألف فرصة عمل في جميع المحافظات، في إطار المشروع القومي للتنمية المجتمعية والبشرية والمحلية «مشروعك»، منذ انطلاقه في عام ٢٠١٥ وحتى نوفمبر ٢٠٢٤، ويتمثل الدور المهم والحيوي الذي يقوم به «مشروعك» في دعم قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة لتوفير المزيد من فرص العمل، وتقليل معدلات البطالة على مستوى جميع المحافظات، حيث تصدرت محافظة سوهاج مختلف المحافظات في إجمالي عدد المشروعات المنفذة، حيث نفذت حوالي ٢٤ ألف مشروع بإجمالي استثمارات ٣,٧ مليارات جنيه ووفرت حوالي ١٤٤ ألف فرصة عمل.

كما قامت الحكومة المصرية عبر جهاز تنمية المشروعات، بتوجيه تمويلات ضخمة لدعم مشروعات الشباب، حيث بلغ إجمالي التمويلات المقدمة خلال الفترة من يوليو ٢٠١٤ وحتى يونيو ٢٠٢٤ حوالي ٢٨ مليار جنيه. وقد تم تمويل نحو ١,٢ مليون مشروع في مجالات متنوعة، شملت المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات متناهية الصغر، مما يمثل ٥٩٪ من إجمالي عدد المشروعات التي تم تمويلها. وأسهمت هذه المبادرات في توفير نحو ١,٨ مليون فرصة عمل جديدة، مما يساهم بشكل كبير في تعزيز التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة.

وكذا، تم تدشين أول برنامج للاستثمار في الصناديق الاستثمارية في مصر من خلال التعاون بين جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وعدد من خبراء مجموعة البنك الدولي، لتهيئة البيئة الاستثمارية اللازمة لنمو تلك النوعية من المشروعات من خلال تبادل المعرفة مع الخبراء والشركاء في هذا المجال وتوفير مختلف أنواع الدعم في مجال ريادة الأعمال وأصحاب الأفكار الابتكارية من الشباب. وبلغ عدد الشركات المصرية المستفيدة من البرنامج ١٤٠ شركة نصفها يقودها الشباب، كما أسهم الاستثمار غير المباشر في الشركات الناشئة في خلق وحماية ٣٠ ألف فرصة عمل، منها ٣٤٪ استفادت منها النساء المصريات. بالإضافة إلى ذلك، ساهم الجهاز في ٧ صناديق استثمارية.

كما نجحت المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية في توفير تمويل بقيمة ٧١٨ مليار جنيه خلال الفترة (يناير حتى أكتوبر) عام ٢٠٢٤، عبر الأنشطة المتنوعة الخاضعة لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية وهي: سوق رأس المال، التأمين، صناديق التأمين الخاصة، صناديق التأمين الحكومية، التمويل الاستهلاكي، التمويل العقاري، التخصيم، التأجير التمويلي، تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وقد توزعت قيمة التمويل على النحو التالي: ٣٩٧,٤ مليار جنيه قيمة إصدارات الأسهم، و٣١,٥ مليار جنيه قيمة إصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم، وجاءت قيمة عقود التأجير التمويلي ٨٨,٤ مليار جنيه. على نحو آخر بلغت قيمة التمويل الممنوح للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ٧٦,٧ مليار جنيه؛ بينما جاءت قيمة التمويل الاستهلاكي ٤٧,٤ مليار جنيه، وسجلت قيمة الأوراق المخصصة ٥٥,٨ مليار جنيه؛ وبلغت قيمة التمويل العقاري ٢٠,٩ مليار جنيه.

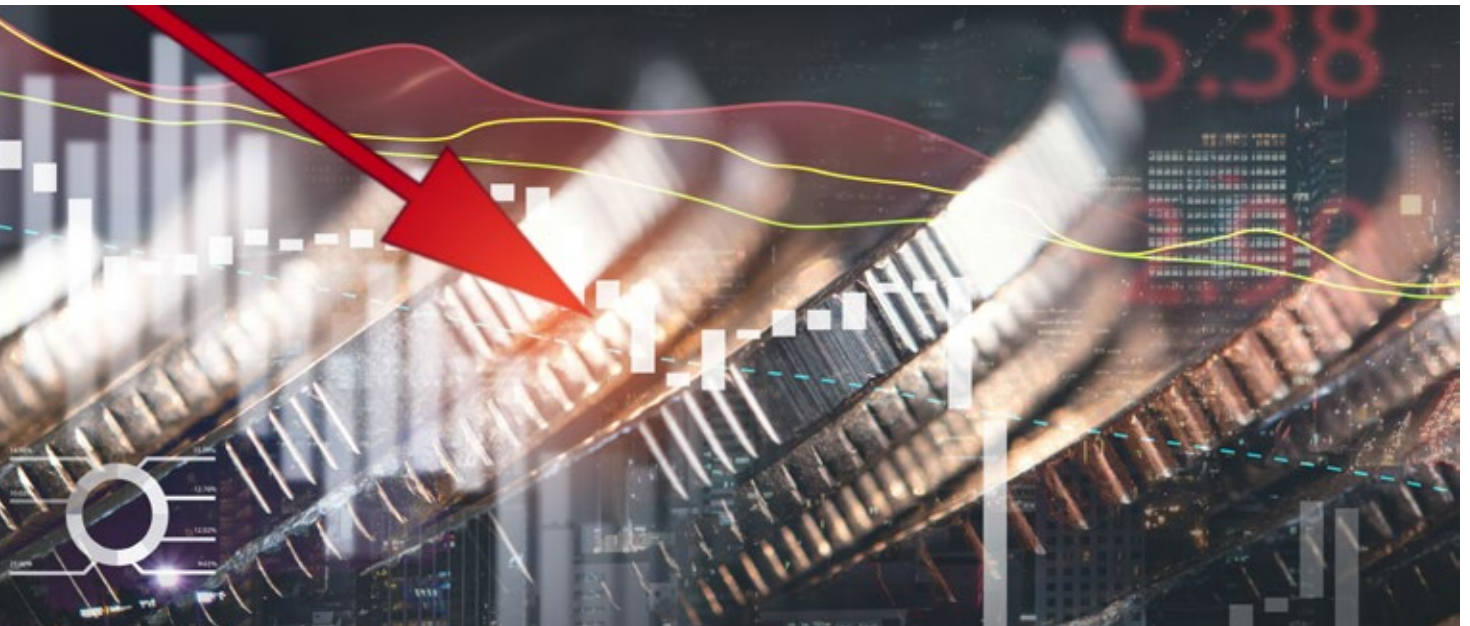
وإضافةً لما سبق، وبهدف تشجيع تمويل الاستثمار، وافق رئيس مجلس الوزراء في مارس ٢٠٢٤ على استمرار مبادرة دعم فائدة التسهيلات التمويلية المدفزة للقطاعات الإنتاجية لدفع عجلة الاقتصاد المصري؛ ما يتسق مع السياسات والتدابير والإجراءات التي تتخذها الحكومة لتمكين القطاع الخاص. أيضًا ضخت شركة مصر لريادة الأعمال والاستثمار استثمارات بلغت ٣٨٣,٥ مليون جنيه منذ تأسيسها في أكثر من ٢٠٥ شركات ناشئة. فضلًا عن المضي قدمًا وعلى مدار نحو ٤ أعوام في دعم القطاع المصرفي عبر تمويلات ميسرة واستثمارات وخطوط ائتمان للبنوك بنحو ١١ مليار دولار، والتي ساهمت في دعم توسعته على المستويين المحلي والإقليمي، وتمكين البنوك من التوسع في قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

أما فيما يتعلق بجانب التمويلات الدولية؛ فقد ارتفعت التمويلات التنموية الميسرة الموجهة للقطاع الخاص خلال عام ٢٠٢٤ إلى ٤,٢ مليارات دولار مقارنة بحوالي ٢,٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٣، مقدمة من شركاء تنمية بارزين، وقد تم توجيهها لدعم قطاعات استراتيجية مثل الطاقة المتجددة ضمن برنامج «نُؤَقِّي»، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والنقل والصناعة، والزراعة، والتجارة، بما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، ويعكس الثقة القوية بقدرة القطاع الخاص على دفع عجلة التنمية. كما بلغت التمويلات التنموية الميسرة للقطاع الخاص ١٠,٣ مليارات دولار؛ من إجمالي تمويلات تنموية ميسرة بلغت نحو ٣٨,٨ مليار دولار خلال الفترة (٢٠٢٠ - ٢٠٢٣) للقطاعين الحكومي والخاص، من بينها ٢٨,٥ مليار دولار لمختلف قطاعات الدولة. كما تم جذب تمويلات تنموية ميسرة للقطاع الخاص لتنفيذ برنامج «نُؤَقِّي» منذ بدايته في نوفمبر ٢٠٢٢ حتى نهاية عام ٢٠٢٤ بقيمة ٣,٩ مليارات دولار من شركاء التنمية، سيتم توجيهها لتنفيذ مشروعات طاقة متجددة بقدرة ٤,٢ جيجاوات للمساهمة في التحول نحو اقتصاد أخضر مستدام.

إضافة إلى جهود الدولة المصرية لمبادلة الديون باستثمارات، تم التوقيع على ثلاث اتفاقيات بين مصر واليابان بقيمة استثمارات ٢٣٣,٤٧ مليون دولار في ديسمبر ٢٠٢٤، جاءت في شكل منح وتمويلات تنموية ميسرة؛ بهدف دعم الموازنة وتنمية القطاع الخاص. ودعماً للاستثمار في العديد من القطاعات التنموية بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي في مصر، وكذا تم توقيع اتفاقيات منح ومبادلة ديون بين مصر وألمانيا بقيمة ٧٧,٣ مليون يورو في ديسمبر ٢٠٢٤، وتضمنت الاتفاقيات تمويل مشروعات يهدفان إلى تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق أهداف استراتيجية التنمية الوطنية. وقد تم تنفيذ أيضاً ما يقرب من ١٢٠ مشروعاً في مجالات التنمية المختلفة على مدار العشرين عاماً الماضية، من خلال مبادلة الديون بين مصر والحكومتين الإيطالية والألمانية بنحو ٧٢٠ مليون دولار.

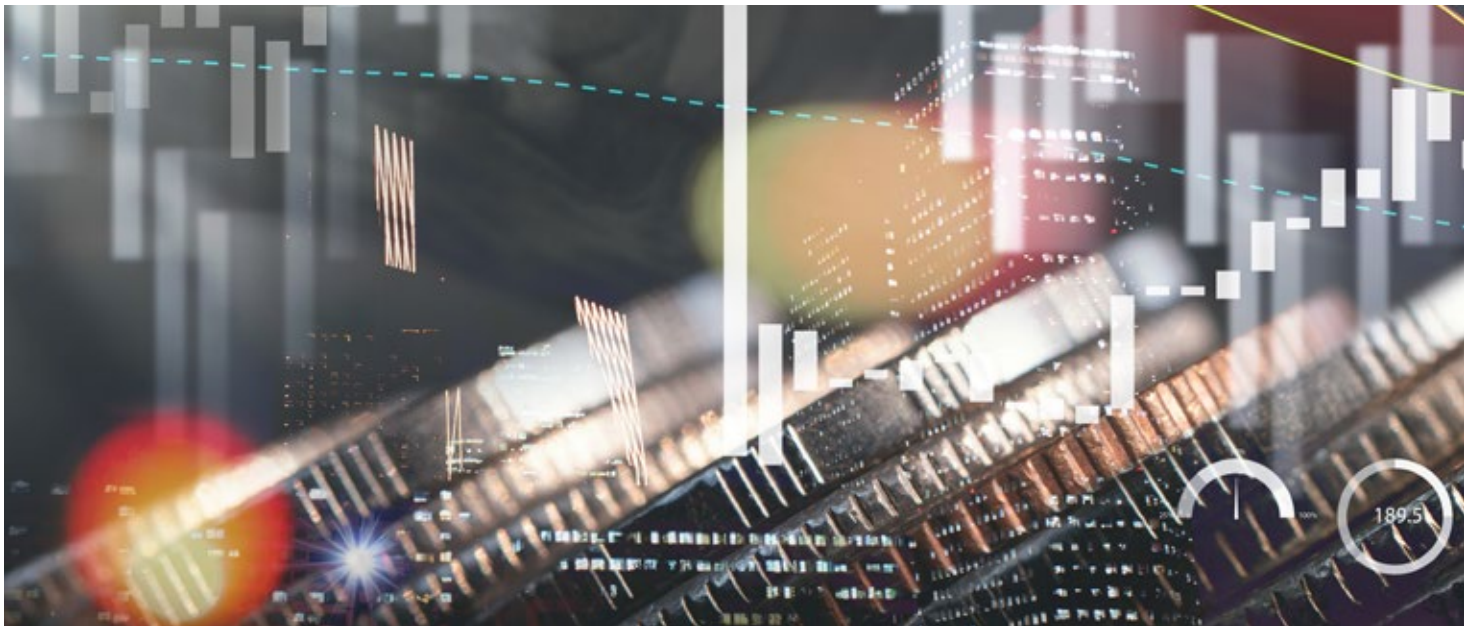
كما استضافت مصر القمة العالمية الأولى للبنية التحتية الرقمية لدعم تحسين بيئة الأعمال. وانعكس ذلك السعي في وصول قيمة محفظة الاستثمارات الجارية لمؤسسة التمويل الدولية (IFC) في شركات القطاع الخاص إلى نحو ١,٩ مليار دولار حتى سبتمبر ٢٠٢٤، كما أدى أيضاً إلى ارتفاع حجم الاستثمار الفعلي للمشروعات بمنطقة تيدا للتعاون الاقتصادي والتجاري بين مصر والصين إلى أكثر من ٣ مليارات دولار من خلال جذب نحو ١٧٠ شركة مُستثمرة بها حتى نهاية يوليو ٢٠٢٤، وهذه النتائج تعكس نجاح مصر في تعزيز مكانتها كمركز اقتصادي رائد في المنطقة، وجذب الاستثمارات الأجنبية التي تدعم النمو المستدام. وفي إطار مسار دعم وتعزيز قطاع ريادة الأعمال، تم إطلاق أول شركة تأمين متناهي الصغر وفقاً لقانون التأمين المُوحد الجديد من خلال توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية بين شركة البريد للاستثمار وشركة أكسا مصر.

وفي إطار دعم ريادة الأعمال في التكنولوجيا المالية، تم إطلاق خدمة ترميز بطاقات الدفع على تطبيقات الهاتف المحمول وخدمة أبلي باي «Apple Pay» في ديسمبر ٢٠٢٤، كمرحلة أولى لتشجيع المواطنين على الاعتماد على الهاتف المحمول في إتمام المعاملات المالية الرقمية وتطوير بيئة مجال الخدمات المصرفية الرقمية في مصر. كما تساهم هذه الخطوة أيضاً في زيادة استخدام أنظمة الدفع الإلكترونية وتقليل الاعتماد على النقد، مما يعزز من الشمول المالي.



وعلى صعيد تسوية منازعات الاستثمار وحل المشاكل والتحديات التي تواجه القطاع الخاص والمستثمرين، وتشجيعًا للمستثمرين على التوسع في استثماراتهم القائمة ومنح هذه الاستثمارات فرصة أكبر من أجل مضاعفتها؛ تم حل ٧٥٪ من مشاكل الاستثمار والقطاع الخاص السعودي السابقة التي تعود إلى عشرات السنين، مع المُضي قُدُمًا نحو حل نسبة الـ ٢٥٪ المتبقية. حيث تم التوصل إلى حلول لنحو ٩٠ مشكلة من التحديات التي تواجه المستثمرين السعوديين. وجدير بالذكر أن مصر تُعد من ضمن أكبر خمس دول بها استثمارات سعودية خارج حدود المملكة العربية السعودية. حيث تجاوز عدد الشركات المصرية التي تستثمر في المملكة العربية السعودية في العديد من المجالات والقطاعات الـ ٥٧٠٠ شركة مصرية. مما يعكس التزام الدولة المصرية بتوفير بيئة استثمارية مواتية وداعمة، من خلال تبني سياسات تهدف إلى تسهيل الإجراءات وتقليل العقبات أمام المستثمرين، الأمر الذي يؤكد اهتمام الحكومة بتعزيز النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة. كما تم توقيع اتفاق تسوية منازعات استثمار بين وزارة الموارد المائية والري والهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية وشركة القناة للسكر لصالح مشروع القناة للسكر، وهي خطوة مهمة نحو تعزيز التعاون المشترك بين الجهات الحكومية والشركات الاستثمارية.

في سياق متصل، وفيما يتعلق بإزالة العوائق الاستثمارية وإصلاح مناخ الاستثمار، تم توسيع نطاق تشكيل اللجنة المُشكلة بقرار السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم (١١٧٢) لسنة ٢٠٢٣ والتي من بين ما تختص به اقتراح الإجراءات التنسيقية اللازمة لتحقيق سياسات استثمارية أكبر ثباتًا واتساقًا بين الجهات المعنية بالاستثمار، في إطار إجرائي يضمن اتباع النهج التشاركي بين مختلف جهات الدولة، وتوسيع اختصاصات اللجنة لتشمل دراسة أنماط مشكلات المستثمرين وصياغة المقترحات المناسبة لمعالجتها جذريًا، والتنسيق مع الجهات المعنية للبدء في تنفيذ تطوير خريطة استثمارية متكاملة للأنشطة والأراضي بما يخدم أولويات الدولة، وعمل اللجنة والجهات المعنية على إعداد قاعدة بيانات جغرافية -بنك معرفي- بالأراضي غير المستغلة الصالحة للاستثمار سواءً أكانت مخصصة لأي من جهات الولاية أو غير مخصصة.



وفي إطار الترويج للفرص الاستثمارية وتوسيع نطاق الخريطة الاستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية؛ تواصلت الجهود الرامية للترويج للاستثمار في مصر بدعم من السيد رئيس الوزراء، والذي عقد اجتماعاً افتراضياً مع أكثر من ٢٠٠ مستثمر عالمي يمثلون ١١٠ شركات استثمارية في قطاعات مختلفة في مايو ٢٠٢٤، في سياق الترويج للفرص الاستثمارية في مصر، وطمأنة المستثمرين حول مناخ الاستثمار الإيجابي المستهدف تحقيقه لدعم التقدم الاقتصادي، وتوضيح حرص الدولة على توفير حلول للتحديات التي تواجه المستثمرين في أسرع وقت. كما وقعت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بروتوكول تعاون مع الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية لتنفيذ استراتيجية للتوعية والتسويق والترويج للاستثمار في مصر؛ بهدف توفير منصات تسويقية تحت العلامة التجارية «تراثنا» داخل صالات مطار القاهرة الدولي؛ وفي السياق ذاته، تم توقيع مذكرة تفاهم بين جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وشركة ميناء القاهرة الجوي في ديسمبر ٢٠٢٤.

كما تم طرح أكثر من ٤٥٠ قطعة أرض صناعية عبر الموقع الإلكتروني للخريطة الاستثمارية، وذلك من خلال الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بالتنسيق مع هيئة التنمية الصناعية في فبراير ٢٠٢٤؛ حيث تعد الخريطة الاستثمارية المنصة الترويجية للاستثمار في جمهورية مصر العربية. كما حرصت الدولة على التحديث المستمر للخريطة الاستثمارية من جانب الهيئة العامة للاستثمار؛ حيث يتم تحديث الخريطة بشكل مستمر بما يشمل على الفرص الاستثمارية، والدراسات القطاعية، ودراسات الجدوى الاسترشادية.

وفي إطار إيلاء وسعي مصر الدؤوب إلى تسليط الضوء على الفرص الاستثمارية الواعدة وتعزيز الشراكات الاقتصادية مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية، من خلال العمل على استضافات المؤتمرات وتوقيع الاتفاقيات ذات الصلة، وعرض الإصلاحات الاقتصادية التي قامت الدولة بتنفيذها، فضلاً عن تهيئة مناخ استثماري مشجع يدعم النمو الاقتصادي ويوفر فرص عمل جديدة؛ وجاء على رأسها عقد مؤتمر الاستثمار المصري الأوروبي لحشد الاستثمارات الأجنبية الأوروبية إلى مصر خلال شهر يونيو ٢٠٢٤، والذي أسفر عن توقيع ٢٩ اتفاقية ومذكرة تفاهم بقيمة ٤٩ مليار يورو مع الشركات التابعة للاتحاد الأوروبي، إلى جانب توقيع ٦ اتفاقيات ومذكرات تفاهم بقيمة ١٨,٧ مليار يورو مع تحالفات وشركات أخرى. وتعكس هذه الاتفاقيات اهتمام الاتحاد الأوروبي وشركات القطاع الخاص بمختلف المجالات والمشروعات التي تم توقيع الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بشأنها، ومن بينها مشروعات الهيدروجين الأخضر، والسيارات الكهربائية، والبنية الأساسية، ومشروعات النقل المستدام، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وغير ذلك من المجالات والقطاعات المهمة والرائدة، كما أن هذه المشروعات تأتي ضمن مستهدفات الاتحاد الأوروبي لدعم الاقتصاد الأخضر خلال المرحلة القادمة.

كما استضافت مصر فعاليات منتدى الأعمال المصري - الجنوب إفريقي في نوفمبر ٢٠٢٤، ممثلة في وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية؛ في ضوء تعزيز التبادلات التجارية والسياسات الصناعية، وتعزيز حركة التجارة البينية وتنمية الاستثمارات المشتركة بين القطاع الخاص المصري ونظيره الجنوب إفريقي. وعلى هامش منتدى الأعمال المصري البولندي بمشاركة ٤٠ مستثمرًا من البلدين تم توقيع اتفاق تعاون بين غرفة التجارة البولندية وجمعية رجال الأعمال المصرية البولندية، في ديسمبر ٢٠٢٤. كما تم التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين مصر ودولة صربيا؛ بهدف مضاعفة معدلات التجارة بين البلدين خلال السنوات الخمس المقبلة، مقارنة بـ ١٠ مليون دولار حاليًا. وتحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي وتنشيط حركة الصادرات والواردات وتعزيز التعاون الثنائي بينهما في مختلف المجالات، وذلك على هامش استضافة مصر لمنتدى رجال الأعمال المصري - الصربي.

واتساقًا وتفعيلاً لمواصلة جهود الدولة في دعم وتعزيز قطاعات التجارة والصناعة والخدمات اللوجستية، وفيما يتعلق بالإفراج الجمركي، تمكنت الحكومة بالتعاون مع الجهاز المصرفي من زيادة معدلات الإفراج عن السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج الداعمة بشكل مباشر للصناعة ليلبلغ إجمالي قيمة البضائع المفرج عنها ٧٩ مليار دولار خلال الفترة من يناير ٢٠٢٤ وحتى ٨ يناير ٢٠٢٥ بمعدل ارتفاع تجاوز ٩٪ مقارنة بقيمة تزيد على ٧٢,٤ مليار دولار خلال الفترة من يناير ٢٠٢٣ وحتى ٢٦ ديسمبر ٢٠٢٣، ومقابل قيمة تزيد على ١٤,٥ مليار دولار منذ ديسمبر ٢٠٢٢ حتى ٣٠ يناير ٢٠٢٣.

وانعكاسًا لهذه الجهود الداعمة والمحفزة لدعم الاستثمار والجهود الدؤوبة لتيسير بيئة الأعمال، حصلت مصر على جائزة التميز في الاستدامة ممثلة في الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة خلال مؤتمر الاستثمار الدولي، وذلك تقديرًا لجهودها في جذب مشروع هاير مصر للإلكترونيات، الذي يعد من أبرز المشروعات الاستثمارية في مصر، وذلك بعد منافسة مع ٨٤ مشروعًا استثماريًا متميزًا من ٤٠ دولة، كما فازت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بجائزة (AIM) لجذب الاستثمار، وذلك للعام السادس على التوالي، عن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لنجاحها في جذب الاستثمارات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال عام ٢٠٢٣، وذلك على هامش فعاليات ملتقى الاستثمار السنوي (AIM2024) في نسخته الثالثة عشرة، والمُنْعقد بأبو ظبي، تحت شعار «التكيف مع تحول المشهد الاستثماري: تسخير إمكانيات جديدة لتعزيز التنمية الاقتصادية عالميًا»، خلال الفترة من ٧ إلى ٩ مايو ٢٠٢٤.



أسهمت كافة تلك الجهود في المزيد من تمكين القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار، ففي هذا الإطار، شهدت الاستثمارات الخاصة نموًا واضحًا خلال السنوات الأخيرة على نحو يتسق وتلك الجهود الرامية إلى تحقيق معدلات نمو متزايدة للاستثمارات الخاصة، حيث قفزت من ٢١٣,٥ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى مستوى قياسي بلغ ٧٠٠ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣، ما يعكس تحسُّنًا في بيئة الأعمال وزيادة ثقة المستثمرين رغم التحديات الاقتصادية العالمية، ما يؤكد نجاح الجهود المبذولة لتعزيز دور القطاع الخاص كقاطرة للنمو الاقتصادي في الدولة المصرية.

كما ارتفعت قيمة استثمارات القطاع الخاص لتسجل حوالي ١٤٨.٥ مليار جنيه بالأسعار الثابتة في الربع الثاني من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤، ما يمثل حوالي ٥٣.٣٪ من إجمالي الاستثمارات، مسجلة نموًا بنسبة ٣٥.٤٪ مقارنةً بالربع المناظر من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣. وفي المقابل شهدت الاستثمارات العامة تراجعًا بمعدل انكماش بلغ ٢٥.٧٪ لتسجل حوالي ١٠٤.٩ مليار جنيه بالأسعار الثابتة في الربع الثاني من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ مقارنةً بالربع المناظر من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣. من جانب آخر، ومن المخطط ارتفاع إجمالي الاستثمارات الخاصة بخطة العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ إلى ٩٨٧ مليار جنيه، وهو ما يمثل ٤٩,٧٪ من صافي الاستثمارات الكلية ١,٩٨٧ تريليون جنيه.

كما تعكس تطورات الاستثمارات العامة المنفذة بالأسعار الجارية خلال العقد الأخير تحولًا استراتيجيًا نحو تعزيز دور القطاع الخاص في قيادة التنمية الاقتصادية. فبعد أن سجلت معدلات نمو قياسية بلغت ٧٢٪ في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ و ٥٨,٧٪ في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، شهدت الاستثمارات العامة تباطؤًا تدريجيًا مستهدفًا، حيث تراجع معدل نموها إلى ٢,٥٪ في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢، في إشارة إيجابية إلى بدء تحقيق التوازن المستهدف بين القطاعين العام والخاص. فهذا التباطؤ يعكس نجاح السياسات الحكومية في تقليص الاعتماد على التمويل العام، وفتح المجال أمام الاستثمارات الخاصة التي سجلت قفزات واضحة خلال السنوات الماضية كما سبق استعراضها آنفًا. ويعد هذا التحول خطوة مهمة نحو تعزيز الاستدامة المالية، وتحفيز النمو الاقتصادي القائم على المبادرات والاستثمارات الخاصة.

وفي المسار ذاته، شهدت نسبة الاستثمارات الخاصة إلى إجمالي الاستثمارات المنفذة تطورات لافتة، متأثرة بالتحويلات الاقتصادية والإصلاحات الاستثمارية وتعكس ديناميكية دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني. فبعد أن بلغت ٣٢٪ في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١، ثم وصولها إلى ٣٦,٤٪ في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢، ثم تسجيلها قفزة إلى ٤٣٪ في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣، في إشارة واضحة إلى استعادة القطاع الخاص لزمه، وتعزيز دوره كمحرك رئيس للاستثمار والتنمية في الدولة المصرية.

وفي هذا السياق أيضًا، ارتفعت قيمة الصادرات السلعية المصرية لتبلغ لأول مرة ٤٠ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٤، نتيجةً للتأثير الإيجابي لمبادرات «السداد النقدي الفوري»، مما يعكس تحسُّن الأداء التجاري وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات المصرية في الأسواق العالمية مما يعكس تحسن جودة الإنتاج ونجاح استراتيجيات التوسع في أسواق جديدة.

كما حقق صافي الاستثمار الأجنبي المباشر طفرة غير مسبوقة ليبلغ ٤٦,١ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ مسجلًا ارتفاعًا كبيرًا جدًا في معدل النمو بلغ ٣٦١٪ مقارنةً بالعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢. ويعكس ذلك جذبًا استثنائيًا للاستثمارات الأجنبية نتيجة الإصلاحات الهيكلية المنفذة، فضلًا عن توقيع أكبر صفقة استثمار مباشر بإجمالي ٣٥ مليار دولار بين الدولة المصرية ودولة الإمارات العربية المتحدة لتطوير وتنمية مدينة «رأس الحكمة» في فبراير ٢٠٢٤، وفيما يتعلق بأهم مؤشرات أداء المناطق الاستثمارية حتى يونيو ٢٠٢٤، بلغ عدد المناطق الاستثمارية القائمة ١١ منطقة موزعة على عدد من المحافظات، وتضم هذه المناطق ١٢٧١ مشروعًا بإجمالي حجم استثمارات بلغ ٣٤,٤ مليار جنيه، وأسهمت هذه المشروعات في توفير ٩٠ ألف فرصة عمل، وحققت هذه المناطق نسبة إشغال بلغت ١٠٠٪.

وعلى الجانب الآخر، يُعد النظام البيئي للشركات الناشئة في الدولة محركًا اقتصاديًا قويًا، حيث تزايدت ريادة الأعمال وتمويل رأس المال الاستثماري والسياسات المتعلقة بالشركات الناشئة في السنوات الأخيرة، مما جعل مصر دولة جاذبةً للاستثمارات. مع تزايد معدل الشركات الناشئة المشاركة في برامج التسريع أو الحاضنات التكنولوجية وحاضنات الأعمال؛ الأمر الذي أدى إلى تحسن مرتبة مصر بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٤ من المركز ٨١ إلى المركز ٦٦ عالميًا، في مؤشر الشركات الناشئة الصادر عن منصة ستارت أب بليك «StartupBlink» البحثية العالمية للاقتصاد المبتكر، والتي توفر لمطوري النظام البيئي في القطاع العام وبرامج الشركات الناشئة والمنظمات المتعددة الأطراف والباحثين، المعرفة والأدوات اللازمة لرسم خريطة الابتكار وتسريعه. ويعمل المؤشر على تصنيف الأنظمة البيئية للشركات الناشئة في ١٠٠ دولة.

ففي هذا السياق، شهد عدد الشركات ورؤوس الأموال المُصدرة لها ارتفاعات متتالية خلال الفترة من ٢٠١٧/٢٠١٦ حتى ٢٠٢٤/٢٠٢٣؛ فارتفع عدد الشركات ليلغ نحو ٣٧,٩ ألف شركة خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ مقابل ٣٢,٥ ألف شركة خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بمعدل ارتفاع ١٧٪، كما ارتفعت رؤوس الأموال المُصدرة لها لتبلغ ١٩٨ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣، مقابل ١١٤,٥ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بمعدل ارتفاع ٧٣٪، ما يعكس، ليس فقط زيادة كبيرة في عدد الشركات، ولكن أيضًا نموًا في حجم الاستثمارات وثقة المستثمرين في السوق المصرية.

وعلى إثر تلك الجهود أيضًا؛ ارتفعت نسبة مساهمة قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الأخيرة إلى ٤٣٪، ويمثل القطاع ٩٠٪ من المشروعات الخاصة في مصر و٧٥٪ من إجمالي فرص العمل حتى نوفمبر ٢٠٢٤.

وتساهم المشروعات متناهية الصغر بنحو ٩٧,٦٪ من منشآت القطاع الخاص، وبلغ إجمالي التمويل الموجه للمشروعات متناهية الصغر ٩٣,٢ مليار جنيه استفاد منها ٤,٥ ملايين شخص حتى الربع الثاني من عام ٢٠٢٤، موزعة بين الجهات الفاعلة التالية: (البنوك بـ ٣٧ مليار جنيه بمعدل نمو سنوي ٢,٥٪، الشركات بـ ٣٦,٣ مليار جنيه بمعدل نمو سنوي ٣٨٪، الجمعيات بـ ١٩,٩ مليار جنيه بمعدل نمو سنوي ٢٥,٢٪)، مقابل ٧٨,٣ مليار جنيه في يونيو ٢٠٢٤، بمعدل ارتفاع بلغ ١٩٪. فيما بلغ حجم التمويل الموجه للمشروعات متناهية الصغر المقدم من قِبل جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ٣٢,٦ مليار جنيه حتى الربع الثاني من عام ٢٠٢٤ وذلك لتمويل ٣,٤ ملايين مشروع وفقًا للنوع.



من جانب آخر، شهد إجمالي عدد الأجانب الحاصلين على تراخيص للعمل في القطاع الخاص والاستثماري في مصر تزايدًا ملحوظًا خلال عام ٢٠٢٣ مقارنةً بعام ٢٠٢٢، حيث بلغ عددهم نحو ١٧٣٥٧ أجنبيًا عام ٢٠٢٣، مقابل نحو ١٣٣٣١ أجنبيًا عام ٢٠٢٢، بمعدل ارتفاع بلغ ٣٠,٢٪. كذا ارتفع عدد الأجانب الحاصلين على ترخيص للعمل في القطاع الخاص والاستثماري في مصر لأول مرة بنحو ٢٦,٨٪ ليبلغ عددهم ٧٩٧٣ أجنبيًا عام ٢٠٢٣ مقابل ٦٢٨٦ أجنبيًا عام ٢٠٢٢، كما ارتفع عدد الأجانب الذين تم تجديد التعاقد لهم ليلـيـغ ٩٣٨٤ أجنبيًا عام ٢٠٢٣ مقابل ٧٠٤٥ أجنبيًا عام ٢٠٢٢ بمعدل ارتفاع ٣٣,٢٪.

ونتيجةً لمواصلة جهود الدولة لتيسير الإجراءات الجمركية ودعم قطاع اللوجستيات، لتحفيز الاستثمار وتخفيف الأعباء عن المواطنين، تقدمت مصر ١٠ مراكز في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية لعام ٢٠٢٣ مقارنة بعام ٢٠١٨ الصادر عن البنك الدولي لتحقيق المرتبة ٥٧ من بين ١٣٩ دولة عام ٢٠٢٣، مقابل المرتبة ٦٧ من بين ١٦٠ دولة عام ٢٠١٨.



القسم السادس:

إصلاحات الأطر القانونية والتنظيمية
والمؤسسية

خلال الفترة (مايو ٢٠٢٢ - ديسمبر ٢٠٢٤)





القسم السادس: إصلاحات الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية

ركزت الدولة المصرية على دعم الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية للمزيد من تمكين القطاع الخاص من خلال تبني مجموعة إجراءات إصلاحية تهدف إلى تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير بيئة مشجعة وقوانين تنظيمية ملائمة بغرض تحفيز وجذب الاستثمار وتشجيع المستثمرين، حيث تم تنفيذ عدد (١٢٨) إجراءً، وهو ما يمثل نسبة (٢٥,٦٪) من إجمالي الإجراءات الإصلاحية المنفذة خلال الفترة (مايو ٢٠٢٢ - ديسمبر ٢٠٢٤)، في حين تم تنفيذ (٩٦) إجراءً إصلاحياً خلال عام ٢٠٢٤، ونسبة (٣٠٪) من إجمالي الإجراءات الإصلاحية المنفذة خلال عام ٢٠٢٤.

فعلى صعيد دعم وتنمية استقرار الاقتصاد الكلي، وفي إطار البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية ولدعم التنوع الاقتصادي وتعزيز النمو المستدام؛ قامت الحكومة المصرية بتنفيذ مجموعة من الإصلاحات الهيكلية التي تُمهّد الوضع الاقتصادي لإفساح المجال للقطاع الخاص وتُعزز استقرار الاقتصاد الكلي، بالتعاون مع الشركاء الدوليين والجهات الوطنية المعنية؛ لدعم جهود الدولة لتحفيز مشاركة القطاع الخاص في جهود التنمية، وإفساح المجال للاستثمارات المحلية والأجنبية لتعزيز تنافسية الاقتصاد، وتبني سياسات وبرامج جاذبة للاستثمارات، وتبسيط الأطر التشريعية والتنظيمية، بما يهيئ مناخ الأعمال ليُصبح أكثر جذباً للاستثمارات المحلية والأجنبية، وتحقيقاً لذلك؛ تم تحسين البيئة الاستثمارية من خلال تطبيق نظام أتمتة تراخيص الاستثمار، بما يتيح للمستثمرين تقديم ومتابعة طلباتهم للحصول على الموافقات والتصاريح والتراخيص إلكترونياً، بالإضافة إلى تقديم الاستفسارات والشكاوى إلكترونياً.

واتساقًا مع ذلك، ووفقًا لرؤية مصر ٢٠٣٠ تبذل الحكومة المصرية قصارى جهدها لتحقيق اقتصاد قوي مستدام، وبناءً على ذلك، جاءت موافقة مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس الجمهورية بشأن الموافقة على مذكرة تفاهم بقيمة مليار يورو بين الحكومة المصرية والاتحاد الأوروبي في أغسطس ٢٠٢٤، بغرض تخفيف قيود التمويل الخارجي، وتعزيز موقف احتياطي النقد الأجنبي، مما يعمل على استقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز القدرة على الصمود، وتعزيز التنافسية وتحسين بيئة الأعمال، ودعم التحول الأخضر، إلى جانب عدد من الأهداف الأخرى.

إضافةً إلى ذلك، وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس الجمهورية بشأن اتفاق التمويل المقدم من بنك التنمية الإفريقي، للمساهمة في تمويل المرحلة الأولى من برنامج دعم تنمية القطاع الخاص والتنوع الاقتصادي، ودعم الموازنة العامة للدولة بقيمة ١٣١ مليون دولار، وذلك في إطار دعم الموازنة العامة ويستهدف برنامج تنمية القطاع الخاص والتنوع الاقتصادي تحقيق مكونين رئيسيين، هما؛ تشجيع استثمارات القطاع الخاص، ودعم التنوع الاقتصادي والتحول الأخضر.

ويأتي تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز الاقتصاد الكلي من خلال تحسين إنتاجية العمل؛ ففي هذا الإطار، جاءت موافقة مجلس الوزراء على مشروع قرار السيد رئيس الجمهورية بشأن التعديل السابع لاتفاقية «منحة المساعدة بشأن تحفيز التجارة والاستثمار في مصر (تايب)» بين حكومة مصر والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من خلال تنفيذ مجموعة من الأنشطة؛ أهمها دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وتطبيق خدمات تطوير الأعمال والخدمات المالية، الأمر الذي سيؤدي إلى خلق فرص عمل وإتاحة البيئة التنافسية في الأسواق المحلية والدولية، هذا إلى جانب دعم إصلاح الاقتصاد المصري.

ولربط التنمية المحلية بالعالم الخارجي، خاصةً دول حوض البحر المتوسط، وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس الجمهورية بشأن الاتفاق التمويلي الخاص بالبرنامج الإقليمي للتعاون عبر حدود دول حوض البحر المتوسط INTERREG NEXT MED للفترة (٢٠٢١-٢٠٢٧)، ويهدف البرنامج إلى تنفيذ مشروعات لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول حوض البحر المتوسط وبينها مصر، حيث تم تأهيل عدة محافظات مصرية لخوض المرحلة الجديدة من البرنامج.

وفي مجال تنظيم الهيكل الحكومي وتحسين إدارة الاستثمارات، ولزيادة القدرة التنافسية للنشاط الاقتصادي وتشجيع وزيادة فرص الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر وغير المباشر؛ جاءت الموافقة على مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بشأن تنظيم وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية، حيث تهدف الوزارة إلى تنمية وتشجيع الاستثمار في جمهورية مصر العربية من خلال تهيئة المناخ الملائم للاستثمار وإزالة معوقاته لتحسين مناخ الأعمال وزيادة تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة وغير المباشرة. ولتحفيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل.



وعلى صعيد تعزيز قنوات الاتصال والشراكة بين القطاعين العام والخاص وتحفيز بيئة الأعمال؛ عقد السيد رئيس الوزراء اجتماعاً مع عدد من ممثلي القطاع الخاص، لمناقشة سبل تعزيز الشراكة الاقتصادية وتحفيز الاستثمارات، وبهدف تنسيق جهود التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص أصدر السيد رئيس الوزراء قراراً بتشكيل لجان استشارية مُتخصصة لتعزيز التواصل بين الحكومة والقطاع الخاص، وينص القرار على تشكيل ٦ لجان استشارية مُتخصصة بما يشمل؛ (الاقتصاد الكلي، وتنمية الصادرات، والاقتصاد الرقمي وريادة الأعمال، وتطوير السياحة المصرية، والشؤون السياسية، والتنمية العمرانية وتصدير العقار)، وتضطلع كل لجنة بتقديم الآراء والمُقترحات لدعم الجهود الحكومية الرامية إلى الإصلاح والنهوض بالقطاع المعني وتعزيز دور القطاع الخاص في عملية صنع السياسات.

وعلى السياق ذاته، واستمراراً لرؤية الدولة المصرية في دعم الاستثمار وخلق بيئة أكثر تنافسية للمستثمرين نحو تعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد وإزالة كافة العقبات التي تعرقل عمليات نموه، بهدف تنويع الاقتصاد وزيادة معدلات نمو الاستثمارات العامة والخاصة، ودعماً لذلك تم إصدار قائمة مفصلة تتضمن الأنشطة الاقتصادية الخاضعة لضوابط محددة منظمة للاستثمار الأجنبي؛ بهدف تعزيز الشفافية وحوكمة إجراءات الاستثمار وترسيخ الثقة لدى المستثمرين.

كما تم اعتماد مجلس الوزراء قرارات اللجنة الوزارية لتسوية منازعات عقود الاستثمار، فضلاً عن موافقة مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣١٠ لسنة ٢٠١٧، حيث نص المشروع في مادته الأولى على أن يتم تعديل نص المادة ٦٣ من اللائحة المشار إليها وأصبحت تنص على أن يكون لكل منطقة استثمارية مجلس إدارة يُصدر بتشكيله لمدة ثلاث سنوات قرار من الوزير المختص بالاتفاق مع الوزير المعني بنشاط المنطقة. وتم إنشاء إدارة خدمة ودعم المستثمرين بوزارة الصناعة في نوفمبر ٢٠٢٤، وذلك لاستقبال طلبات وشكاوى المستثمرين وأصحاب المصانع ودراساتها وإحالتها إلى الجهات المختصة للعمل على حلها ومُتابعاتها لحين الانتهاء من كل شكوى والرد على المستثمرين.

ودعمًا لذات المسار، أصدر رئيس مجلس الوزراء قرارًا بتشكيل مجموعة وزارية لريادة الأعمال في سبتمبر ٢٠٢٤؛ والتي تهدف إلى تعزيز قدرة الشركات الناشئة وبيئة ريادة الأعمال لتحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتسارع قائم على التنافسية والمعرفة. كذا تشكيل الإطار التنظيمي للمجموعة الوزارية لريادة الأعمال ومجموعات العمل التابعة، بهدف تلبية متطلبات السوق المصرية لتعزيز مكانتها الإقليمية على مستوى الابتكار وريادة الأعمال. كما تم افتتاح وحدة ريادة الأعمال والشركات الناشئة بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في مايو ٢٠٢٤ لتشمل ممثلي كافة الجهات المعنية بريادة الأعمال.

علاوةً على ذلك، وفي ذات الإطار الخاص بتحسين بيئة الأعمال وتعزيز الاستقرار المالي، وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون في شأن تسوية أوضاع الممولين والمكلفين وإنهاء المنازعات الضريبية القائمة في أكتوبر ٢٠٢٤؛ تعزيزًا للبيئة الاستثمارية وخلق مناخ استثماري خالٍ من النزاعات الضريبية يدعم الثقة بين المستثمرين والحكومة، وإفساح المجال أمام المنظومات الضريبية الإلكترونية وكذلك طرح حلول فعّالة لمواجهة التحديات التي يواجهها النظام الضريبي.

ولتحسين النظام الضريبي وتطوير التشريعات المالية، وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون بشأن تعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الضريبية الموحّد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠، حيث تمت إضافة مادتين جديدتين إلى قانون الإجراءات الضريبية الموحّد. وتأكيدًا على ذلك تم رفع حد الإعفاء الضريبي عن جميع العاملين بالدولة بمن فيهم القطاع الخاص بنسبة ٧٣٪ اعتبارًا من يوليو ٢٠١٨ حتى مارس ٢٠٢٤، حيث كان حد الإعفاء الضريبي ١٣,٥ ألف جنيه في عام ٢٠١٨، وأصبح ٦٠ ألف جنيه في الحزمة الأخيرة للحماية الاجتماعية المقررة في مارس ٢٠٢٤. فضلًا عن العمل على خلق بيئة تشريعية ضريبية مستقرة من خلال صياغة مقترح وثيقة السياسة الضريبية لمصر (٢٠٢٤-٢٠٣٠)، والتي تهدف إلى تحقيق أهداف العدالة والكفاءة والكفاية الضريبية وسهولة التطبيق خلال السنوات المعلنة من خلال إصلاحات مخططة.



وامتدادًا لما سبق، ولتسريع وتيرة عمل البيئة الاستثمارية بشكل متصل دون انقطاع، وافق مجلس الوزراء على آلية عمل منظومة الإفراج الجمركي في نوفمبر ٢٠٢٤، والتي تتضمن قيام كافة الجهات القائمة على المنظومة وفروع كافة البنوك بالمواني بالعمل طوال أيام الأسبوع شاملة العطلات الأسبوعية؛ للمساهمة في خفض زمن الإفراج الجمركي، وتيسير حركة التجارة الخارجية للدولة، وضمان وصول السلع والمنتجات للمواطنين في أسرع وقت وبأسعار مناسبة، وتوفير الأعباء الإضافية الدولارية عن فترة تكديس الحاويات بالمواني خلال العطلات الأسبوعية؛ وكذلك وضع نظام إثابة لتعويض العاملين عن العطلات الأسبوعية بما يراعي دعم كفاءة العمل وسرعة الإفراج الجمركي.

فضلاً عن إصدار تعليمات مصلحة الجمارك بالمنشور رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٤ بإنهاء موقف المُهمل من البضائع بالمنافذ الجمركية المختلفة لتسريع وتيرة الإفراج الجمركي عن السلع والبضائع الموجودة بمختلف المواني المصرية، حيث نصّت التعليمات على التزام الإدارات الجمركية المعنية بالسير في إجراءات إحالة البضائع للمُهمل وإجراءات بيع هذه البضائع، وفقاً لأحكام قانون الجمارك رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ ولائحته التنفيذية اعتباراً من أبريل ٢٠٢٤. كما نصّت التعليمات على إلغاء العمل بالمنشور رقم ٤٣ لسنة ٢٠٢٣.

وعلى صعيد تنمية القطاع الصناعي؛ جاء إصدار السيد رئيس الوزراء قرارًا بتشكيل واختصاصات المجموعة الوزارية الصناعية، لوضع وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية، والعمل على تحفيز وتشجيع الاستثمار الخاص المباشر في القطاع الصناعي. كما حرصت الحكومة المصرية على تنفيذ العديد من الإجراءات القانونية والتنظيمية، وذلك من خلال إلزام المستثمرين في جميع المناطق الصناعية على مستوى الجمهورية بإنشاء جمعية مستثمرين لكل منطقة صناعية؛ تهدف إلى إدارة المنطقة الصناعية والإشراف على كافة شؤونها الداخلية، واتساقاً وتفعيلاً لذلك، تم تشكيل لجنة مشتركة للتفتيش والمرور الدوري على المنشآت الصناعية في نوفمبر ٢٠٢٤، برئاسة الهيئة العامة للتنمية الصناعية وعضوية عدد من الوزارات المختصة دعماً لآلية التفتيش والمرور الدوري على المنشآت الصناعية وفقاً لخطة التفتيش المقررة وفقاً لأحكام قانون ١٥ لسنة ٢٠١٧ بشأن تيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية.

وعلى صعيد دعم وتطوير المناطق الحرة، والتي باتت محط أنظار المستثمرين نظراً لما توفره من خدمات استثمارية متكاملة. وفي هذا الإطار، وسّعت الدولة نطاق إنشاء هذه المناطق لتعزيز ودعم الاستثمار حيث؛ تم توقيع مذكرة تفاهم في أكتوبر ٢٠٢٤ مع «مواني دبي العالمية» لدراسة تطوير منطقة حرة عامة في نطاق أراضي شركة العاصمة الإدارية، بين كلٍ من: «شركة العاصمة الإدارية الجديدة للتنمية العمرانية»، وشركة «مواني دبي العالمية»، و«الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة» بهدف إنشاء مدينة صناعية متطورة من مُدن الجيل الرابع وتطويرها على مساحة ٥٠٠ فدان، ويستهدف المشروع جذب المزيد من الاستثمارات سواءً في قطاع التصنيع أو التجارة أو الخدمات اللوجستية.

كما وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار بإنشاء منطقة حرة خاصة تحت اسم شركة «يادا إيجيبت YADA EGYPT» للعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة بتكلفة استثمارية قدرها ٧٠ مليون يورو. إضافةً إلى ذلك وافق مجلس الوزراء على مشروع جديد بنظام المناطق الحرة الخاصة لإنشاء مصنع لإنتاج سيانيد الصوديوم ومشتقاته بمجمع مصانع سيدي كرير للبتروكيماويات، بمحافظة الإسكندرية، ويستهدف المشروع تحقيق نسبة ١٠٠٪ للمكون المحلي، والتصدير للخارج بنسبة ١٠٪.

إلى جانب موافقة مجلس الوزراء على مشروع قرار بإنشاء منطقة حرة خاصة تحت اسم «شركة مشروع رأس الحكمة للتنمية العمرانية» بمدينة رأس الحكمة، إلى جانب الموافقة على مشروع قرار بإنشاء منطقة استثمارية بالمدينة. كما تم وضع معايير واضحة لإنشاء مناطق حرة خاصة جديدة في أبريل ٢٠٢٤ لاختيار المشروعات التي تُحقق قيمة مضافة للاقتصاد القومي.

وعلى صعيد دعم قطاع الطاقة الجديدة والمتجددة والاستثمار في المشروعات الاستراتيجية ذات الصلة، وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بشأن إنشاء وحدة دائمة برئاسة مجلس الوزراء تُسمى «وحدة تخطيط الطاقة»، تختص باقتراح استراتيجيات وسياسات الطاقة المتكاملة والخطط التنفيذية ومراجعتها بصفة دورية، وتقديم المشورة الفنية للمجلس الأعلى للطاقة.



فضلاً عن موافقة مجلس الوزراء على مشروع قرار بإنشاء وتشكيل المجلس الوطني لتوطين تكنولوجيا تصنيع الرقائق الإلكترونية والخلايا الشمسية، ومتابعة تحديثها كل عام وتطور العمل بالاستثمارات القائمة في مجال تكنولوجيا التصنيع. كما وافق مجلس الوزراء على الإجراءات المُتخذة من قبل وزارة النقل مع الهيئات والجهات ذات الصلة؛ بشأن اتفاقية التعاون الخاصة بمشروع الهيدروجين الأخضر ومشتقاته، وذلك بين الهيئة العامة لميناء الإسكندرية وهيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة، مع شركة «ديمي هايبروت انرجي ان في»، وذلك في إطار اهتمام الدولة بتوفير إنتاج الطاقة الجديدة والمتجددة والطاقة الخضراء وتصديرها، وبخاصة إلى دول الاتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق بتمويلات الطاقة الجديدة والمتجددة ودعم استدامتها، وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس الجمهورية بشأن الاتفاق التمويلي الخاص ببرنامج «المرفق الأخضر بين الاتحاد الأوروبي وجمهورية مصر العربية»؛ بهدف تقديم الدعم اللازم في مجال التحول الأخضر بقطاعي الطاقة والمياه، إلى جانب دعم العمل على مواجهة التغيرات المناخية والبيئية، بالإضافة إلى تطوير استراتيجيات وخطط تتعلق بتعزيز تنوع مصادر الطاقة في مصر والتحول نحو الاقتصاد منخفض الانبعاثات مع التركيز بشكل كبير على الطاقة المتجددة. كذلك، وافق مجلس النواب على منحتين لدفع التنمية الاقتصادية في مجالات النظم البيئية وتعزيز مصادر الطاقة الخضراء المستدامة، وذلك من خلال اتفاقيتين تخصان وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

وفي إطار مجال تحفيز ودعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وبهدف جذب أكبر عدد من المستثمرين كان من الأهمية بمكان طرح مبادرات وحوافر وتيسيرات ضريبية واسعة، لذا، وافق مجلس الوزراء في أكتوبر ٢٠٢٤ على مشروع قانون بشأن بعض الحوافز والتيسيرات الضريبية للمشروعات التي لا تتجاوز قيمة أعمالها السنوية ١٥ مليون جنيه، على أن يُعمل به من أول يناير عام ٢٠٢٥، حيث تُعفى المشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون من رسم تنمية الموارد المالية للدولة، وضريبة الدمغة، وكذلك تُعفى من الضريبة والرسوم المُشار إليها عقود تسجيل الأراضي اللازمة لإقامة تلك المشروعات.



كما وقع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر مذكرة تفاهم مع مكتبة الإسكندرية لتأهيل الشباب على ريادة الأعمال وإقامة مشروعات صغيرة في أغسطس ٢٠٢٤، بهدف نشر ثقافة العمل الحر بين المواطنين، وخاصة الشباب وتشجيع الشباب على تحويل أفكارهم الإبداعية إلى مشروعات قائمة لديها فرص للنمو والنجاح وخلق المزيد من فرص العمل. وتم إطلاق أول نموذج لمراكز الاستدامة المُنتقلة لتدريب وتشغيل السيدات الريفيات في مجال الحرف التراثية والمشغولات اليدوية في أكتوبر ٢٠٢٤، لنشر فكر وثقافة الاقتصاد الإبداعي وتنمية الحرف اليدوية في المجتمع المصري، خاصة القرى في المبادرة الرئاسية «حياة كريمة»، كما يأتي هذا النموذج للتوسع في مجالات التمكين الاقتصادي للشرائح الأولى بالرعاية، خاصة المرأة المعيلة بالقرى الأشد احتياجًا.

وفي ضوء تعزيز التعاون الدولي والشراكات الاقتصادية، في إطار خطة الدولة المصرية لتعزيز الاقتصاد وجذب الاستثمارات الأجنبية وتيسير حركة التجارة الخارجية، تم توقيع مذكرة تفاهم بين مصر وتايلاند لإنشاء لجنة تجارية مشتركة وخطة عمل للتعاون الاقتصادي، بغرض المساهمة في تعميق الشراكة الاقتصادية بين البلدين، خاصة في قطاعات السياحة، والزراعة، والصناعة ودعم الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، كما تعمل خطة العمل كمنصة لتسهيل التعاون وتحديد الموضوعات ذات الأولوية للتعاون، ويتم عقد الاجتماع الأول للجنة التجارية خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٥.

وفيما يتعلق بمجال تطوير البنية التحتية وتنمية الاستثمارات بها، وافق مجلس النواب على منح التزام تمويل وتصميم وإنشاء واستغلال وصيانة وإعادة تسليم أصول الميناء الجاف والمركز اللوجستي بمدينة العاشر من رمضان بنظام المشاركة مع القطاع الخاص، وناقش المجلس مشروع قانون مقدم من الحكومة بمنح التزام تمويل وتصميم وإنشاء واستغلال وصيانة وإعادة تسليم أصول الميناء الجاف والمركز اللوجستي بمدينة العاشر من رمضان بنظام المشاركة مع القطاع الخاص.

إضافةً إلى ذلك، تمت الموافقة النهائية على مشروع قانون منح التزام بناء وتطوير البنية الفوقية، واستخدام، وإدارة، وتشغيل، واستغلال، وصيانة، وإعادة تسليم محطة لوجستية متكاملة الخدمات لتداول وتخزين بضائع الصب الجاف النظيف على الرصيف البحري (٨٥/٣) بميناء الإسكندرية، إلى شركة مصر هولندا لخدمات الشحن والتفريغ (إدسكو) «شركة مساهمة مصرية»، وذلك لمدة ٣٠ عامًا.

وفي سياق دعم الدولة لزيادة دور القطاع الخاص بقطاع السياحة وتعزيز موارد الدولة من النقد الأجنبي؛ تم إطلاق مبادرة دعم القطاع السياحي التي تتضمن إتاحة ٥٠ مليار جنيه تسهيلات تمويلية للشركات السياحية في أكتوبر ٢٠٢٤، وذلك لمساندة وتحفيز الاستثمارات السياحية، لا سيما الفندقية، والاستفادة من سعر العائد المدعم من الخزنة لمدة ٥ سنوات من تاريخ السحب الأول لقيمة التسهيلات التمويلية، حيث يجب على الشركات العاملة في القطاع السياحي والراغبة في الاستفادة من هذه المبادرة، بيع ٤٠٪ من إيراداتها بالعملية الأجنبية للبنوك الممولة.

وفي ضوء تشجيع الاستثمار في القطاع الصحي، وافق مجلس الوزراء في أغسطس ٢٠٢٤ على مشروع قرار بشأن إصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم منح التزام المرافق العامة لإنشاء وإدارة وتشغيل وتطوير المنشآت الصحية الصادر بالقانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٢٤، حيث أجازت اللائحة التنفيذية للقانون تنظيم منح التزام المرافق العامة لإنشاء وإدارة وتشغيل وتطوير المنشآت الصحية للمستثمرين المصريين أو الأجانب سواء أكانوا أشخاصًا طبيعيين أم اعتباريين. ويعد هذا القرار خطوة مهمة نحو تعزيز دور القطاع الخاص في تحسين النظام الصحي الوطني. كما تم توقيع مذكرة تفاهم وإطلاق برنامج للتوأمة مع المستشفيات الدولية (Hub) بين الهيئة العامة للرعاية الصحية ومجموعة السعودي الألماني في سبتمبر ٢٠٢٤، بهدف تبادل الخبرات مع مراكز تميز عالمية وأبرزها بأوروبا والصين والولايات المتحدة.

وبهدف تعزيز الاستدامة البيئية، دشنت الهيئة العامة للرقابة المالية أول سوق كربون طوعي، منظمة ومراقبة من جهات الرقابة على أسواق المال في مصر، عبر تسجيل مشروعات خفض الانبعاثات الكربونية الطوعية وإصدار وتداول شهادات خفض الانبعاثات الكربونية، بين أطراف محلية ودولية، عقب الانتهاء من كافة المتطلبات التنظيمية بالتعاون مع وزارة البيئة، ليتم من خلال السوق؛ بهدف تمكين منفذي وممولي مشروعات خفض الانبعاثات الكربونية من إصدار شهادات خفض انبعاثات الكربون، وبيعها في أنظمة التداول المعدة لهذا الشأن، لجذب فئات جديدة من المستثمرين المحليين والدوليين لشراء هذه الشهادات.

وفي إطار إدارة الأراضي وتطوير السياسات العقارية، وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس الجمهورية بشأن إعادة تخصيص بعض المساحات من الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة بمحافظة البحر الأحمر في سبتمبر ٢٠٢٤، وهو ما يأتي اتساقاً مع جهود الدولة لتحويل مصر إلى مركز عالمي للتجارة واللوجستيات.

كما تم إصدار نظام إلكتروني يُصدر استشارات مالية لتكوين محفظة استثمارية للعميل وإدارتها وإعادة توازنها، وذلك من خلال استخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي المُصدر بقرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٥٧ لسنة ٢٠٢٤ بشأن قواعد تنظيم عمل برنامج المستشار المالي الآلي للاستثمار - Robo Advisor كأول نظام من نوعه يُطبق في مصر.

استناداً إلى ما سبق، حققت مصر تقدماً ملحوظاً في عدد من مؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي، حيث ارتفع مركزها في مؤشر الجودة التنظيمية بمقدار ٢,٤ نقطة ليسجل ٢٦,٩ نقطة عام ٢٠٢٣ مقابل ٢٤,٥ نقطة عام ٢٠٢٢. كما شهد مؤشر سيادة القانون تحسناً بمقدار ١,٤ نقطة ليصل إلى ٤٤,٣ نقطة عام ٢٠٢٣ مقابل ٤٢,٩ نقطة عام ٢٠٢٢. كذلك ارتفع مؤشر فعالية الحكومة بمقدار ٧,٦ نقاط، مسجلاً ٤٢ نقطة عام ٢٠٢٣ مقابل ٣٤,٤ نقطة عام ٢٠٢٢، مما يعكس جهود الدولة لتعزيز كفاءة الإدارة العامة وتحسين الأطر التشريعية والتنظيمية والمؤسسية الداعمة لنمو متزايد للقطاع الخاص.



القسم السابع:

إصلاحات تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة

خلال الفترة (مايو ٢٠٢٢ - ديسمبر ٢٠٢٤)





القسم السابع: إصلاحات تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة

تضع الدولة المصرية تنفيذ حزمة متكاملة من الإصلاحات الاقتصادية على رأس أولوياتها، لتعزيز النمو الاقتصادي، وخلق المزيد من فرص العمل، وتحقيق تنافسية الاقتصاد المصري، وزيادة مستويات مرونته في مواجهة الصدمات، وفي هذا السياق، ينصب جانب كبير من الإصلاحات التي تتبناها الحكومة المصرية على تشجيع القطاع الخاص، ولا سيَّما من خلال توجهات الدولة ونهجها في إدارة الأصول، وذلك من خلال إطلاق «وثيقة سياسة ملكية الدولة للأصول» التي تعزز الشفافية وتحدد معالم التوجهات الاقتصادية للدولة.

وفى هذا الإطار دعمت الحكومة تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة خلال الفترة (مايو ٢٠٢٢-ديسمبر ٢٠٢٤) بتنفيذ عدد (٢٤) إجراءً ونسبة (٤,٨٪) من إجمالي الإجراءات الإصلاحية المنفذة خلال هذه الفترة، وقد بلغت (١١) إجراءً إصلاحياً خلال عام ٢٠٢٤، ونسبة (٣٪) من إجمالي الإجراءات الإصلاحية المنفذة خلال عام ٢٠٢٤؛ بهدف المضي قدماً في تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول.

هذا، وتعد وثيقة سياسة ملكية الدولة للأصول، الوثيقة الأولى من نوعها على مستوى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بحسب البنك الدولي؛ وتستهدف زيادة مستويات مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات المنفذة والنتائج المحلي والإجمالي والتشغيل والتصدير، وفى هذا الصدد، تم عرض «وثيقة سياسة ملكية الدولة للأصول» على السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية بنهاية عام ٢٠٢٢، وأعقب ذلك إعلان مجلس الوزراء المصري في شهر ديسمبر من عام ٢٠٢٢ عن موافقة السيد رئيس الجمهورية على بدء العمل بها، بما يؤكد حرص الدولة على إتاحة مجال أكبر لمشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

وفي إطار العمل على تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة، فقد شكّلت لجنة عليا بعضوية الجهات القائمة على التنفيذ وذلك وفقًا للقرار رقم ٤٤٢٩ لعام ٢٠٢٢، على أن تقوم اللجنة بالمهام الآتية:

- تنفيذ سياسية ملكية للدولة للأصول وفقًا لبرامج زمنية محددة.
 - تحديد النهج الأمثل لتشجيع مشاركة القطاع الخاص على مستوى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية.
 - تحديد آلية التخارج على مستوى الأنشطة والشركات التابعة لكل نشاط على حدة.
 - ضمان التقييم العادل للأصول بالاستعانة بجهات استشارية ذات ثقة.
 - مراجعة الأطر التنظيمية والقانونية لتشجيع مشاركة القطاع الخاص.
 - مراجعة دورية لخريطة وجود الدولة وفقًا للمستجدات العالمية والمحلية.
- كما شكّلت الأمانة الفنية للجنة ممثلة في مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وتتمثل مهامها الرئيسية في الآتي:

- حصر الشركات المملوكة للدولة.
- إعداد قائمة سنوية للأصول.
- وضع الخطط الزمنية لتنفيذ البرنامج.
- استراتيجية التواصل المجتمعي.

واستنادًا إلى رؤية الدولة المصرية التي تهدف إلى تحسين الأداء الاقتصادي من خلال تمكين القطاع الخاص والاستفادة من الفرص الاستثمارية وتوجيه المزيد من الموارد نحو مشاريع ذات عوائد اقتصادية أكبر. قامت الدولة بإطلاق صندوق مصر الفرعي للطروحات الذي قام على تأسيسه «صندوق مصر السيادي» لإدارة عملية الطرح لبعض الشركات المملوكة للدولة، وفي سياق متصل تم تطوير قاعدة بيانات تتضمن الشركات المملوكة للدولة والتي تضم حاليًا نحو ٧٠٩ شركات حتى أغسطس ٢٠٢٤ موزعة بين ١٨ قطاعًا، كما بلغ عدد الجهات التي لديها شركات مملوكة ٣٣ جهة.

كما قامت الحكومة المصرية بوضع سياسة متكاملة لشكل ملكية الدولة للأصول، ومقترحات التخارج على مستوى القطاعات المختلفة؛ حتى يكون هناك منطق وراء وجود الدولة في النشاط الاقتصادي. وتعمل من خلال وحدة الطروحات الحكومية بمجلس الوزراء على التخارج من الأصول الحكومية وإشراك القطاع الخاص في ملكية هذه الأصول الحكومية، نظرًا لقدرته على إدارة وتشغيل تلك المنشآت بفاعلية.

وبهدف المزيد من تحسين سير تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول، تم التنسيق مع مؤسسة التمويل الدولية لتبني نهج استراتيجي مستقبلي لتنفيذ برنامج الطرقات بما من شأنه العمل على زيادة مستويات شفافية وكفاءة البرنامج، يتم من خلاله التركيز على استهداف أنشطة جاذبة للمستثمرين الأجانب، وتعزيز جاذبية القطاعات، وذلك بالتزامن مع مواصلة الدولة لجهودها على صعيد تنفيذ الصفقات المتضمنة في البرنامج حاليًا.

وفي سياق متصل، عقد السيد رئيس مجلس الوزراء اجتماعًا لمتابعة تنفيذ برنامج الطرقات الخاص بقطاع المطارات المصرية مع المدير الإقليمي لمؤسسة التمويل الدولية لشمال إفريقيا في نوفمبر ٢٠٢٤، بهدف المتابعة الخاصة بالطرقات في القطاعات المختلفة، ومن بين هذه القطاعات قطاع المطارات المصرية والخطوات المستقبلية في هذا الشأن.

وفي ضوء تشجيع مشاركة القطاع الخاص الوطني والعربي والأجنبي في جهود تحقيق التنمية الاقتصادية، تمت الشراكة مع القطاع الخاص لمجموعة «طلعت مصطفى TMG» في يوليو ٢٠٢٤ بمشروع «ساوث ميد» بمدينة الساحل الشمالي باستثمار تريليون جنيه، أي ما يعادل نحو ٢١ مليار دولار، وتبلغ قيمة المبيعات المستهدفة لمشروع «ساوث ميد» حوالي ١,٦ تريليون جنيه، أي ما يقرب من ٣٥ مليار دولار أمريكي، وتجدر الإشارة إلى أنه من المتوقع أن يكون أكبر قيمة مبيعات لمشروع سياحي عقاري متكامل في تاريخ جمهورية مصر العربية، الأمر الذي سيؤثر بشكل مباشر وإيجابي في الاقتصاد الوطني من خلال زيادة نحو ٢,٤ تريليون جنيه إضافية للناج القومي الإجمالي.

كما وقعت الحكومة المصرية عددًا من العقود مع مجموعة مواني أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة في يونيو ٢٠٢٤، حيث تم توقيع عقد نهائي بين الهيئة العامة لمواني البحر الأحمر ومجموعة مواني أبو ظبي، لمنح التزام بناء وتطوير وإدارة وتشغيل وتسويق وصيانة وإعادة تسليم البنية التحتية لمحطات السفن السياحية في مواني سفاجا، والغردقة، وشرم الشيخ، وتتمثل العوائد المباشرة للتعاقد في ضخ مجموعة مواني أبو ظبي استثمارات بقيمة ٤,٧ ملايين دولار؛ كما تم توقيع عقدي منح التزام بالأحرف الأولى لمدة ٣٠ عامًا بين الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس ومجموعة مواني أبو ظبي، وذلك لعقود منح التزام تمويل وتصميم وبناء وتطوير وإدارة وتشغيل واستغلال وصيانة وإعادة تسليم البنية التحتية لمحطة درجة (رورو)، وأيضًا لمحطة الركاب والسفن السياحية بميناء السخنة بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس. وبموجب هذا التعاقد، ستقوم مجموعة مواني أبو ظبي - بصفتها مشغلًا عالميًا لمحطات الكروز - بإدارة وتشغيل صالات محطات الركاب والسفن السياحية باستثمار قيمته ٥,٣ ملايين دولار في محطة الركاب والسفن السياحية بميناء السخنة.

كما ستقوم مجموعة مواني أبو ظبي باستثمار ٢٥ مليون دولار في بناء البنية الفوقية لمحطات (الرورو) والسيارات المتخصصة، مما يسهم في تحسين اتصالية ميناء السخنة بأكثر من ٢٦ دولة على مستوى العالم، مما سيكون له دور كبير في دعم سلاسل إمداد صناعة السيارات بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وهذا التعاون يعكس التزام الدولة المصرية بتوفير بيئة استثمارية جاذبة وتسهيل الشراكات مع الجهات الرائدة عالميًا.

إضافةً إلى ذلك، قامت الحكومة المصرية في سبتمبر ٢٠٢٤ بتوقيع اتفاقية استثمارية بطرح شركة «تمويلي» إلى تحالف دولي من المستثمرين بقيمة تزيد على ٢,٥ مليار جنيه، فتم طرح ١٠٠٪ من أسهم شركة تمويل للتمويل متناهي الصغر، المملوكة لشركتي إن أي كابيتال وأيادي، التابعتين لبنك الاستثمار القومي والبريد للاستثمار، لتحالف دولي من المستثمرين، ضم العديد من شركاء التنمية بقيمة تجاوزت ٢,٥ مليار جنيه مصري.

كما تم تنفيذ الطرح العام والخاص لأسهم المصرف المتحد (UBEE. CA) بقيمة إجمالية ٤,٥٧ مليارات جنيه، في ديسمبر ٢٠٢٤، وذلك لعدد ٣٣٠ مليون سهم بنسبة ٣٠٪ من أسهم رأس المال المصدر بسعر ١٣,٨٥ جنيهًا للسهم على شريحتين (عام وخاص)؛ وبلغت الشريحة الأولى (الطرح الخاص) ٣١٣,٥ مليون سهم تمثل نسبة ٩٥٪ من إجمالي الأسهم المطروحة للبيع ونسبة ٢٨,٥٪ من إجمالي أسهم رأس المال المصدر بقيمة ٤,٣٤١ مليارات جنيه، أما الشريحة الثانية (الطرح العام) بلغت ١٦,٥ مليون سهم تمثل نسبة ٥٪ من إجمالي الأسهم المطروحة للبيع ونسبة ١,٥٠٪ من إجمالي أسهم رأس المال المصدر بقيمة ٢٢٨,٥ مليون جنيه؛ فضلًا عن ذلك تمت تغطية الطرح الخاص ٦ مرات، في حين تمت تغطية الطرح العام نحو ٥٩ مرة بنسبة تخصيص ١,٧٪. جدير بالذكر أنه تم فتح باب الاكتتاب في الشريحة الأولى (الطرح الخاص) في الفترة من ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٤ إلى ٢٥ نوفمبر ٢٠٢٤، في حين تم فتح باب الاكتتاب في الشريحة الثانية (الطرح العام) في الفترة من ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٤ إلى ٣ ديسمبر ٢٠٢٤، وتم تنفيذ الطرح بالكامل في بداية جلسة تداول يوم ٤ ديسمبر ٢٠٢٤، كما تمت إتاحة رد الأموال الفائضة إلى حسابات عملاء الطرح في ذات اليوم.



كما تم في هذا السياق وتنفيذاً لسياسة ملكية الدولة للأصول، الإعلان في سبتمبر ٢٠٢٤ عن ضخ ٥ مليارات دولار استثمارات سعودية كمرحلة أولى من خلال صندوق الاستثمارات العامة السعودي.

و فيما يتعلق بجهود الدولة لتعزيز مشاركة مؤسسات القطاع الخاص في إدارة مرافق الدولة، فقد قام مجلس الوزراء في يوليو ٢٠٢٤ بالموافقة على التصريح لجامعة الإسكندرية بالتعاقد مع الشركة المصرية الفنلندية للمنشآت والخدمات التعليمية، لحصول الشركة على الترخيص، لإنشاء مؤسسة جامعية لاستضافة فرع لجامعة «Tampere» الفنلندية، وذلك بحصول الشركة على الترخيص بالانتفاع بمبنى خرساني وقطعة أرض بمساحة إجمالية ٢٠ فداناً من أرض الجامعة بمدينة برج العرب الجديدة، وذلك إيماناً من الدولة المصرية بتعزيز مشاركة مؤسسات القطاع الخاص في إدارة مرافق الدولة وتقديم الخدمات المختلفة بمستوى يتناسب مع المؤشرات العالمية.

كما تم التوقيع في يوليو ٢٠٢٤ على اتفاقية مساهمين بين صندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية، وشركة صندوق مصر لدعم وتطوير التعليم، وشركة الأهلي سيرا للخدمات التعليمية، بهدف تأسيس شركة جديدة لتطوير أربعة نماذج لجامعات دولية جديدة في مصر، وكذا تم التوقيع على اتفاقية بين مجموعة ماريوت الدولية وشركة ريلانيس فينشرز ش.م.م، الذراع الاستثمارية لقطاع الضيافة التابع لشركة ريلانيس مصر لافتتاح فندق موكسي في قلب القاهرة، ومن المقرر أن يتم افتتاح الفندق عام ٢٠٢٩.

أما على هامش مؤتمر الاستثمار المصري - الأوروبي المشترك المنعقد في مصر في يونيو ٢٠٢٤، تم التوقيع على اتفاق لإنتاج الهيدروجين الأخضر بقدرة ١٠٠ ميجاوات بالسخنة، وذلك بين صندوق مصر السيادي، وشركة أوراسكوم للإنشاءات، وشركة سكاتك النرويجية، وشركة فيرتيبلوب، ويستهدف المشروع إنتاج حوالي ١٣ ألف طن سنوياً من الهيدروجين الأخضر الذي سيتم تحويله إلى ما يقرب من ٧٠ ألف طن من الأمونيا المنتجة من الطاقة المتجددة، ويتضمن المشروع إنشاء محطتي طاقة شمسية وطاقة رياح بقدرة ٢٧٠ ميجاوات لتغذية عمليتي تحليل الهيدروجين وتصنيع الأمونيا.

ولم تقتصر جهود الدولة على صعيد تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول على التخرج من الاستثمارات العامة في القطاعات المحددة في الوثيقة، وإنما تحركت بقوة على صعيد ملف زيادة مستويات حوكمة الأصول المملوكة للدولة وفق أفضل الممارسات الدولية. ففي هذا الإطار، وافق مجلس الوزراء في شهر مايو ٢٠٢٤ على مشروع قانون تنظيم ملكية الدولة في الشركات المملوكة لها أو التي تسهم فيها، بهدف تحقيق أهداف وثيقة سياسة ملكية الدولة، وبصفة خاصة حوكمة تواجد الدولة في الأنشطة الاقتصادية.



كما تمت موافقة مجلس الوزراء على مشروع قانون بإنشاء وحدة مركزية لحصر ومتابعة وتنظيم الشركات المملوكة للدولة في مايو ٢٠٢٤؛ بهدف العمل على تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة وفق توقعيات ومستهدفات محددة وتذليل كافة التحديات التي تواجه تحقيق التقدم في هذا الصدد، مع اقتراح النهج الأمثل لتشجيع مشاركة القطاع الخاص على مستوى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، وفقاً لاحتياجات تلك القطاعات وجاهزيتها، إلى جانب اقتراح الأطر القانونية والإجرائية والسياسات والخطط اللازمة لتطوير أداء الشركات المملوكة للدولة.

أما على صعيد حوكمة الأصول المملوكة للدولة، نفذت الحكومة في ديسمبر ٢٠٢٤ إصلاحات جوهرية لإعادة هيكلة موقف الهيئات الاقتصادية البالغ عددها ٥٩ هيئة، بهدف معالجة المشكلات التي تواجه هذه الهيئات ورفع كفاءتها وفعاليتها، وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. وذلك عبر مرحلتين، توصلت المرحلة الأولى إلى فحص ودراسة ٤٠ هيئة، حيث تم الاتفاق على إبقاء عدد ٢٩ هيئة اقتصادية، وتصفية وإلغاء هيئة واحدة، ودمج عدد ٣ هيئات في هيئات أخرى، وتحويل عدد ٧ هيئات من هيئات اقتصادية إلى هيئات عامة لعدد من الاعتبار، ومن المخطط الانتهاء من فحص ودراسة عدد ١٩ هيئة متبقية.

وكذلك وبهدف دعم مستويات حوكمة الأصول المملوكة للدولة، تم تحديد سقف سنوي لدين الحكومة العامة، بما في ذلك الهيئات الاقتصادية الـ ٥٩، وذلك من خلال إنشاء وحدات مخصصة بوزارة المالية، ووحدات مخصصة للمحاسبة في جميع الهيئات الاقتصادية. الأمر الذي يشكل خطوة مهمة نحو تعزيز الرقابة المالية والإدارية على مختلف الهيئات الاقتصادية. كذا نجاح وزارة المالية في التسوية والفصل في أكثر من ٤٦١ ألف منازعة وطعن لضريبة الدخل والقيمة المضافة خلال ٦ سنوات بضرية نهائية مستحقة واجبة الأداء تتجاوز ٣٦٢,٥ مليار جنيه، سواءً من خلال لجان الطعن الضريبي، أو لجان إنهاء المنازعات.

وعلى مستوى تنفيذ سياسات وبرامج فعّالة لضمان كفاءة التشغيل وتعزيز الأداء المؤسسي، تواصل الدولة جهودها في المتابعة الدورية لأداء الشركات، مع تكثيف الجهود لتنفيذ خطط الإصلاح والتطوير وتحسين وميكنة نظم العمل في تلك الشركات، ومواصلة العمل لتحسين الاستفادة من الأصول غير المستغلة واستثمارها لتعظيم العوائد منها؛ لاستكمال خطة توفير التمويل اللازم لعدد من المشروعات الصناعية، وفض التشابكات المالية، وسداد المديونيات المستحقة. مع إعادة الهيكلة الفنية للشركات من خلال التطوير التكنولوجي، وإعادة التأهيل وتوطين صناعات جديدة، وتعميق التصنيع المحلي، وتحقيق قيمة مضافة للخدمات المتاحة لدى الشركات، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص والاستفادة من خبراته الفنية الإدارية والمالية والتكنولوجية، وزيادة القدرة التنافسية والتوافق مع متطلبات الجودة، وفتح أسواق جديدة وزيادة الصادرات، إلى جانب تحسين نتائج أعمال الشركات والاستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية والأصول غير المستغلة، وتحسين بيئة العمل ووضع برامج تدريبية للعمالة، وتعزيز الحوكمة والرقابة والإفصاح.



في هذا الإطار وفي المجمل، بلغت نسبة تنفيذ المراحل الثلاث المتضمنة في برنامج الطرقات والممتدة خلال الفترة (مارس ٢٠٢٢ - يونيو ٢٠٢٤) نحو ٢٨٨,٥٪، بحصيلة قاربت ٣٠ مليار دولار، وتتنوعت آليات الطرح ما بين البيع الكلي / الجزئي لمستثمر محلي / أجنبي، أو من خلال البيع في البورصة المصرية، أو زيادة رؤوس أموال بعض الشركات المملوكة للدولة، علاوةً على استثمارات معززة للتنمية السياحية في مصر. ومما لا شك فيه أن إبرام صفقة رأس الحكمة كان العامل الأساسي في تحقيق معدلات التنفيذ العالية التي تفوق المستهدفات في قطاع من القطاعات التي تسعى الدولة إلى زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص به، حيث تعكس الصفقة إلى حد كبير ثقة المستثمرين الأجانب بالاقتصاد المصري وبالفرص الواعدة التي تتوافر في عدد من قطاعاته، وعلى رأسها القطاعات ذات الأولوية بالنسبة للحكومة المصرية والمتضمنة بوثيقة سياسة ملكية الدولة للأصول.

أما على صعيد أشكال الشراكة الأخرى مع القطاع الخاص، ولا سيما فيما يخص المشروعات التي تم إنجازها بخلاف برنامج الطرقات في أعقاب إقرار وثيقة ملكية الدولة من خلال الوحدة المركزية للمشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص بوزارة المالية فتتمثل في:

تم الانتهاء من توقيعها بتكلفة استثمارية تقدر بنحو ١٥,٥٨ مليار جنيه تقريبًا.

7
مشروعات

تحت الطرح بتكلفة استثمارية تقدر بنحو ١٦ مليار جنيه تقريبًا (تكلفة تقديرية).

عدد
4
مشروعات

من المشروعات المستقبلية، والتي تمت الموافقة عليها من جانب اللجنة العليا لشؤون المشاركة للبدء في دراستها للطرح بنظام المشاركة مع القطاع الخاص خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، منها عدد ٢١ مشروعًا بتكلفة استثمارية تقدر بنحو ٤١,٣ مليار جنيه، وعدد ١١ مشروعًا جارٍ تحديد تكلفتها الاستثمارية.

عدد
32
مشروعًا



وقد أسهمت تلك الجهود والإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية في المزيد من تمكين القطاع الخاص بحسب مؤشرات قياس الأثر المعتمدة في وثيقة سياسة ملكية الدولة للأصول، حيث ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج في أعقاب تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول إلى نحو ٧٤,٨٪ خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣، مقارنة بنحو ٧٠,٣٪ لمتوسط نسبة مساهمته في الناتج المسجلة خلال السنوات العشر المتضمنة في الفترة (٢٠١٢/٢٠١٣ - ٢٠٢٢/٢٠٢١) السابقة لتنفيذ الوثيقة. كما زادت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات الكلية المنفذة إلى ٤٣٪ خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ في أعقاب تنفيذ السياسة، ومن المخطط مواصلة ارتفاعها إلى ٤٩,٧٪ في نهاية العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، وصولاً إلى النسبة المستهدفة في إطار الوثيقة والبالغة ٦٥٪.

كما ارتفع متوسط نسبة مساهمة القطاع الخاص في التشغيل إلى نحو ٨١,٣٪ عام ٢٠٢٣ بعد تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول، مقارنة بنحو ٧٦,٣٪ لمتوسط مساهمته في التشغيل المسجلة خلال السنوات العشر المتضمنة خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠٢٢) قبل إقرار وثيقة سياسة ملكية الدولة، كما زادت مساهمته في الصادرات إلى نحو ٩٣,٦٪ عام ٢٠٢٣ في أعقاب تنفيذ السياسة مقارنة بنحو ٩١٪ للنسبة المسجلة خلال السنوات العشر المتضمنة خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠٢٢) قبل إقرار الوثيقة.

علاوةً على ما سبق، ساهمت تلك الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية في تحسن مستويات ثقة المستثمرين في مناخ الأعمال، حيث ارتفعت قيمة رأس المال السوقي للشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة لتصل إلى أعلى قيمة تاريخية عند مستوى ٢ تريليون و١٦٦,٨ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٤، وهذه الزيادة الملحوظة تعكس التحسن الكبير في أداء الشركات المدرجة وتؤكد النجاح المستمر للإصلاحات الاقتصادية التي تم تنفيذها، مما يعزز من استدامة النمو الاقتصادي في مصر.





القسم الثامن:

رؤية المؤسسات الدولية للإصلاحات
المصرية



2016

100%

market

Chart

2013

2014

2015

2016

2017

2018

2019

2020

2021

2022

2023

2024

2025



القسم الثامن: رؤية المؤسسات الدولية للإصلاحات المصرية

انعكست الإصلاحات الاقتصادية العديدة التي تبنتها الحكومة المصرية مؤخراً على الرؤية الإيجابية للمؤسسات الدولية لمسار الإصلاح الاقتصادي في مصر. فقد اعتُبرت هذه الإصلاحات خطوة مهمة نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو المستدام، من خلال تحسين كفاءة الاقتصاد المصري، وتحقيق التوازن المالي، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتمكين القطاع الخاص. هذا، وقد ظهرت هذه الإشادات الدولية في تقييم الإصلاحات الاقتصادية التي نُفذت خلال الفترة من مايو ٢٠٢٢ إلى ديسمبر ٢٠٢٤، والتي شملت إصلاحات مالية ونقدية ومصرفية، إلى جانب إصلاحات الاقتصاد الكلي، والإصلاحات القطاعية، وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى وثيقة سياسة ملكية الدولة للأصول وبرنامج الطرقات.

وفي هذا السياق، حظي مناخ الاستثمار في مصر، إلى جانب جهود تمكين القطاع الخاص وبرنامج الطرقات، فضلاً عن مبادرات الدعم الحكومي لتمويل الشركات الناشئة، بإشادات واسعة من قبل المؤسسات الدولية، والتي أكدت التحسُّن الملحوظ في بيئة الأعمال والاستثمار بفضل الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية التي تبنتها الحكومة. ومن أبرز هذه المؤسسات؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ومركز أبحاث «ستارت آب بلينك»، ومؤسسة «FDI Intelligence»، بالإضافة إلى مؤسسة «أجيليتي» العالمية. وقد أكدت هذه المؤسسات التطورات الإيجابية في بيئة الاستثمار والإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الدولة، مما يعزز من مكانة مصر كوجهة جاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية. وتتمثل رؤية المؤسسات فيما يلي:

١ - الإصلاحات المالية والنقدية والمصرفية:

- نجاح مصر في خفض معدل التضخم ليصل إلى ٦,٤٪ في سبتمبر ٢٠٢٤، مقابل ٣٥,٧٪ في فبراير ٢٠٢٤، وتوقعات بمواصلة خفض معدل التضخم ليصل إلى ١٢,٥٪ في نهاية العام المالي ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥، و ١٠,٦٪ في نهاية العام المالي ٢٠٢٥ / ٢٠٢٦.

المصدر: وكالة فيتش للتصنيف الائتماني، نوفمبر ٢٠٢٤.

- عززت الإصلاحات، مثل: زيادة مرونة سعر الصرف والسياسات النقدية الأكثر صرامة، الوضع الخاص بالمالية الخارجية لمصر، مما زاد الثقة بمقانة هذه الإصلاحات. كما ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية لمصر بقيمة ١١,٤ مليار دولار في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٤، لتصل إلى ٤٤,٥ مليار دولار. كذا تعافى صافي الأصول الأجنبية في القطاع المصرفي المصري إلى ما يقرب من التوازن، مقابل عجز بلغ ١٧,٦ مليار دولار في يناير ٢٠٢٤، وينعكس هذا في نحو ٢٤ مليار دولار من العملات الأجنبية الجديدة من صفقة رأس الحكمة.

المصدر: وكالة فيتش للتصنيف الائتماني، نوفمبر ٢٠٢٤.

- قرارات البنك المركزي المصري في مارس ٢٠٢٤ بخفض قيمة العملة المحلية مقابل الدولار، وتوحيد سعر الصرف وزيادة أسعار الفائدة الرئيسية بمقدار ٦٠٠ نقطة أساس، أدى إلى انخفاض معدل التضخم.

المصدر: مجموعة البنك الدولي، أكتوبر ٢٠٢٤.

- إشادة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بانخفاض معدل التضخم في مصر إلى ٢٥,٧٪ في يوليو ٢٠٢٤، مقابل ٣٨٪ في سبتمبر ٢٠٢٣.

المصدر: البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، سبتمبر ٢٠٢٤.

- نجاح وزارة المالية خلال السنوات الست الماضية في تحقيق مستهدفات الموازنة والانضباط المالي والتعامل مع تحديات قاسية.

المصدر: التقرير الصادر عن بنك الاستثمار الأمريكي «جولد مان ساكس»، ٢٠٢٤.

- اتخذت مصر عدة إجراءات لإتاحة التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وزاد حجم الائتمان الموجه لتلك المشروعات على مستوى القطاع المصرفي.

المصدر: تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة، يوليو ٢٠٢٣.

- ساعدت سنوات من التنظيم المالي الدقيق على إنشاء نظام مصرفي قوي في مصر، حيث تميز بارتفاع معدلات كفاية رأس المال وانخفاض مستويات القروض المتعثرة، متجنباً بعض أسوأ العواقب الاقتصادية للأزمات، وعلى رأسها أزمة كورونا.

المصدر: مجموعة أكسفورد للأعمال، يوليو ٢٠٢٣.

- استمر القطاع المصرفي في إظهار قدرته على الصمود؛ حيث أظهرت مؤشرات السلامة المالية اعتباراً من يونيو ٢٠٢٢ قطاعاً مصرفياً عالي السيولة، ومستويات ملائمة لرأس المال، ونسبة منخفضة من القروض المتعثرة.

المصدر: صندوق النقد الدولي، يناير ٢٠٢٣.

٢ - إصلاحات الاقتصاد الكلي

- تحسّن الوضع الخارجي للاقتصاد المصري خلال الفترة الماضية بفضل صفقة الاستثمار الأجنبي في رأس الحكمة، وزيادة استثمارات الأجانب في أدوات الدين المحلية.

المصدر: وكالة فيتش للتصنيف الائتماني، نوفمبر ٢٠٢٤.

- مصر الأعلى نموًا في منطقة جنوب وشرق المتوسط في ٢٠٢٤ و٢٠٢٥.
- توقعات بارتفاع معدل النمو في مصر ليصل إلى ٤,٥٪ عام ٢٠٢٥، مقابل ٣,٢٪ عام ٢٠٢٤.

المصدر: البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، سبتمبر ٢٠٢٤.



٣ - الإصلاحات القطاعية

- مصر ضمن عشر حكومات عربية تتجاوز المتوسط العالمي لمؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية ٢٠٢٤ بمتوسط ٠,٦٧٠ نقطة.

المصدر: الإسكوا، ديسمبر ٢٠٢٤.

- رفع وكالة فيتش للتصنيف الائتماني تصنيف مصر الائتماني طويل الأجل للعملة الأجنبية من «B-» إلى «B»، مع نظرة مستقبلية مستقرة. كذا رفع التصنيف الائتماني لعدد ٢ من البنوك المصرية، وهما البنك الأهلي المصري، والبنك التجاري الدولي من «B-» إلى «B».

- أثنت وكالة فيتش على سياسة الصرف المرنة لمصر، كما أشارت إلى انخفاض المخاطر التي تهدد المالية العامة بشكل معتدل بفضل التدابير الهادفة إلى الحد من الاستثمار العام خارج الموازنة وتوسيع القاعدة الضريبية.

المصدر: وكالة فيتش للتصنيف الائتماني، نوفمبر ٢٠٢٤.

- تقدمت مصر ٨ مراكز في مؤشر الأمم المتحدة لتطوير الحكومة الإلكترونية ٢٠٢٤، لتحتل المرتبة ٩٥ عالميًا من بين ١٩٣ دولة.

- قيم مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية لدى مصر والمغرب أعلى من المتوسط العالمي عام ٢٠٢٤.

المصدر: الأمم المتحدة، سبتمبر ٢٠٢٤.

- تحسّن وضع مصر في مؤشر مدراء المشتريات PMI ليصل إلى ٥٠,٤ نقطة في أغسطس ٢٠٢٤، مقابل ٤٩,٧ نقطة في يوليو ٢٠٢٤، مع زيادة في النشاط التجاري للمرة الأولى منذ ٣ سنوات وتحسن في أحوال القطاع الخاص غير المنتج للنفط منذ نوفمبر ٢٠٢٠.

- سوق العمل المصري أكثر استقرارًا في ٢٠٢٤ مقابل ٢٠٢٣.

المصدر: مؤشر مدراء المشتريات PMI، أغسطس وسبتمبر ٢٠٢٤.

- تقدمت مصر ١٠٠ مركز في الترتيب العالمي لمؤشر جودة الطرق، حيث احتلت مصر المركز الـ ١٨ عالميًا عام ٢٠٢٤، مقارنةً بالمركز ١١٨ عام ٢٠١٥ بفضل المشروع القومي للطرق.

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، يونيو ٢٠٢٤.

- مصر ضمن أعلى الدول استقطابًا للاستثمارات الصينية في ٢٠٢٣ باستثمارات تبلغ ٨,٣ مليارات دولار.

- مصر إحدى الدول الإفريقية الرائدة في مشروعات الهيدروجين الأخضر خلال الفترة (٢٠٢١-٢٠٢٣)، بقيمة ٢١٥,٥ مليار دولار.

المصدر: FDI Intelligence، يونيو ٢٠٢٤.

- تقدم ١٥ جامعة مصرية في تصنيف QS العالمي وفق أحدث إصداراته لعام ٢٠٢٤.

- تصدرت جامعة القاهرة المركز الأول محليًا، وبترتيب ٣٧١ عالميًا، وجاءت الجامعة الأمريكية بالقاهرة في الترتيب الثاني محليًا و٤١٥ عالميًا، تلتها جامعة عين شمس في المركز الثالث لتحل بذلك الترتيب من (٧٢١ - ٧٣٠) عالميًا، وجاءت جامعة الإسكندرية في الترتيب الرابع محليًا لتقع بين (٩٠١ - ٩٥٠) عالميًا.

المصدر: تصنيف كيو إس للجامعات العالمية - QS World University Rankings، يونيو ٢٠٢٤.

- تتمتع مصر بميزة تنافسية في إنتاج ونقل الهيدروجين منخفض الكربون بناءً على عاملين؛ هبة كبيرة من الطاقة المتجددة وبنية تحتية راسخة للغاز.

- أصبحت مصر أول دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تُصدر سندات خضراء سيادية في عام ٢٠٢٠ بقيمة ٧٥٠ مليون دولار. كما حققت تحسينات كبيرة في سياستها الضريبية في السنوات الأخيرة، بما في ذلك الإصلاحات بعيدة المدى لضريبة القيمة المضافة (VAT) وخطط دعم الطاقة.

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، يوليو ٢٠٢٤.

- تضم السوق المصرية حاليًا أكثر من ١٢ مليون مشروع تجاري صغير، وتُمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة ٩٨٪ من الشركات العاملة في مصر، وكذا تُمثل فرصة كبيرة للبنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية وشركات التكنولوجيا المالية أيضًا.

- توظف الشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر أكثر من ٤٧ مليون شخص.

المصدر: شركة فيزا العالمية، يوليو ٢٠٢٤.

● مصر ضمن أعلى الدول الإفريقية استحوادًا على الخدمات والبنى التحتية الرقمية، كما أنها وجنوب إفريقيا ونيجيريا، وكينيا، وغانا، تستحوذ على ٩٦٪ من قوة تكنولوجيا المعلومات المتاحة في القارة.

● مصر، وكينيا، ونيجيريا، وجنوب إفريقيا، تتمركز فيها ٩٢٪ من سعة مراكز البيانات في القارة.

المصدر: البنك الدولي، مايو ٢٠٢٤.

● ١٥ مركزًا تتقدمها مصر في مؤشر النظام البيئي العالمي للشركات الناشئة، لتحصل على المركز ٦٦ عام ٢٠٢٤، مقابل ٨١ عام ٢٠٢٠، وحصلت على المرتبة الخامسة إفريقيًا.

● منظومة الشركات الناشئة في مصر تعتبر واحدة من أقوى الأنظمة البيئية في شمال إفريقيا ولديها إمكانيات كبيرة، وذلك نظرًا للحجم الهائل للسوق المصرية وعدد السكان.

● حققت مصر إنجازًا كبيرًا من خلال إنشاء أول شركة يونيكورن لها في ٢٠٢٣.

● مصر لديها العديد من شركات رأس المال الاستثماري ومبادرات الدعم الحكومي لتمويل الشركات الناشئة.

● تزايدت ريادة الأعمال وتمويل رأس المال الاستثماري والسياسات المتعلقة بالشركات الناشئة في السنوات الأخيرة، مما يجعل مصر دولة جاذبة للاستثمار. وكذا يتزايد معدل الشركات الناشئة المشاركة في برامج التسريع أو الحاضنات التكنولوجية وحاضنات الأعمال.

● تتمتع مصر منذ فترة طويلة بثقافة أعمال قوية، ونرى هذا ينعكس في أنظمة الشركات الناشئة. كما يجب الإشادة بالتحسن الأخير في جودة الإنترنت، حيث تستمر البنية التحتية الحيوية في التحسن في جميع أنحاء البلاد.

● ٣ مدن مصرية (القاهرة، الإسكندرية، المنصورة) من أهم ١٠٠ مدينة في مؤشر النظام البيئي العالمي للشركات الناشئة ٢٠٢٤.

● مدينة القاهرة ضمن أفضل ١٠٠ مدينة عالميًا للشركات الناشئة بقفزة ٢٧ مركزًا، والثانية إفريقيًا في مؤشر النظام البيئي العالمي للشركات الناشئة ٢٠٢٤، والأولى إفريقيًا في تكنولوجيا الغذاء.

● نظام الشركات الناشئة المصري هو محرك اقتصادي قوي لهذه الدولة الإفريقية الرائدة، ونأمل أن نرى المزيد من الشركات الناشئة المبتكرة تنشأ من مصر.

المصدر: ستارت أب بليك، مايو ٢٠٢٤.



- تقدمت مصر في تصنيف الاستدامة لشبكة التمويل والاستدامة المصرفية، وأصبحت في مرتبة «التطبيق المتقدم» بدلاً من مرتبة «التطبيق المبدئي»، بفضل إطارها الوطني لتعزيز التمويل الأخضر الشامل وتعزيز ممارسات التمويل المستدام الشامل.

المصدر: شبكة التمويل والاستدامة المصرفية، أبريل ٢٠٢٤.

- مصر أول بلد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تُصدر سياسة ملكية الدولة في عام ٢٠٢٢؛ بهدف الالتزام بضمان كفاءة وشفافية الشركات المملوكة للدولة، وتشجيع المشاركة المتزايدة للقطاع الخاص.

المصدر: مجموعة البنك الدولي، أبريل ٢٠٢٤.

- يجري في مصر حالياً تطورات وإصلاحات اقتصادية جريئة وخطوات حاسمة اتخذتها الحكومة لدعم استقرار الاقتصاد الكلي، كما تم تغيير النظرة المستقبلية لمستقبل الاقتصاد المصري إلى إيجابية.

المصدر: مؤسسة موديز، مارس ٢٠٢٤.

- فوز مشروع محطة «كوم أمبو» للطاقة الشمسية بأسوان ضمن برنامج «نُوقِي» بجائزة صفقة العام في مجال تحول الطاقة من «آي جي جلوبال» لعام ٢٠٢٣.

المصدر: صندوق أوبك للتنمية الدولية، مارس ٢٠٢٤.

- جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يعزز القدرة التنافسية ويدعم تطوير الشركات المحلية، وعليه عززت مصر من دورها في الترويج للاستثمار.
- أنشأت الهيئة العامة للاستثمار في مصر «خريطة استثمار» تفاعلية عبر الإنترنت لعرض فرص الاستثمار المختلفة في مصر للمستثمرين المحليين والأجانب.
- قامت مصر مؤخرًا بمراجعة عملية تطوير خريطة الاستثمار لتسهيل إضافة المزيد من الفرص من قبل مؤسسات حكومية مختلفة بمختلف القطاعات الاقتصادية.
- مصر تمتلك «خريطة استثمار» يتوافر فيها المعلومات المتعلقة بالفرص الاستثمارية كنوع العقار وموقعه، والرسوم والتصاريح اللازمة لإعداد المشروع والقطاع وحجم السوق، وتوافر البنية التحتية والتكلفة، والحوافز للمشروع، والرسوم والتصاريح اللازمة لإعداد المشروع.
- قانون الاستثمار لعام ٢٠١٧، الذي رفع معظم قيود الملكية عن المواطنين الأجانب خطوة إيجابية قامت بها مصر لجذب الاستثمارات.
- التعديلات التشريعية الأخيرة في مصر، والتي شملت قانون الشركات الجديد، وقانون الإفلاس، وقانون الجمارك. هذه الإصلاحات خطوة إيجابية نحو تعزيز بيئة الاستثمار في مصر.
- اجتذبت مصر منذ فترة طويلة أكبر قدر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا.

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية «OECD»، فبراير ٢٠٢٤.

- مصر في المرتبة ٢٠ عالميًا في مؤشر أجيليبي اللوجستي للأسواق الناشئة ٢٠٢٤ بمجموع نقاط ٥,٠٤، مقارنةً بالترتيب ٢١ في ٢٠٢٣، كما صنف المؤشر مصر ضمن مجموعة الدول التي تبذل قصارى جهدها لمكافحة تغير المناخ في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا.

المصدر: مؤسسة أجيليبي، فبراير ٢٠٢٤.

- مصر ضمن الدول التي شهدت أكبر المكاسب في الاستثمار من حيث القيمة الدولارية.

المصدر: شركة استشارات إدارية أمريكية «ماكيني» فبراير ٢٠٢٤



- مصر ضمن الدول العربية القليلة التي أنشأت منصات إلكترونية لتسجيل الاستثمار الأجنبي وشهدت تحسناً كبيراً في قوانين إدراج المنصات الرقمية التي تخفض الوقت المطلوب لإجراء العمليات وتوضح المتطلبات التنظيمية.
- مصر ضمن الدول التي تصدر مرتبة (قوي جداً) بمكون الأطر التنظيمية لمعاملات الدمج.

المصدر: الإسكوا، يناير ٢٠٢٤.

- قامت مصر بتنفيذ عدد من الإصلاحات بقطاع الطاقة أدت إلى زيادة كبيرة في الاستثمارات التي عززت إنتاج الكهرباء على مدى السنوات الماضية، وضمنت استقرار الإمداد بجميع أنحاء البلاد.

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة IEA، فبراير ٢٠٢٣.

- حققت مصر تقدماً ملحوظاً في تطوير سياسات وأطر تنظيمية فعّالة؛ لتمكين وتوظيف مصادر الطاقة المتجددة، فضلاً عن اكتساب الخبرة في تنفيذ مجموعة كبيرة من المشروعات، خاصة المتعلقة بتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية والرياح.

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة المتجددة IRENA، فبراير ٢٠٢٣.







الملاحق

قائمة تفصيلية بالإجراءات الإصلاحية المنفذة
بالقطاع الخاص التي تبنتها الحكومة المصرية

خلال الفترة (مايو ٢٠٢٢ - ديسمبر ٢٠٢٤)



ملحق (١)

11
إجراءً إصلاحياًإصلاحات السياسة النقدية وتعزيز مرونة سياسة
سعر الصرف

١- قرار لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في شهر ديسمبر ٢٠٢٤ بالإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند ٢٧,٢٥٪ و ٢٨,٢٥٪ و ٢٧,٧٥٪ على الترتيب. كما قررت الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند ٢٧,٧٥٪ لمواصلة احتواء الضغوط التضخمية. إضافةً إلى تمديد الأفق الزمني لمعدلات التضخم المستهدفة إلى الربع الرابع من عام ٢٠٢٦ والربع الرابع من عام ٢٠٢٨ عند ٧٪ (± ٢ نقطة مئوية) و ٥٪ (± ٢ نقطة مئوية) في المتوسط على الترتيب، وذلك اتساقاً مع التقدم التدريجي للبنك المركزي المصري نحو اعتماد إطار متكامل لاستهداف التضخم.

٢- إصدار التراخيص والموافقات اللازمة لعدد من البنوك المصرية لتمكينها من تفعيل خدمة استقبال الحوالات المالية الواردة من الخارج، (ديسمبر ٢٠٢٤)، وذلك في إطار الجهود المستمرة للبنك المركزي المصري لتدعيم البنية التحتية الخاصة بالخدمات المالية الإلكترونية لتعزيز التحول الرقمي والمساهمة في التحول لمجتمع أقل اعتماداً على أوراق النقد، والعمل على إضافة هذه الحوالات لحظياً لحسابات العملاء لدى كافة البنوك المصرية باستخدام شبكة المدفوعات اللحظية، حيث تتيح للعملاء تحويل الأموال من الخارج إلى داخل الدولة على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، مما يساهم في تلبية متطلبات العملاء لحظياً وفي أي وقت. من المتوقع أن تساهم هذه الخدمة في زيادة اعتماد العملاء على الخدمات المالية الرقمية في معاملاتهم اليومية.

٣- اعتماد اتفاقية مشاركة البنك المركزي المصري في نظام الدفع والتسوية الإفريقي «PAPSS»، (نوفمبر ٢٠٢٤)، وذلك بهدف تخفيف الضغط على العملات الأجنبية وتعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول الإفريقية، والتوسع في حركة التجارة المتبادلة بين مصر والدول الإفريقية الشقيقة، وسيساهم ذلك في تيسير تنفيذ المدفوعات والتحويلات التجارية عبر الحدود مع خفض التكلفة والزمن اللازمين لتنفيذها، كما سيساعد على تحقيق التكامل المالي بين دول القارة الإفريقية.

٤ - الإعلان عن التزام البنك المركزي بمواصلة جهوده للتحول نحو إطار مرن لاستهداف التضخم

(مارس ٢٠٢٤)، وذلك من خلال الاستمرار في استهداف التضخم كمرتكز اسمي للسياسة النقدية مع السماح لسعر الصرف أن يتحدد وفقاً لآليات السوق. وتأكيد أهمية توحيد سعر الصرف، حيث يساهم في القضاء على تراكم الطلب على النقد الأجنبي في أعقاب إغلاق الفجوة بين سعر صرف السوق الرسمية والموازية، واستخدام جزء كبير من التمويل الذي حصلت عليه مصر ضمن اتفاق مشروع رأس الحكمة في تحسين مستوى الاحتياطات والتعديل بحل أزمة الطلب المتراكم على العملة الأجنبية والمتأخرات، وتحقيق خفض ملموس في الدين الحكومي، والتزم البنك المركزي المصري بالاستفادة من جانب تلك العائدات لبناء مصدات ضد الصدمات المستقبلية.

٥ - التوقيع على اتفاقية بين البنك المركزي المصري ومصرف الإمارات المركزي لمبادلة العملة

(سبتمبر ٢٠٢٣)، حيث تتيح للطرفين مقايضة الجنيه المصري والدرهم الإماراتي بقيمة إسمية تصل إلى ٤٢ مليار جنيه مصري و٥ مليارات درهم إماراتي، ويأتي توقيع الاتفاقية في إطار تعزيز العلاقات الوثيقة التي تجمع بين جمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة على جميع المستويات، ويساهم في تيسير وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين الشقيقين، بما يدعم أواصر التعاون المستمر بينهما في مختلف المجالات، خاصة وأن عملية مبادلة العملات المحلية تعد بمثابة حجر أساس للتعاون المالي المشترك بين الدولتين الشقيقتين.

٦ - طرح بنكي الأهلي ومصر شهادات ادخار جديدة للمصريين والأجانب بالدولار لمدة ثلاث

سنوات، بسعر عائد سنوي ٧٪ و٩٪، (يوليو ٢٠٢٣)، حيث إن إصدار أوعية ادخارية بالدولار وسيلة قوية لزيادة الحصيلة الدولارية؛ لأنها تجذب تحويلات المصريين العاملين بالخارج وحائزي العملة الخضراء في الداخل؛ مما يساعد على تضيق الفجوة بين السعر الرسمي للدولار وسعر السوق الموازية.

٧ - إطلاق التعامل بنظام المشتقات المالية (يناير ٢٠٢٣)، عمل البنك المركزي المصري على بناء

وتطوير سوق المشتقات المالية بهدف تعميق سوق الصرف الأجنبي ورفع مستويات السيولة بالعملة الأجنبية من خلال قيام البنوك بالترويج لعمليات المشتقات المالية بسوق الصرف؛ بهدف تقديم خدمة مالية متكاملة تتيح لعملاء البنوك التحوط ضد مخاطر تذبذبات أسعار الصرف.

٨ - ترشيح الإنفاق الدولاري (يناير ٢٠٢٣)، من خلال صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٩ لسنة

٢٠٢٣ بترشيح الإنفاق الدولاري، وبحيث يُعمل بهذا القرار في شأن ترشيح الإنفاق العام بالجهات المتضمنة في الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصادية حتى نهاية العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢، وتسري أحكام هذا القرار على جميع أبواب استخدامات الموازنة العامة للدولة فيما عدا الباب السادس «شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)».

٩- السماح للبنوك بالقيام بعمليات الصرف الآجلة للعملاء (أكتوبر ٢٠٢٢)، صدور قرار من قبل البنك المركزي المصري بالسماح للبنوك بالقيام بعمليات الصرف الآجلة للعملاء من الشركات لغير أغراض المضاربة وبهدف تغطية مراكز العملاء الناتجة عن العمليات التجارية، والتي تتم عن البنك ذاته، والسماح للبنوك بالقيام بعمليات الصرف الآجلة مع البنوك المحلية لغير أغراض المضاربة.

١٠- الإلغاء التدريجي لنظام الاعتمادات المستندية والعودة لمستندات التحصيل (أكتوبر ٢٠٢٢)، حيث أعلن البنك المركزي في شهر أكتوبر ٢٠٢٢ عن الإلغاء التدريجي للتعليمات الصادرة بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠٢٢ والخاصة باستخدام الاعتمادات المستندية في عمليات تمويل الاستيراد حتى إتمام الإلغاء الكامل لها في ديسمبر ٢٠٢٢.

١١- تعزيز مستويات مرونة سياسة سعر الصرف (أكتوبر ٢٠٢٢، ويناير ٢٠٢٣، ومارس ٢٠٢٤)، بحيث يعكس سعر الصرف قيمة الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية بواسطة قوى العرض والطلب في إطار نظام سعر صرف مرّن، مع إعطاء الأولوية للهدف الأساسي للبنك المركزي المتمثل في تحقيق استقرار الأسعار. وبما يُمكن كذلك البنك المركزي المصري من العمل على تكوين والحفاظ على مستويات كافية من احتياطات النقد الأجنبي، وهو ما ظهر واضحًا في التحركات التي قام بها البنك المركزي المصري في هذا الصدد خلال شهري أكتوبر ٢٠٢٢، ويناير ٢٠٢٣. وهو ما ترجمه عدد من المؤشرات الإيجابية التي تم رصدها عن طريق البنك المركزي بسوق الصرف، لا سيما في شهر يناير ٢٠٢٣، والمتمثلة في زيادة كبيرة في حصة البنوك من النقد الأجنبي، سواء من السوق المحلية، أو حصة تحويلات المصريين بالخارج، وكذلك من قطاع السياحة. كما تم رصد عمليات دخول مستثمرين أجانب للسوق المصرية مرة أخرى، منذ ١١ يناير، علاوةً على طفرة كبيرة في مبالغ التداول في سوق الإنترنت، حيث سجلت مبالغ التداول منذ ١١ يناير زيادة تجاوزت الـ ٢٠ ضعفًا، مقارنةً بالمبالغ اليومية المسجلة مسبقًا في إشارة إلى الحراك الإيجابي لسوق الصرف الأجنبي.





ملحق (٢)

14
إجراءً إصلاحياً

تعزيز المنافسة والحياد التنافسي

١- إطلاق تقرير منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حول سياسات المنافسة في جمهورية

مصر العربية ضمن عملية مراجعة النظراء الطوعي لقانون حماية المنافسة، (ديسمبر ٢٠٢٤) بالتعاون مع جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، حيث يأتي هذا التقرير ضمن مرحلة جديدة تتبناها الدولة المصرية في دعمها لسياسات المنافسة، وكخطوة رئيسة ضمن عملية مراجعة النظراء الطوعي لقانون حماية المنافسة وسياساته بالدولة المصرية، وبحسب بيانات التقرير، تمكّن جهاز حماية المنافسة منذ تطبيق استراتيجيته (٢٠٢١-٢٠٢٥) من فحص ما يقرب من ١٣٥٠ حالة واتخاذ قرارات بشأنها في مختلف الأسواق والقطاعات الاقتصادية، خاصة التي تمس المواطنين بشكل مباشر، وعلى رأسها الصحة والتعليم وقطاع المنتجات الغذائية، وكذلك تمت مراجعة عدد ١٠٥ من مشاريع القوانين والقرارات خلال السنوات الأربع الماضية.

٢- إصدار جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية العديد من القرارات خلال عام ٢٠٢٤،

(ديسمبر ٢٠٢٤)، والذي رصد فيه أبرز ما تم إنجازه في مجال حماية المنافسة، لتوفير مناخ تنافسي حر، وتعزيز ثقة المستثمرين، واستقرار الأسواق حرصاً على رفاهية المستهلك وضماناً لحصوله على أجود السلع والخدمات بأقل الأسعار، وتنفيذاً لذلك؛ وعلى مدار عام ٢٠٢٤:

- أصدر جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية قرارات في ٤٢٩ حالة فحص ودراسة في القطاعات والأسواق المختلفة في عام ٢٠٢٤، بزيادة ١٤٪ واستحوذ فيها قطاع الرعاية الصحية على النصيب الأكبر، تلاه قطاع التعليم، وجاء قطاع الأغذية في المركز الثالث بنسبة زيادة قدرها ٣٢٠٪ مقارنةً بعام ٢٠٢٣، ثم قطاع الإلكترونيات والأجهزة الكهربائية بنسبة زيادة قدرها ٣٣٣٪ مقارنةً بعام ٢٠٢٣.

- وفي إطار ممارسة اختصاص الرقابة على التركزات الاقتصادية، فقد تم الانتهاء من ٤٠٣ حالات بنهاية عام ٢٠٢٤، سواء أكانت تلك الحالات الخاصة بالرقابة المسبقة على التركزات الاقتصادية أو الحالات الخاصة بقطاع الدواء والرعاية الصحية، أو تلك الحالات الواردة من الكوميسا، وبنسبة زيادة قدرها ٢٥٪ مقارنةً بعام ٢٠٢٣.

- للتقليص من التشريعات والسياسات والقرارات التي قد تحد من حرية المنافسة، قام الجهاز خلال عام ٢٠٢٤ بإبداء الرأي والتحليل بشأن مجموعة من القوانين والقرارات، إضافةً إلى لوائح المشتريات، كما أصدر إرشادات متنوعة تمثل إجمالاً (٤٥) قانوناً وقراراً، بزيادة قدرها ١٣٪ مقارنةً بعام ٢٠٢٣.
- لتعزيز نشر ثقافة المنافسة أطلق جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية مجموعة من الحملات التوعوية الهادفة إلى نشر ثقافة المنافسة بين مختلف فئات المجتمع؛ حيث تم عقد أكثر من (٥٠) ورشة عمل في ٢٠٢٤ بزيادة قدرها ٣٤٪.

٣- فوز «جهاز حماية المنافسة» بجائزة شرفية من البنك الدولي وشبكة المنافسة الدولية الخاصة بتعزيز سياسات المنافسة لعام ٢٠٢٤، (يوليو ٢٠٢٤)، وذلك عن مُبادرة الجهاز بإنشاء «نموذج محاكاة سلطات المنافسة العربية» تحت مظلة شبكة المنافسة العربية؛ والذي انطلق خلال رئاسة مصر للشبكة في الفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٤، حيث يستهدف هذا النموذج طلاب الجامعات العربية بكليات الحقوق والاقتصاد، وذلك لنشر الوعي بثقافة المنافسة، وإعداد كوادر بشرية مُدربة وقاعدة أكاديمية من بين فئة الطلاب والتي يمكن الاعتماد عليها مستقبلاً في سوق العمل وإثراء الحياة الأكاديمية، بالإضافة إلى تعزيز التعاون والتواصل بين الطلاب العرب في مجال المنافسة في إطار شبكة المنافسة العربية، والجدير بالذكر أن هذه هي الجائزة الرابعة التي يحصل عليها الجهاز.

٤- تمكن جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية من تنفيذ ١٠٠٪ من الأنشطة والإجراءات المستهدف تنفيذها خلال الثلاث سنوات الأولى من استراتيجية جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية (٢٠٢١ - ٢٠٢٥)، بالمحاور الأربعة المتضمنة بالاستراتيجية، كما استطاع الجهاز تحقيق نسبة أعلى من المستهدف خلال تلك الأعوام سواء فيما يتعلق بالإنفاذ الفعّال لأحكام القانون، ومكافحة الممارسات الاحتكارية أو المحور الخاص بالحياد التنافسي، الأمر الذي كان له انعكاسات إيجابية على المستويين الإقليمي والدولي، حيث استحققت الدولة المصرية العديد من الجوائز الدولية في هذا الصدد، وتحسنت مؤشراتها الدولية، حيث تحسن وضع مؤشرات مصر في التقرير الصادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) من ضعيف ومعتدل إلى «قوي جدًّا» خاصة في مجالات إنفاذ القانون والحياد التنافسي والرقابة المسبقة على الاندماجات والاستحواذات.

٥ - دعم وتعزيز الحكومة لمشاركة القطاع الخاص في مجال إنتاج الطاقة المتجددة (يونيو ٢٠٢٤).

ففي إطار جهود الحكومة لدعم وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في مختلف أنشطة إنتاج وتوزيع وبيع الكهرباء، أعلن جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك في ١ يونيو ٢٠٢٤ عن بدء تلقي طلبات التسجيل للشركات الراغبة بالمشاركة في المرحلة الأولى من مشروعات إنتاج الطاقة الكهربائية من المصادر المتجددة المنشأة عن طريق القطاع الخاص، والتي سيسمح لها باستخدام شبكة الشركة المصرية لنقل الكهرباء لبيع الطاقة الكهربائية المنتجة لمستهلكين جدد على شبكة الشركة المصرية لنقل الكهرباء، وتمتد فترة تلقي الطلبات من مطلع شهر يونيو حتى نهاية شهر أغسطس لعام ٢٠٢٤. ويتضمن إعلان جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك دعوة المستثمرين الراغبين في التسجيل للمشاركة في المرحلة الأولى بإنشاء ٥ مشروعات للطاقة المتجددة سواء طاقة شمسية أو رياح بقدرة إجمالية ٥٠٠ ميغاوات، وبيع الطاقة المنتجة لمستهلكين جدد، ولقد أقر مجلس إدارة الجهاز مؤخرًا القواعد التنظيمية للاتفاقيات الثنائية بين القطاع الخاص إنتاجًا واستهلاكًا وكل العقود اللازمة في هذا الشأن. وتأتي تلك الخطوة إعمالًا لمبدأ الحياد التنافسي، ودعم زيادة مشاركة القطاع الخاص في مجال إنتاج الطاقة المتجددة.

٦ - تطبيق جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية وبدء سريان العمل باختصاص

الرقابة المسبقة على التركزات الاقتصادية (مايو ٢٠٢٤)، ويأتي تطبيق نظام الرقابة المسبقة على التركزات الاقتصادية (الاندماجات والاستحواذات) اعتبارًا من الأول من يونيو ٢٠٢٤، وذلك في إطار سريان التعديلات القانونية التي أُجريت على قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ بموجب أحكام القانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠٢٢ وما تلاه من تعديلات اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار دولة رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٢٠ لسنة ٢٠٢٤، لتطبيق القانون من بيان طريقة حساب رقم الأعمال السنوي، وفئات الرسم، والمستندات المطلوبة لاكتمال ملف الإخطار، ومَن يقع عليه واجب الإخطار بالتركز الاقتصادي، بالإضافة إلى كيفية تقييم آثار التركيز الاقتصادي على حرية المنافسة في السوق، وذلك في ضوء عدة عناصر من بينها؛ فحص هيكل السوق أو الأسواق المعنية، ومستوى المنافسة الفعلية والمحتملة داخليًا وخارجيًا، والبدائل المتاحة للموردين والعملاء والمستهلكين، والأثر المحتمل للتركز الاقتصادي على المستهلك أو الاستثمارات القائمة أو المحتملة وكذا على الابتكار أو التطوير وعلى حرية المنافسة. وتهدف الرقابة المسبقة إلى جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتذليل عوائق الدخول والتوسع في الأسواق وتعزيز تنافسية هياكل الأسواق.

- ٧ - التوقيع على بروتوكول تعاون بين «حماية المنافسة» و«هيئة قضايا الدولة» لتعزيز التعاون المشترك في مجال سياسات المنافسة (نوفمبر ٢٠٢٣)،** حيث نص بروتوكول التعاون على عقد دورات تدريبية وورش عمل دورية مشتركة متخصصة في مجال قانون حماية المنافسة ومبادئ الحياد التنافسي، والاستفادة من الخبرات المتوافرة لدى السادة مستشاري هيئة قضايا الدولة في الأنشطة التي ينظمها الجهاز باعتباره المركز الإقليمي للأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) للتدريب على المنافسة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا.
- ٨ - إنفاذ أحكام قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، (ديسمبر ٢٠٢٣)،** حيث عقد جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية ١٥ جلسة عامة خلال عام ٢٠٢٣؛ أصدر فيها ٣٥١ قرارًا لحالات فحص ودراسة في القطاعات والأسواق المختلفة، استحوذ فيها قطاع الرعاية الصحية على النصيب الأكبر؛ حيث تمت دراسة ٢٨٠ حالة، تلاه قطاع التعليم بإجمالي ١٩ حالة، وجاء قطاع الأنشطة العقارية في المركز الثالث حيث تمت دراسة ١٦ حالة، ثم قطاع الأغذية بإجمالي ٥ حالات، وتتنوع حالات الفحص المنتهية خلال هذه الفترة ما بين مبادرات قام بها الجهاز وطلبات فحص وبلاغات وطلبات إعفاء، كما تنوعت قرارات الجهاز بشأن حالات الدراسة والفحص، حيث تمت التوصية بالموافقة على ٢٧٨ تركيزًا اقتصاديًا، وإثبات المخالفة لـ ٣٥ حالة بزيادة بنسبة ٣٢٪ عن عام ٢٠٢٢، والقرار بعدم المخالفة لـ ٢٥ حالة، وعدم الاختصاص لـ ١١ حالة.
- ٩ - تعديل بعض أحكام قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الخاصة بالتركزات الاقتصادية (قانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠٢٢) (ديسمبر ٢٠٢٢)،** وذلك في إطار سريان أحكام القانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠٢٢ بتعديل بعض أحكام قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ اعتبارًا من اليوم التالي لنشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٩ ديسمبر ٢٠٢٢، بإضافة اختصاص الرقابة المسبقة على التركزات الاقتصادية ضمن اختصاصات جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية؛ فقد اتخذ الجهاز مجموعة من الإجراءات اللازمة لتطبيق أحكام هذا القانون، وذلك لحين صدور اللائحة التنفيذية وبدء التطبيق الفعلي لأحكامه المرتبطة بها.
- ١٠ - بناء مؤشر لتقييم الحياد التنافسي وتأثير السياسات والتشريعات والقرارات الحكومية على المنافسة بالأسواق (Competitive Neutrality Index) (سبتمبر ٢٠٢٢)،** وذلك للتمكن من إجراء التقييم الدوري بشكل موحد ومنهجي، كما يعمل على تقديم عدة برامج للعاملين للاستفادة من التجارب الدولية في تنفيذ وتطبيق الحياد التنافسي بشكل فعّال.

١١ - تشكيل اللجنة العليا للحياد التنافسي (يونيو ٢٠٢٢)، تم تأسيس اللجنة العليا للحياد التنافسي برئاسة رئيس الوزراء في شهر يونيو ٢٠٢٢ بقرار رقم ٢١٩٥ لسنة ٢٠٢٢، للعمل على وضع المعايير والقواعد اللازمة للجهات الإدارية بالدولة لضمان توافق سياساتها وقراراتها مع سياسات المنافسة ومبدأ الحياد التنافسي، إلى جانب مراجعة القرارات والتشريعات واللوائح والسياسات الصادرة عن الجهات الإدارية بالدولة؛ لضمان الالتزام بقواعد المنافسة الحرة وسياسة الحياد التنافسي، فضلاً عن تصحيح الإجراءات والأطر التنظيمية للأسواق التي تعاني من قصور في الحياد التنافسي.

١٢ - تأسيس إدارة دعم سياسة المنافسة والحياد التنافسي (مايو ٢٠٢٢)، تأسيس إدارة متخصصة لدعم سياسة المنافسة والحياد التنافسي داخل جهاز حماية المنافسة تطبيقاً لأحكام المادة (١١/٥) من قانون حماية المنافسة، والخاصة بإبداء الرأي في القرارات والسياسات واللوائح المتعلقة بالمنافسة، إضافةً إلى قيام الجهاز بإعداد «إرشادات دعم سياسات المنافسة والحياد التنافسي»، والتي تستهدف دعم متخذي القرار وتتضمن توضيحاً بشكل مفصل ومبسط للمنهجية المتبعة لتقييم آثار مختلف الأدوات التنظيمية على المنافسة.

١٣ - إطلاق استراتيجية جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية (٢٠٢١-٢٠٢٥)، والتي تم اعتمادها بما يتوافق مع رؤية مصر ٢٠٣٠، وبما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، والتي خصصت الهدف الاستراتيجي الثاني منها للحد من التشريعات والسياسات والقرارات المقيدة لحرية المنافسة، أي «دعم سياسات المنافسة والحياد التنافسي».

١٤ - البدء في تنفيذ قانون رقم (١٥٩) لسنة ٢٠٢٣، بإجراء تعديلات على بعض المواد القانونية التي تمنح معاملة تفضيلية للشركات المملوكة للدولة، وتعزيز الحوكمة والشفافية من خلال نشر عدة تقارير دورية، حيث تقوم وزارة المالية بنشر مجموعة من التقارير الدورية حول (المزايا والإعفاءات الضريبية، والضمانات والالتزامات، وتوزيع الأرباح للشركات المملوكة للدولة).



ملحق (٣)

تشجيع القطاع الصناعي

134
إجراءً إصلاحياً

١- توقيع بروتوكول لإنشاء مصنع متعدد الأغراض للمواد الخام الدوائية في مصر بإجمالي استثمارات ١٢٠ مليون دولار، (ديسمبر ٢٠٢٤)، بالتعاون بين الشركة العربية للخامات الصيدلانية «Arab API» والهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس بهدف الشراكة في إنشاء مصنع متعدد الأغراض للمواد الخام الفعّالة وغير الفعّالة، والمواد الوسيطة والمركبات والكيمائيات والإضافات اللازمة للخامات الدوائية، وسيقام المصنع الذي يُعد الأول من نوعه في مصر والشرق الأوسط على مساحة ٩٦,٨ ألف متر مربع داخل المنطقة الصناعية بالقطاع الجنوبي في العين السخنة، وذلك في إطار حرص الدولة على توطيد صناعية الدواء، وتنمية الاقتصاد الوطني، وجذب الاستثمارات في القطاع الصحي وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الأدوية الأساسية. وتتضمن الاتفاقية مسؤولية الشركة في إنشاء وإدارة وتشغيل وصيانة كافة المرافق بكفاءة داخل منطقة المشروع، مع الالتزام بقانون البيئة واللوائح والتعليمات ذات الصلة، وستلتزم الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس بتوفير الصيانة للمرافق الخارجية حتى حدود منطقة المشروع، وتقديم المساعدات الممكنة للشركة.

٢- تقديم جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر تمويلات بـ ٢٦٥ مليون جنيه لدعم مشروعات الأثاث بمحافظة دمياط، (ديسمبر ٢٠٢٤)، وذلك خلال السنوات العشر الماضية، حيث تم من خلالها دعم هذه الصناعة وتمويل ما يزيد على ٦ آلاف مشروع صغير ومتناهي الصغر أتاح ١٩,٦ ألف فرصة عمل، وتقديم دورات تدريبية لأصحاب تلك المشروعات والعاملين بها لرفع قدراتهم الاستثمارية والفنية الإدارية.



٣ - طرح ٢٦١٢ قطعة أرض صناعية في ٢٤ محافظة عبر منصة «مصر الصناعية الرقمية»، (ديسمبر ٢٠٢٤)، يأتي الطرح في عدد ٢٤ محافظة: (القاهرة، الجيزة، الإسكندرية، المنوفية، الشرقية، الإسماعيلية، السويس، بورسعيد، الفيوم، البحيرة، القليوبية، الدقهلية، الغربية، كفر الشيخ، مطروح، شمال سيناء، بني سويف، المنيا، أسيوط، الوادي الجديد، سوهاج، قنا، الأقصر، أسوان) بمساحات متنوعة بإجمالي مساحة ١٥ مليوناً و٢٠٧ آلاف م^٢ موزعة على ٣٧ منطقة صناعية بأنشطة صناعية مختلفة (غذائي، دوائي، كيمياوي، هندسي، غزل ونسيج، ومواد بناء)، على أن يكون التقديم على الخريطة الاستثمارية، كما تتاح القطع المطروحة بنظامي التمليك أو حق الانتفاع، ويتم الطرح بأسعار التكلفة الفعلية للمرافق، وذلك تيسيراً على المستثمرين وتخفيفاً للأعباء المالية عنهم، كما أن مقابل حق الانتفاع السنوي يكون بواقع ٥٪ من سعر متر التمليك، وقد تقرر أنه بالنسبة لمن سبق لهم التقدم على الطرح السابق بدراسات فنية ومالية مقبولة ولم يحالفهم التوفيق للحصول على الأرض، ولم يقوموا باسترداد قيمة جدية الحجز، سيتم منحهم أولوية نسبية للتخصيص في هذا الطرح.

٤ - افتتاح الطرح الأول للمصانع الجاهزة «للمنتجات الجلدية» بمدينة الجلود بالروبيكي كأول مدينة عالمية متخصصة من نوعها في الشرق الأوسط، (ديسمبر ٢٠٢٤)، وذلك ضمن المرحلة الثالثة من المدينة (منطقة ١٠ مصنع)، من خلال الإعلان عن طرح عدد ٤٣ مصنعاً جاهزاً للمستثمرين وبتسهيلات غير مسبوقة في السداد لمصانع المنتجات الجلدية، وذلك عبر منصة مصر الصناعية الرقمية؛ وتتميز هذه المصانع بمساحات مختلفة؛ لتلبية طلبات كافة المستثمرين، منها عدد ٢٠ مصنعاً بمساحة ٢٠٠٠ م^٢ وعدد ٦ مصانع بمساحة ١٠٠٠ م^٢، وعدد ١٧ مصنعاً صغيراً بمساحة ١٢١ م^٢، مع إمكانية دمج عدد من المصانع للراغبين في مساحات مختلفة تتناسب مع طاقاتهم الإنتاجية المخططة، فضلاً عن أنه تم تصميم تلك المصانع خصيصاً لصناعة المنتجات الجلدية والصناعات المكملية، جدير بالذكر تقديم مجموعة من التسهيلات للمستثمرين الراغبين في الحصول على مصانع بمدينة الجلود من خلال سداد ٢٥٪ من إجمالي سعر المصنع ومنح المستثمر ١٢ شهراً، سماح قبل استكمال السداد، من خلال تقسيط باقي المبلغ على ٥ سنوات بفائدة سنوية ١٠٪ فقط؛ وذلك حتى يتمكن المستثمر من ضخ استثماراته في السنة الأولى لصالح شراء خطوط الإنتاج والآلات للإسراع في تشغيل مصنعه.

٥ - وضع حجر الأساس لمصنع شركة «إيليت سولار للطاقة الشمسية- Elite Solar PV» الصينية بنطاق المطور الصناعي «تيذا مصر»، (ديسمبر ٢٠٢٤)، وذلك بمنطقة السخنة المتكاملة التابعة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس بهدف تصنيع الخلايا الشمسية من النوع N، وتصنيع وتجميع أنظمة الطاقة الكهروضوئية «Module-Cell-Wafer»، بطاقة إنتاجية ٢ جيجاوات، وبقيمة استثمارية تبلغ ١٥٠ مليون دولار، ويقع المشروع على مساحة ٧٨ ألف متر مربع بالسخنة، ويتيح ٦٠٠ فرصة عمل مباشرة، جدير بالذكر افتتاح المرحلة الأولى للمشروع في سبتمبر ٢٠٢٥.

٦ - حصول مصنع أتيكو للصناعات الخشبية « التابع للهيئة العربية للتصنيع » على تقرير البصمة الكربونية، (ديسمبر ٢٠٢٤)، حيث يعدّ ذي اعتماد دولي في مجال التطبيق الصناعي لمعايير الاقتصاد الأخضر؛ بهدف توطين أحدث تكنولوجيات التصنيع وزيادة نسب التصنيع المحلي، فضلاً عن الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون وتحقيق الاستدامة البيئية وتعظيم الكفاءة وخفض التكاليف واستخدام الطاقة النظيفة في كافة مجالات التصنيع وتلبية كافة الاحتياجات المحلية والتصدير بمنتجات فائقة الجودة بما يعزز قاعدة العملاء المحليين والدوليين.

٧ - توقيع مذكرة تفاهم بين هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا) وشركة «فاوندفر- Foundever العالمية»، (ديسمبر ٢٠٢٤)، وذلك بهدف التوسع في مراكز الشركة بالقاهرة وإنشاء مركز جديد بمحافظة الأقصر، بما يساعد على توفير ٥ آلاف فرصة عمل جديدة، وذلك باستثمارات تصل إلى ٦٥ مليون يورو خلال السنوات الأربع المقبلة، مما يبرز التزام الشركة طويل الأمد بالاستثمار في السوق المصرية، وتنص مذكرة التفاهم على وضع إطار عام للشراكة بين الطرفين لتعزيز توسع الأعمال في مجال خدمات التعهيد الموجهة للتصدير وتعزيز التعاون بينهما، وستركز «فاوندفر» على تقديم خدمات دعم العملاء، والدعم الفني، والمبيعات لوجهات متعددة.

٨ - توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية بين الهيئة القومية لسلامة الغذاء وشركة فيكسد مصر للحلول الرقمية وأمن المعلومات، (ديسمبر ٢٠٢٤)، بهدف تنفيذ مشروع لتطوير وميكنة منظومة مراقبة إنتاج وتداول الغذاء في السوق المحلية، بما يساهم في تسهيل وتسريع وكفاءة العمليات الرقابية بما يواكب متطلبات العصر الرقمي، ويهدف المشروع إلى تعزيز كفاءة أعمال التسجيل والمتابعة والفحص والتفتيش وإصدار شهادة الصلاحية للصادرات من خلال منصة رقمية متكاملة، وفي إطار هذه الشراكة، سيتمكن متخذو القرار من الاستفادة من تقارير تحليلية دقيقة، تدعم تنفيذ الخطط الاستراتيجية بسرعة وفعالية، وكذا تدعم من اتخاذ القرارات وفق إحصائيات وحقائق، مما يعزز من الدور الريادي في حماية صحة المستهلكين.

٩ - توقيع ثلاث اتفاقيات استراتيجية لتطوير مصانع شركة أبوقير للأسمدة والصناعات الكيماوية، (ديسمبر ٢٠٢٤)، بهدف تعزيز توجه الشركة نحو الاستدامة وتقليل الانبعاثات الكربونية، ورفع كفاءة استخدام الطاقة، وجاءت تلك الاتفاقيات على النحو التالي:

- **وُقِّعت الاتفاقية الأولى: بين شركة أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية وشركة MPS الأمريكية،** بهدف توريد الهيدروجين الأخضر، الذي سيُنتج عبر وحدات التحليل الكهربائي للمياه باستخدام الطاقة المتجددة، ليحل جزئياً محل الغاز الطبيعي في العمليات الإنتاجية، ويساهم هذا المشروع في خفض استهلاك الغاز الطبيعي وتقليل الانبعاثات الكربونية، وتعزيز التوافق مع المعايير الأوروبية للانبعاثات خصوصاً مع تطبيق آلية CBAM كما سيُتيح رفع الطاقة الإنتاجية لمصنع الأمونيا «أبو قير».

- **وُقِّعت الاتفاقية الثانية: بين مجموعة ABB لصناعات الطاقة والتحكم الآلي والحلول الرقمية وشركة MPS الأمريكية.**

• **وُقِّعت الاتفاقية الثالثة: بين شركة أبوقير للأسمدة ومجموعة ABB لصناعات الطاقة؛ بهدف تركيب نظام تحكم آلي متطور بمصنع الأمونيا «أبوقير ١» لخفض استهلاك الغاز الطبيعي المستخدم كوقود لغلايات البخار بمصنع «أبوقير ١» بنسبة تتراوح بين ٢٪ إلى ٤٪ كمرحلة أولى، مع تحسين كفاءة العمليات التشغيلية، وبالتالي سيساهم المشروع في تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد الطاقة ورفع كفاءة المصنع، مع خطط مستقبلية لتطبيق النظام في مصانع «أبوقير ٢» و«أبوقير ٣».**

١٠- توقيع عقد إنشاء مشروع صناعي مُشترك للألواح الشمسية بين الهيئة العربية للتصنيع

وشركة صن شاين برو Sunshine Pro السويدية، (ديسمبر ٢٠٢٤)، بهدف دعم الصناعة وتوطين التكنولوجيا الحديثة المتخصصة في صناعة المهمات الكهربائية وخاصة الطاقات المتجددة في إطار الاستراتيجية الوطنية للطاقة المتكاملة والمستدامة، وذلك من خلال تأسيس خط إنتاج حديث بمواصفات ومعايير جودة عالمية بقدرة ١ جيجاوات سنوياً تحت مسمى «مصنع الطاقة العربي السويدي ASEF»، ويأتي هذا التعاقد في إطار التنسيق الدائم بين وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، والهيئة العربية للتصنيع، لتوطين التكنولوجيا وزيادة نسب التصنيع المحلي، وتصنيع ما يتم استيراده وجذب الاستثمارات بالشراكة مع كبرى الشركات العالمية؛ بما يعزز نسبة زيادة قدرات الطاقات الجديدة والمتجددة وخفض الاعتماد على الوقود الأحفوري والحد من الانبعاثات الكربونية بالتعاون والشراكة مع القطاع الخاص ودعم الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية تماشياً مع رؤية الدولة الداعمة والمساندة لدور القطاع الخاص في خطة التنمية المستدامة.

١١- توقيع عقدين لمشروعين جديدين بمنطقة القنطرة غرب الصناعية بإجمالي استثمارات تبلغ

٣٨ مليون دولار، (ديسمبر ٢٠٢٤)، في مجالات الصناعات الغذائية، وصناعة المنسوجات، وذلك على مساحة ١٣٧ ألف متر مربع، وبما يوفر ١٤٥٠ فرصة عمل، وجاء توقيع عقد المشروعين على النحو التالي:

- **توقيع عقد المشروع الأول بين الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس وشركة**

«ساراي التركية لصناعة الأغذية» (Saray Bisküvi ve Gıda San. A.Ş)، والذي يعد الأول من نوعه بمنطقة القنطرة غرب الصناعية، وذلك على مساحة تبلغ ٤٥ ألف متر مربع، بإجمالي استثمارات ٨ ملايين دولار أمريكي، وبما يوفر ٤٥٠ فرصة عمل، بنسبة تصدير ٩٠٪ من إجمالي الإنتاج.

- **توقيع عقد المشروع الثاني بين الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس وشركة**

«كيليدا» (Kelida) الصينية لصناعة الأقمشة والمنسوجات المنزلية، وذلك بإجمالي تكلفة استثمارية ٣٠ مليون دولار، على مساحة ٩٢ ألف متر مربع، وبما يوفر ١٠٠٠ فرصة عمل مباشرة، على أن يتم تصدير أكثر من ٩٠٪ من إجمالي الإنتاج، وتستهدف الشركة التصدير إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية.

١٢ - الانتهاء من «المرحلة الأولى» من المشروع القومي لتطوير صناعة الغزل والنسيج، (ديسمبر ٢٠٢٤)،

ويأتي تنفيذ هذا المشروع على ثلاث مراحل، وتشمل المرحلة الأولى والتي انتهت بالفعل وبدأت عمليات التشغيل: مصنع غزل ٤، ومصنع غزل ١، ومصنع تحضير النسيج ١، ومحطة توليد الكهرباء، وتشمل المرحلة الثانية عددًا من المصانع بالمحلة الكبرى وعددًا آخر بالمدن الأخرى: «كفر الدوار، ودمياط، والمنصورة، والمنيا، وحلوان»، ومن المقرر الانتهاء من هذه المرحلة بحلول منتصف عام ٢٠٢٥، وكذلك الانتهاء من المرحلة الثالثة بنهاية عام ٢٠٢٥، وبداية عام ٢٠٢٦ على الأكثر، وفي حين يتعدى مبلغ التكلفة الإجمالية لتنفيذ مراحل التطوير الثلاث الـ ٥٦ مليار جنيه، منها ٢٢ مليار جنيه تتعلق بتكلفة المنشآت، بالإضافة إلى ٦٤٠ مليون يورو تكلفة الماكينات والمعدات.

١٣ - توقيع عقد تشغيل رصيف بميناء الأدبية بين الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس وشركة السويس للصلب ش.م.م، (ديسمبر ٢٠٢٤)،

حيث يقضي بمنح المنطقة الاقتصادية لقناة السويس لشركة السويس للصلب منطقة التزام داخل ميناء الأدبية بمساحة إجمالية ٣٠ ألف متر مربع، وبتكلفة استثمارية ١٢٠ مليون دولار، لغرض تشغيل وصيانة رصيف بحري (٤ و ٥) من أرصفة الميناء بطول يبلغ ٦٥٠ مترًا وعمق ١٧ مترًا، فضلًا عن استغلال ساحة تخزين وتداول للصب الجاف ومدخلات ومنتجات صناعات الحديد والصلب وإعادة تسليم منطقة الالتزام بميناء الأدبية، وسيصل حجم التداول بعد الاتفاق إلى ٥ ملايين طن سنويًا من بضائع الصب الجاف في المرحلة الأولى، ومن المخطط تحقيق النمو التدريجي في أحجام التداول لتصل إلى ١٠ ملايين طن سنويًا خلال ٥ أعوام.

١٤ - إطلاق المرحلة الأولى من المبادرة الجديدة لمساندة الشركات في القطاعات الصناعية ذات الأولوية، (ديسمبر ٢٠٢٤)،

وتأتي هذه المبادرة ضمن ٣ مبادرات ستعمل بالتوازي، أولها المبادرة التي أطلقها البنك المركزي من قبل لتمويل قطاعات الصناعة لشراء المعدات والآلات والتي ما زالت قائمة وتلبي باقي احتياجات الشركات الصناعية، وآخر هذه المبادرات مبادرة جديدة يعكف البنك المركزي حاليًا على دراستها، وهي تتمثل في إنشاء صندوق يضم مبلغًا ماليًا من البنوك والممولين لمساعدة المصانع المتعثرة، وتتضمن المبادرة الجديدة لمساندة الشركات في القطاعات الصناعية ذات الأولوية:

- إتاحة ٣٠ مليار جنيه تسهيلات تمويلية للقطاع الخاص لشراء الآلات والمعدات وخطوط الإنتاج، في العديد من الصناعات مثل: «صناعة الأدوية، والصناعات الغذائية والهندسية والكيميائية وصناعة الملابس الجاهزة والغزل والنسيج وصناعة التعدين وصناعة مواد البناء».
- منح الأولوية للمنشآت المقامة في المناطق الأكثر احتياجًا للتنمية والأكثر عمالة كالمحافظات الحدودية.

- تساهم «الخزانة العامة للدولة» في تمويل هذه المبادرة، وتتحمل فارق سعر الفائدة؛ لزيادة الطاقة الإنتاجية وتعزيز النمو الاقتصادي.
- تستفيد الشركات المنضمة لهذه المبادرة من سعر العائد المدعم من «الخزانة العامة للدولة» البالغ ١٥٪ لمدة ٥ سنوات اعتبارًا من تاريخ بدء المبادرة، على أن يكون الحد الأقصى لتمويل العميل الواحد ٧٥ مليون جنيه، والأطراف المرتبطة ١٠٠ مليون جنيه، كما تحصل هذه الشركات على خفض إضافي في أسعار الفائدة ١٪ عند زيادة القيمة المضافة المحلية في منتجاتها عن العام المالي السابق بنسبة تتراوح من ٧٪ إلى ١٠٪، ويرتفع الخفض الإضافي إلى ١,٥٪ عند زيادة القيمة المضافة المحلية بنسبة تتجاوز ١٠٪، ويرتفع الخفض الإضافي أيضًا في أسعار الفائدة إلى ٢٪ للأنشطة الصناعية المستحدثة التي لم يسبق إنتاجها محليًا وحجم استيرادها كبير.

١٥ - إطلاق حزمة من الحوافز والتيسيرات الجديدة أقرتها وزارة البترول والثروة المعدنية لدعم

المُصنعين، (ديسمبر ٢٠٢٤)؛ بهدف المساهمة في حل معظم المشاكل التي تتعلق بمديونياتهم لدى الوزارة، وشملت الحوافز:

- إطلاق مبادرة لسداد حد أدنى من قيمة مديونية المتأخرات بدون فوائد وذلك خلال ٣ أشهر من تاريخ إصدار القرار لعدد من المستثمرين الصناعيين (حوالي ١٧٠٠ عميل)، يمثلون حوالي ٥٠٪ من إجمالي العملاء الصناعيين.
- دراسة إمكانية تقسيط المديونيات الجديدة على فترة تصل إلى ١٠ سنوات لتخفيض العبء الشهري على المستثمرين على أن يتم تطبيق سعر الفائدة المعلن من البنك المركزي، مع الالتزام بسداد المسحوبات الجديدة في مواعيد استحقاقها.
- تطبيق متوسط سعر صرف شهر سابق لتاريخ إصدار الفاتورة بالنسبة للمصانع المصدرة والتي تسدد فواتيرها بالدولار، وذلك للمحافظة على استقرار متوسط سعر الصرف المطبق، وتجنب الزيادة المفاجئة في سعر الصرف.
- زيادة مهلة سداد فواتير استهلاك الغاز لتصل إلى ٣٠ يومًا وذلك لمدة عام اعتبارًا من صدور القرار لمزيد من التيسير على المستثمرين.
- تقسيط تكلفة توصيل الغاز لمدة سنتين بدون أي فوائد للمنشآت الصناعية التي تطلب توصيل الغاز، وستقوم الوزارة باستصدار قرار تسعير لتوحيد سعر الغاز المطبق على نشاط توليد الكهرباء الحكومي ليتم تطبيقه على سعر الغاز للشركات الخاصة الأخرى بغرض توليد الكهرباء.
- إلغاء المطالبة بالأثر الرجعي، وكذلك الفروق الناتجة عن المطالبات التي صدرت بسعر أكثر من السعر المطبق على الكهرباء الحكومية.
- إبرام بروتوكول تعاون مع كافة العملاء الصناعيين لتوريد الزيوت المستعملة إلى قطاع البترول مع خصم قيمته من مديونياتهم.

١٦ - توقيع اتفاقية ترخيص فني حصري وعقد تخصيص مساحة من الأرض بنظام حق الانتفاع بين مجموعة المنصور للسيارات وشركة «سايك موتور SAIC» الصينية والهيئة العامة للموانئ البرية والجافة باستثمارات ١٣٥ مليون دولار، (ديسمبر ٢٠٢٤)؛ بهدف إنشاء مصنع جديد للسيارات في المنطقة الصناعية بمدينة أكتوبر الجديدة بشراكة مصرية صينية لإنتاج سيارات مارك (إم جي) في مصر، بنسبة مكون محلي تزيد على ٤٥٪، ومن المخطط بدء الإنتاج للمشروع خلال الربع الثاني من ٢٠٢٦ بطاقة إنتاجية تصل إلى ٥٠ ألف وحدة بالمرحلة الأولى، على أن تتم مضاعفة الإنتاج في المرحلة الثانية إلى ١٠٠ ألف وحدة سنوياً، وسيسهم المشروع في توفير ١٠ آلاف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.

١٧ - توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة الصناعة وشركتي «جلوبال ساوث يوتيليتيز الإماراتية» و«جي إيه سولار» الصينية، (نوفمبر ٢٠٢٤)، وذلك بهدف إنشاء مصنعين، أحدهما لتصنيع خلايا الطاقة الشمسية بقدرة ٢ جيجاوات بغرض التصدير؛ بإجمالي استثمارات متوقعة تصل إلى ١٣٨ مليون دولار، والآخر لإنتاج الألواح الشمسية بقدرة ٢ جيجاوات لتوفير احتياجات السوق المحلية؛ بإجمالي استثمارات تصل إلى ٧٥ مليون دولار، بهدف تعزيز تنفيذ استراتيجية مصر للطاقة المستدامة ٢٠٣٥؛ لتلبية الطلب المتزايد وتحسين الكفاءة والتحول نحو الطاقة المتجددة وتعزيز وتطوير البنية التحتية للطاقة النظيفة، من خلال توفير حلول فعّالة لتخزين الطاقة تلبي احتياجات السوقين المحلية والإقليمية؛ وبموجب مذكرة التفاهم تلتزم شركة جلوبال ساوث يوتيليتيز الإماراتية بتقديم مختلف سُبل الدعم اللازم لشركة «جيه إيه سولار» الصينية لاستكمال دراسة الجدوى، وكذا التنسيق بين مركز تحديث الصناعة والشركة الصينية بشأن جميع الحوافز الحكومية المطلوبة لإقامة المنشأتين الصناعيتين المُشار إليهما.

١٨ - توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة الصناعة و شركتي «جلوبال ساوث يوتيليتيز » و«إينركاب» الإماراتية، (نوفمبر ٢٠٢٤)، وذلك بهدف إنشاء مصنع تخزين بطاريات الطاقة، لتلبية الطلب المتزايد وتحسين وتطوير البنية التحتية وتعزيز الكفاءة والتحول نحو الطاقة المتجددة، وبموجب مذكرة التفاهم تلتزم شركة جلوبال ساوث يوتيليتيز الإماراتية بتقديم مختلف سُبل الدعم اللازم لشركة «إينركاب» الإماراتية لاستكمال دراسة الجدوى، وكذا التنسيق بين مركز تحديث الصناعة والشركة وإينركاب بشأن جميع الحوافز الحكومية المطلوبة لإقامة المنشأة الصناعية المُشار إليها.

١٩ - تدشين الاستراتيجية الوطنية لتوطين تصنيع اللقاحات في مصر، (نوفمبر ٢٠٢٤)، حيث سيساهم توطين صناعة اللقاحات في بناء بنية تحتية قوية للرعاية الصحية في مصر وتخدم الأجيال القادمة، وتستهدف الركائز الأساسية لهذه الاستراتيجية العقود طويلة الأجل لتأمين سوق مستقرة لمصنعي اللقاحات المحليين، من خلال الدخول في اتفاقيات شراكة مُمتدة، وبالتالي تحفيز النمو والابتكار والوصول إلى الأسواق الإفريقية وإشراك الشركات في تحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية، وتعزيز البنية التحتية للرعاية الصحية من خلال إنشاء صناعة لقاحات محلية ذات جودة قادرة على تحقيق أقصى قدر من الاكتفاء الذاتي في اللقاحات الأساسية مع تعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي لتصدير اللقاحات.

٢٠ - توقيع عقد حق انتفاع بالأرض بنظام المشاركة بالإيراد بين الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس وشركة أوراسكوم للمناطق الصناعية، (نوفمبر ٢٠٢٤)، وذلك بهدف تنمية وتطوير وتسويق وإدارة مُجمع صناعي مُتكامل بمنطقة السخنة الصناعية، باستثمارات قدرها ١٢,٨٧ مليار جنيه مصري؛ وذلك على مساحة قدرها ٣,٣ كم ٢، بهدف تلبية احتياجات المستثمرين والأسواق المحلية والإقليمية على حدٍ سواء من تطوير البنية التحتية والمرافق بالمنطقة. وذلك اتساقاً مع الرؤية القائمة على الشراكة بين القطاع العام والخاص، كما يستهدف هذا المشروع النمو الاقتصادي المستدام وجذب مزيد من المُستثمرين العالميين، ومن المتوقع أن يتم توفير أكثر من ٣٠ ألف فرصة عمل بنهاية المشروع.

٢١ - الموافقة على مشروع قرار مجلس الوزراء بإنشاء منطقة حرة خاصة باسم شركة «إل تي لخدمات الجينز» ش.م.م، بالمنطقة الصناعية الرابعة، (نوفمبر ٢٠٢٤)، على قطعة أرض مساحتها نحو ٢٢,٨ ألف م ٢، بمدينة السادات محافظة المنوفية، وذلك لمزاولة نشاط تصنيع وغسل الملابس الجاهزة، ويتم تنفيذ المشروع برأس مال قدره ١٠ ملايين دولار، ويستهدف حجم إنتاج سنوي بنحو ٢,٩ مليون قطعة ملابس سنوياً، ومن المقرر أن يستوعب عمالة بنحو ٧٥٠ عاملاً، خاصة من المناطق الريفية، بما يُعزز أهداف التنمية المستدامة، ويسعى لتحقيق نسبة ٧٥٪ للمكون المحلي، والتصدير للخارج بنسبة ١٠٠٪، كما يتبنى المشروع استخدام التكنولوجيا الحديثة من ماكينات مُتطورة وبرامج تصميم حاسوبية.

٢٢ - وضع حجر الأساس لمشروع «إروغلو إيجيبت للملابس الجاهزة» بمنطقة القنطرة غرب الصناعية، (نوفمبر ٢٠٢٤)، وذلك بالتعاون مع شركة إروغلو القابضة التركية، بإجمالي استثمارات ٥١ مليون دولار للمشروع بعد التوسعات، ويقع على مساحة إجمالية تقدر بنحو ٨٤,٢ ألف متر مربع، ومن المتوقع أن يُتيح المشروع بعد تشغيله نحو ٥٠٠ فرصة عمل، ويهدف إلى تعزيز شبكة الشراكة المتواصلة مع القطاع الخاص، ويعد هذا المشروع هو ثاني مشروع تركي بمنطقة القنطرة غرب، كما تمتلك الشركة ١٥ فرعًا لها في مصر، وتستهدف الوصول إلى ١٠٠ فرع خلال ٥ سنوات، مع التطلع إلى زيادة إنتاجها من الملابس الجاهزة إلى ٢٤ مليون قطعة سنويًا مع افتتاح هذا المصنع، وجدير بالذكر أن هذا المشروع يأتي في ضوء التعاون المثمر والبناء بين المنطقة الاقتصادية لقناة السويس وهيئة الرقابة الإدارية لتوطين مشروعات صناعية لعدد من الشركات العاملة بالسوق المصرية التي حققت نجاحًا وتستهدف التصدير للخارج، والبالغ عددها ١٥١ شركة.

٢٣ - إعادة افتتاح شركة «النصر للسيارات» بعد توقف دام أكثر من ١٥ عامًا، (نوفمبر ٢٠٢٤)، حيث يأتي ذلك اتساقًا مع تقديم الدعم من الدولة والاستغلال الأمثل للأصول المملوكة لها مع الحرص على استدامة عمل هذه القلعة الصناعية الكبرى كي لا تكون مهددة بالتوقف مرة أخرى، من خلال التوصل إلى منظومة تشغيل ذات كفاءة مبنية على الإحياء الحقيقي لهذه الصناعة، مع الإدراك التام لأهمية الشراكة مع القطاع الخاص في مثل هذه المشروعات الكبرى، نظرًا لقدرته الكبيرة على تحديد الاحتياجات الحقيقية للسوق، من خلال تعميق المكون المحلي، وزيادة نسبته في الأتوبيسات من ٥٠٪ إلى ٧٠٪ التي يتم إطلاقها، حتى تستطيع من خلالها ضمان التشغيل الكُفء والفعَّال، وقراءة احتياجات السوق المحلية والدولية واستدامة العمل؛ والجدير بالذكر أن شركة النصر للسيارات تأسست في عام ١٩٥٩ كأول شركة مصرية لصناعة السيارات، ولعبت دورًا محوريًا في دعم الصناعة الوطنية، وتقع على مساحة تقترب من ٩٠٠ ألف م^٢ في منطقة وادي حوف بطلوان، وتتكون من ٩ مصانع.

٢٤ - توقيع عقد تأسيس شركة مساهمة بين شركة النصر للسيارات وشركتي «تروني» و«إيجيبت» السنغافورية التايوانية، و«يور ترانزيت» الإماراتية، (نوفمبر ٢٠٢٤)، وذلك بغرض تصنيع أول ميني باص كهربائي (٢٤ راكبًا) للخدمة داخل المدن والقطاع السياحي، وذلك بطاقة إنتاجية تصل إلى ٣٠٠ أتوبيس في عام ٢٠٢٦، بالإضافة إلى إقامة خط لإنتاج البطاريات الكهربائية بقدرة إنتاجية ٦٠٠ بطارية في عام ٢٠٢٦، ومن المقرر أن يبدأ الإنتاج اعتبارًا من منتصف العام القادم، على أن تتم مضاعفة هذه الأعداد بداية من عام ٢٠٢٧.

٢٥ - إطلاق مبادرة إبدأ بمحافظة «أسوان» لدعم وتنمية القطاع الصناعي، (نوفمبر ٢٠٢٤)، ويأتي ذلك في ضوء تيسير وإتاحة الدعم التمويلي الفني لجميع المشروعات، بما يساهم في التوسع وإقامة المشروعات الصغيرة أو تطوير المشروعات القائمة، والجدير بالذكر؛ إطلاق مجمع «الجنينة والشباك» بمحافظة أسوان في إطار جهود المبادرة، حيث قدم جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر إجمالي تمويلات تصل إلى ٢٥,٦ مليار جنيه لمحافظة الصعيد خلال عشر سنوات، منها ١,٧ مليار جنيه لمحافظة أسوان، حيث تسعى المبادرة لتطوير الصناعة المصرية وإيجاد البدائل وال حلول العاجلة لكافة التحديات داخل المحافظة.

٢٦ - ١,٥ مليار جنيه حوافز للشركات المنضمة للبرنامج الوطني لصناعة السيارات، (نوفمبر ٢٠٢٤)، يأتي ذلك ضمن جهود الحكومة المصرية لتعزيز القطاع الصناعي المحلي بما يعود على تطوير وتعزيز القلعة الصناعية لصناعة السيارات في مصر.

٢٧ - التوقيع على وثيقة مشروع القطن المصري (المرحلة الثانية) بين وزارة الصناعة و وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ومنظمة اليونيدو، (نوفمبر ٢٠٢٤)، وتأتي الوثيقة في ضوء تصميم المشروع لدعم قطاع القطن المصري من المزرعة إلى المصنع؛ وتقديم الخبرات المؤهلة للحفاظ على تنافسيته في سوق سريعة التغيير، وذلك من خلال تدريب صغار مزارعي القطن على ممارسات وخطط عملية ومستدامة قابلة للتطوير، والابتكار والتكنولوجيا الخضراء ومناهج الاقتصاد الدائري وتنمية رأس المال البشري لتلبية متطلبات الأسواق الدولية، بالإضافة إلى تعزيز توظيف الشباب في مختلف مراحل سلسلة قيمة المنسوجات القطنية المصرية من خلال توفير الموارد البشرية الماهرة.

٢٨ - توقيع مذكرة تفاهم بشأن إنشاء مصنع لبطاريات تخزين الطاقة باستثمارات ١٢ مليون دولار، (نوفمبر ٢٠٢٤)، وذلك بين وزارة الصناعة ممثلة في مركز تحديث الصناعة، وشركتي: «جلوبال ساوث يوتيليتيز الإماراتية (Global South Utilities)»، و«ويهنج» الصينية، بهدف تلبية الطلب المتزايد على الطاقة وتحسين الكفاءة والتحول نحو الطاقة المتجددة وتعزيز أمن الطاقة، بالإضافة إلى الإسهام في تطوير البنية التحتية للطاقة النظيفة، وتوفير حلول فعّالة لتخزين الطاقة تُلبّي احتياجات السوقين؛ المحلية والإقليمية، مما يُسهم في تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف البيئية والاقتصادية. وبمقتضى مذكرة التفاهم الصينية تلتزم شركة «ويهنج الصينية» بالانتهاء من دراسة إنشاء المصنع بطاقة إنتاجية تصل إلى ١ جيجاوات، ويقوم مركز تحديث الصناعة بتقديم الدعم في توفير البيانات والمعلومات؛ بما في ذلك الحوافز الاستثمارية، والضرائب، والمرافق، وتوفير سلاسل التوريد المحلية، وتقديم الدعم في الترتيبات والمناقشات مع الشركاء والموردين المحليين المحتملين.

٢٩ - توقيع مذكرة تفاهم بين المنطقة الاقتصادية لقناة السويس وشركة أبو ظبي للمواني ش.م.ع الإماراتية؛ (نوفمبر ٢٠٢٤)، وذلك لتطوير وتنمية وتشغيل وإدارة منطقة صناعية متكاملة داخل منطقة شرق بورسعيد الصناعية؛ على مساحة إجمالية تقدر بنحو ٢٠ كم ٢ بنظام حق الانتفاع؛ وتتخصص المنطقة في الصناعات الواعدة مثل: (الطاقة المتجددة، والمنتجات التكنولوجية)، مع دراسة إمكانية الربط مع أرصفة وساحات ومناطق لوجستية بميناء شرق بورسعيد؛ بما يسهم في توفير بيئة جاذبة للشركات والمستثمرين ودعم الاقتصاد المصري.

٣٠ - التوقيع على الخطابات المتبادلة للمنحة الكورية للمرحلة الثانية لمشروع «تعزيز القدرات التعليمية وربط الجامعة بالصناعة بجامعة بني سويف التكنولوجية» بقيمة ٨ ملايين دولار، (نوفمبر ٢٠٢٤)، في ضوء تعزيز التعليم التكنولوجي وربطه بالصناعة داخل الدولة، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتوفير فرص عمل واعدة للشباب، حيث تستهدف المرحلة الثانية تشغيلًا مستدامًا للجامعة، ووضع خطة رئيسية متوسطة وطويلة الأجل لاستدامة وتشغيل الجامعة وفق المعايير العالمية للتميز؛ مع اعتماد جودة التعليم لمدة ٤ سنوات، وإنشاء مناهج متخصصة للصناعة، وتطوير برامج بكالوريوس مبتكرة تمتد لأربع سنوات في مجالات مثل «الميكاترونكس»، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و«الأوتوترونكس»، وتكنولوجيا السكك الحديدية، جدير بالذكر أن هذه المنحة تعد استكمالًا للمرحلة الأولى التي تم توقيعها عام ٢٠١٦ بقيمة ٥,٨ ملايين دولار.

٣١ - توقيع مذكرة تفاهم للشراكة وتوطين تكنولوجيا صناعة أسطوانات غاز البترول المسال المركبة والمصنعة من الألياف الزجاجية بين شركة «HPC» التشيكية و«تريجاس» المصرية، (نوفمبر ٢٠٢٤)، بهدف نقل وتوطين تكنولوجيا صناعة أسطوانات غاز البترول المسال المركبة والمصنعة من الألياف الزجاجية إلى مصر، وذلك من خلال إقامة مشروع مصنع لإنتاج الأسطوانات من الألياف الزجاجية ومحطة للتعبئة وخط إنتاج صمامات ومنظمات ضغط الغاز بمنطقة السخنة الصناعية التابعة لاقصادية قناة السويس على مرحلتين؛ تبلغ استثمارات المرحلة الأولى ٧ ملايين يورو، مع إتاحة ٢٠٠ فرصة عمل مباشرة، وأكثر من ٤٥٠ فرصة عمل غير مباشرة بطاقة إنتاجية تبلغ ٥٠٠ ألف أسطوانة مركبة سنويًا، أما المرحلة الثانية فيصل إجمالي استثماراتها إلى ٣ ملايين يورو؛ لإقامة محطة تعبئة وخط إنتاج صمامات ومنظمات ضغط الغاز.

٣٢ - التوقيع على مذكرتي تفاهم لإنتاج الكهرباء من الطاقات الجديدة والمتجددة (شمسي ورياح) بنظام (BOO)، (نوفمبر ٢٠٢٤)، بين الشركة المصرية لنقل الكهرباء وهيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة من جانب وبين شركة ألكازار (ALCAZAR) من جانب آخر، وذلك لبدء دراسات وقياسات مشروع إنتاج طاقة كهربائية بقدرة إجمالية ٥٢٠٠ ميجاوات، منها ٣١٠٠ ميجاوات من طاقة رياح و٢١٠٠ ميجاوات طاقة شمسية.

٣٣ - التوقيع على مذكرة تفاهم بين تحالف (فولتاليا - طاقة عربية) مع وزارة الكهرباء والطاقة

المتجددة، (نوفمبر ٢٠٢٤)، وذلك بهدف بدء دراسات وقياسات مشروع إنتاج طاقة كهربائية من طاقة الرياح بقدرة ١,١ جيجاوات ومن الطاقة الشمسية بقدرة ٢,١ جيجاوات، حيث يعد هذا المشروع الأول في مصر الذي يدمج بين كل المصدرين للطاقة المتجددة «الشمس والرياح»، ويتم التنفيذ على مراحل، كما تشمل الدراسات قياسات سرعة الرياح واتجاهاتها وأنماط هجرة الطيور ودرجة الإشعاع الشمسي والتقييمات الجيوتقنية والطبوغرافية والبيئية.

٣٤ - منح الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات تراخيص إنشاء وتشغيل مراكز الاتصال لسبع من

كبرى الشركات العاملة في هذا المجال، (نوفمبر ٢٠٢٤)، ويأتي ذلك بهدف تعزيز مكانة مصر كمقصد جاذب للشركات العاملة في مجال صناعة التعهيد لدعم نمو قطاع مراكز الاتصال في مصر، وتعزيزًا لدورها كمركز عالمي للخدمات الرقمية والتعهيد، من خلال إنشاء وتشغيل مراكز الاتصال لسبع من كبرى الشركات العاملة في هذا المجال وهي: شركة فودافون إنترناشونال سيرفيسيز، وشركة راية لخدمات مراكز الاتصالات، والشركة المصرية للاتصالات لنظم المعلومات (إكسيد)، وشركة كونسنتركس، وشركة كابجميني إيجيبت، وشركة جينباكت إيجيبت، وشركة تي تي أي سي إيجيبت، من خلال الاتفاق على أن يكون الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات هو الجهة المنوط بها التواصل بين الجهات الحكومية وشركات التعهيد لتيسير الحصول على التصاريح والموافقات المطلوبة؛ جدير بالذكر أن إطلاق تراخيص العمل الجديدة يتيح للشركات العاملة في صناعة التعهيد وخدمات مراكز الاتصال الدولية استخدام أحدث الوسائل التكنولوجية، بما في ذلك تكنولوجيا نقل الصوت عبر بروتوكول الإنترنت (VoIP) مما يسهم في خفض تكاليف الأعمال وتقديم خدمات عالية الجودة بشكل موثوق للعملاء العالميين.

٣٥ - موافقة مجلس الوزراء على إنشاء منطقة استثمارية لشركة الأهلي للتنمية الصناعية،

(أكتوبر ٢٠٢٤)، بالمنطقة الصناعية بأبو رواش بمحافظة الجيزة، على مساحة نحو مليوني متر مربع، تُخصص لإقامة منطقة صناعية متكاملة للصناعات المتوسطة والصغيرة، على أن تضم أنشطة لوجيستية وخدمية وتجارية ومشروعات للأمن الغذائي.

٣٦ - موافقة مجلس الوزراء على مشروع قرار بإنشاء منطقة حرة خاصة باسم شركة «غرس

لمركزات الموالح» (ش.م.م)، (أكتوبر ٢٠٢٤)، وذلك على قطعة أرض تبلغ مساحتها ١٠ آلاف م^٢ بالمنطقة الصناعية جنوب مدينة بورسعيد، وتختص المنطقة الحرة الخاصة بقُزولة نشاط إنتاج مُركزات الموالح، وتلتزم الشركة بتصدير نسبة لا تقل عن ١٠٠٪ من حجم إنتاجها سنويًا إلى خارج البلاد، واستخدام مكون محلي في منتجاتها بنسبة لا تقل عن ١٠٠٪، وتصل التكاليف الاستثمارية للمشروع إلى ١٠ ملايين دولار، ويوفر المشروع أكثر من ٣٠٠ فرصة عمل، ومن المتوقع أن يصل حجم الإنتاج السنوي في المرحلة الأولى من المشروع إلى ٢٥٠٠ طن في الموسم.

٣٧ - توقيع بروتوكول تعاون بين الجهاز التنفيذي للمشروعات الصناعية والتعدينية وهيئة

تنمية الصعيد (أكتوبر ٢٠٢٤)، بهدف قيام الجهاز بتقديم كافة الخدمات الهندسية والاستشارية والإشرافية لمشروعات هيئة تنمية الصعيد، حيث يتركز دور الجهاز في إطار بروتوكول التعاون في إجراء معاینات ودراسات وتصميمات وإعداد مستندات الطرح الخاصة بمشروعات هيئة تنمية الصعيد والقيام بالأعمال المُكلف بها من الهيئة التي تشمل الأعمال المساحية والدراسات الحقلية، والإشراف ومتابعة التنفيذ والبرنامج الزمني لمراحل المشروع.

٣٨ - إصدار عدد ٦ قرارات مهمه خلال الاجتماع الثامن للمجموعة الوزارية للتنمية الصناعية،

(أكتوبر ٢٠٢٤)، على النحو التالي:

- إصدار شهادات الإشراف الصحي وشهادات الصلاحية للمنتجات الغذائية من الهيئة القومية لسلامة الغذاء اعتبارًا من مطلع عام ٢٠٢٥.
- تكليف الأمانة الفنية بالمجموعة الوزارية للتنمية الصناعية لوضع خطة تنفيذية عاجلة لتحديد آلية تعديل حدود الكربون CBAM في الصناعة المصرية.
- وزارة الصناعة بصدد إقامة معرض لاحتياجات المصنعين من مستلزمات الإنتاج وقطع الغيار اللازمة للتصنيع، ومشاركة الشركات المُصنعة لهذه المستلزمات لتحقيق التكامل الصناعي بين الشركات الصناعية وموردي المستلزمات.
- مراجعة التعديل التشريعي بشأن تعديل بعض أحكام قانون الهيئة القومية لسلامة الغذاء خلال الدورة الجديدة لمجلس النواب.
- حضور ممثلي وزارة الكهرباء وهيئة المجتمعات العمرانية باللقاءات الأسبوعية المنعقدة مع المستثمرين الصناعيين بكل محافظة بمقر هيئة التنمية الصناعية لرصد مشكلات المرافق والكهرباء بمختلف المناطق الصناعية.
- تحديد ١٢ منتجًا بقطاعي الإسكان والمرافق بالتنسيق بين وزارتي الصناعة والإسكان يتم العمل على توطئتها خلال المرحلة المقبلة.

٣٩ - توقيع بروتوكول تعاون بين الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس وشركة

«إبدأ لتنمية المشروعات» لدعم الاستثمار وتوطين الصناعة المحلية، (أكتوبر ٢٠٢٤)، وبموجب البروتوكول تقوم المنطقة الاقتصادية وشركة إبدأ لتنمية المشروعات بالتنسيق لدعم مناخ الاستثمار بالهيئة والترويج للحوافز الخاصة بها، وتفعيل إطار متكامل لإيجاد حلول للمستثمرين وتيسير الاستفادة من تلك الحوافز، وكذلك الاستفادة من مدارس إبدأ التقنية لتأهيل الكوادر البشرية، وتوفير عمالة فنية مدربة، مع العمل المشترك على تكامل سلاسل الإمداد من خلال المشروعات القائمة بالهيئة، والمشروعات التي تساهم فيها شركة إبدأ، بالإضافة إلى التعاون من أجل التسويق للهيئة ومشروعاتها، والتعاون في توفير احتياجات المشروعات من المواد الخام والاحتياجات الصناعية بمقابل تنافسي، كذا تفعيل منصات رقمية بهدف إتاحة قاعدة بيانات للشركات الصناعية العاملة في مصر، لتحقيق التشبيك الصناعي والتكامل وتحسين بيئة الأعمال، فضلاً عن التواصل مع المبادرات كافة التي تقوم بها أجهزة الدولة ومؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة للوصول بالبروتوكول للصورة التنفيذية المثلى.

٤٠ - موافقة مجلس الوزراء على مشروع قرار بإنشاء منطقة حرة خاصة تحت اسم شركة

«كينجدم للكتان» (ش.م.م)، لمزاولة نشاط صناعة الكتان والغزل والنسيج، (أكتوبر ٢٠٢٤)، يأتي إنشاء المنطقة الحرة بمنطقة المطورين بمدينة السادات بمحافظة المنوفية، ويقام المشروع على مساحة نحو ٥٢ ألف م^٢، وبتكاليف استثمارية تصل إلى نحو ٦٠ مليون دولار، ويهدف المشروع إلى توفير فرص عمل تتخطى ٥٠٠ فرصة عمل، وتصدير نسبة لا تقل عن ١٠٠٪ من حجم الإنتاج السنوي، والاعتماد على مكون محلي بنسبة لا تقل عن ٣٠٪، إلى جانب أن يصبح مصنع الشركة من أكبر مصانع إنتاج الكتان والغزل والنسيج خلال السنوات الخمس من تاريخ التشغيل بالطاقة الإنتاجية القصوى، وإنتاج مجموعة متنوعة من منتجات الكتان والغزل والنسيج تتمتع بقيمة مضافة عالية عن طريق الاعتماد على المواد الخام المحلية وتشغيلها بأحدث التقنيات، مع ضمان جودة المنتج طبقاً للمعايير الدولية.

٤١ - توقيع وثيقة مشروع «تعزيز البيئة الداعمة للإنتاجية من أجل العمل اللائق» بين وزارة

الصناعة ومنظمة العمل الدولية، (أكتوبر ٢٠٢٤)، وتهدف هذه الوثيقة إلى تعزيز الإنتاجية وتحسين ظروف العمل في القطاعات الصناعية الرئيسية في مصر، كما يأتي ذلك في إطار النهوض بقطاع الصناعة وتحويل مصر إلى مركز صناعي إقليمي، كما تبلغ مدة هذا المشروع ٣ سنوات ويقوم بتوفير برامج تدريبية واستشارات ودعم فني على المستوى القطاعي وعلى مستوى الشركات الصغيرة والمتوسطة؛ بما يساهم في تعزيز قدرات المؤسسات المحلية ذات الشأن في هذه القطاعات وعلى رأسها المراكز التكنولوجية التابعة لوزارة الصناعة، كما يُعد هذا المشروع ممولاً من الحكومة الإيطالية بقيمة ٢,٥ مليون يورو.

٤٢ - توقيع بروتوكول التعاون المشترك بين وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي والبنك الزراعي المصري وشركة MAFI لتصنيع الحاصلات الزراعية (ش.م.م)، (سبتمبر ٢٠٢٤)، وفقاً للبروتوكول تقوم الشركة بترشيح المزارعين الراغبين في الحصول على تمويل من البنك الزراعي المصري لإنتاج وزراعة المحاصيل الزراعية وفقاً للمواصفات التي تتعاقد عليها الشركة مع المزارعين لتدخل في عمليات التصنيع والتصدير. كما يستهدف البروتوكول دعم الزراعات التعاقدية وتوفير التمويل اللازم للمزارعين لتشجيعهم على التوسع في زراعة المحاصيل التي تحتاج إليها الشركة كمواد خام أولية تدخل في عمليات الصناعة التي تقوم بها الشركة وتصدرها للخارج، ما يسهم في تحسين مستوى معيشة المزارعين وتحقيق قيمة مضافة للإنتاج الزراعي سعياً لتحقيق التنمية الزراعية ودعم الاقتصاد الوطني. فضلاً عن خلق علاقة تعاقدية وتكاملية بين المزارع والبنك والشركة بهدف تعظيم القيمة المضافة للمحاصيل الزراعية لتحقيق أقصى استفادة منها في عمليات التصنيع والتصدير وتأمين تسويقها، ما ينعكس بدوره على زيادة وتحسين الإنتاج الزراعي وفتح آفاق لأسواق جديدة للمنتج الزراعي المصري، وتحسين دخل صغار المزارعين وأصحاب الحيازات الصغيرة والجمعيات التعاونية العاملة في إنتاج وزراعة المحاصيل بالإضافة إلى جذب وتحفيز الاستثمار في القطاع الزراعي.

٤٣ - تخصيص الأراضي الصناعية في مختلف محافظات الجمهورية من خلال الهيئة العامة للتنمية الصناعية فقط، (سبتمبر ٢٠٢٤)، باعتبارها الجهة الوحيدة المنوط بها هذا الأمر، حيث إن طرح الأراضي الصناعية يتم من خلال منصة مصر الصناعية الرقمية أيًا كانت مساحة الأرض الصناعية المطلوبة، وكذلك سحب الأراضي الصناعية من المستثمرين وإعادة طرحها من جديد بالسعر الحالي في حالة تعدى المهل الممنوحة لتشغيل الأراضي الصناعية، وتشكيل جمعية للمستثمرين في كل منطقة صناعية يكون دورها الإشراف على أعمال التأمين والنظافة والصيانة.

٤٤ - توقيع مذكرة تفاهم بين مصر والكويت في مجال تنمية الصادرات الصناعية، (سبتمبر ٢٠٢٤)؛ بهدف تعزيز الجهود المشتركة لتنمية وتسهيل عملية التبادل التجاري بين مصر والكويت من خلال مشاركة القطاعين العام والخاص في المعارض الدولية والمتخصصة المقامة في كلا البلدين، أيضاً تشجيع المشاركة في الأنشطة التعريفية والترويجية في كلا البلدين، إلى جانب تبادل زيارات الوفود التي تضم ممثلي مختلف القطاعات الاقتصادية والصناعية بين البلدين، وتبادل المعلومات الاقتصادية والتجارية الخاصة بأسواق البلدين من خلال توفير النشرات والإحصاءات والبيانات الإلكترونية والمعلومات حول المعطيات الاقتصادية والصناعية الخاصة بالبلدين.

٤٥ - توقيع اتفاقيات لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة «شمسي ورياح» وتخزينها، (سبتمبر ٢٠٢٤)، يأتي التوقيع لتنفيذ مشروعات لإنتاج الكهرباء من الطاقات الجديدة والمتجددة بنظام BOO بقدرة إجمالية تصل إلى ٢١٥٠ ميغاوات، منها ١١٠٠ ميغاوات تخزين بنظام البطاريات، وشملت الاتفاقيات التي تم توقيعها ما يلي:

- **اتفاقية بين هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة، والشركة المصرية لنقل الكهرباء، وشركة «إيميا باور» إحدى شركات مجموعة النويس الإماراتية للاستثمار، لتنفيذ مشروع إنتاج كهرباء من الطاقة الشمسية بقدرة ١٠٠٠ ميغاوات، مع نظم بطاريات تخزين الطاقة بقدرة ٦٠٠ ميغاوات في الساعة، بمنطقة بنبان بأسوان «أبيدوس ٢»، الذي من المتوقع عند تشغيله أن يصبح هو الأكبر من نوعه في مصر وإفريقيا.**
- **ملحق اتفاقيات لإضافة ٣٠٠ ميغاوات تخزين بالبطاريات للمشروع القائم بقدرة ٥٠٠ ميغاوات شمسي بمنطقة كوم أمبو بأسوان «أبيدوس ١»، وذلك باستثمارات تتخطى ٨٠٠ مليون دولار. كما يوفر المشروعان الجديدان (أبيدوس ١ وأبيدوس ٢) نحو ٢٥٠٠ فرصة عمل للمجتمع المحلي خلال عمليات الإنشاء، كما أن محطتي «أبيدوس ١ وأبيدوس ٢» ستوفران طاقة نظيفة ومتجددة لأكثر من ٧٦٩,٨ ألف منزل، مع تعويض انبعاثات الكربون بما يزيد على ٢,٣ مليون طن سنوياً.**
- **ملحق اتفاقية حق الانتفاع بالأرض لإضافة قدرات ١٥٠ ميغاوات من طاقة الرياح للمشروع الخاص بتحالف (أوراسكوم - انجي - تويوتا) الجاري تنفيذه بقدرة ٥٠٠ ميغاوات، بخليج السويس.**
- **ملحق اتفاقية شراء الطاقة من المشروع الخاص بتحالف (أوراسكوم - انجي - تويوتا).**
- **اتفاقية الانتفاع بالأراضي بين هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة والشركة المصرية لنقل الكهرباء، وتحالف كل من شركات سكاتك - فيرتيجلوب - أوراسكوم للإنشاءات؛ وتعتبر أول اتفاقيتين يتم توقيعهما لإتاحة قطعتي أرض لإنشاء مشروعين لتوليد الكهرباء من مصادر متجددة لإنتاج الهيدروجين الأخضر في مصر، حيث من المخطط بدء التشغيل في عام ٢٠٢٧ علماً بأن المشروع هو الأول على مستوى العالم الذي يفوز بمناقصة الحكومة الألمانية (H2 Global) لشراء الأمونيا الخضراء، مما يؤكد تنافسية مصر في إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته. يأتي التوقيع بهدف إنشاء محطتين لإنتاج الكهرباء، الأولى من الطاقة الشمسية والثانية من طاقة الرياح، لتغذية مشروع إنتاج الهيدروجين الأخضر، وتحويله إلى الأمونيا الخضراء بطاقة إنتاجية حوالى ٧٤ ألف طن أمونيا سنوياً وتصديره بالكامل إلى الخارج، وذلك باستثمارات أجنبية مباشرة تصل لحوالى ٥٠٠ مليون دولار.**
- **اتفاقية شراء الطاقة لمشروع طاقة شمسية بقدرة ١٠٠٠ ميغاوات بين الشركة المصرية لنقل الكهرباء وشركة سكاتك النرويجية؛ مع نظم بطاريات تخزين الطاقة بقدرة ٦٠٠ ميغاوات في الساعة بمدينة نجع حمادي في محافظة قنا باستثمارات أجنبية مباشرة تصل لحوالى ٦٠٠ مليون دولار. بهدف الإسهام في تخفيض الاعتماد على الوقود الأحفوري في إنتاج الطاقة محلياً مع خلق فرص عمل مهمة في مجال الطاقة الشمسية في صعيد مصر.**

٤٦ - الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس توقع عقودًا لحزمة مشروعات جديدة لتصنيع المنتجات الكيميائية والغذائية وإنتاج «البروم» ومكونات الطاقة المتجددة، (سبتمبر ٢٠٢٤)، خلال منتدى التعاون الصيني-الإفريقي، بإجمالي استثمارات تتخطى ١,٠٦٧ مليار دولار، وتوفير ما يزيد على ٣ آلاف فرصة عمل مباشرة. وتضمنت العقود ما يلي:

- **عقد حق انتفاع بالأرض بين المطور الصناعي (تيدا - مصر) وشركة «الصين القابضة للزجاج - China Glass Holding»:** لإقامة مصنع لإنتاج الزجاج يتكون من خطي إنتاج، الأول بإنتاج يومي يبلغ ٨٠ طن من الزجاج العائم، والثاني بإنتاج يومي يبلغ ٨٠ طن من الزجاج المجلفن فائق البياض، بإنتاج سنوي متوقع يتجاوز ٢٤٠ ألف طن من الزجاج عالي الجودة، و٢٣٠ ألف طن من الزجاج الكهروضوئي، على مساحة تبلغ ٥٠٠ ألف متر مربع. بإجمالي استثمارات تبلغ ٣٠٠ مليون دولار، بطاقة تصديرية تصل إلى ٢٤٠ ألف طن سنوياً، وعائدات تصدير سنوية تصل إلى ١٢٠ مليون دولار، ويستهدف المشروع توفير ٨٠ فرصة عمل. جدير بالذكر أنه تم منح شركة الصين القابضة للزجاج الرخصة الذهبية لتسهيل الإجراءات الخاصة بتأسيس المشروع.
- **عقد حق انتفاع بالأرض بين المطور الصناعي (تيدا - مصر) وشركة «بينخوا (بيفار) جروب Binhua Group (Befar)»:** للكيماويات؛ بهدف إقامة أول منشأة كيميائية خضراء في مصر والعالم، فضلاً عن إقامة مشروع لإنتاج الكلور القلوي بطاقة ١٠٠ ألف طن، على مساحة ٤٠٠ ألف متر مربع، بإجمالي تكلفة استثمارية قدرها ٥٠٠ مليون دولار، حيث يوفر المشروع ٧٩٥ فرصة عمل، على أن تبدأ أعمال الإنشاءات بحلول نهاية عام ٢٠٢٤، وتنتهي خلال ٣ سنوات.
- **عقد حق انتفاع بالأرض بين المطور الصناعي (تيدا - مصر) وشركة «إيليت سولار - Elite Solar»:** بهدف إقامة مصنع لإنتاج الخلايا الشمسية من النوع N بقدرة ٢ جيجاوات، وذلك على مساحة ٧٧ ألف متر مربع. بإجمالي استثمارات تبلغ ١٠٠ مليون دولار، ويستهدف المشروع توفير ٦٠٠ فرصة عمل، كذا سد الفجوة في صناعة الطاقة الكهروضوئية الجديدة، وجذب التجمعات الصناعية التي تعمل في هذا المجال.
- **عقد حق انتفاع بالأرض بين المطور الصناعي (تيدا - مصر) وشركة «داخوي للجلوكوز وطبية للنشا - Dahui Glucose & Tiba Starch»:** بهدف إقامة مصنع لإنتاج النشا المعدل، وذلك على مساحة ٤١ ألف متر مربع. بإجمالي استثمارات تبلغ ٧,٥ ملايين دولار، لسد فجوة الطلب على النشا المعدل في مصر والشرق الأوسط وشرق إفريقيا من خلال إنتاج ٢٠ ألف طن سنوياً بالمرحلة الأولى على أن تتم إضافة خطي إنتاج آخرين لاحقاً بإنتاج سنوي ٣٠ ألف طن، ليصل إجمالي الإنتاج بالمشروع إلى ٥٠ ألف طن سنوياً. ويوفر المشروع ١٥٦ فرصة عمل مباشرة.

- **عقد حق انتفاع بالأرض بين المطور الصناعي (تيدا - مصر) وشركة كاكس للاستثمار «Kaks investment»**، بهدف إنشاء منطقة دعم لسلسلة توريد الأجهزة المنزلية، تشمل تصنيع المكونات وخدمات التخزين الجمركي وتوزيع قطع الغيار، والتجميع، ومراكز لمعالجة الصفائح المعدنية، والحقن، وإنتاج المواد الرغوية، مما يُعزز تعميق المكون المحلي للزمام لصناعة الأجهزة المنزلية في مصر، وذلك على مساحة ٨٠ ألف متر مربع، بإجمالي استثمارات ٥٠ مليون دولار، ويوفر المشروع أيضاً نحو ٣٠٠ فرصة عمل مباشرة.
- **توقيع عقد إنشاء مجمع صناعي عالمي لشركة «شاندونج تيان اي للكيماويات - Shandong Tianyi Chemical»** لاستخلاص مادة البروم باستثمارات ١١٠ ملايين دولار، بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، بتوقيع اتفاق إطاري عام يشمل جميع عقود المشروع بين شركتي تيدا مصر وتيدا الصين إفريقيا، ويُعد المشروع الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، حيث يُقام على مساحة ١٢٠ ألف متر مربع. ويستهدف إنشاء مجمع صناعي عالمي لاستخلاص مادة البروم (Bromine) بالاعتماد على استخدام نواتج تحلية مياه البحر التي يتم هدرها وتصريفها في البحر. ويشتمل الاتفاق الإطاري على:

 - عقد توريد المياه شديدة الملوحة اللازمة للإنتاج.
 - عقد حق انتفاع بمساحة أرض قدرها ٨٠ ألف متر مربع، لإقامة مصنع إنتاج خام البروم بجوار محطة تحلية مياه البحر.
 - عقد حق انتفاع بالأرض بين شركة «شاندونج تيان اي للكيماويات» والمطور الصناعي «تيدا - مصر» لإقامة مصنع منتجات البروم داخل منطقة المطور «تيدا - مصر» على مساحة ٤٠ ألف متر مربع.

٤٧ - التوقيع على عدد ٥ مذكرات تفاهم لتعزيز التعاون في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا

المعلومات بين مصر والصين، (سبتمبر ٢٠٢٤)، لإنشاء ٣ مصانع لتصنيع كابلات الألياف الضوئية ومعدات الاتصالات و٣ مراكز لتصدير خدمات التعايد بطاقة ٨٠٠ فرصة عمل في مجالات تصميم الدوائر الإلكترونية وتطوير البرمجيات والبحث والتطوير في الشبكات الضوئية وتكنولوجيا التحول الأخضر وأشباه الموصلات وإنشاء صندوق استثماري تكنولوجي بحجم ٣٠٠ مليون دولار ومركز بيانات و٤ مراكز ومعامل لتدريب وبناء قدرات أكثر من ٣٢٥٠ متخصصًا. وذلك في قمة منتدى التعاون الصيني الإفريقي بالعاصمة بكين، وتتمثل مذكرات التفاهم الـ ٥ فيما يلي:

- **مذكرة التفاهم الأولى:** تنص على التعاون بين هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا)، وشركة ووهان فايبرهوم الدولية للتكنولوجيا Fiber Home؛ لإنشاء مصنع للشركة لتصنيع كابلات الألياف الضوئية في مصر على مساحة ١٠ آلاف متر مربع لإنتاج مليون نواة كيلومتر من الألياف وتجميع ٥٠٠ ألف وحدة من الأجهزة الطرفية للاتصالات و٣ آلاف وحدة من هوائيات المحطة الأساسية سنويًا. فضلًا عن إنشاء مركز للشركة في مصر للبحث والتطوير في مجال الشبكات الضوئية وتكنولوجيا التحول الأخضر. وكذلك إنشاء مركز تدريب بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والهيئات التابعة لها لتدريب ٥٠ مهندسًا مهنيًا في مجال الشبكات المتنقلة والثابتة و٥٠٠ فني سنويًا.
- **مذكرة التفاهم الثانية:** تتناول التعاون بين هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا)، ومجموعة تسينغهاوا يوني جروب Tsinghua UniGroup؛ بهدف إقامة مركز بيانات وتشغيل خدمات سحابية للمجموعة في مصر، وكذا إنشاء صندوق استثماري تكنولوجي بحجم مبدئي يصل إلى نحو ٣٠٠ مليون دولار، كما توفر المجموعة وجهاتها التابعة نسبة تتراوح من ٦٠٪ إلى ٧٠٪ من حجم الصندوق، فضلًا عن دراسة إقامة مركز بحث وتطوير في مصر يختص بتصميم الرقائق الإلكترونية وتصميم الأنظمة، وذلك بالإضافة إلى التعاون في مجال تطبيقات الذكاء الاصطناعي لتطوير نموذج اللغات الكبيرة باللغة العربية.
- **مذكرة التفاهم الثالثة:** بموجبها سيتم التعاون بين هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا)، وشركة هواوي مصر؛ بهدف التوسع في عمليات شركة هواوي في مصر، وإطلاق مركز تطوير هواوي مصر خلال هذا العام بهدف تطوير طول هواوي ومنتجاتها وذلك استنادًا إلى معمل هواوي المفتوح (OpenLab) في منطقة شمال إفريقيا وحوسبة هواوي، وتشمل خطط الشركة دعم الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة من خلال إتاحة خدمات وموارد هواوي السحابية لمساعدة الشركات على تطوير حلولها، وتوظيف الخبراء من الكوادر المصرية في مجال البحوث والابتكار، بالإضافة إلى تدريب ١٥٠٠ مطور في ٢٠٢٥ في مسارات تكنولوجية متقدمة، منها؛ أساسيات الحوسبة، وهندسة الحلول، وتكنولوجيا الحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي التوليدي وتعلم الآلة، وتحليل البيانات الضخمة، واعتماد حوالى ٥٠٠ مطور بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بهدف تعزيز قاعدة مطوري البرمجيات في مصر.

- **مذكرة التفاهم الرابعة:** وتنص على التعاون بين هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا)، والمعهد القومي للاتصالات، وشركة «زد تي إي» - ZTE العالمية؛ بهدف البدء في التصنيع المحلي لعدد من منتجات «زد تي إي» بما في ذلك محطات الشبكات الثابتة (منها أجهزة الاتصالات الطرفية/محطات شبكة الألياف الضوئية)، ومنتجات توزيع الشبكة الضوئية (صناديق وكابلات التوزيع)، فضلاً عن التعاون في إقامة معملين للتدريب مزودين بمعدات الجيل الخامس (5G) وشبكة الألياف الضوئية (GPON) اللازمة، وأنظمة الإدارة المرتبطة بالتشغيل، وذلك لتقديم التدريب النظري والعملي المهني لما يصل إلى ١٢٠٠ متدرب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال ثلاث سنوات.
- **مذكرة التفاهم الخامسة:** تقوم على التعاون بين هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا)، والشركة المصرية للاتصالات، والمعهد القومي للاتصالات، ومجموعة هينج تونج Hengtong العالمية؛ بهدف إنشاء شركة جديدة وإطلاق المصنع الثاني لها في مصر بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس على مساحة ٤٠ ألف متر مربع بإجمالي استثمار ١٥ مليون دولار. ومن المخطط أن يصل إنتاج المصنع الجديد إلى ثلاثة ملايين كيلومتر من كابلات الألياف الضوئية سنوياً وتصدير ٤٠٪ من إنتاجه إلى أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا.

٤٨ - إقرار مجموعة من الإجراءات الرقابية الوقائية لتعزيز التنمية الصناعية، (سبتمبر ٢٠٢٤)، إصدار قرار وزاري بمنع التفتيش على المصانع بصورة مُنفردة أو من خلال أشخاص أو مفتشين من بعض الجهات والالتزام بأن يتم المرور من خلال اللجنة المشتركة، وإقرار منح المشروعات المتعثرة خارج البرنامج الزمني بعض التيسيرات لتشجيع المستثمرين في القطاع الصناعي، وكذلك إقرار عدم تخصيص أي أراضٍ غير مرفقة سواء للمطور الصناعي أو المستثمرين، فضلاً عن العمل على الخطوات الخاصة بإعادة تفعيل برنامج الإقراض الميسر للصناعة، والقطاعات الصناعية التي يمكن إدراجها بالمرحلة الأولى من البرنامج، كقطاعات ذات أولوية لتعميق التصنيع المحلي، وتتضمن: صناعة الأدوية، والصناعات الهندسية، والصناعات الغذائية، وصناعة الملابس الجاهزة والغزل والنسيج، والصناعات الكيماوية، وصناعات التعدين، وصناعة مواد البناء.

٤٩ - إطلاق هيئتي الدواء والشراء الموحد مبادرة توطين المواد الخام غير الفعّالة لضمان استقرار إمدادات الأدوية، (سبتمبر ٢٠٢٤)، تسعى المبادرة إلى توطين ٢٨٠ مادة غير فعّالة؛ سيتم البدء بـ ٣٠ مادة غير فعّالة والتي تمثل أكثر من ٦٠٪ من فاتورة استيراد المواد الخام غير الفعّالة، مما يساهم في خفض الفاتورة الاستيرادية للمواد غير الفعّالة والتي بلغت ١٠٠ مليون دولار سنوياً، كذا في رفع جودة مستوى التصنيع؛ بهدف ضمان استقرار إمدادات الأدوية وحماية الأمن الدوائي الوطني على المدى القصير، وتحقيق كفاءة اقتصادية مستدامة عبر توحيد عمليات الشراء؛ مما يعزز الحصول على صفقات أفضل بجودة ثابتة، ويمنع تقلبات السوق على المدى القصير، ونقل تكنولوجيا تصنيع المواد غير الفعّالة إلى مصر كجزء من الصفقات المستقبلية، وتعزيز استدامة توافر الأدوية ودعم الصناعة المحلية، مع التركيز على التوطين كهدف استراتيجي طويل الأمد، والعمل على تحويل مصر إلى مركز إقليمي لتصنيع المواد غير الفعّالة.

- ٥٠ - توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للتنمية الصناعية وشركة سيمنس للصناعات، (أغسطس ٢٠٢٤)،** حيث تنص المذكرة على تطوير التصنيع والتجميع المحلي للمكونات والمنتجات الكهربائية ذات الجهد المنخفض والمتوسط في مصر، بهدف توسيع نطاق الصناعات ذات القيمة المضافة والمكونات التقنية لتلبية احتياجات السوق المحلية، ثم الانطلاق للتصدير للخارج ودعم مسيرة مصر لتصبح مركزاً إقليمياً للتصنيع المتقدم والابتكار.
- ٥١ - إطلاق وزارة الصناعة المرحلة الأولى من منصة مصر الصناعية الرقمية بالتعاون مع شركة تكنولوجيا تشغيل المنشآت المالية (إي فاينانس)، (أغسطس ٢٠٢٤)،** حيث تتضمن المرحلة الأولى من إطلاق منصة مصر الصناعية الرقمية عددًا من الخدمات الرقمية الخاصة بالمستثمرين الصناعيين وهي (خدمة تخصيص الأراضي الصناعية عن طريق الخريطة الاستثمارية، وخدمة إصدار رخصة التشغيل بالإخطار، وخدمة المتابعة السنوية) مع إتاحة خدمة الدفع الإلكتروني من خلال منصة مصر الصناعية عن طريق قنوات الدفع المختلفة منها الكروت البنكية وفروع البنوك. بهدف المساهمة في التسهيل على المستثمر الصناعي وإتاحة التعامل إلكترونياً دون الحاجة للانتقال إلى أي من الجهات، حيث إنه من المُستهدف أن تكون المنصة هي القناة الرئيسية في التعامل بين المستثمرين الصناعيين وكافة الجهات.
- ٥٢ - وضع حجر أساس مجمع الصناعات الصغيرة بالمنطقة الصناعية بقرية الصفا ببني غالب بمحافظة أسيوط، (أغسطس ٢٠٢٤)،** ويضم المجمع ٣٦ ورشة بالشراكة مع هيئة تنمية الصعيد، والتي تهدف إلى توفير فرص عمل تصل إلى ٥٠٠ فرصة عمل وتنمية وتطوير الحرف الأصيلة والمنتجات الخشبية بقرية الصفا ببني غالب.
- ٥٣ - إصدار الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة أول تقرير لبصمتها الكربونية وإتمام إجراءات الاعتماد كجهة تحقق ومصادقة VVB لبصمتها الكربونية، (أغسطس ٢٠٢٤)،** بهدف تخفيض البصمة الكربونية للقطاع الصناعي من خلال تقييم البصمة الكربونية لعمليات المصانع الحالية عن طريق تحليل كمية الانبعاثات الناتجة عن عمليات الإنتاج ونقل المواد الخام والمنتجات النهائية، وتُعد شركة النهضة للأسمنت أول شركة قطاع خاص تحصل على شهادة التحقق والمصادقة الصادرة عن هيئة المواصفات والجودة.
- ٥٤ - إقرار حزمة من التيسيرات والحوافز للمشروعات الصناعية، (أغسطس ٢٠٢٤)،** وذلك لتلبية طلبات أصحاب المشروعات الصناعية المتعثرة ورفع الأعباء عنهم؛ من خلال منح المشروعات الصناعية الحاصلة على رخصة البناء وقامت بتنفيذ نسبة بنائية أكثر من ٥٠٪ من رخصة البناء مهلة بحد أقصى ٦ أشهر مع إعفائها من كامل غرامات التأخير المقررة، أما المشروعات الحاصلة على رخصة بناء ولم تقم بتنفيذ أي نسبة بنائية أو قامت بتنفيذ نسبة بنائية ٥٠٪ من رخصة البناء فأقل فتمنح مهلة بحد أقصى ١٢ شهراً مع الإعفاء من نسبة ٥٠٪ من غرامات التأخير المقررة، وبالنسبة للمشروعات التي لم تحصل على رخصة بناء ولم تقم بتنفيذ أي نسبة بنائية على الأرض فسيتم منحها مهلة بحد أقصى ١٨ شهراً مع الإعفاء من نسبة ٢٥٪ من غرامة التأخير.

٥٥ - توقيع الاتفاق التنفيذي لبرنامج الاتحاد الأوروبي لدعم التجارة والصناعة والنمو والوصول السريع للأسواق (EU Tigara) بقيمة ٨ ملايين يورو، (أغسطس ٢٠٢٤)؛ ويعمل الاتفاق على تحقيق هدفين رئيسيين هما: تحسين قدرة وكفاءة المنظومة المصرية المعنية بتنمية المنشآت والتجارة، وزيادة مشاركة المنشآت المصرية الصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل القيمة الصناعية المختارة، وذلك من خلال التركيز على دعم المؤسسات المصرية المعنية بتعزيز تنمية المنشآت وتشجيعها، ودعم المجموعات الصناعية وسلاسل القيمة المختارة. ومن المخطط تنفيذه من خلال برنامج الشراكة القطرية (PCP) مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «يونيبدو»، بالتعاون بين وزارتي «الصناعة» و«الاستثمار والتجارة الخارجية»، والاتحاد الأوروبي على مدار ٦٠ شهرًا، ويستهدف المساهمة في زيادة القدرة التنافسية للقطاع الخاص المصري وكفاءته، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي المستدام وإيجاد فرص عمل لائقة. جدير بالذكر أن المحفظة الجارية للتعاون بين مصر والاتحاد الأوروبي بلغت نحو ١,٣ مليار يورو في شكل منح وتمويلات مختلطة في قطاعات مختلفة، وتضم المحفظة الجارية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في مصر ١٨ مشروعًا بقيمة ٥٢ مليون دولار.

٥٦ - إصدار قرار بعدم غلق أي منشأة صناعية إلّا بقرار من السيد نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل بعد العرض على السيد رئيس مجلس الوزراء، (أغسطس ٢٠٢٤)، حيث إن شغل الحكومة الشاغل خلال الفترة القادمة هو تشجيع مختلف المنشآت الصناعية على العمل، حتى في حالة وجود أي نوع من أنواع التجاوز، أو عدم التوافق مع الإجراءات والضوابط والقوانين، سيتم إعطاء مهلة لأصحاب هذه المنشآت لتوفيق أوضاعها، دعماً لهم في استمرار دوران عجلة الإنتاج.

٥٧ - إتاحة فرص صناعية متميزة بتخصيص مصانع في مجالات كربونات الكالسيوم ومواد البناء والرخام والجرانيت ومصانع الطوب الرملي بمنطقة وادي السريية بمحافظة المنيا، (أغسطس ٢٠٢٤)، حيث أتاحت وزارة الصناعة الفرصة لكل من يرغب في تخصيص تلك المصانع بهدف الاستفادة من توافر المواد المحجّرة مثل (الرمال - الحجر الجيري - الزلط - الألباستر)، حيث يعتبر الحجر الجيري من أعلى الخامات جودةً على مستوى العالم، بالإضافة إلى الاستفادة من موقع المنطقة المتميز الذي يقع في المسافة المتوسطة لطريق الشيخ فضل رأس غارب - منطقة خشم الرقبة التي تحتوي على أكثر من ٤٠٠ محجر لإنتاج الرخام وأشباه الرخام، وتبعد تلك المنطقة عن المناطق الزراعية الحالية بمسافة ١٢ كيلو مترًا.

٥٨ - توجيه مركز تحديث الصناعة بتنظيم معارض سلبية لعرض احتياجات المصنعين من مستلزمات الإنتاج والمعدات وتوفيرها من خلال القطاع الخاص ووزارة الدولة للإنتاج الحربي والهيئة العربية للتصنيع، (أغسطس ٢٠٢٤)، يأتي التوجيه بتنظيم المعارض السلبية التي تضم عددًا كبيرًا من المصنعين الذين يعرضون احتياجاتهم من مستلزمات الإنتاج والمعدات من جهة والشركات المصنعة لهذه المستلزمات من جهة أخرى لتحقيق التكامل الصناعي بين الشركات الصناعية وموردي المستلزمات، مع إمكانية مشاركة عدة جهات في هذه المعارض السلبية مثل وزارة الدولة للإنتاج الحربي والهيئة العربية للتصنيع، إلى جانب مساهمة مركز تحديث الصناعة في تنظيم هذه المعارض.

٥٩ - طرح الهيئة العامة للتنمية الصناعية عددًا من الوحدات الصناعية الشاغرة كاملة التجهيزات والمرافق بمجمع مرغم ٢ بمحافظة الإسكندرية، (أغسطس ٢٠٢٤)؛ يأتي ذلك في إطار استراتيجية وزارة الصناعة لتعميق التصنيع المحلي ودعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث إن أنشطة الوحدات المطروحة تشمل مصانع لإنتاج البلاستيك، وتبلغ مساحة الوحدة ١٤٤ مترًا مربعًا، كما يتمتع المجمع الصناعي مرغم ٢ بجاهزية المرافق والخدمات، ويشمل الطرح مجموعة من التيسيرات المتميزة ومن أهمها طرح الوحدات بنظامي التمليك أو الإيجار وكذا تأجيل تحصيل إيجار الوحدات لما بعد ٩ أشهر من تاريخ استلام الوحدة. فضلًا عن إمكانية استفادة رواد الأعمال الراغبين في التمليك من الحصول على تمويل منخفض الفائدة (٥٪ متناقصة) لتملك الوحدة وبتسهيلات تصل إلى ١٠٠٪ من قيمة الوحدة ومن خلال عدة بنوك تم توقيع بروتوكولات تعاون معها في هذا الشأن، بالإضافة إلى إمكانية حصول المستثمر على أكثر من وحدة بحد أقصى ٤ وحدات من هذا الطرح، حيث يمكن الاستفادة من دعم جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر فيما يخص التسهيلات التمويلية لتوفير الماكينات وخطوط ومستلزمات الإنتاج، كذلك الاستفادة من مجموعة متميزة أخرى من الخدمات غير المالية المتنوعة.

٦٠ - اتخاذ قرارات فورية أثناء الجولات التفقدية التي يقوم بها السيد رئيس الوزراء ووزراء الحكومة المعنيين، (أغسطس ٢٠٢٤)، من خلال التعرف على التحديات التي تواجه المستثمرين على أرض الواقع، بعد أن كان عدد منهم يشكون خلال الفترة الماضية أنهم يحاولون عدة أشهر لعرض مشكلاتهم، بسبب تعقد الإجراءات والبيروقراطية، وهو ما يسهم في حل المشكلات والتحديات التي تواجه المستثمرين، ودفع العمل بالمشروعات وتوفير الوقت والجهد عليهم، وذلك بهدف تشجيع الصناعة الوطنية، ودعم شركات القطاع الخاص على إقامة توسعات لمشروعاتها.

٦١ - استيفاء الهيئة العامة للدواء عدد ٢٠٤ متطلبات اعتماد من إجمالي ٢١٢ مطلبًا، (أغسطس ٢٠٢٤)، مما يؤهل الهيئة للوصول إلى مستوى النضج الثالث، وأن الاعتماد سيُسهم على المستوى المحلي في رفع كفاءة وتطوير المصانع المصرية، وتشجيع المستثمرين على ضخ المزيد من الاستثمارات في ظل وجود بيئة تنظيمية تعمل وفقًا للمعايير العالمية، وهو الذي من شأنه أن يسهم في نقل التكنولوجيات المتقدمة وامتلاك القدرة التصنيعية المتقدمة عالميًا.

٦٢ - استمرار دعم الحكومة لمبادرة دعم القطاعات الإنتاجية، (الصناعة - الزراعة)، (أغسطس ٢٠٢٤)، حيث بلغ إجمالي الأرصدة المصروح بها للعملاء لمبادرة القطاعات الإنتاجية خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٣ وحتى يونيو ٢٠٢٤ نحو ٦٧,٥ مليار جنيه لعدد ٢٥٩٢ عميلًا، ويتركز ٩٦٪ من إجمالي التسهيلات في أغراض تمويل رأس المال، واقتربت نسبة قطاعي الصناعة والزراعة من ٧٨٪ و ٢٢٪ على التوالي من إجمالي التمويل المستخدم من المبادرة، وبلغت نسبة قطاع الطاقة الجديدة والمتجددة ٠,٦٪، ووصلت قيمة التعويضات التي تحملتها وزارة المالية عن فارق سعر الفائدة للقطاعات الإنتاجية لتلك المبادرة حتى نهاية العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ نحو ٣,٩ مليارات جنيه، كما تمت الموافقة على الصيغة النهائية لوثيقة اشتراطات ومحددات مبادرة دعم قطاع السياحة، بتمويل من وزارة المالية؛ لتشجيع هذا القطاع على التوسع في الاستثمار في بناء الغرف الفندقية، ويبلغ الحد الأقصى للمبادرة ٥٠ مليار جنيه، أو ما يتم منحه من تسهيلات خلال عام من تاريخ إطلاقها أيهما أقرب.

٦٣ - توقيع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بروتوكول تعاون مع شركة «إبدأ» للنهوض بالمشروعات الصغيرة الصناعية بكافة المحافظات، (أغسطس ٢٠٢٤)؛ بهدف التوسع في دعم قطاع كبير ومتنوع من المشروعات الصناعية وفقًا لعدد من المحاور، منها تطوير قدرات أصحاب هذه المشروعات وتدريبهم على إدارة مشروعاتهم بشكل علمي دقيق مما يساعدهم على تطوير إنتاجهم وزيادته لتلبية احتياجات السوق المحلية وتقليل الواردات بالإضافة إلى التوسع في التسويق من خلال إشراكهم في المعارض التي ينظمها الجهاز أو يشارك بها محليًا ودوليًا وزيادة قدرة هذه المشروعات على المنافسة والتصدير.

٦٤ - حصول ٩٨ مشروعاً على موافقات نهائية من الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، (يوليو ٢٠٢٤)، بتكلفة استثمارية ٢,٩ مليار دولار، مقارنة بـ ٥٩ موافقة نهائية لمشروعات بقيمة ١,٩٩ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢. حيث بلغ إجمالي التعاقدات في المناطق الصناعية خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ نحو ٢١٨ مشروعاً، بتكلفة استثمارية نحو ٥,١ مليارات دولار، حصل ٩٨ مشروعاً من بينها على موافقات نهائية، مقابل موافقة مبدئية لـ ١٢٠ مشروعاً، كما أن أكثر من ٢٥ ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة ستتم إتاحتها فور الانتهاء من إقامة وتشغيل تلك المشروعات، وبلغت مشروعات الموانئ داخل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ نحو ٧ مشروعات بتكلفة ١,٤ مليار دولار، مقابل مشروعين فقط خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣، بتكلفة استثمارية ٣٠ مليون دولار، كما بلغ رأس المال المُصدّر لعدد ٨٩ شركة قامت بالتعاقد على مشروعات في المناطق الصناعية بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ نحو ٢,٦ مليار جنيه و ١١,٥ ملايين دولار و ٣٠٠ ألف يورو، كما أن ٤٧,٢٪ من هذه الشركات جاءت باستثمارات أجنبية من دول (الصين والهند وتركيا والإمارات وألمانيا وكوريا الجنوبية واليابان وفرنسا والسعودية وكندا وسوريا والولايات المتحدة الأمريكية واليونان والأردن).

٦٥ - التوقيع على اتفاقية تعاون إطارية لتوريد وتجميع واختبار تشغيل المصاعد في مصر بين الهيئة العربية للتصنيع ومجموعة طلعت مصطفى وشركة شندلر العالمية، (يوليو ٢٠٢٤)، وتأتي الاتفاقية لتنفيذ برنامج لتوطين توريد وتجميع واختبار تشغيل بعض من مكونات المصاعد، لعدد من مشروعات التطوير التابعة لوزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية الجديدة، ومن المخطط له أن تغطي الاتفاقية توريد ما يصل إلى ٥ آلاف وحدة سنوياً خلال فترة تصل إلى ١٠ سنوات، وأن تخلق عدداً كبيراً من فرص العمل بالسوق المحلية إلى جانب منح شهادات اعتماد وإجازة مهنية، الأمر الذي سيعمل على تعزيز مهارات القوى العاملة الفنية المصرية، وبموجب هذه الاتفاقية ستنفذ مجموعة شندلر برنامجاً تدريبياً لتوطين مكونات معينة من المصاعد التي سيتم توريدها وتجميعها وتشغيلها في مصر لخدمة المشروعات التي تطلقها وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية الجديدة.

٦٦ - دمج عدد ٣١ شركة تابعة للشركة القابضة للغزل والنسيج والملابس الجاهزة ليصبح عددها ٩ شركات فقط مع إنشاء شركة تابعة متخصصة في عمليات البيع والتسويق، (يوليو ٢٠٢٤)؛ بهدف تحسين وتطوير ورفع كفاءة الأداء في صناعة الغزل والنسيج، كما أنه تم تنفيذ خطة لتطوير المصانع في الغزل والنسيج والملابس الجاهزة بتكلفة استثمارية تقدر بحوالي ١,١ مليار يورو تضمن تطويراً للمكينات والمعدات والإنشاءات ورفع كفاءة البنية التحتية، وإجراء تجارب زراعة الأقطان القصيرة لتخفيف الضغط على طلب العملة الصعبة، وكذا تحسين خصائص ألياف القطن لتكون خالية من التلوث وعالية الجودة، بالإضافة إلى زيادة إنتاجية الفدان، فضلاً عن زيادة كفاءة خطط مراقبة الجودة، وكذا زيادة الإنتاج لتلبية الطلب المحلي والتصدير.

٦٧ - تمت إعادة تشغيل شركة مصر للحريز الصناعي وألياف البوليستر بعد توقف ١٢ عامًا على مساحة ١٤٤ ألف متر مربع في كفر الدوار بمحافظة البحيرة وبقدرة إنتاجية تصل إلى ٩٠ طنًا/يوم، (يوليو ٢٠٢٤)، وهو ما يساعد على توفير المادة الخام محليًا ويقلل من الفاتورة الاستيرادية للدولة، وأكدت الحكومة اهتمامها البالغ بصناعة البوليستر، واستعدادها لتقديم الدعم لأي توسعات للمصنع المقام، أو إقامة مصنع جديد بالشراكة مع القطاع الخاص.

٦٨ - دعم الحكومة لمشروعات شركة مصر للألومنيوم، (يوليو ٢٠٢٤)، حيث يتم تنفيذ العديد من المشروعات بها، منها مشروع إنشاء صومعة للألومينا بطاقة ٥٠ ألف طن؛ وذلك بهدف زيادة السعة التخزينية لخام الألومينا، ومشروع لتنفيذ عمرة جسيمة لخط الإنتاج الحالي بطاقة ٣١٠ آلاف طن، وذلك بهدف الحفاظ على الطاقة الإنتاجية الحالية لمدة ٢٠ عامًا. ونظرًا لما تحظى به صناعة الألومنيوم من اهتمام على المستوى العالمي، وذلك باعتبارها أكثر الصناعات طلبًا، لاستخدامها في العديد من الصناعات الأخرى، حيث بلغت قيمة التداول العالمي لعام ٢٠٢٣ من منتجات الألومنيوم نحو ٢٣٠ مليار دولار، ومن المتوقع ارتفاع الطلب بمعدل سنوي مركب ٦,٢٪ ليصل إلى ٣٩٤ مليار دولار بنهاية عام ٢٠٣٢، كما تعد شركة مصر للألومنيوم هي المصنع الوحيد لمنتجات الألومنيوم بجمهورية مصر العربية، حيث تصل الطاقة الإنتاجية له إلى ٣١٠ آلاف طن سنويًا، وتستهدف الشركة تصدير ٦٠٪ من منتجاتها وبيع وتوزيع الباقي بالسوق المحلية، ويعمل بها نحو ٥٠٠٠ موظف ما بين فنيين وإداريين، كما أن دول إيطاليا، وألمانيا، واليونان، وبولندا، تأتي من بين أهم الدول المستوردة للألومنيوم من مصر، حيث تحصل على نحو ٩٦٪ من إجمالي صادرات مصر من الألومنيوم، الذي وصل خلال العام المالي ٢٠٢٣ / ٢٠٢٤ إلى ١٧٤ ألف طن بقيمة ٤٥٢ مليون دولار.

٦٩ - تنفيذ وتسليم عدد ١٤٧ منطقة صناعية على مستوى الجمهورية، (يوليو ٢٠٢٤)، حيث تضع الحكومة ملف الصناعة على رأس أولوياتها، وتدعم بشكل كامل التنمية الصناعية، بدايةً من الترخيص ووصولًا إلى التشغيل، حيث تتمثل الأولوية حاليًا في التنفيذ على الأرض، وتتوزع المناطق الصناعية بين ٦٦ منطقة تابعة لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، و٣١ منطقة تابعة للمحافظات، و١٧ منطقة تابعة للهيئة العامة للتنمية الصناعية، و١٤ منطقة تابعة للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، و١١ منطقة تابعة لوزارة الصناعة، بالإضافة إلى ٤ مناطق تتبع الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية، ومنطقتين تتبعان الشركة القومية للتشييد والتعمير، وكذا منطقتين تتبعان بنك الاستثمار القومي.

٧٠- التوقيع على مذكرة تفاهم بين جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وجمعية رجال الأعمال المصريين الأفارقة لفتح آفاق تسويقية لمنتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول القارة الإفريقية (يونيو ٢٠٢٤)، مما سيدعم المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في اختراق السوق الإفريقية من خلال برنامج طموح وخطة مكثفة فاعلة تطبيقية بوجود ٢٠ ممثلاً ومكتب تمثيل عن الجمعية بالقارة الإفريقية، والتي تعمل في مختلف القطاعات بعدد ٢٢ لجنة اقتصادية قطاعية وتجارية واستثمارية، بهدف دعم نمو قطاع المشروعات الصغيرة في مصر من جهة، ويعزز من التكامل البيئي الاقتصادي والتجاري مع مختلف دول القارة الإفريقية من جهة أخرى.

٧١- التوقيع على شراكة استراتيجية بين مدينة الدواء المصرية وشركة أبوت الأمريكية (يونيو ٢٠٢٤)، بهدف تصنيع ٦ أصناف من أدوية المسكنات والمضادات الحيوية، داخل شركة (جيتو فارما) بطاقة إنتاجية ١٥٥ مليون عبوة خلال ٥ سنوات، وذلك باستخدام نحو ٩٪ من الطاقات الإنتاجية لـ (جيتو فارما)، وتساهم هذه الشراكة في بناء ثقة المستثمرين الأجانب في مصر، والتعاون في تشغيل خطوط دوائية جديدة، والعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الدواء.

٧٢- انتهاء وتنفيذ سياسات مالية تدفع القطاع الخاص لقيادة التنمية والنمو الاقتصادي (يونيو ٢٠٢٤)، حيث تتشارك الدولة مع المستثمرين، الأعباء التضخمية العالمية والمحلية؛ لخفض تكاليف الإنتاج وتحفيز التصدير، وذلك من خلال انتهاء مجموعة من السياسات المالية على النحو التالي:

- وضع حد أقصى تريليون جنيه للاستثمارات العامة لكل أجهزة ومؤسسات الدولة خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤.
- تخصيص ٤٠,٥ مليار جنيه بموازنة العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ لتمويل برامج تحفيز النشاط الاقتصادي، خاصةً مساندة قطاع الصناعة والأنشطة التصديرية، وغيرها من المبادرات، منها: ٢٣ مليار جنيه للاستمرار في سرعة رد الأعباء التصديرية، واستمرار تحمل الأعباء المالية المترتبة على خفض أسعار الكهرباء لقطاع الصناعة، بتكلفة سنوية ٦ مليارات جنيه، بخلاف ١,٥ مليار جنيه قيمة الحوافز النقدية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ونصف مليار جنيه لدعم استراتيجية صناعة السيارات، و١,٥ مليار جنيه سنوياً قيمة الضرائب العقارية على العقارات المستغلة في ممارسة بعض الأنشطة الصناعية والإنتاجية حتى نهاية عام ٢٠٢٦.
- ١٢٠ مليار جنيه تسهيلات تمويلية للأنشطة الإنتاجية الزراعية والصناعية والسياحية، وتتحمل الخزانة العامة للدولة فارق سعر الفائدة، وذلك استهدافاً لتعزيز بنية الاقتصاد المصري بما يجعله أكثر قدرة على الصمود والتماسك في مواجهة الصدمات الخارجية والداخلية، والعودة إلى الاستقرار والتعاون والانطلاق مرة أخرى استهدافاً للنمو المستدام.

- إعفاء المشروعات الصناعية الاستراتيجية من بعض أنواع الضرائب لمدة ٥ سنوات، مع إمكانية استعادة نسبة من قيمة الأرض والتكاليف الاستثمارية تصل إلى ٥٠٪ بشرط تنفيذ المشروع في نصف المدة المحددة، وقد بدأت وزارة المالية في استحداث نظام «مقاصة» بين مستحقات المستثمرين، وما عليهم من أعباء ضريبية أو غيرها لصالح الجهات الحكومية، مع وضع حد زمني ٤٥ يومًا ضمن سرعة رد ضريبة القيمة المضافة.
- إضافة «حافز استثمار» بنسبة من ٣٣٪ إلى ٥٥٪ من الضريبة المستحقة على الربح المكتسب من مشروعات الهيدروجين الأخضر، والصناعات الاستراتيجية، فضلًا على الإعفاء الجمركي لمعظم أجزاء ومكونات أجهزة التليفون المحمول، وخفض الضريبة الجمركية على البعض الآخر بحيث لا تتجاوز ٢٪ بعدما كانت تصل من قبل إلى ٢٠ أو ٣٠٪ وذلك لتشجيع صناعته محليًا، كما تم إلغاء رسم التنمية على أجزاء ومكونات والمنتج النهائي من التليفون المحمول المصنوع في مصر.
- من المحفزات الداعمة للصناعة الوطنية: إسقاط ضريبة القيمة المضافة غير المسددة على الآلات والمعدات الواردة من الخارج لاستخدامها في الإنتاج الصناعي فور بدء الإنتاج، وإخضاع السلع أو الخدمات التي تُصدّر مشروعات المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة للخارج، أو الواردة إليها، للضريبة بسعر «صفر».
- تجديد العمل بقانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، الذي يتضمن خصم نسبة من قيمة التكاليف الاستثمارية، تصل إلى ٥٠٪ من الوعاء الخاضع للضريبة للمشروعات في المناطق «أ» و «ب»، وحوافز خاصة للأنشطة المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات.
- يتضمن قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر مجموعة من الحوافز الضريبية وغير الضريبية، تشمل أنظمة ضريبية مبسطة في شكل مبلغ ضريبي مقطوع أو نسبة ثابتة صغيرة جدًا من الإيراد حسب الأحوال دون الحاجة لإمساك دفاتر وسجلات وعدم الخضوع للفحص لمدة ٥ سنوات على الأقل.

٧٣ - ١٤٤ مشروعًا، إجمالي التعاقدات في المناطق الصناعية والمواني التابعة للهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٣ إلى أبريل ٢٠٢٤، (مايو ٢٠٢٤)، وذلك بتكلفة استثمارية ٣,٢ مليارات دولار، حيث حصل ٦٧ مشروعًا على موافقات نهائية، بينما حصل ٧٧ مشروعًا على موافقات مبدئية، وستتم إتاحة أكثر من ٢٥ ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة فور الانتهاء من إقامة وتشغيل تلك المشروعات.

٧٤ - **مكنة الدورة الإجرائية للبرنامج الوطني لتنمية صناعة السيارات بالتعاون مع شركة «إي فاينانس» (مايو ٢٠٢٤)،** وذلك في إطار تشجيع صناعة وتجميع السيارات المحلية وتنميتها، وخفض تكاليف الاستيراد وتقليل استهلاك النقد الأجنبي، فضلاً عن تعظيم دور القطاع الخاص كشريك فعال في النمو الاقتصادي. وقامت شركة «إي فاينانس» بتنفيذ خارطة طريق البرنامج على مرحلتين، تضمنت المرحلة الأولى تسجيل كل من المصانع والشركات والطرازات، بينما شملت المرحلة الثانية إدارة طلبات الحصول على الحافز، ومحرك حساب هذا الحافز، بجانب التكامل مع منظومة «نافذة»، حيث تم اجتياز جميع اختبارات قبول المستخدم وإجراءات التأمين والتشغيل الخاصة بالمرحلة الأولى، بالإضافة إلى حجز النطاق الخاص بالمنصة التي تم إطلاقها في نوفمبر ٢٠٢٣، كما تمت إتاحة التسجيل وإطلاق التكامل الأول مع الفاتورة الإلكترونية في فبراير ٢٠٢٤، وتم إطلاق التكامل مع «نافذة» المرحلة الثانية في مايو ٢٠٢٤.

٧٥ - **التوقيع على مذكرة تفاهم بين الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية «أكديما» المصرية، وشركة بايو كوبا فارما «Bio Cuba Farma» الكوبية، (مايو ٢٠٢٤)،** بهدف تطوير مختلف مجالات البحث العلمي الخاصة بصناعة الأدوية وتعزيز مسار التصنيع الدوائي في مصر والمستحضرات الحيوية، وتطوير مجالات البحث العلمي وتبادل الخبرات في هذا الشأن، بما يتماشى مع رغبة مصر وكوبا في توسيع آفاق التعاون المشتركة.

٧٦ - **التوقيع على مذكره تفاهم بين الشركة القابضة للنقل البحري والبري وشركة الوحدة للتنمية الصناعية (مايو ٢٠٢٤)،** لإنشاء أول مشروع من نوعه في مصر لتخريد السفن وإعادة تدوير الخردة الناتجة عنها في المنطقة الواقعة في غرب الحاجر الغربي لميناء دمياط، ويهدف المشروع إلى توفير المواد الخام الخاصة بصناعة استراتيجية عظيمة وهي صناعة الحديد والصلب، وذلك عن طريق استبدال مصانع الحديد والصلب والخردة التي ستتوافر من هذا المشروع باستيراد الخردة الصلبة من الخارج بما يعزز المناخ الاستثماري الواعد والحوافز الاستثمارية المختلفة التي تهدف إلى تحقيق الأهداف التنموية بما يعود إيجابياً على الاقتصاد القومي.

٧٧ - **موافقة السيد رئيس مجلس الوزراء على مشروع قرار بإنشاء منطقة حرة خاصة باسم شركة قناة السويس للقوارب الحديثة (ش.م.م) (أبريل ٢٠٢٤)،** ونص مشروع القرار على أن تلتزم الشركة بتصدير نسبة لا تقل عن ١٠٠٪ من حجم إنتاجها سنوياً إلى خارج البلاد، كما تلتزم باستخدام مكون محلي في منتجاتها بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ خلال مدة أقصاها ثلاث سنوات من تاريخ بدء التشغيل، وتُقام المنطقة على مساحة ٥١١٥٠ م^٢، بالكيلو ٨ جنوب سفاجا، ويستهدف المشروع تصنيع وصيانة وتصدير اليخوت البحرية بمستوى عالمي يواهي الترسانات الأوروبية والعالمية، بما يسهم في وضع مصر على الخريطة العالمية لصناعة اليخوت، لما لها من عائد مادي بالعملة الأجنبية، ولما لها أيضاً من أثر إيجابي واضح على تشغيل وتدريب عمالة بكثافة عالية.

٧٨ - تعاون بين جهاز تنمية المشروعات وشركة كريدت لتمويل المشروعات الصغيرة

والمتوسطة بقيمة ١٠٠ مليون جنيه (أبريل ٢٠٢٤)، حيث تم توقيع عقد المرحلة الأولى من التمويل بقيمة إجمالية ٥٠ مليون جنيه، ويتم توفير الدفعة الثانية من التمويل وقدرها ٥٠ مليون جنيه أخرى فور استخدام صرف الدفعة الأولى، ويأتي هذا التعاون في إطار خطة عمل الجهاز لإتاحة منافذ متعددة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتوسع في التعاون مع مختلف الجهات المعنية بدعم وتمويل هذه المشروعات، وذلك لتيسير حصول العملاء على التمويل الذي يمكنهم من بدء مشروعات جديدة أو التوسع في مشروعاتهم القائمة.

٧٩ - توقيع عقد تخصيص أرض لإنشاء مصنع لتصميم وتصنيع وإنشاء صوامع تخزين الغلال

ومكوناتها وملحقاتها بمنطقة شرق بورسعيد باستثمارات ١,٦ مليار جنيه (مارس ٢٠٢٤)، وذلك بين شركتي «شرق بورسعيد للتنمية» و«فيروم مصر للصوامع والتخزين»، وذلك بالتعاون مع «فيروم إس إيه» البولندية، وشركة «سامكريت» التي قامت بإنشاء العديد من مشروعات الصوامع بعدد من المحافظات، والشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين. يأتي ذلك تجسيداً لخطة الدولة للتوسع في توطین الصناعات الاستراتيجية، خاصة في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وإحلال الواردات منها مع التوجه للتصدير، وكذا الاستفادة من خبرات الشركات العالمية.

٨٠ - تعزيز التعاون بين الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ومبادرة «إبدأ» لدعم وتنمية

القطاع الصناعي بمحافظة الدقهلية، (فبراير ٢٠٢٤)، حيث تم تفعيل آليات التعاون بين الهيئة ومبادرة «إبدأ» لدعم المصانع العاملة بالمنطقة الاستثمارية من خلال التعرف على قدراتها الإنتاجية والتصنيعية، وإتاحة كل التيسيرات التي من شأنها التوسع في أنشطة تلك المصانع، وحل أي تحديات تواجهها لتسويق منتجاتها، فضلاً عن مساندة تلك المصانع لإيجاد فرص تصديرية جديدة، خاصةً للسوق الإفريقية، والاستفادة من شبكة الاتفاقيات التجارية التي وقعتها مصر مع دول القارة لتعزيز وصول الصادرات المصرية إليها. وجرير بالذكر أن «إبدأ» مبادرة وطنية تم الإعلان عنها في أبريل ٢٠٢٢، وأطلقت في أكتوبر ٢٠٢٢؛ بهدف توطین الصناعات الحديثة، وتقليل الفجوة الاستثمارية، وتوفير ١٥٠ ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة خلال ٤ سنوات.

٨١ - إعلان الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، بالتنسيق والتعاون مع هيئة الرقابة الإدارية، عن إطلاق المنصة الرقمية (E-tabadul) (يناير ٢٠٢٤)، والتي تهدف إلى تحقيق «التشبيك الصناعي» بين المصانع والمشروعات المقامة داخل المنطقة الاقتصادية التابعة للهيئة بعضها البعض؛ بما يعمل على توفير مستلزمات الإنتاج المحلية اللازمة للعملية التصنيعية، والترويج للمنتجات الوسيطة والنهائية المُنتجة محلياً داخل المنطقة الاقتصادية، وذلك لتحقيق رؤية الدولة الهادفة لتوطين الصناعة وإحلال الواردات وتعزيز الصادرات؛ خاصةً من المنتجات النهائية التي تحقق قيمة مضافة للصادرات المصرية للأسواق المختلفة، ولعب دور فاعل في دعم سلاسل الإمداد العالمية، خاصةً في ظل التحديات الراهنة إقليمياً والتي توفر فرصاً كبيرة وطلباً متزايداً على المنتجات في قطاعات متنوعة.

٨٢ - تحمّل الخزانة العامة للدولة لقيمة الضريبة على العقارات المُستغلة في ممارسة بعض الأنشطة الصناعية والإنتاجية (يناير ٢٠٢٤)، يأتي ذلك تنفيذاً للتوجيهات الرئاسية بمساندة قطاعات الصناعة ومزارع الإنتاج الحيواني والداجني، وتنفيذاً لقرار مجلس الوزراء؛ حيث تتحمل الخزانة العامة للدولة قيمة الضريبة على العقارات المبنية المُستغلة في ممارسة بعض الأنشطة الصناعية والإنتاجية، والتي تمثل ٢١ قطاعاً اقتصادياً حتى نهاية عام ٢٠٢٦ والتي تبلغ ١,٤ مليار جنيه سنوياً، بما يتسق مع جهود الدولة الهادفة لدفع حركة النشاط الاقتصادي، وتوطين بعض الصناعات، ودعم عدد من الأنشطة الإنتاجية، في ضوء التحديات الداخلية والخارجية القائمة. وتتمثل الأنشطة الاقتصادية التي تتحمل عنها الخزانة العامة للدولة قيمة الضرائب العقارية حتى نهاية عام ٢٠٢٦ في صناعة الغزل والنسيج، والصناعات الهندسية، والتعدينية، والمعدنية، والجلود، والخشب والأثاث، وصناعة السيارات، والورق ومنتجاته والطباعة والنشر، ومواد البناء والخزف والصيني والحراريات، والصناعات الإلكترونية والكهربائية، والتحويلية، وصناعة الأسمنت، والحديد، والسيراميك، والصناعات الدوائية، والطبية، والكيميائية، والغذائية، والإنتاج النباتي والحيواني، ومزارع الإنتاج الداجني، ومزارع الإنتاج الحيواني «التربية والتسمين»، وذلك بشرط أن يكون النشاط ضمن الاقتصاد الرسمي للدولة، وأن يكون العقار مستغلاً فعلياً في ممارسة هذا النشاط.

٨٣ - توقيع عدد ٥ اتفاقيات إطارية للشراكة بين الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس وعدد من شركات القطاع الخاص في القطاع الصناعي (يناير ٢٠٢٤)، بهدف تعظيم الاستفادة من موارد الدولة، وتقديم حوافز مُشجعة وداعمة للمستثمرين، وذلك من خلال اتفاقيات إطارية بين الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس والشركات المُستهدفة، بما يشمل إمكانية مُساهمة الهيئة في إعداد دراسات الجدوى، وكذا عرض المُشاركة بحصة في تلك المشروعات، مُقابل قيمة حق الانتفاع بالأرض، وتتمثل الاتفاقيات الخمس الإطارية فيما يلي:

- اتفاقية إطارية بين الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس ومجلس إدارة شركة دايرة لإعادة التدوير، بشأن إقامة مشروع لصالح الشركة، يستهدف إعادة تدوير البلاستيك من نوعية الـ (PET) وتصنيعه على مساحة قدرها ١٠ آلاف متر مربع، بمنطقة السُخنة الصناعية، وبتكلفة استثمارية تتجاوز ١٥ مليون دولار.
- اتفاقية إطارية بين الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس وشركة أوراجلو إيجيبت لتصنيع الملابس الجاهزة، بشأن إقامة مشروع مصنع ملابس جاهزة، من خلال تخصيص أرض لها داخل المنطقة الاقتصادية بنظام حق الانتفاع، على مساحة قدرها ٧٥ ألف متر مربع، بمنطقة القنطرة غرب الصناعية، وبتكلفة استثمارية تتجاوز ١٥٠ مليون دولار.
- اتفاقية إطارية بين الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، ومجلس إدارة شركة جيد تسكاتيل، تستهدف إقامة مشروع في مجال الغزل والنسيج، بنظام حق الانتفاع، على مساحة قدرها ١٠٠ ألف متر مربع تقريبًا، وبتكلفة استثمارية تتجاوز ٦٥ مليون دولار.
- اتفاقية إطارية بين الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس وشركة أوركيديا للصناعات الدوائية، بهدف إقامة مشروع مصنع أدوية، بنظام حق الانتفاع، على مساحة قدرها ١٠ آلاف متر مربع، بتكلفة استثمارية تتجاوز مليار جنيه مصري.
- اتفاقية إطارية بين الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وشركة الحمد للمصنوعات الخشبية المتطورة، بهدف إقامة مشروع صناعي، من خلال تخصيص أرض لصالح الشركة داخل المنطقة الاقتصادية على مساحة قدرها ١٢,٧ ألف متر مربع بالمنطقة الصناعية بالسُخنة، وبتكلفة استثمارية تتجاوز ١٢٩ مليون جنيه مصري.

٨٤ - موافقة مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بإنشاء منطقة حرة عامة بمدينة دمياط للأثاث (ديسمبر ٢٠٢٣)، وذلك على مساحة ١٥٠ ألف م^٢، استقطاعًا من مساحة المنطقة الاستثمارية لمدينة دمياط للأثاث المرخص بإنشائها بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٦٨ لسنة ٢٠١٨، وتأتي هذه الموافقة في إطار جهود تأهيل المدينة الصناعية، وبما يسهم في تطوير صناعة الأثاث والارتقاء بها إلى المستوى العالمي.

٨٥ - إنشاء قاعدة بيانات لجميع المصانع وورش منطقة شق الثعبان (ديسمبر ٢٠٢٣)، بهدف تقنين وضع الورش، حيث تم تقنين أوضاع نحو ٧١٪ منها، حيث تضم منطقة شق الثعبان ١٣٧٢ مصنعًا وورشة، وتصل الطاقة الإنتاجية من الرخام والجرانيت للمنطقة إلى نحو ١٢٠ مليون م^٢، بحجم استثمارات يبلغ ٢,٣ مليار دولار، ونسبة مساهمة المنطقة في الصادرات المحجربة المصرية تصل إلى نحو ٨٥٪ إلى العديد من الأسواق العالمية، حيث تبلغ قيمة صادراتها حاليًا ٣٧٨ مليون دولار، وتستهدف جهود التطوير الحالية الوصول بهذه الصادرات إلى مليار دولار في إطار استهداف الدولة لتحويلها إلى منطقة واعدة عالميًا في مجال تصدير الرخام والجرانيت.

٨٦ - التوقيع على مذكرة تفاهم مع شركة سينوبسيس (Synopsys) الأمريكية وشركة إس آي فيجين (نوفمبر ٢٠٢٣)، حيث وقعت هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا) مع شركة سينوبسيس (Synopsys) الأمريكية وشركة إس آي فيجين مذكرة تفاهم في ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٣، للتوسع في أنشطة تصدير خدمات تصميم الإلكترونيات وأشباه الموصلات والأنظمة المدمجة انطلاقاً من مصر، ويأتي ذلك تماشيًا مع المبادرة الوطنية الرئاسية «مصر تصنع الإلكترونيات»، كما يأتي ذلك في إطار تنفيذ «استراتيجية مصر الرقمية لتنمية صناعة التعهيد ٢٠٢٢-٢٠٢٦»، والتي تستهدف زيادة الصادرات الرقمية من منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتصميم الإلكترونيات والبرمجيات المدمجة، بما يعزز من مكانة مصر كمركز للخدمات ذات القيمة المضافة والخدمات القائمة على المعرفة، وتوفير فرص عمل نوعية وكثيفة للشباب المصري من خلال جذب المزيد من الاستثمارات إلى القطاع ودعم المستثمرين الحاليين للتوسع في مراكزهم في مصر.

٨٧ - التوقيع على اتفاقية مع مجموعة «فولكس فاجن إفريقيا» لإنشاء مُجمع صناعة السيارات المشترك بالمنطقة الصناعية بشرق بورسعيد (نوفمبر ٢٠٢٣)، وبموجب الاتفاقية تتعاون الحكومة مع مجموعة «فولكس فاجن إفريقيا» لتطوير دراسة جدوى لإنشاء هذا المُجمع، بالشراكة مع الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وصندوق مصر السيادي، وشركة شرق بورسعيد للتنمية الرئيسية، ويهدف المشروع إلى توفير ٢١٠٠ فرصة عمل مباشرة، بخلاف ما يزيد على ٤٠٠٠ فرصة عمل غير مباشرة في الصناعات المغذية، وكذا جذب استثمارات بحوالي ٢٤٠ مليون دولار.

٨٨ - التوقيع على عدد (٣) اتفاقات إطارية مُلزمة لبدء تجميع السيارات محليًا (نوفمبر ٢٠٢٣)، بين الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وصندوق تمويل صناعة السيارات صديقة البيئة التابع لوزارة المالية، ووحدة صناعة السيارات التابعة لوزارة التجارة والصناعة، و٣ شركات متخصصة في مجال تجميع السيارات محليًا، وهي شركة مصانع عز السويدي للسيارات، والدولية للتجارة والتسويق والتوكيلات التجارية (إيتامكو)، والمصرية لتصنيع وسائل النقل (غبور مصر)، وتأتي الاتفاقات الثلاث في ضوء اهتمام الحكومة بتطوير وتنمية صناعة السيارات في مصر، وخاصة السيارات صديقة البيئة.

٨٩ - التوقيع على اتفاق إطاري مُلزم بين الحكومة المصرية وشركة «جلوبال أوتو» لتصنيع السيارات محليًا (نوفمبر ٢٠٢٣)، حيث تأتي الاتفاقية حول تصنيع السيارات في مصر مع شركة «جلوبال أوتو»، وتلزم الاتفاقية شركة «جلوبال أوتو» -وهي شركة مصرية تعمل في مجال تجميع وتصنيع السيارات في مصانعها أو لدى الغير- بقواعد وشروط البرنامج الوطني لتنمية صناعة السيارات دون قيد أو شرط، وكذا الحصول على موافقة وحدة السيارات كـ «شركة تجميع معتمدة» بصورة رسمية وفقًا لشروط وإجراءات مُحددة، كما ألزم الاتفاق الإطاري الشركة بالإفصاح عن جميع المستندات اللازمة لاحتساب الحافز من قبل وحدة السيارات أو صندوق تمويل صناعة السيارات الصديقة للبيئة بهدف تطوير وتنمية قطاع صناعة السيارات في مصر.

٩٠ - طرح عدد (٤) مجمعات صناعية جديدة لصغار المستثمرين بجنوب بورسعيد (أكتوبر ٢٠٢٣).

حيث طرحت محافظة بورسعيد ٤ مجمعات صناعية جديدة لصغار المستثمرين بجنوب بورسعيد في أنشطة المواد الغذائية، والغزل والنسيج والملابس الجاهزة، والبتروكيماويات، والأنشطة الهندسية، باشتراطات محددة، بهدف تحقيق استثمارات ذات منفعة اجتماعية وبيئية، ولدعم الصناعة المصرية من خلال إيجاد فرص جديدة للنمو وتسريع عجلة النمو الاقتصادي، وفتح أبواب التصدير إلى أسواق عالمية، فضلاً عن تأهيل العمالة المصرية وتشجيع تنفيذ عدد أكبر من المشروعات الصناعية ذات القيمة المضافة المرتفعة.

٩١ - توقيع ٤ اتفاقيات جديدة للاستثمارات الصينية داخل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس

(أكتوبر ٢٠٢٣)، تستهدف الاتفاقيات تصدير ١٠٪ من الإنتاج وتوفير ٧٠ فرصة عمل بهدف تعزيز الاستثمارات الصينية في مصر والتي جاءت نتيجة سعي المنطقة الاقتصادية لتوفير البيئة المناسبة لجذب المزيد، وجدير بالذكر أنه تمت إتاحة مساحات جديدة للاستثمارات الصينية داخل منطقة غرب القنطرة الصناعية والتي تم توقيع اتفاقيات بشأن إقامة مشروعات بها تخطت ١٠ مليون دولار كنواة لمجمعات صناعية جديدة في إحدى المناطق الصناعية الواعدة لدى المنطقة الاقتصادية، كما أن مصر إحدى الدول الواقعة على طريق الحرير البري والبحري والذي يختص أحد خطوطه بربط الصين بالشرق الأوسط وإفريقيا، ويتم تنفيذ المبادرة من خلال ضخ استثمارات صينية بكل دولة وتنفيذ بنية تحتية بشكل يخدم ربط الصين بتلك الدولة.

٩٢ - موافقة الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس على مشروع إقامة مجمع

صناعي متكامل لإنتاج مُسطحات الصلب بنظام المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة (سبتمبر ٢٠٢٣)، ويُقام المشروع بالتعاون مع إحدى الشركات العالمية المعنية، بحجم استثمارات مليار دولار يتم ضخها على مرحلتين. فيما تصل الطاقة الإنتاجية للمشروع إلى ١,٨ مليون طن، ويهدف المشروع إلى تعميق التصنيع المحلي والتصدير للأسواق العالمية والمحلية وتحقيق ميزة تنافسية، ويوفر ٦٥٠٠ فرصة عمل، منها ٢٠٠٠ فرصة عمل مباشرة و٤٥٠٠ فرصة عمل غير مباشرة، وينتج المشروع مسطحات الصلب بأبعاد لم يسبق إنتاجها محلياً، وسيخدم المشروع قطاعاً عريضاً من الأنشطة الصناعية والاقتصادية في مصر، خاصةً صناعة الكباري والمنشآت المعدنية، وتصنيع القطار السريع والمترو والمونوريل والأجهزة المنزلية، والسيارات الكهربائية، والمحولات الكهربائية، ومنتجات الصلب فائق المقاومة للتآكل، وصناعة السفن، وخزانات الغاز، وصناعة مكونات الطاقة المتجددة.

٩٣ - انضمام منصة هيئة صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا) إلى المنصة التابعة لوحدة «دعم بيئة ريادة الأعمال والشركات الناشئة» بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (سبتمبر ٢٠٢٣)، حيث تم التوافق على الاستفادة من منصة هيئة صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا) لتنضم إلى المنصة التابعة لوحدة «دعم بيئة ريادة الأعمال والشركات الناشئة» المنشأة بقرار السيد رئيس مجلس الوزراء في يونيو ٢٠٢٣، وستحتوي المنصة على جميع المعلومات عن بيئة ريادة الأعمال والشركات الناشئة في مصر والمتاحة لدى الجهات المعنية ذات الصلة.

٩٤ - تنفيذ حزمة من التيسيرات للحصول على وحدات صناعية، (سبتمبر ٢٠٢٣)، والتي اشتملت على تخفيض سعر كراسة الشروط من ٢٥٠ جنيه سابقاً إلى (٣٠٠ - ٥٠٠) جنيه مصري حالياً، والإعفاء من التكاليف المعيارية الخاصة بدراسة طلب التخصيص، وتخفيض تأمين جديء جزر الوحدة، والإعفاء من المبالغ المحصلة مقابل تقديم العروض، وتبسيط المستندات الإدارية المقدمة مع طلب التخصيص، وقيام المستثمر بالتقديم لطلب وحدة بنفسه وببطاقته الشخصية دون تدخل وكلاء، وزيادة عدد البنوك القائمة على تمويل الحصول على الوحدات الصناعية، وقيام جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة بتسهيل تمويل الحصول على الآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج، والعمل مع شركات الكهرباء والمياه لتخفيض قيمة المقاييسات، كما تقدم الهيئة العامة للتنمية الصناعية دعماً مالياً وإشرافاً فنياً على أعمال ترفيق ورفع كفاءة البنية التحتية للمناطق الصناعية بالمحافظات المختلفة بمبلغ يتعدى ٥ مليارات جنيه، وذلك في محافظات: بني سويف وأسيوط والدقهلية والمنيا والقليوبية والأقصر والبحيرة والإسماعيلية.

٩٥ - أعلنت المنطقة الاقتصادية لقناة السويس عن وضع حجر الأساس لمصنع Cady المتخصص في صناعة المنسوجات عالية الجودة والملابس الصديقة للبيئة باستخدام أساليب التصنيع الذكية، (أغسطس ٢٠٢٣)، في إطار التعاون الاقتصادي البناء بين المنطقة الاقتصادية لقناة السويس والاستثمارات الصينية، ويستهدف المصنع تصدير منتجاته للأسواق الأوروبية والأمريكية، بحجم استثمارات مخططة للشركة داخل مصر تصل إلى ٦٠ مليون دولار، وحجم مبيعات مقدرة تصل إلى ١٥٠ مليون دولار أمريكي.

٩٦ - توقيع ٣ اتفاقيات إطارية بين الحكومة المصرية وشركات نيسان وستيلانتس ومجموعة المنصور للسيارات في فبراير ٢٠٢٣ في إطار الاجتماع الأول للمجلس الأعلى لصناعة السيارات، وعُقد الاجتماع الثاني للمجلس الأعلى لصناعة السيارات بحضور وفد الاتحاد الإفريقي لمصنعي السيارات، وتم توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة التجارة والصناعة ممثلة في وحدة صناعة السيارات بشأن الدعم الفني لخطة تطوير صناعة السيارات في يونيو ٢٠٢٣، كما تم انعقاد الاجتماع الثاني لمجلس إدارة صندوق تمويل صناعة السيارات صديقة البيئة، والذي انتهى إلى إدراج مبلغ ٥٠٠ مليون جنيه من الموازنة العامة للدولة للصندوق.

٩٧ - وجه السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي الحكومة بمنح المشروعات الصناعية المستهدفة

حزمة الحوافز الآتية (أغسطس ٢٠٢٣)، وفقاً للضوابط التي يقرها مجلس الوزراء:

- الإعفاء من كافة أنواع الضرائب، عدا ضريبة القيمة المضافة، حتى ٥ سنوات، للمشروعات الصناعية التي تستهدف صناعات استراتيجية، بهدف تعميق الصناعة الوطنية، ويُصدر مجلس الوزراء قراراً تفصيلياً بتعريف هذه الصناعات، بشرط تنفيذ وتشغيل المشروعات طبقاً لحجمها في مدة أقصاها ٣ سنوات.
- إمكانية مد الإعفاء لخمس سنوات إضافية لعدد محدد من هذه الصناعات، بشرط تحقيقها مستهدفات محددة، وفقاً لحجم الاستثمار الخارجي والضوابط التي يحددها مجلس الوزراء.
- إمكانية استعادة نسبة من قيمة الأرض تصل إلى ٥٠٪، بشرط تنفيذ المشروع في نصف المدة المحددة له.
- التوسع في منح الرخصة الذهبية لجميع المشروعات التي تستهدف تعميق التصنيع المحلي.

٩٨ - توقيع مذكرة تفاهم ثلاثية بين الهيئة القومية لسكك حديد مصر، وشركة «بلاسر وتويرر»

النمساوية وشركة «بلاسر» مصر، (أبريل ٢٠٢٣)، بهدف إصلاح ورفع كفاءة وإعادة تأهيل ماكينات تجديد وصيانة السكة الحديد الموجودة بالهيئة القومية لسكك حديد مصر، والتي سبق وقامت بتوريدها الشركة، بالإضافة إلى توقيع عقد صيانة مستقبلي لمدة ١٥ عامًا.

٩٩ - افتتاح مجمع مصانع الأسمدة الأزوتية بالعين السخنة، (مارس ٢٠٢٣)، ويدخل مجمع الأسمدة

الأزوتية ضمن التوسعات الخاصة بالمرحلة الثانية من المشروع القومي الضخم الذي يضاعف أهمية قيمة الفوسفات المصري بتصنيع الأسمدة، ويتكون المجمع من ٦ مصانع كبرى لإنتاج الأسمدة الأزوتية بما يضمن الحفاظ على الريادة المصرية بقطاع الأسمدة، ويحقق إنشاء المصانع الجديدة في مجمع الأسمدة الأزوتية بالعين السخنة، إلى جانب مصانع الأسمدة الموجودة بمجمع إنتاج الكيماويات بمحافظة الفيوم، إنتاجاً ضخماً من الأسمدة، ويبلغ الإنتاج الإجمالي للشركة من الأسمدة، ما يقدر بمليون و٧٢٠ ألف طن سنوياً من الأسمدة الفوسفاتية والبوتاسية والأزوتية لخدمة قطاع الزراعة بمصر، ولتصدير الفائض إلى نحو ٥٦ دولة.

١٠٠ - تكليف السيد رئيس الوزراء لوزارة التجارة والصناعة بعرض القوائم الخاصة بالفرص

الاستثمارية في القطاع الصناعي على اتحاد الصناعات (مارس ٢٠٢٣)، بحيث تتم المساهمة في الترويج لتوطين هذه الصناعات التي تحتاج إليها السوق المصرية.

١٠١- التوقيع على مذكرة تفاهم بين الشركة القابضة للصناعات المعدنية التابعة لوزارة قطاع الأعمال العام والشركة السعودية المصرية للاستثمارات الصناعية (مارس ٢٠٢٣)؛ بهدف تطوير وزيادة رأس المال وضخ استثمارات جديدة في شركة النصر للزجاج والبلور، ولتعزيز فرص التعاون والشراكة مع القطاع الخاص وضخ استثمارات جديدة، وتسهم الشركة حاليًا في سد احتياجات السوق المحلية من المنتجات الزجاجية، وتشهد خلال المرحلة المقبلة خطة تطوير شاملة وإضافة خطوط إنتاج جديدة لبعض المنتجات الزجاجية التي تحتاج إليها السوق المحلية وبعض أسواق الدول المجاورة.

١٠٢- توقيع اتفاقية إنشاء شركة مساهمة مصرية لإقامة وإدارة وتشغيل مصنع السرنجات ذاتية التدمير والمستلزمات الطبية (مارس ٢٠٢٣)؛ بين كل من الشركة القابضة للمستحضرات الحيوية واللقاحات (فاكسيرا)، وشركة سكوب الإماراتية للاستثمار، وشركة أكسيد الصناعية، بهدف إنشاء مصنع لإنتاج السرنجات ذاتية التدمير، على مساحة إجمالية تصل إلى نحو ٦٤٠ م^٢، بقدرة تصنيعية تتراوح من ١٥٠ إلى ٢٤٠ مليون وحدة سنويًا، وبتكلفة استثمارية تقدر بنحو ١٠ ملايين دولار.

١٠٣- توقيع خطاب نوايا في مجال التصنيع الطبي بين كل من وزارة التجارة والصناعة، والهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبي وإدارة التكنولوجيا الطبية، وشركتي «PerkinElmer»، و«HVD Egypt» (مارس ٢٠٢٣)، ويأتي هذا التوقيع في إطار دعم وتعزيز دور القطاع الخاص للتوسع في مجال الصناعات الطبية.

١٠٤- تعليق الضريبة العقارية اعتبارًا من الأول من يناير ٢٠٢٣ ولمدة ٣ سنوات لـ ١٩ قطاعًا صناعيًا وفقًا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٦١) لسنة ٢٠٢٢، (أغسطس ٢٠٢٢)، بتكلفة إجمالية متوقعة بنحو ٣,٣ مليارات جنيه، بما يسهم في دعم جهود الدولة الهادفة لتوطين الصناعة، وتمت إضافة مزارع الدواجن لتلك القطاعات وتعليق الضريبة العقارية عليها، (فبراير ٢٠٢٣)، وتتحمل الخزنة العامة للدولة ٥ مليارات جنيه قيمة الضريبة العقارية عن القطاعات الصناعية والإنتاجية لمدة ثلاث سنوات (مارس ٢٠٢٣).

١٠٥- إصدار ١٢٦ رخصة صناعية مسبقة عالية المخاطر خلال الفترة (أكتوبر ٢٠٢٢ - فبراير ٢٠٢٣) من الهيئة العامة للتنمية الصناعية، كما تم حتى فبراير ٢٠٢٣ اعتماد ٨ مكاتب استشارية لتقييم التزام المنشآت بالمعايير، وإصدار جهاز شؤون البيئة أكثر من ١٧٧ موافقة بيئية خلال الفترة (أكتوبر ٢٠٢٢ - فبراير ٢٠٢٣)، ويتم إصدار الموافقة البيئية خلال ٧ أيام.

١٠٦- موافقة مجلس هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بحضور وزير المالية، على تخفيض الفائدة الإضافية التي تفرض من قبل وزارة المالية إلى ١٪، والتي كانت تساوي ٢٪ مسبقًا (فبراير ٢٠٢٣)، لدعم قطاع التطوير العقاري.

١٠٧ - تخفيض هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة نسبة تنفيذ المشروع إلى ٨٥% بدلا من ٩٠%
واعتبار أن المشروع مكتمل عند نسبة ٨٥% (فبراير ٢٠٢٣)، وبالتالي يكون هناك مجال كافٍ للمطور لاستكمال المشروع بالظروف المواتية له.

١٠٨ - مد المدد الزمنية لمشروعات التطوير العقاري بنسبة ٢٠% إضافية من المدة الإجمالية نفسها الموجودة (فبراير ٢٠٢٣)، مع ترحيل الأقساط المستحقة على المطور لنفس هذه المدد؛ وذلك من أجل العمل على تقليل الضغط الكبير الواقع عليهم.

١٠٩ - إقرار حزمة من التيسيرات والحوافز للمشروعات الصناعية التي سبق أن تم تخصيص أراضي أو وحدات صناعية لها من قِبَل هيئة التنمية الصناعية (جلسة رقم ٢٢٦ بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠٢٣)، ومن أهمها منح مهلة مدتها (٦) أشهر للمشروعات الصناعية داخل البرنامج الزمني للتنفيذ سواء أثناء مرحلة استخراج رخصة البناء أو تنفيذ الأساسات الإنشائية أو أثناء مرحلة استخراج رخصة التشغيل والسجل الصناعي، ويتم إعفاؤها من (٥٠%) من الغرامات المقررة إن وجدت.

١١٠ - إعداد قائمة بعدد (١٥٢) فرصة استثمارية لمنتجات صناعية يمكن البدء في تصنيعها محليًا بدلا من استيرادها من الخارج، وذلك بناءً على تحديد (١٣١) بندًا جمركيًا يمكن تصنيعها محليًا، (يناير ٢٠٢٣)، وتمثل تلك المنتجات فرصة جيدة أمام الشركات الراغبة في تعميق التصنيع المحلي وتقليل الاعتماد على المنتجات المستوردة، بما يعزز القدرات الإنتاجية للمنشآت الصناعية وتحسين مواردها.

١١١ - قامت وزارة التجارة والصناعة بإعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية (٢٠٢٢/٢٠٢٣-٢٠٢٧/٢٠٢٦)، (ديسمبر ٢٠٢٢)، والتي تركز على جذب الاستثمارات لتعميق الصناعة، من خلال استهداف قطاعات صناعية ذات أولوية تمتلك مصر فيها قاعدة تصنيعية وفرصًا ومزايا تنافسية على المستويين الإقليمي والعالمي، وذلك من خلال تقديم حزمة متكاملة من الحوافز والدعم الفني، بما يتناسب مع احتياجات كل قطاع صناعي. كما تعمل الاستراتيجية على رفع كفاءة تشغيل المجمعات الصناعية القائمة وتوجيهها للصناعات المُستهدفة لإحلال الواردات، وتسعى الاستراتيجية نحو إحراز عدد من الأهداف الأساسية بحلول عام ٢٠٢٦/٢٠٢٧، ومنها الوصول بمعدل النمو الصناعي إلى (٨%)، وزيادة نصيب الصناعة إلى (٢٠%) من الناتج المحلي الإجمالي، مع الوصول إلى معدل نمو للصادرات ما بين (١٨-٢٥%) سنويًا.

١١٢ - إطلاق «منصة مصر الصناعية الرقمية» الموحدة للخدمات والتراخيص الصناعية (ديسمبر ٢٠٢٢)، والتي شهدت رقمنة ٣٨١ خدمة حتى ديسمبر ٢٠٢٢ يتم تقديمها إلكترونياً، تستهدف المنصة تنمية الصناعة من خلال دعم المُصنعين، وتلبية متطلباتهم في جميع المراحل التي يمر بها المصنع، والنهوض بالخدمات المقدمة للقطاع الصناعي؛ من خلال إتاحة جميع الخدمات على منصة رقمية تفاعلية تدعم خطة التحول الرقمي.

١١٣ - توقيع عدد من الاتفاقيات والتعاقدات الجديدة في مجال صناعة التعهيد ومراكز تصدير الخدمات بين هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات و٢٩ شركة عالمية، (نوفمبر ٢٠٢٢).

١١٤ - تحمل الخزانة العامة للدولة أكثر من ٥٩٠ مليون جنيه قيمة «الحافز الأخضر» بالمبادرة الرئاسية لإحلال المركبات (نوفمبر ٢٠٢٢)، واستفاد منها أكثر من ٢٤ ألف مواطن حتى نوفمبر ٢٠٢٢، وتسلموا سيارات جديدة؛ على نحو يسهم في الحد من تلوث الهواء، فضلاً عن تقليل الضغط على استهلاك المحروقات عن طريق استبدالها بالغاز الطبيعي، وافتتاح أول مركز متنقل لتحويل وصيانة السيارات للعمل بالغاز الطبيعي، والذي يعد الأول من نوعه في مصر والشرق الأوسط، (مارس ٢٠٢٣)، وذلك في إطار تدعيم خطة الدولة في التوسع في استخدام الغاز الطبيعي في السيارات من خلال توفير تطبيقات وحلول غير تقليدية، حيث يتميز المركز بتوافر جميع مكونات أطقم التحويل والمعدات والعدد اليدوية المستخدمة في عملية التحويل في سيارة واحدة متقلة، كما بلغت أعداد المراكز الخاصة بعمليات التحويل والصيانة حوالي ١٣٠ مركز تحويل حتى نهاية عام ٢٠٢٢، وبواكبها زيادة مضاعفة في أعداد المحطات التي تقدم خدمات التموين بالغاز الطبيعي لتصل إلى ٨٠٠ محطة.

١١٥ - إطلاق مبادرة تطوير الصناعة المصرية «أبدأ» لدعم وتوطين الصناعات الوطنية للاعتماد على المنتج المحلي وتقليل الواردات، (أكتوبر ٢٠٢٢)، وذلك من خلال تعزيز دور القطاع الخاص في توطين العديد من الصناعات الكبرى والمتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، مع تقديم عدد من الحوافز في صورة أراضي، وإعفاءات ضريبية، وغيرهما.

١١٦ - تولى اللجنة المشكلة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٠٦٧) لسنة ٢٠٢٢ تجميع ودراسة واتخاذ الإجراءات اللازمة للتخصيص الفوري للأراضي الصناعية المرفقة للمستثمرين بعد استيفائهم المستندات المطلوبة (سبتمبر ٢٠٢٢)، على أن يكون التصرف في الأراضي الصناعية بنظام (التملك - حق الانتفاع).

١١٧ - صدور قرار رئيس الوزراء رقم (٣٣٠٨) لسنة ٢٠٢٢ بشأن إجراءات التخصيص الفوري للأراضي الصناعية بأسعار ثابتة طبقاً لتكلفة المرافق، (سبتمبر ٢٠٢٢).

١١٨ - إصدار القانون رقم (١٥٣) لسنة ٢٠٢٢ (أغسطس ٢٠٢٢) للتجاوز عن ٦٥٪ من غرامات وفوائد التأخير والضريبة الإضافية على متأخرات الضرائب والجمارك والضريبة العقارية بشرط سداد أصل الضريبة قبل نهاية أغسطس ٢٠٢٢، وسداد نسبة الـ ٣٥٪ المتبقية التي لم يتم التجاوز عنها في موعد أقصاه ١ مارس ٢٠٢٣.

- ١١٩ - إعداد منظومة إجراءات جديدة لتيسير إصدار التراخيص للمنشآت الصناعية وفقًا لقانون ١٥ لسنة ٢٠١٧ (يوليو ٢٠٢٢)، كما أنه بموجب هذه الإجراءات ستتولى الهيئة العامة للتنمية الصناعية نيابة عن المستثمر التنسيق مع الجهات المعنية لإصدار كافة الموافقات والتصاريح.**
- ١٢٠ - متابعة الحكومة بشكل دوري تنفيذ الـ ١٠٠ إجراء الخاصة بتحفيز الاستثمار في القطاع الصناعي، (يوليو ٢٠٢٢)، والتي تم تنفيذ ٨١ إجراءً منها، وفق جدول زمني دقيق، أما الـ ١٩ إجراء المتبقية فهي قيد التنفيذ وفقًا لمدى زمني محدد، وذلك لكونها مرتبطة بتشريعات خاصة بتنظيم الصناعة وتشجيعها بما يتماشى مع المستجدات المحلية والعالمية.**
- ١٢١ - تخصيص (٣) مليارات جنيه ضمن حوافز مالية ضخمة تم الإعلان عنها لتعميق صناعة السيارات في مصر بدءًا من العام المالي الجديد، خاصة لتشجيع التحول لاستخدام الغاز والكهرباء، (يوليو ٢٠٢٢).**
- ١٢٢ - تخصيص (٥) مليارات جنيه بالموازنة (٢٠٢٣/٢٠٢٢) لدعم الكهرباء للقطاعات الصناعية، (يوليو ٢٠٢٢).**
- ١٢٣ - تخصيص (١,١) مليار جنيه بالموازنة (٢٠٢٣/٢٠٢٢) لاستكمال ترفيق ١٣ مجمعًا صناعيًا بالمحافظات، (يوليو ٢٠٢٢).**
- ١٢٤ - خفض ضريبة الوارد على أكثر من (١٥٠) صنفًا من مستلزمات ومدخلات الإنتاج لتحفيز الصناعة الوطنية، (يونيو ٢٠٢٢).**
- ١٢٥ - إطلاق استراتيجية تنمية صناعة السيارات (يونيو ٢٠٢٢)، لتحقيق الهدف الاستراتيجي للدولة المصرية بتعميق صناعة السيارات داخل مصر، وكذا كل الصناعات المغذية لها، حتى يتم الاعتماد على الإنتاج المحلي قدر الإمكان، كما أن الدولة قامت بالتنسيق مع كافة الأطراف التي تمثل صناعة السيارات، وكل الشركاء الأجانب، واتحاد الصناعات، للخروج بالاستراتيجية الوطنية لتوطين صناعة السيارات.**
- ١٢٦ - إصدار وزير المالية القرار رقم (٢١٢) لسنة ٢٠٢٢ بتعليق أداء الضريبة على القيمة المضافة على الآلات والمعدات الواردة من الخارج للمصانع والوحدات الإنتاجية لمدة سنة من تاريخ الإفراج عنها (مايو ٢٠٢٢)، وإسقاط الضريبة فور بدء الإنتاج، وكذلك عن السلع أو الخدمات التي تُصدّر مشروعات المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة للخارج، أو الواردة إليها.**
- ١٢٧ - إنشاء وحدة برئاسة مجلس الوزراء لمتابعة التراخيص، ومتابعة المستثمرين المسجلين في قاعدة بيانات وزارة التجارة والصناعة، (مايو ٢٠٢٢).**

١٢٨ - قيام الحكومة بتوقيع اتفاقيات بقيمة ١٤٥ مليون دولار استثمارات مع عدد (٣) شركات سيارات، بحجم إنتاج مستهدف من ٦٠ إلى ٧٠ ألف سيارة سنوياً، وستخصص شريحة منها للتصدير، وذلك لتوطين صناعة السيارات محلياً، ولتقليل الفجوة الاستثمارية الكبيرة للسيارات.

١٢٩ - قيام (٤٩) لجنة بحصر كامل للمصانع المتعثرة، والعمل على حل أسباب تعثرها من خلال التمويل أو المشاركة في أعمال التسويق أو إجراءات أخرى، وهو ما أدى إلى عودة عدد من المصانع للعمل مرة أخرى، ويتم التنسيق مع باقي المصانع المتعثرة من أجل حل مشكلاتها؛ إذ إن هناك وحدة تُسهل إنشاء المجمعات الصناعية أو المصانع للمستثمر الجديد، وتُسهل الحصول على التراخيص في ظل تنسيق بين مختلف الجهات في مصر.

١٣٠ - الانتهاء من إنشاء (١٧) مجمّعاً صناعياً بواقع (٥٠٤٦) مصنعاً في (١٥) محافظة، كما تم تسهيل الإجراءات وترفيق هذه المناطق، وتقسيط تكلفة توصيل المرافق كي يبدأ التشغيل فوراً، وتيسير فرص نفاذ المستثمرين للتمويل وفق توجيهات السيد رئيس مجلس الوزراء، وقد تم تخصيص (١٣) مجمّعاً صناعياً، وجارٍ تخصيص (٤) مجمعات صناعية.

١٣١ - تيسير إجراءات الحصول على رخص التشغيل خلال ٢٠ يوم عمل للرخص التي تحتاج إلى موافقات مسبقة (ويشكل عددها نحو ١٥٪ من إجمالي الأنشطة الصناعية)، و٧ أيام عمل فقط للرخص التي يتم الحصول عليها بنظام الإخطار (وتشكل ٨٥٪ من إجمالي الأنشطة الصناعية).

١٣٢ - تسعير الأراضي الصناعية في الجمهورية وتحديد أسلوب التعامل عليها سواء عن طريق التملك أو بحق الانتفاع، وصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء، وتم تسعير كافة الأراضي المتاحة في جمهورية مصر العربية، وتم تحديد أسلوب التصرف عليها سواء أكان عن طريق البيع أو التملك أو التملك الذي ينتهي بالبيع بعدها.

١٣٣ - توحيد إجراءات تخصيص الأراضي الصناعية بصدور القرار رقم ٢١٠ الصادر عن رئيس مجلس الوزراء بجمع جميع جهات الولاية في لجنة واحدة، حتى لا يذهب المستثمر لأكثر من ولاية للحصول على الأراضي الصناعية.

١٣٤ - حصر إجمالي الرسوم غير الرسمية، والتي يتم تحصيلها من المجمعات الصناعية، والتي لم يصدر بشأنها قانون، وذلك تنفيذاً لقرار رئيس مجلس الوزراء الصادر رقم ٢٠٦٨ لسنة ٢٠٢٢، بإلزام جميع الجهات والهيئات والكيانات التابعة للدولة بعدم إصدار أي قرارات تنظيمية عامة تتعلق بإنشاء أو تشغيل المشروعات قد ينتج عنها إضافة أعباء مالية أو إجرائية إلا بعد الحصول على موافقة رئيس مجلس الوزراء.



ملحق (٤)

189
إجراءً إصلاحياً

دعم الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال

١- صرف ما يقرب من ٧٠ مليار جنيه، لصالح نحو ٢٥٠٠ شركة مُصدّرة على مدار ٦ سنوات متواصلة بدايةً من عام ٢٠١٩ وحتى عام ٢٠٢٤، (ديسمبر ٢٠٢٤)، بهدف المساعدة على تحقيق هدف الوصول إلى «١٠٠ مليار دولار صادرات»، حيث قدمت الحكومة دعمًا للمصدرين تم صرفه للشركات المصدرة، منذ بدء مبادرات سداد المستحقات المتأخرة لدى صندوق تنمية الصادرات، كما تم اعتماد رئاسة مجلس الوزراء الآلية المقترحة لسداد قيمة المتأخرات المستحقة للشركات المُصدّرة لدى صندوق تنمية الصادرات، في حدود مبلغ ٦٠ مليار جنيه، بما يتيح لتلك الشركات الاستفادة من الآلية بأكثر من إمكانية، على النحو الذي يتوافق مع ظروف وإمكانات كل منها، على أن تبدأ المرحلة الأولى بسداد ما بين ٤٠ - ٥٠٪ من إجمالي قيمة المتأخرات، بالإضافة إلى رفع نسبة الحد الأدنى للمكون المحلي للصادرات المستفيدة من برنامج رد الأعباء التصديرية إلى ٣٥٪ اعتبارًا من ١ يوليو ٢٠٢٤ على أن تتم زيادة الحد الأدنى بشكل تدريجي مستقبليًا، (أكتوبر ٢٠٢٤)، فضلًا عن قيام وزارة المالية بصرف ١,٩ مليار جنيه دفعة جديدة لـ ٥٦٠ شركة مصدرة دعمًا من الحكومة للمستفيدين بالمرحلة السابعة من تلك المبادرة ليلبلغ عدد الشركات المستفيدة بهذه المرحلة ١٥٩٠ شركة بإجمالي مساندة تصديرية ١٣ مليار جنيه تم صرفها خلال الفترة من يونيو إلى أغسطس ٢٠٢٤، (أغسطس ٢٠٢٤)؛ حيث إنه قد تم إطلاق «المرحلة السابعة» من مبادرة السداد الفوري لرد متأخرات أعباء الصادرات المستحقة للشركات المصدرة في مارس ٢٠٢٤، (مارس ٢٠٢٤). فضلًا عن تضمين الفترة من أكتوبر ٢٠١٩ وحتى أكتوبر ٢٠٢٣ قيام الحكومة بصرف ٤٩,٧ مليار جنيه مساندة تصديرية لعدد ١٥٩٥ شركة صدر لها شهادات، بينما بلغ إجمالي المنصرف للشركات السالبة (تم سداد مديونياتها) نحو ٢,١ مليار جنيه، (أكتوبر ٢٠٢٣)، مما يساعد في توفير السيولة النقدية اللازمة لضمان دوران عجلة الاقتصاد وتمكين المصدرين من الوفاء بالتزاماتهم، بما يؤدي إلى تعظيم القدرات الإنتاجية للدولة، وتوسيع القاعدة التصديرية، وتعزيز القوة التنافسية للمنتجات المصرية في الأسواق العالمية. بما يُمثل دعمًا غير مسبوق لقطاع التصدير ومجتمع الأعمال في مصر.

٢ - توفير تمويل دولي بقيمة ٢٧٥ مليون دولار للقطاع الخاص في مصر لتدشين أكبر محطة طاقة رياح في إفريقيا بقدرة ١,١ جيجاوات، (ديسمبر ٢٠٢٤)، بهدف تعزيز جهود الدولة في مجال الطاقة النظيفة من خلال محور الطاقة ببرنامج «نُوفِّي»، إذ تم توفير التمويلات من خلال شراكة بين بنوك دولية؛ حيث قدم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ٢٠٠ مليون دولار، والبنك العربي ٦٠ مليون دولار، فضلاً عن ١٥ مليون دولار من بنك ستاندارد تشارترد. كما يشترك في تمويل المشروع البنك الإفريقي للتنمية (AfDB)، ومؤسسة التمويل التنموي البريطانية للاستثمار الدولي (BII)، ومؤسسة التمويل التنموي الألمانية (DEG)، وصندوق أوبك للتنمية الدولية (OPEC Fund)، والمؤسسة العربية للاستثمارات البترولية (APICORP)، ويعمل المشروع على توفير طاقة متجددة نظيفة ومحلية بتكلفة أقل من تكلفة الطاقة التقليدية. ويعمل على تنفيذ المشروع شركة Suez Wind وهي شركة مشروع خاص مملوكة بشكل مشترك لشركة ACWA Power و HAU Energy.

٣ - جذب تمويلات تنموية ميسرة بقيمة ٣,٩ مليارات دولار لصالح القطاع الخاص من خلال برنامج «نُوفِّي»، لدعم تنفيذ مشروعات الطاقة المتجددة، (ديسمبر ٢٠٢٤)، وذلك منذ بداية تنفيذ البرنامج في نوفمبر ٢٠٢٢ وحتى نهاية عام ٢٠٢٤، حيث يتم توجيه هذه التمويلات لتنفيذ مشروعات طاقة متجددة بقدرة ٤,٢ جيجاوات، وهو ما يعكس الخطوات التي تقوم بها الدولة للتحويل إلى مركز إقليمي للطاقة المتجددة؛ والوصول بنسبة الطاقة المتجددة إلى ٤٢٪ من قدرات الشبكة بحلول عام ٢٠٣٠.

٤ - افتتاح محطة «أبيدوس ١ للطاقة الشمسية» في صحراء كوم أمبو بمحافظة أسوان باستثمارات ٥٠٠ مليون دولار، (ديسمبر ٢٠٢٤)، وبقدرة ٥٠٠ ميجاوات، بمشاركة تمويلية لكلٍ من: مؤسسة التمويل الدولية «IFC» عضو «مجموعة البنك الدولي»، والبنك الهولندي للتنمية «FMO»، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي «ICA»، والمقاول العام للمشروع شركة باور شاينا «Power China» الصينية، وستقام المحطة على مساحة ١٠ آلاف م^٢، وتضم مليوناً و٢٢ ألفاً و٨٩٦ خلية شمسية، بالإضافة إلى ١٩٢٠ محولاً فرعياً و٦٤ محطة تحويل إلى جانب المحولين الرئيسيين الأكبر من نوعهما في إفريقيا والشرق الأوسط، حيث تبلغ قدرة كل منهما ٣٠٠ ميجاوات ويزن كل منهما ٢٥٥ طناً، وبذلك توفر المحطة الكهرباء لـ ٢٥٦ ألف منزل، مما يسهم في تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنحو ٧٦٠ طناً سنوياً.

٥ - تدشين مشروع محطة أبيدوس ٢ للطاقة الشمسية بقدرة إنتاجية تبلغ ١ جيجاوات من الكهرباء النظيفة، (ديسمبر ٢٠٢٤)، ويأتي ذلك في أعقاب توقيع اتفاقيات شراء الطاقة بين شركة «أيميا باور - AMEA POWER» الإماراتية والشركة المصرية لنقل الكهرباء في سبتمبر ٢٠٢٤، مما يسهم في دفع مسيرة التنمية المستدامة في قطاع الطاقة المتجددة في مصر، وتخطط شركة «أيميا باور - AMEA POWER» لإنتاج نحو ٣ آلاف ميجاوات عبر خمسة مشاريع في مصر.

٦ - توفير تمويل بقيمة ٧١٨ مليار جنيه من الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية،

(ديسمبر ٢٠٢٤)، وذلك خلال الفترة (يناير حتى أكتوبر) عام ٢٠٢٤، عبر الأنشطة المتنوعة الخاضعة لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية وهي: سوق رأس المال، التأمين، صناديق التأمين الخاصة، صناديق التأمين الحكومية، التمويل الاستهلاكي، التمويل العقاري، التخصيم، التأجير التمويلي، تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وقد توزعت قيمة التمويل على النحو التالي: ٣٩٧,٤ مليار جنيه قيمة إصدارات الأسهم، ٣١,٥ مليار جنيه قيمة إصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم، وجاءت قيمة عقود التأجير التمويلي ٨٨,٤ مليار جنيه. على نحو آخر بلغت قيمة التمويل الممنوح للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ٧٦,٧ مليار جنيه؛ بينما جاءت قيمة التمويل الاستهلاكي ٤٧,٤ مليار جنيه، وسجلت قيمة الأوراق المخصصة ٥٥,٨ مليار جنيه؛ وبلغت قيمة التمويل العقاري ٢٠,٩ مليار جنيه.

٧ - توقيع اتفاقيتين لتنفيذ مشروع محطة رياح بقدرة ٥٠٠ ميغاوات بخليج السويس باستثمارات

٦٠٠ مليون دولار، (ديسمبر ٢٠٢٤)، وذلك على هامش الاحتفال بتدشين محطة أبيدوس للطاقة الشمسية بمحافظة أسوان، من خلال التعاون بين وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، ممثلة في الشركة المصرية لنقل الكهرباء، وهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة، وشركة «أيما باور - AMEA POWER» الإماراتية، حيث يهدف المشروع إلى دعم استراتيجية مصر الوطنية للطاقة المتجددة، كما يعمل على الإسهام في تعزيز إنتاج الكهرباء النظيفة، وتقليل الانبعاثات الكربونية، وتوفير فرص عمل جديدة.

٨ - توقيع بروتوكول تعاون بين هيئة التنمية الصناعية وهيئة الاستثمار والتمثيل التجاري للترويج

الصناعي لمدينة الروبيكي داخليًا وخارجيًا، (ديسمبر ٢٠٢٤)، بهدف الترويج لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية وتنمية الاستثمارات الداخلية، من خلال الاستفادة من جميع مكاتب الاستثمار داخل مصر، وكذلك الاستفادة من مكاتب التمثيل التجاري بالخارج؛ بهدف جذب وتعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحقيق الاستفادة القصوى من التعاون القائم، لدعم وتعزيز تلك الجهود للتعريف بالفرص الاستثمارية المتنوعة والمتاحة بالقطاعات الصناعية المختلفة في مصر؛ وبموجب البروتوكول أيضًا ستعمل الهيئة العامة للاستثمار وجهاز التمثيل التجاري على تكثيف الجهود المبذولة من أجل مساندة الترويج للمشروعات والتعريف بالفرص الاستثمارية الصناعية، ومن بينها الترويج للطروحات الخاصة بمدينة الجلود بالروبيكي، بين أوساط المستثمرين والشركات المحلية والأجنبية، في العديد من الدول المستهدفة، إلى جانب تنظيم فعاليات دولية مشتركة وتقديم الدعم اللوجستي للشركات الاستثمارية في مصر.

٩ - مساهمة جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بالتعاون مع «صندوق فونديشن فينشرز» بـ ٣ ملايين دولار لدعم ريادة الأعمال في مصر، (ديسمبر ٢٠٢٤)، وذلك من خلال توفير كل ما يلزم للشركات الناشئة من خدمات متنوعة لضمان انطلاقها وتعزيز فرصها في الاستقرار والنمو؛ وتهدف تلك الشراكة بين الجهاز والصندوق إلى توفير التمويل اللازم للشركات المصرية الناشئة الواعدة في مختلف القطاعات، مما يساهم في تحفيز الابتكار وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، فضلاً عن تمكين الشركات الناشئة من تحقيق طموحاتها والتوسع في أعمالها، من خلال توفير رأس المال اللازم لتطوير منتجاتها وخدماتها وزيادة قدراتها التنافسية في الأسواق المحلية والإقليمية، والإسهام في خلق فرص عمل جديدة ودفع عجلة النمو الاقتصادي في مصر.

١٠ - اجتماع السيد رئيس مجلس الوزراء مع عدد من كبار المستثمرين في القطاعات الاقتصادية المُختلفة، (ديسمبر ٢٠٢٤)، بهدف استعراض التحديات التي تواجه القطاع الخاص والاستماع إلى تصوراتهم ورؤاهم حول الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الدولة للتحرك في مختلف القطاعات خلال العام ٢٠٢٥، حيث إنه خلال الفترة الماضية عمدت الدولة المصرية إلى إقامة بنية أساسية قوية وتنفيذ العديد من المشروعات القومية ودعم القطاع الخاص، بما يساهم في جذب الاستثمارات وتشجيع المستثمرين على ضخ المزيد من الاستثمارات خلال الفترات القادمة، بالإضافة إلى تعظيم دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، كقُمنم للأسواق بشكل أكبر، مع تواجدها في بعض القطاعات الاستراتيجية التي تتمسك الدولة بدور واضح ومحدد فيها، مع تمكين أكبر للقطاع الخاص في القطاعات الأخرى.

١١ - توقيع مذكرة تفاهم بين جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وشركة ميناء القاهرة الجوي، (ديسمبر ٢٠٢٤)، بهدف توفير منصات تسويقية تحت العلامة التجارية «تراثنا» داخل صالات مطار القاهرة الدولي، لعرض وبيع منتجات المشروعات الإنتاجية التراثية من كافة محافظات الجمهورية أمام المترددين على المطار والزائرين من العرب والأجانب والمصريين، بما يعزز تجربة التسوق داخل مطار القاهرة الدولي ويعطيها أبعاداً ثقافية وفنية مختلفة، بالإضافة إلى المردود الاقتصادي الناتج عن تسويق منتجات المشروعات التراثية.

١٢ - توقيع اتفاقيات منح ومبادلة ديون بين مصر وألمانيا بقيمة ٧٧,٣ مليون يورو، (ديسمبر ٢٠٢٤)، وذلك بهدف دعم الاستثمار في العديد من القطاعات التنموية، حيث تتضمن الاتفاقيات تمويل مشروعات يهدفان إلى تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق أهداف استراتيجية التنمية الوطنية، وذلك على النحو التالي:

- **التوقيع على اتفاقية المشروع الأول: «الدعم الفني لمبادرة التعليم الفني الشاملة مع مصر - المرحلة الثانية» بقيمة ١٦,٣١ مليون يورو، والذي يمتد من عام ٢٠٢٤ إلى عام ٢٠٢٨، ويهدف إلى تعزيز كفاءة وجودة وأهمية نظام التعليم الفني في مصر.**

- **التوقيع على اتفاقية المشروع الثاني: «الدعم المالي لمبادرة التعليم الفني الشامل - المرحلة الثانية»**، بمنحة قيمتها ٣٢ مليون يورو؛ بهدف تطوير التعليم الفني والتدريب المهني في مصر.
- **التوقيع على اتفاقية مبادلة ديون: بقيمة ٢٩ مليون يورو** لمشروع «تعزيز القدرات الوطنية لتوفير خدمات التعليم والصحة والتغذية بجودة عالية لدعم التماسك الاجتماعي والصمود للفئات المتأثرة بالأزمات ومجتمعاتهم المضيفة»، ويستفيد من الاتفاق وزارات التضامن الاجتماعي، والصحة والسكان، والتربية والتعليم والتعليم الفني، بالإضافة إلى الشركاء الدوليين مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبرنامج الأغذية العالمي (WFP).

١٣- ضخ مؤسسات التمويل الدولية استثمارات بقيمة ٨٨٩,٣ مليون دولار في شركات القطاع الخاص المصرية، (ديسمبر ٢٠٢٤)، وذلك في عدد من القطاعات الحيوية من بينها «التمويل المناخي، وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، ودعم التحول الأخضر بقطاع السياحة، والتوسع في مشروعات الطاقة المتجددة» ضمن برنامج «نُوفِّي» وجاءت تلك الاستثمارات من خلال ٣ مؤسسات دولية على النحو التالي:

- **مؤسسة التمويل الدولية (IFC): وقعت المؤسسة استثمارات بقيمة ٦٠٥ ملايين دولار مع ٣ شركات قطاع خاص، وجاءت على النحو التالي:**

- التوقيع على استثمار في سندات الاستدامة التي يُصدرها البنك العربي الإفريقي الدولي بقيمة ٣٠٠ مليون دولار، وهو أول سند للاستدامة في مصر والأكبر من نوعه الصادر عن بنك خاص في إفريقيا.
- التوقيع على تمويل لدعم السياحة الخضراء في مصر لصالح شركة أوراسكوم للتنمية مصر، باستثمارات بقيمة ١٥٥ مليون دولار؛ من خلال تحسين كفاءة استخدام الطاقة والمياه والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في العديد من الفنادق في الجونة على ساحل البحر الأحمر.
- التوقيع على تمويل بتوسيع نطاق الدعم الموجه للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك مؤسسات الأعمال المملوكة للنساء لصالح البنك التجاري الدولي باستثمارات ١٥٠ مليون دولار، ولتعزيز المركز المالي للبنك.

- **البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD): وقع تمويلات واستثمارات مع القطاع الخاص باستثمارات بنحو ١٨٤,٣ مليون دولار، وجاءت على النحو التالي:**

- استثمارات في سندات الاستدامة للبنك العربي الإفريقي الدولي بقيمة ١٠٠ مليون دولار.
- تقديم استثمارات بقيمة ٢٦ مليون دولار كضمانة للبنك التجاري الدولي لتعزيز التمويل المتاح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تعاني من نقص الخدمات إلى موارد إعادة الإقراض، كما سيعالج القضايا المتعلقة بالتوافر المحدود للتمويل طويل الأجل ومنتجات تقاسم المخاطر.

– إتاحة ضمانات بقيمة ٣٧ مليون دولار لبنك QNB، بهدف دعم نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في مصر، والحد من مخاطر الائتمان على التمويل الجديد المقدم لها، بما يدعم قدراتها التنافسية والتشغيلية ويضمن استمرارية أعمالها.

– إتاحة تمويل ميسر بقيمة ٢١,٣ مليون دولار لشركة «البحر الأحمر لطاقة الرياح»، بهدف تمويل توسعة محطة طاقة الرياح الواقعة في منطقة خليج السويس، والتي تُعد واحدة من أكبر المشروعات القائمة في قطاع الطاقة المتجددة في مصر، وذلك في إطار جهود البنك الأوروبي لتعزيز التحول نحو الطاقة المتجددة وتحقيق التنمية المستدامة في مصر، عبر مشروعات المنصة الوطنية لبرنامج «نُوفى».

• **المؤسسة البريطانية الدولية للاستثمار (BII)، من خلال تعزيز استثماراتها في السوق المحلية المصرية باستثمار نحو ١٠٠ مليون دولار؛ في سند الاستدامة الذي أطلقه البنك العربي الإفريقي الدولي.**

١٤- توقيع اتفاق تعاون بين غرفة التجارة البولندية وجمعية رجال الأعمال المصرية البولندية، (ديسمبر ٢٠٢٤)، وذلك على هامش منتدى الأعمال المصري البولندي بمشاركة ٤٠ مستثمرًا من البلدين؛ بهدف دعم المستثمرين في استكشاف الفرص بالبلدين، وتعزيز التعاون التجاري والاقتصادي بين الأعضاء، وتوسيع نطاق العلاقات التجارية في مختلف المجالات الممكنة، وكذلك تشجيع وتسهيل إبرام العقود واتفاقيات التعاون التجاري والاقتصادي بين الشركات. بالإضافة إلى تزويد المستثمرين الراغبين في الاستثمار في أي من البلدين بالبيانات اللازمة حول القوانين والتشريعات والإعفاءات لدعم النشاط الاقتصادي بين مصر وبولندا.

١٥- توقيع بروتوكول الدورة الأولى للجنة المشتركة بين مصر وبولندا، (ديسمبر ٢٠٢٤)، حيث يتضمن البروتوكول اتفاق البلدين على ١٦ مجالًا تنمويًا؛ بهدف زيادة التبادل التجاري، وتعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري وتبادل الخبرات؛ وينص البروتوكول على دعم التعاون في الأنشطة والمجالات ذات الأولوية وهي؛ الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، من خلال تبادل الخبرات والبعثات وبناء القدرات والتعاون في مشروعات المدن الذكية، بالإضافة إلى الاستثمار واستكشاف الفرص في البلدين من خلال القطاع الخاص وتعظيم التعاون بين الجهات المعنية وكذلك المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، والتعاون في مجال البيئة، والصحة والأدوية، والكهرباء والطاقة المتجددة، والفضاء، والتعليم العالي، والزراعة، والتجارة والتعاون الاقتصادي، والنقل البحري والنهري والجوي، وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، والموارد المائية والري، والسياحة، والتمويل والتجارة الداخلية، والإسكان.

١٦ - موافقة المفوضية الأوروبية على صرف تمويل لمصر بقيمة مليار يورو لمساندة الاقتصاد

الكلي ودعم الموازنة، (ديسمبر ٢٠٢٤)؛ ويأتي التمويل كمرحلة أولى من تمويلات بقيمة ٥ مليارات يورو سستتم إتاحتها حتى عام ٢٠٢٧، وكذلك جزء من الحزمة التي تم التوقيع عليها خلال يونيو ٢٠٢٤، جدير بالذكر أن موافقة المفوضية جاءت عقب تصديق مجلس النواب المصري على مذكرة تفاهم آلية مساندة الاقتصاد الكلي ودعم الموازنة بين مصر والاتحاد الأوروبي؛ بهدف تعزيز الاستثمارات الأوروبية في مصر، ومساندة الاقتصاد المصري وتوسيع نطاق التعاون في إطار الأولويات الوطنية؛ لضمان بيئة اقتصادية مستقرة وجاذبة للاستثمار، بما يساهم في تشجيع الاستثمار والتجارة وتعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية.

١٧ - التوقيع على ثلاث اتفاقيات بين مصر واليابان بقيمة استثمارات ٢٣٣,٤٧ مليون دولار،

(ديسمبر ٢٠٢٤)، حيث جاءت في شكل منح وتمويلات تنموية ميسرة؛ بهدف دعم الموازنة وتنمية القطاع الخاص، وتحسين سُبل معيشة صغار المزارعين في مصر، وتجديد دار الأوبرا المصرية، وتتضمن الاتفاقيات الثلاث الموقعة تمويل سياسة التنمية لدعم تنمية القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد ودعم الموازنة بقيمة ٣٥ مليار ين ياباني «ما يعادل حوالي ٢٣٠ مليون دولار» بغرض تخفيف أعباء التداعيات العالمية على الاقتصاد المصري ودعم جهود الإصلاحات الهيكلية من خلال تشجيع استثمارات القطاع الخاص، وتحسين بيئة الأعمال وتشجيع المنافسة ودعم التنوع الاقتصادي والتحول الأخضر، كما تم التوقيع على منحتين بقيمة ٣,٤٧ ملايين دولار. جدير بالذكر أنه بلغت القيمة الإجمالية للمنح والمساعدات الفنية المقدمة من اليابان إلى مصر خلال هذه العقود السبعة حوالي ٢,٤ مليار دولار، بالإضافة إلى تمويل تنموي يقدر بـ ٧,٢ مليارات دولار، مما يؤكد عمق العلاقات ودورها في دعم مسيرة التنمية.

١٨ - توقيع وثيقتي تعاون بين القطاع الخاص المصري والطاجيكي لتعزيز التبادل السياحي،

(ديسمبر ٢٠٢٤)، وذلك على هامش منتدى الأعمال المصري الطاجيكي بمشاركة ٥٠ شركة من الجانبين، وتم توقيع وثيقتي التعاون بين شركتي Red sea Travel وSelfie Travel المصريتين، وشركة Safari komil الطاجيكية؛ بهدف تعزيز التعاون المُشترك في مجال السياحة وتبادل الأفواج السياحية، كما تم التوقيع على خطة عمل بين هيئتي الاستثمار في البلدين لتعزيز جهود تبادل المعلومات والتعاون في مجال الاستثمار ودعم شركات القطاع الخاص بين البلدين.

١٩ - ضخ ٦ مليارات جنيه لتمويل قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر خلال عام ٢٠٢٤؛ بزيادة قدرها ١٣٪ عن عام ٢٠٢٣، (ديسمبر ٢٠٢٤)، كما توسع جهاز المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في أنشطة التمويل الصغير ومتناهي الصغر بجميع المحافظات، حيث قام الجهاز بتوقيع ١٣ عقدًا جديدًا لتمويل المشروعات الصغيرة مع (٩) شركات، ومنها شركة أمان وشركة إنماء وشركة كريديت وبنكان هما: البنك الأهلي والمصرف المتحدة وذلك بإجمالي ٨٧٨ مليون جنيه، بينما تم توقيع ٤١ عقدًا جديدًا مع الشركات والجمعيات الأهلية لتمويل المشروعات متناهية الصغر بحوالي ٩٠٠ مليون جنيه، من بين هذه الشركات شركة تنمية لخدمات المشروعات متناهية الصغر وشركة الخير للتمويل متناهي الصغر وشركة كاش للتمويل متناهي الصغر. كما تم التنسيق مع الجهات الدولية المانحة لمد الاتفاقات الموقعة معها لتنفيذ برامج بالقرى والمحافظات، حيث تم توقيع ٤٠ عقدًا و ٢٠ ملحق عقود بإجمالي تمويل ٢٢٢ مليون جنيه لتمويل هذه المشروعات وبلغ إجمالي المنصرف الفعلي حوالي ١٢٠ مليون جنيه أتاح ٣٥٠ ألف يومية عمل، فضلًا عن توظيف ٢٢٨٠ شابًا وفتاة من خلال مشروعات تحسين فرص التشغيل، كما تمت المساهمة في عدد من الصناديق الاستثمارية الكبيرة بهدف التوسع في دعم المشروعات الناشئة، من بينها المساهمة في صندوق تنمية كابتال فنشرز ٢ بتمويل ٢,٥ مليون دولار، وصندوق فونديشن فينشرز بتمويل ٣ ملايين دولار.

٢٠ - وفي إطار دعم ريادة الأعمال في التكنولوجيا المالية، تم إطلاق خدمة ترميز بطاقات الدفع على تطبيقات الهاتف المحمول وخدمة أبل باي «Apple Pay» في ديسمبر ٢٠٢٤، كمرحلة أولى لتشجيع المواطنين على الاعتماد على الهاتف المحمول في إتمام المعاملات المالية الرقمية وتطوير بيئة مجال الخدمات المصرفية الرقمية في مصر.

٢١ - توقيع ثلاث وثائق وبروتوكولات تعاون بين مصر وطاجيكستان في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري والجمركي والاستثماري، (ديسمبر ٢٠٢٤)، وجاءت على النحو التالي:

- **توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية، ووزارة التنمية الاقتصادية والتجارة بطاجيكستان؛ بهدف تعزيز التبادل التجاري والشراكة الاقتصادية وتبادل الخبرات في مجالات التنبؤ بالاقتصاد الكلي، وتحسين آليات النمذجة، وتطوير واستخدام نماذج جديدة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالبلدين، فضلًا عن تبادل المعلومات وأفضل الممارسات حول المبادرات والبرامج الوطنية في مجال الاقتصاد الرقمي، وتبادل الخبرات في مجال التكامل الاقتصادي الإقليمي، وتعزيز التعاون في المجالات المرتبطة بالاستثمار ودعم ريادة الأعمال.**

- **توقيع اتفاق تعاون بين مصر وطاجيكستان حول التعاون والمساعدة المتبادلة في الأمور الجمركية؛ بهدف تعزيز المساعي المشتركة نحو تيسير حركة البضائع بما يتفق مع المعايير وأفضل الممارسات الدولية.**

- توقيع خطة العمل المشتركة بين الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في مصر، ومؤسسة الدولة الموحدة لطاجيكستان «tajinvest» للعام المالي ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥؛ بهدف إنشاء مجموعة عمل مشتركة بين البلدين، وكذلك تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال الخدمات المقدمة للمستثمرين، وكذا في الأنشطة والاستراتيجيات الترويجية للاستثمار وتحسين بيئة الأعمال.
- التوقيع على بروتوكول الدورة الثالثة من اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني، والتي تضمن ١٧ مجالاً تنموياً، حيث تعد تلك المجالات محل اهتمام مشترك من البلدين.

٢٢ - عقد لقاء يجمع بين السيد رئيس مجلس الوزراء ورؤساء وممثلي ١٠ شركات ريادة أعمال يعملون في ١٤ دولة، (نوفمبر ٢٠٢٤)؛ بهدف تقديم كافة أوجه الدعم والتسهيلات وتذليل العقبات لشركات ريادة الأعمال في مصر، وهذه الشركات هي الأسرع نموًا وتبلغ قيمتها السوقية في حدود ٣ مليارات دولار، وجذبت استثمارات بنحو ١,٤ مليار دولار، ولها إيرادات تقدر بـ ٩٠٠ مليون دولار، كما وفرت هذه الشركات نحو ٤٥ ألف فرصة عمل، مما يساعد على زيادة التنافسية والإنتاجية، ويسهم في وضع مصر على الخريطة العالمية لريادة الأعمال، كما تستهدف مضاعفة حجم الأعمال في هذا القطاع من ٥٠٠ مليون دولار للوصول إلى ٥ مليارات دولار.

٢٣ - تنفيذ ٢١٩ ألف مشروع باستثمارات ٢٩,٨ مليار جنيه، ساهمت في توفير أكثر من مليون و٤٥٣ ألف فرصة عمل في جميع المحافظات، (نوفمبر ٢٠٢٤)، في إطار المشروع القومي للتنمية المجتمعية والبشرية والمحلية «مشروعك»، منذ انطلاقه في عام ٢٠١٥ وحتى نوفمبر ٢٠٢٤، ويتمثل الدور المهم والحيوي الذي يقوم به «مشروعك» في دعم قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة لتوفير المزيد من فرص العمل، وتقليل معدلات البطالة على مستوى جميع المحافظات، حيث تصدرت محافظة سوهاج مختلف المحافظات في إجمالي عدد المشروعات المنفذة، حيث نفذت حوالي ٢٤ ألف مشروع بإجمالي استثمارات ٣,٧ مليارات جنيه وفرت حوالي ١٤٤ ألف فرصة عمل، تليها محافظة المنيا بتنفيذ حوالي ٢٣,٩ ألف مشروع بإجمالي استثمارات ٣,٢ مليارات جنيه، ووفرت ١٦١,٢ ألف فرصة عمل، ثم محافظة البحيرة التي نفذت ١٩,٢ ألف مشروع بقروض ١,٧ مليار جنيه وفرت أكثر من ١٠٤,٤ آلاف فرصة عمل، ثم محافظة الدقهلية نفذت ١٧,٦ ألف مشروع بقروض أكثر من ٢,١ مليار جنيه وفرت حوالي ١٠٦,٩ آلاف فرصة عمل.

٢٤ - توقيع مذكرتي تفاهم بين جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة وشركة «مصدر» الإماراتية، لتعزيز مشروعات الطاقة المتجددة، (نوفمبر ٢٠٢٤)؛ وذلك بهدف التعاون في تطوير وإقامة مشروع للطاقة الشمسية العائمة بقدرة ٥ جيجاوات كمرحلة «أولى وثانية» ببحيرة ناصر، وكذا مشروع تطوير وإقامة مشروع للطاقة الشمسية بقدرة ٢,٨ جيجاوات بنجع حمادي، لتعزيز البنية التحتية للطاقة النظيفة في كلا البلدين، ودعم الاستثمارات المشتركة، مع التركيز على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح كمصادر متجددة لإنتاج الكهرباء، كما تسعى إلى تبادل الخبرات التقنية بين الجانبين، مما يساهم في تعزيز القدرات الوطنية في تصميم وتنفيذ وإدارة مشروعات الطاقة المتجددة، وتوفير فرص عمل كثيرة في مجالات الطاقة والتكنولوجيا، داعماً بذلك الاقتصاد المحلي والتنمية البشرية.

٢٥ - توقيع بروتوكول تعاون بين الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس وجهاز التمثيل التجاري المصري، (نوفمبر ٢٠٢٤)؛ وذلك بهدف جذب وتعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والسعي لزيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال الإنتاج الصناعي وتطويره معدلات التشغيل لتكثيف معدل الصادرات، كما يستهدف هذا التعاون المشترك تحقيق خطة الدولة المصرية في تقديم الخدمات للمستثمرين ومساعدتهم على التغلب على أية عقبات أو مشكلات تواجه مشروعاتهم الاستثمارية الجديدة أو القائمة بالفعل، بالإضافة إلى توحيد الجهود للطرفين من خلال لجنة تنفيذية مشتركة تتعقد بصفة دورية ربع سنوية، تستهدف التنسيق للترويج لكافة المناسبات التي يتم تنظيمها داخل مصر وخارجها.

٢٦ - التوقيع على مستندات مساهمة جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بـ ٢,٥ مليون دولار في صندوق تنمية كابيتال فنشرز (٢)، (نوفمبر ٢٠٢٤)؛ لتوفير حلول تمويلية متنوعة، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية للشركات المصرية لتعزيز النمو والتوسع الاقتصادي تماشياً مع رؤية مصر ٢٠٣٠، ويأتي التعاون بين الجانبين في ضوء الاستثمار بين مجموعة متنوعة من الشركات المتوسطة العاملة بالقطاعات الاقتصادية المختلفة في مصر، خاصة الصناعية والإنتاجية، والتي تستند على المزايا النسبية للاقتصاد المصري، بهدف توفير الاستثمار اللازم لتطوير ونمو تلك الشركات وزيادة قدرتها التنافسية، والجدير بالذكر أن صندوق «تنمية كابيتال فنشرز ٢» تمكن من الحصول على مساهمات من العديد من المؤسسات الاستثمارية الدولية، حيث يقدم الصندوق الذي يبلغ حجمه أكثر من ٤,٥ مليارات جنيه مصري للمستثمرين فرصة للاستثمار في شركات مصرية، لديها قدرة على تنمية صادراتها بشكل كبير أو توسيع تواجدها في الأسواق الإقليمية من خلال استراتيجيات النمو، وتعزيز إضفاء الطابع المؤسسي على الشركات العائلية في مصر.

٢٧- إطلاق المشروع الإقليمي المُشترك بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (نوفمبر ٢٠٢٤)، على هامش فعاليات منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة (WEEF)، الذي نظّمته المنظمة في القاهرة يومي ١٣ و١٤ نوفمبر ٢٠٢٤؛ بهدف تعزيز حصول رائدات الأعمال على التمويل، وكذلك تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال تحسين الشمول المالي والوصول إلى التمويل في ٨ دول بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بينها مصر، في حين تهدف الحكومة المصرية إلى إنشاء بيئة ممكنة لرائدات الأعمال بما يُسهم في اقتصاد أقوى وأكثر شمولاً، وذلك من خلال الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، وتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي وبرامج تنمية المهارات المستهدفة.

٢٨- التوقيع على مذكرة تفاهم بين جهاز تنظيم إدارة المخلفات ومجموعة «تدوير الإماراتية»، (نوفمبر ٢٠٢٤)، بهدف استكشاف وتطوير فرص التعاون والفرص الاستثمارية في قطاع إدارة المخلفات وإعادة التدوير في مصر، من خلال بحث الفرص الاستثمارية المتاحة ومجالات الشراكة بين القطاع العام والخاص، وتبادل الخبرات والمعارف في مجالات إدارة النفايات وإعادة التدوير، والتدريب وبناء القدرات والتوعية وتبادل المعلومات والدراسات والبحوث في قطاع إعادة التدوير وإدارة النفايات.

٢٩- اتخاذ مجموعة إجراءات مبسطة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع التعليم الأساسي لشعبي عربي أو لغات، (نوفمبر ٢٠٢٤)، لتحفيز الاستثمار في قطاع التعليم، حيث قامت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بخفض الحد الأدنى للمساحة المقررة لإنشاء المدارس الخاصة إلى ١٢٠٠ م^٢، وتطبيق المعايير والاشتراطات بما لا يخل بأصبة التلاميذ في الفراغات والأفنية والموقع العام وبما لا يخالف القوانين ومعايير واشتراطات جهات الولاية، كما تستهدف الهيئة العامة للأبنية التعليمية جذب استثمارات لتأسيس ١٠٠ مدرسة وفق الاشتراطات الجديدة، التي يسهل تطبيقها مالياً وإنشائياً في الكثير من المناطق داخل مدن وقرى مصر، كما تتميز بجدوى اقتصادية مرتفعة نتيجة زيادة الطلب على خدمات التعليم في مصر، وستقوم الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتخصيص قسم داخل خريطة مصر الاستثمارية للترويج لفرص الاستثمار في قطاع التعليم بالتعاون مع مختلف الجهات.

٣٠- توقيع جهاز تنمية المشروعات عقدًا تمويليًا مع شركة أمان بمبلغ ٢٥ مليون جنيه، (نوفمبر ٢٠٢٤)، بهدف تعزيز الدعم المتاح للمشروعات الحرفية والتراثية «مشروع حرفة للتمويل متناهي الصغر»، لخلق المزيد من فرص العمل بجانب العمل على تمكين المرأة والمساعدة على تحسين مستوى المعيشة، ويتم توجيهه التمويل للمشروعات متناهية الصغر ممن لديها مستندات (بطاقة ضريبية - سجل تجاري)؛ وذلك بهدف إقامة مشروعات جديدة أو مساعدة المشروعات القائمة على التطوير والتوسع، في إطار استراتيجية تطوير الحرف اليدوية والتراثية وتعزيز المشروعات العاملة بهذا القطاع المهم والحيوي.

٣١ - إطلاق برنامج Invest IT بالتعاون بين إيتيدا وFlat6Labs لدعم الشركات التكنولوجية

الناشئة، (نوفمبر ٢٠٢٤)، حيث يهدف البرنامج إلى تجهيز الشركات الناشئة التي تعمل في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مرحلة التمويل التأسيسي (Seed Funding) أو مراحل ما قبل الاستثمار الأولى أو السلسلة أ (Pre Series(A) وذلك في مختلف محافظات الجمهورية للاستثمار، من خلال دعم ١٢ شركة ناشئة من انضمامها للبرنامج بمرطتيه؛ مما يُعزز قدرة الشركات الناشئة على الحصول استثمارات تمويلية وعلى التوسع وتحقيق النمو الاقتصادي في مصر.

٣٢ - حزمة من التسهيلات لدعم المحاسبين والمهنيين وممثلي مجتمع الأعمال، (أكتوبر ٢٠٢٤)،

حيث تستهدف تحسين مناخ الأعمال والاستثمار في مصر، وزيادة حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية بمختلف القطاعات، وتأتي تلك التسهيلات على النحو التالي:

- بناء نظام ضريبي متوازن وداعم بقوة لمجتمع الأعمال والاستثمار ومحفز للنمو الاقتصادي.
- الحفاظ على الاستقرار الضريبي، والتعامل مع التحديات بحلول تنفيذية عملية.
- توفير المزيد من السيولة لمجتمع الأعمال وسرعة إنهاء المنازعات القديمة.
- تبسيط الإجراءات الضريبية والفحص بالعينة للممولين بكافة المراكز والمأموريات، والتوسع في نظام الفحص المكتبي لكبار الممولين الملتزمين.
- الاستعانة بأطراف مُحايدة ومستقلة للتقييم لضمان القدرة على التطوير المستمر.
- ربط نظم التحفيز بالأداء وتحقيق مستهدفات منظومة حزمة التسهيلات الضريبية.
- وضع استراتيجية استباقية لخفض الدين وخلق حيز مالي يُساعد على تعزيز برامج الحماية الاجتماعية.

٣٣ - تنفيذ ما يقرب من ١٢٠ مشروعًا في مجالات التنمية المختلفة على مدار العشرين عامًا

الماضية، (أكتوبر ٢٠٢٤)، من خلال مبادلة الديون بين مصر والحكومتين الإيطالية والألمانية بنحو ٧٢٠ مليون دولار، كما أن تلك المشروعات تلعب دورًا أساسيًا في دعم التمويل من أجل التنمية.

٣٤ - لتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص تم التوقيع على مبادرة «المرفق الأوروبي الأخضر» بقيمة ٧ ملايين يورو لدعم الاستدامة في قطاع الموارد المائية والتحول الأخضر، (أكتوبر ٢٠٢٤)، وتأتي تلك المبادرة في إطار الجهود المشتركة بين مصر والاتحاد الأوروبي، وتهدف إلى تعزيز التحول الأخضر في مصر، من خلال مجالات أنشطة المياه والتحول الأخضر، كما أنها تتضمن حزمة دعم فني شامل، ستعمل على تعزيز قدرة البلاد على تطوير استراتيجيات القطاعات، وتحسين الحوكمة في قطاعات المياه، وهي جزء من مبادرة «فريق أوروبا»، كما أنها تتواءم مع جهود التنمية في مصر، وتتسق مع أهداف المنصة الوطنية لبرنامج «نُؤمِّي» محور الارتباط بين مشروعات المياه والغذاء والطاقة، وذلك من أجل تعزيز جهود التخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية.

٣٥ - لتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مشروعات المناخ تمت الموافقة على تمويل ٣ مشروعات من صندوق المناخ الأخضر في مصر من خلال شركاء التنمية والقطاع الخاص، (أكتوبر ٢٠٢٤)، وذلك في عدد من الدول منها مصر بحزمة تمويلية تقدر بـ ٢,٧ مليار دولار، حيث وافق صندوق المناخ الأخضر على مقترحات التمويل للبرامج متعددة الدول، ويأتي ذلك في ضوء خلق مناخ داعم لتمويل المناخ من خلال تعزيز الشراكة مع شركاء التنمية والقطاع الخاص في تمويل مشروعات التخفيف وأيضًا التكيف مع التغيرات المناخية، وتتمثل المشروعات الثلاثة فيما يلي:

- **برنامج تحضير الأنظمة المالية:** تمويل يصل إلى مليار ٢٩٥ مليون دولار أمريكي في ١٤ دولة آسيوية وإفريقية من بينها مصر.
- **برنامج صندوق استثمار الزراعة المرنة الذكية:** بحزمة تمويلية تبلغ ١٣٠ مليون دولار أمريكي في ١٠ دول إفريقية من بينها مصر.
- **برنامج مرفق توسيع البنية التحتية المرنة للمياه:** بحزمة تمويلية تقدر بـ ١,٣ مليار دولار في ١٤ دولة من بينها مصر.

٣٦ - توقيع ٦ وثائق للتعاون الاقتصادي بين مصر ورومانيا، (أكتوبر ٢٠٢٤)؛ بهدف تعزيز جهود التنمية، والتأكيد على أهمية الاستمرار في فتح آفاق التعاون بين القطاع الخاص بين البلدين، وذلك على هامش الدورة الرابعة للجنة المشتركة المصرية الرومانية للتعاون الاقتصادي، ويأتي ذلك في مجال الاستثمار بين الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والوكالة الرومانية للاستثمار والتجارة الخارجية.

٣٧ - توقيع مذكرة تفاهم بين جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ووزارة الاقتصاد وريادة الأعمال والسياحة برومانيا، (أكتوبر ٢٠٢٤)، وذلك لتبادل ونقل الخبرات في مجال تنمية ودعم المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، مما يسهم في تدعيم العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وسيعمل هذا التعاون على خلق فرص جديدة للتجارة والاستثمار والابتكار، وخاصة في القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والمنسوجات والتكنولوجيا؛ كما تلعب الشركات الصغيرة والمتوسطة دورًا مهمًا لدعم اقتصاد هذه القطاعات، ومن ثم فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تكون القوة الدافعة وراء هذا التعاون بين الجانبين، مما يُسهل تبادل السلع والخدمات وتشجيع التجارة البينية وتفعيلًا للعمل على تطوير العلاقات الثنائية.

٣٨ - لتشجيع القطاع الخاص المصري وفتح المجال أمامه للعمل خارج مصر، تم توقيع اتفاقية ثنائية وعقد تنفيذي بين وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة ووزارة الطاقة والموارد الطبيعية بجمهورية جيبوتي، (أكتوبر ٢٠٢٤)، بهدف قيام الحكومة المصرية بتوريد وتركيب محطة لتوليد الكهرباء بواسطة نظم الخلايا الفوتو فلتية قدرة ٢٧٦,٥ كيلو وات؛ وتُعبر هذه الاتفاقية عن الشراكة واستعداد قطاع الكهرباء لتلبية متطلبات ودعم التنمية في جيبوتي.

٣٩ - توقيع بروتوكول تعاون بين الهيئة العامة للرقابة المالية ووزارة الشباب والرياضة، (أكتوبر ٢٠٢٤)؛ بهدف متابعة الاستخدام الأمثل للتمويلات من شركات وجهات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، إضافةً إلى إطلاق أول نادٍ للتوعية والثقافة المالية غير المصرفية بمراكز الشباب ومراكز التنمية الشبابية، وتدشين الهيئة لصفحات عبر منصات التواصل الاجتماعي تحت اسم «i invest»، ويهدف البروتوكول إلى تمكين الشباب من خلال توفير التدريب والتوجيه العملي ومتابعة الاستخدام الأمثل لتمويلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، ولعب دور فَعَّال في تعزيز الشفافية وتحقيق المساءلة والجودة.

٤٠- بروتوكول تعاون بين وزارة التنمية المحلية وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة للتوسع

في توجيه الدعم لقطاع المشروعات الصغيرة، (أكتوبر ٢٠٢٤)، وذلك لدعم ومساندة أصحاب المشروعات الصغيرة على تطوير مشروعاتهم وزيادة طاقاتهم الإنتاجية من خلال التوسع في إتاحة المزيد من الخدمات اللازمة لتطوير الصناعة المحلية وتعميق استخدام مكونات الإنتاج المحلي، كما يهدف البروتوكول إلى النهوض بالخدمات التي تقدم للمواطنين من خلال خدمات وحدات الشباك الواحد بالمكاتب الإقليمية التابعة لجهاز تنمية المشروعات، كما سيساهم البروتوكول في تسهيل استخراج رخص مؤقتة لأصحاب المشروعات الصغيرة الصادرة من خلال وحدات الشباك الواحد بالمكاتب الإقليمية ويقلل المدة الزمنية المُستغرقة لرد الإدارات المختلفة بالمحافظات، بالإضافة إلى إتاحة خدمات مالية وغير مالية لأصحاب المشروعات المرخصة من مراكز إصدار التراخيص بمختلف المحافظات، بالإضافة إلى زيادة الوعي لأصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بحزمة الخدمات التي تقدمها الوزارة والجهاز، مما سيزيد من عدد المشروعات بالقطاع الرسمي.

٤١- التوقيع على مذكرة تفاهم مشتركة بين هيئة الدواء المصرية ووزارة الصحة العامة

بمديغشقر، (أكتوبر ٢٠٢٤)، وذلك في مجال المستحضرات والمستلزمات الطبية؛ لتكون إحدى المحطات المهمة على طريق تعزيز التعاون مع الدول الإفريقية، ودعماً للجهود الرامية إلى تحقيق نفاذية المنتجات الطبية المصرية بالأسواق العالمية من خلال الاعتماد المرجعي على القرارات التنظيمية لهيئة الدواء المصرية، بهدف دفع سُبل التعاون في مجال الدواء مع الدول الإفريقية، وزيادة فرص الاستثمار بمصر، ودعم التصدير، والوقوف على أحدث مستجدات المعايير العالمية الخاصة بالصناعة والرقابة الدوائية؛ حرصاً على مواكبة التطورات العالمية في صناعة الدواء.

٤٢- توقيع عدد (٥) عقود بين جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

وعدد من الجمعيات الأهلية بمحافظة أسيوط لتنفيذ مشروعات للتنمية المجتمعية والبشرية، (أكتوبر ٢٠٢٤)، بإجمالي تمويل قدره ٦,٦٥ ملايين جنيه؛ وذلك في إطار المنحة المقدمة من الاتحاد الأوروبي للمساهمة في معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية. حيث سيتم وفقاً للعقود المُوقعة تنفيذ عدد من الأنشطة التي تعمل على تحسين الخدمات الصحية والتعليمية والبيئية تحت إشراف الوزارات والجهات المختصة، بالإضافة إلى أنشطة التدريب على ريادة الأعمال وتيسير حصول المتدربين على فرص للعمل بالتنسيق مع الشركات الخاصة بالمحافظة أو تأهيلهم لإقامة مشروعات صغيرة أو متناهية الصغر. وستتيح تلك العقود حوالي ٦٠ ألف يومية تشغيل للعمالة غير المنتظمة بالمحافظة، بالإضافة إلى تدريب عدد ١٢٥ من الفتيات على المهارات الفنية واليدوية وإنتاج السجاد والكليم اليدوي وإتاحة فرص تشغيل ذاتي لهن من خلال الجمعية المصرية لمصادر التعليم.

٤٣ - دعم القطاع الخاص المصري في شكل تمويلات ميسرة واستثمارات وخطوط ائتمان للبنوك بنحو ١١ مليار دولار، (أكتوبر ٢٠٢٤)، على مدار نحو ٤ أعوام ساهمت في دعم توسعته على المستويين المحلي والإقليمي، وتمكين البنوك من التوسع في قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

٤٤ - إنشاء ٢٣ مركز إبداع مصر الرقمية «كريتيفا» في مختلف المحافظات لدعم رواد الأعمال في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، (أكتوبر ٢٠٢٤)، ويأتي ذلك بهدف دعم ومساندة رواد الأعمال في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والجدير بالذكر أن الجيل الثاني من مراكز إبداع مصر الرقمية يستهدف إنشاء الحاضنات المتخصصة التي تُركز على أحد تخصصات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ودعم الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة العاملة في هذا التخصص؛ حيث تم البدء في تنفيذ مشروع مراكز إبداع مصر الرقمية «كريتيفا» في ٢٠١٩؛ بهدف استمرار نجاح مركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال (TIEC) أول حاضنة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

٤٥ - توقيع اتفاق تسوية منازعات استثمار بين وزارة الموارد المائية والري والهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية وشركة القناة للسكر لصالح مشروع القناة للسكر، (أكتوبر ٢٠٢٤)، عقدت الأمانة الفنية للجنة الوزارية لتسوية منازعات عقود الاستثمار عدة اجتماعات توصلت خلالها إلى تسوية متوازنة حفظت بها حقوق الطرفين وعملت على تذليل أية عقبات أمام المستثمر. يأتي ذلك في سياق الجهود المستمرة لتذليل كافة الصعوبات التي تواجه المستثمرين وتسهيل الإجراءات التي تضمن بيئة استثمارية آمنة ومستقرة، وانطلاقاً من الحرص على الحفاظ على المشروعات التنموية والتي تنعكس على دعم الاقتصاد المصري وتوفير فرص عمل وزيادة المنتج المحلي.

٤٦ - توقيع إعلان نوايا مشترك بين وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة وحكومة ولاية بافاريا الألمانية بشأن تعزيز التعاون الثنائي في مجال الهيدروجين، (أكتوبر ٢٠٢٤)، حيث يشمل الإعلان التعاون والتبادل في موضوعات تجارة الهيدروجين؛ بما في ذلك تحديد إمكانيات الإنتاج ومراحل التوسع في مسارات الهيدروجين اللوجستية من تقنيات وتطوير الأسواق، والبحث والتطوير في مختلف المشروعات المتعلقة بسلاسل الإنتاج واستخدام الطاقات المتجددة لإنتاج الهيدروجين الأخضر. أيضًا دعم وتشجيع تبادل المعرفة والعلاقات المتبادلة على المستوى المؤسسي، خاصة تلك التي يتم تنسيقها عن طريق الغرف التجارية للطرفين، والاتحادات الصناعية ومنظمات الأعمال مع التركيز على منتجي الهيدروجين في مصر ومزودي تكنولوجيا إنتاج الهيدروجين في ولاية بافاريا، وكذلك المُشتريين المحتملين للهيدروجين في الولاية الألمانية. ويستهدف الإعلان استكشاف وتعزيز فرص التبادل والتطوير المشترك بين الشركات والشركاء المعنيين كجزء من سياسة التجارة الخارجية ودعم التعاون العلمي بين مؤسسات البحث المصرية والبافارية، وإنشاء مجموعة عمل للتنسيق وإعداد مقترحات لتنفيذ هذا الإعلان المشترك، وإجراء حوارات وعقد اجتماعات يتم تنسيقها مع الشركاء المعنيين.

٤٧ - توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية بين شركة البريد للاستثمار وشركة أكسا مصر لإطلاق أول شركة تأمين متناهي الصغر وفقًا لقانون التأمين الموحّد الجديد، (أكتوبر ٢٠٢٤)، تأتي هذه الشراكة الاستراتيجية في إطار توجه الدولة نحو تعزيز الشمول المالي، وتهدف تلك الشراكة إلى توفير حماية مالية لأكثر من ١٢ مليون مواطن من ذوي الدخل المحدود، عبر تقديم مجموعة متنوعة من منتجات التأمين متناهي الصغر بأسعار مناسبة، سواء أكانت فردية أو جماعية، لتلبية احتياجات شريحة واسعة من العملاء، حيث تشمل هذه المنتجات: التأمين على الصحة، والحوادث الشخصية، والحياة، والثروة الحيوانية، بالإضافة إلى برامج حماية جماعية، وسيتمكن العملاء من الاستفادة من هذه المنتجات بسهولة من خلال قنوات مُتعددة، بما في ذلك شبكة فروع البريد المصري المنتشرة في جميع أنحاء الجمهورية، بالإضافة إلى شركات التمويل متناهي الصغر والمنصات الرقمية.

٤٨ - توقيع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة مذكرة تفاهم مع وكالة ترويج الاستثمار الفرنسية، (أكتوبر ٢٠٢٤)، وذلك على هامش المشاركة في منتدى الأعمال المصري الفرنسي في باريس ومارسيليا؛ بهدف ضمان استدامة التعاون الاستثماري بين البلدين. حيث نصت مذكرة التفاهم على توفير كافة أشكال الدعم والتيسير للمستثمرين، والتنسيق بين مجتمعي الأعمال في البلدين من أجل إنشاء شراكات استثمارية، وتبادل البيانات والمعلومات عن القطاعات والصناعات والفرص الاستثمارية المستهدفة والتطورات التشريعية والتنفيذية الخاصة ببيئة الاستثمار، وتنظيم الندوات والمؤتمرات المخصّصة للترويج للاستثمار وجذب المستثمرين، وتنظيم الجولات الترويجية لوفود الأعمال من البلدين لاستكشاف الفرص الاستثمارية. جدير بالذكر أن قيمة الاستثمارات الفرنسية في مصر بلغت ٧ مليارات يورو تتوزع بين ١٨٠ شركة.

٤٩ - افتتاح مشروع «جامعة باديا» بالشراكة مع جامعة تكساس الأمريكية بإجمالي استثمارات

تقدر بـ ١٠٠ مليار جنيه، (سبتمبر ٢٠٢٤)، يُعد أكبر مشروع عقاري في غرب القاهرة ونموذجًا رائدًا للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، ويقام على مساحة تصل إلى ٣ آلاف فدان، ويقام بالشراكة بين الشركة وهيئة المجتمعات العمرانية، وجامعة تكساس الأمريكية، ويأتي تماشيًا مع تنفيذ المخطط القومي للتنمية العمرانية في مصر ٢٠٥٢. حيث يتم تدشين خمس كليات جديدة بجامعة باديا، وهي: «الطب البشري»، و«طب الأسنان»، و«العلاج الطبيعي»، و«إدارة الأعمال والاقتصاد التطبيقي»، و«الحاسبات وعلوم البيانات»، وستخدم الجامعة أكثر من ١٢ ألف طالب وطالبة، وستوفر خدمات تعليمية، ورياضية وترفيهية، وهو ما يساهم في إتاحة تجربة جامعية متكاملة وممتعة بالإضافة إلى مسار تعليم وتدريب مهني بالشراكة مع كبرى المؤسسات الصناعية والخدمية لإعداد الطلاب وتهيئتهم لمتطلبات المستقبل.

٥٠ - نحو ١,٩ مليار دولار قيمة محفظة الاستثمارات الجارية لمؤسسة التمويل الدولية (IFC)

في شركات القطاع الخاص، (سبتمبر ٢٠٢٤)، وتتنوع في قطاعات الأسواق المالية، والأعمال الزراعية، والصحة، والتعليم، والتصنيع، والسياحة، وتجارة التجزئة، والتشييد والعقارات، والبنية التحتية، والطاقة، بينما تبلغ محفظة الخدمات الاستشارية ٢٤,٥ مليون دولار لتنمية القطاع الخاص، والحوكمة، وتمكين المرأة، وتجارة الجملة والتجزئة، والخدمات الاستشارية للطاقة المتجددة.

٥١ - ٣٨٣,٥ مليون جنيه إجمالي قيمة استثمارات شركة مصر لريادة الأعمال والاستثمار منذ

تأسيسها في أكثر من ٢٠٥ شركات ناشئة، (سبتمبر ٢٠٢٤)؛ منها ٢٢٢,٢ مليون جنيه استثمارات مباشرة و١٦٦,٣ مليون جنيه استثمارات غير مباشرة، بهدف دعم ريادة الأعمال في مصر، وضخ الاستثمارات في الشركات الناشئة بما يُمكنها من النمو وتوسعة أعمالها على المستويين المحلي والإقليمي، فضلًا عن المساهمة في مشروعات وحاضنات أعمال، بما يساهم في تنمية وتمكين العديد من الشركات الناشئة. كما تستثمر شركة مصر لريادة الأعمال والاستثمار في ٣ مسرعات أعمال تعمل بدورها على دعم الشركات الناشئة في مختلف القطاعات وهي مسرعة الأعمال «Falak Startups»، وكذلك «Flat6Labs»، بالإضافة إلى «Fintech EFG EV».

٥٢ - توقيع الاتفاقية التشغيلية للمرحلة الثانية من مشروع دعم صغار المزارعين بين وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي وبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، برعاية البنك المركزي المصري، (سبتمبر ٢٠٢٤)، من خلال ٦ محافظات في صعيد مصر، حيث يهدف المشروع إلى رفع مستوى معيشة صغار المزارعين اقتصاديًا واجتماعيًا من خلال مجموعة من الآليات المبتكرة القابلة للتطبيق والتي تشمل تحسين كفاءة الإنتاج من خلال مبادرات توحيد الأراضي الزراعية وإقامة محطات الطاقة الشمسية وتحسين كفاءة نظم الري بما يسهم في تعزيز قدرة القطاع الخاص ومساهمته في الاقتصاد القومي، فضلًا عن توزيع التقاوي المنتقة وتقديم الدعم الفني والإرشاد الزراعي اللازم وإعادة تدوير المخلفات الزراعية بما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠ التي تهدف إلى الارتقاء بجودة حياة المواطن وتحسين مستوى معيشته.

٥٣ - توقيع مذكرة تفاهم بين الجمعية المصرية للاستثمار المباشر ورأس المال المخاطر (EPEAVC)، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، (سبتمبر ٢٠٢٤)؛ بهدف تعزيز بيئة الاستثمار في مصر وتعزيز كفاءة وقدرة مستثمري الاستثمار المباشر ورأس المال المخاطر، فضلًا عن إنشاء نظام بيئي أكثر ملائمة للاستثمار وبيئة مواتية. وبموجب المذكرة سيقوم مشروع أعمال مصر الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وتنفذه شركة DAI بالتعاون مع الجمعية المصرية للاستثمار المباشر ورأس المال المخاطر EPEAVC، بتطوير خطة استراتيجية جديدة لتوجيه أهداف الجمعية على المدى الطويل؛ وبالتالي المساهمة بشكل إيجابي في زيادة كفاءة ونمو بيئة الاستثمار المصرية، كما ستعمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية و EPEAVC على بناء قدرات الموظفين في مجال رأس المال المخاطر والاستثمار الملائكي وتطوير أجندة إصلاح السياسات لصناعة رأس المال المخاطر وبيئة الاستثمار المصرية، ويشمل ذلك بناء القدرات في المجالات الاستراتيجية، وتحديد أفضل الممارسات لكي تستمر EPEAVC كفاعل رئيس ومؤثر في تشكيل بيئة الاستثمار المباشر ورأس المال المخاطر في مصر.

٥٤ - توقيع بروتوكول تعاون بين الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والشركة المتحدة للخدمات الإعلامية لتنفيذ استراتيجية للتوعية والتسويق والترويج للاستثمار في مصر، (سبتمبر ٢٠٢٤)، وينص البروتوكول على تعاون الجانبين من أجل إبراز جهود الهيئة المتواصلة لتحسين بيئة الأعمال والاستثمار في مصر، والتوعية بها والترويج لها وتسويقها محليًا وإقليميًا ودوليًا لدعم تنافسية الاقتصاد المصري عالميًا. وستقوم شركة إكسلانت دي آند بالتعاون مع الهيئة بصياغة وتنفيذ خطة توعوية وترويجية للاستثمار في مصر باستخدام مختلف القنوات والأدوات الإعلامية، لتحقيق الأهداف الاقتصادية الرئيسة للدولة وهي، تمكين القطاع الخاص من دوره كقائد للنمو، وزيادة معدلات التشغيل وتوفير فرص العمل، وتحقيق هدف الهيئة الرئيس وهو الاستثمار من أجل التصدير.

٥٥ - إطلاق وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي الاستراتيجية الوطنية المتكاملة

للتمويل في مصر، (سبتمبر ٢٠٢٤)، وتمثل الاستراتيجية مبادرة تشاركية بين الحكومة المصرية ومنظمة الأمم المتحدة، وتم تطويرها في إطار برنامج استراتيجية تمويل أهداف التنمية المستدامة في مصر، بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، بالتعاون مع عدة منظمات دولية تتضمن منظمة العمل الدولية، الأونكتاد، اليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبدعم من صندوق الأمم المتحدة المشترك لأهداف التنمية المستدامة. وتُقدم الاستراتيجية إطارًا وطنيًا متكاملًا للتمويل لتعزيز التنمية المستدامة بما يتسق مع الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠، وتركز على تعبئة التمويل المستدام لسد فجوة التمويل وتقليل المخاطر المالية والديون المستقبلية، مما يجسد نهج «التمويل الصحيح». وتستهدف الاستراتيجية ٧ قطاعات رئيسة تم تحديدها كأولويات وطنية من قبل الحكومة المصرية، وهي: قطاع الحماية الاجتماعية، والصرف الصحي، والصحة، والنقل، والتعليم، وتغير المناخ، وتمكين المرأة، ولكل قطاع تأثيرات مباشرة على هدف تنموي ما، بالإضافة إلى تأثيرات غير مباشرة على مجموعة أوسع من الأهداف التنموية، كما أن الاستراتيجية تعزز الانتقال من الآليات التمويلية التقليدية إلى استراتيجيات تمويل شاملة للتنمية المستدامة، وتحدد مجموعة من الإجراءات لسد فجوة التمويل، وتوسيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز النظام المصرفي الأخضر وتدعيم الاقتصاد الرقمي، إلى جانب تكثيف أدوات التمويل لدعم القطاعات ذات الأولوية واستثمارات تغير المناخ، وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحسين الحوافز لتوطين أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن تعزيز توافق وفعالية التمويل التنموي وأهداف التنمية المستدامة، مع تعزيز الإشراف التنفيذي وإشراف المجتمع المدني على استراتيجية الإطار الوطني المتكامل للتمويل.

٥٦ - ٣,٥ مليارات دولار قيمة تمويل الصندوق الكويتي لعدد ٥٤ مشروعًا في كافة القطاعات

والمناطق المصرية، (سبتمبر ٢٠٢٤)، كما تم التوقيع على البرنامج التنفيذي لاتفاقية التعاون العلمي والفني بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة دولة الكويت وذلك خلال أعمال اللجنة المصرية الكويتية المشتركة في دورتها الـ ١٣ بالقاهرة.

٥٧ - توقيع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عقد تمويل بقيمة

٧٥ مليون جنيه لشركة بي إم للتأجير التمويلي، (سبتمبر ٢٠٢٤)، بهدف تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة الجديدة والقائمة بنظام التأجير التمويلي بمختلف محافظات الجمهورية. حيث يتم العقد المُوقع مع الشركة من خلال اتفاقية البنك الدولي (مشروع تحفيز ريادة الأعمال من أجل خلق فرص عمل)، بالإضافة إلى أن الحد الأدنى لقيمة التمويل للمشروع الواحد يبلغ ٢٥٠ ألف جنيه، ويصل حده الأقصى إلى ١٥ مليون جنيه، وذلك بالنسبة للمشروعات الصغيرة و٣٠ مليون جنيه بالنسبة للمشروعات المتوسطة.

٥٨ - إدراج بيانات مشروعات ١٢ وكالة وبرنامجًا أمنيًا بالمنظومة الإلكترونية لمتابعة مشروعات

التمويل التنموي الميسر AIMS، (سبتمبر ٢٠٢٤)؛ بهدف تعظيم الاستفادة من المنح التنموية، وذلك ضمن البرنامج الخاص بإدراج مشروعات الأمم المتحدة على النظام الإلكتروني لإدارة بيانات ومتابعة مشروعات التمويل التنموي الميسر AIMS، والذي يُعد آلية لربط وتوحيد البيانات المتعلقة باتفاقيات ومشروعات وبرامج التعاون الإنمائي مع شركاء التنمية، من أجل إتاحة المعلومات وتعزيز عملية المتابعة والتقييم ودعم اتخاذ القرار.

٥٩ - توقيع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر مذكرة تفاهم مع

بنك الكويت الوطني - مصر، (سبتمبر ٢٠٢٤)، بهدف المساهمة في نشر سياسة الشمول المالي بين عملاء الجهاز من أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، حيث يقوم البنك بتعريف أصحاب المشروعات بالمنتجات والخدمات البنكية المتاحة لديه وتشجيعهم على استخدامها، بالإضافة إلى نشر خدمات جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والتعريف بقانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠. وذلك تماشيًا مع توجهات البنك المركزي المصري ودعماً لرؤية مصر ٢٠٣٠.

٦٠ - مشاركة وزارة البيئة في إطلاق المرحلة الأولى من مبادرة «الجذور الخضراء Green Roots»

بالتعاون مع شركة MSD والاتحاد المصري لطلاب الصيدلة EPS، (سبتمبر ٢٠٢٤)؛ بهدف مكافحة التصحر، وزيادة نصيب الفرد من المساحات الخضراء، وخفض الانبعاثات، وتحسين نوعية الهواء، وتعزيز الاستدامة البيئية والصحة العامة عبر توسيع المساحات الخضراء من خلال زراعة الأشجار، عملاً بأهمية الشراكات بين القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في تعزيز التوازن البيئي والصحة العامة، وتحقيقاً للأهداف البيئية والارتقاء بجودة الحياة وتشجيع القطاع الخاص في زيادة الاستثمار الموجه لدعم البيئة.

٦١ - حل ٧٥٪ من مشاكل الاستثمار والقطاع الخاص السعودي في مصر، (سبتمبر ٢٠٢٤)، في ضوء الجهود الحثيثة التي تبذلها الحكومة المصرية لحل النسبة الكبرى من مشكلات المستثمرين في مصر، حيث تمكنت الدولة المصرية من حل نحو ٧٥٪ من مشاكل الاستثمار والقطاع الخاص السعودي السابقة التي تعود إلى عشرات السنين، مع المُضي قُدَمًا نحو حل نسبة الـ ٢٥٪ المتبقية. بهدف منح هذه الاستثمارات فرصة أكبر من أجل مضاعفتها، وتشجيع المستثمرين السعوديين على التوسع في استثماراتهم القائمة في مصر. كما تم التوصل إلى حلول لنحو ٩٠ مشكلة من التحديات التي تواجه المستثمرين السعوديين، ويتبقى ١٤ منازعة فقط سيتم العمل على حلها خلال الفترة المقبلة. وجدير بالذكر أن مصر تُعد من ضمن أكبر خمس دول بها استثمارات سعودية خارج حدود المملكة العربية السعودية. حيث تجاوز عدد الشركات المصرية التي تستثمر في المملكة العربية السعودية في العديد من المجالات والقطاعات الـ ٥٧٠٠ شركة مصرية. فضلًا عن أن مجموع الرخص الاستثمارية للمصريين في المملكة العربية السعودية بلغت حوالي ٥٧٦٧ رخصة شركة بملكية مصرية كاملة أو شراكة، ونمت خلال عام ٢٠٢٤ بأكثر من ١٠٪ عن العام السابق له، كما أسهم المستثمرون المصريون بأكثر من ٨٠ ألف وظيفة في الاقتصاد السعودي.

٦٢ - تقديم منحة بقيمة ١٠٠ مليون يوان لمصر من دولة الصين، (سبتمبر ٢٠٢٤)، على هامش منتدى التعاون الصيني-الإفريقي «فوكاكا» الذي استضافته الصين خلال الفترة من ٤ إلى ٦ سبتمبر، بهدف تنفيذ مشروعات تنموية مشتركة ودعم تنفيذ خطة التنمية المُستدامة بما في ذلك «رؤية مصر ٢٠٣٠» في إطار تعزيز التعاون المشترك بين البلدين.

٦٣ - منح حزمة تسهيلات ضريبية لمجتمع الأعمال في مسار ضبط وتحسين العلاقة بين المستثمرين ومصلحة الضرائب المصرية، (سبتمبر ٢٠٢٤)، بهدف تذليل العقبات الضريبية أمام الأنشطة الاقتصادية وجهود رفع معدلات الإنتاجية، من أجل تعزيز بنية الاقتصاد الكلي، وتحسين هيكل النمو ليعتمد بشكل أكبر على الإنتاج والتصدير، وتتضمن تلك الحوافز:

- تبسيط الإجراءات الضريبية، والتوسع في نظام الفحص بالعينة ليشمل كل المراكز الضريبية، والاعتماد في الفحص الضريبي على العمل بنظام إدارة المخاطر لكل الممولين بجميع الأموريات والمناطق؛ للتيسير على المجتمع الضريبي.
- رفع حد الإعفاء من «تقديم دراسة تسعير المعاملات» للشركات الدولية إلى ٣٠ مليون جنيه.
- إقرار «آلية تسوية» مركزية جديدة للمستثمرين، وتبسيط نظام رد ضريبة القيمة المضافة.
- وضع نظام ضريبي مبسط ومتكامل لمن لا يتجاوز حجم أعماله السنوي ١٥ مليون جنيه من المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وريادة الأعمال والعمل الحر (Freelancer) والمهنيين.

- السماح للممولين بتقديم أو تعديل الإقرارات الضريبية عن الفترات من ٢٠٢١ حتى ٢٠٢٣ دون غرامات.
- وضع حد أقصى لا يتجاوز بأي حال أصل الضريبة، وإقرار مبدأ التدرج في التعامل القانوني في حالة عدم تقديم الإقرار الضريبي وربطه بحجم الأعمال السنوي لصالح الممولين.

٦٤- الاتفاق على ربط منصة الوحدة الدائمة لدعم ريادة الأعمال والشركات الناشئة في مصر، ومنصة «ستارت آب إنديا» الهندية، (سبتمبر ٢٠٢٤)؛ بهدف تبادل التجارب والخبرات وتسهيل عقد الشراكات بين رواد الأعمال في الجانبين، في ضوء امتلاك مصر نظامًا داعمًا لنمو الشركات الناشئة، ما أهّلها لتكون أكبر مستقبل للاستثمارات والشراكات الاستثمارية في الشركات الناشئة.

٦٥- قبول طلبات الشركات الصينية لتخصيص أراضٍ استثمارية جديدة في قطاعات متعددة بمدينة العلمين الجديدة والمينا الجديدة، (سبتمبر ٢٠٢٤)؛ بهدف استهداف جذب استثمارات صينية في القطاعات ذات الأولوية، وهي السياحة والغزل والنسيج والأجهزة المنزلية والطاقة المتجددة وصناعة السيارات، خاصة السيارات الكهربائية.

٦٦- أكثر من ٣ مليارات دولار حجم الاستثمار الفعلي للمشروعات بمنطقة تيدا للتعاون الاقتصادي والتجاري بين مصر والصين، (سبتمبر ٢٠٢٤)؛ حيث ساهمت المنطقة حتى نهاية يوليو ٢٠٢٤ في جذب نحو ١٧٠ شركة مُستثمرة بالمنطقة في العديد من القطاعات الصناعية المُتنوعة، منها ما يتعلق بقطع غيار السيارات، ومواد البناء، والمنسوجات، والصناعات الكيماوية، والأجهزة الكهربائية، وتصنيع الماكينات، وغيرها من الصناعات، كما بلغ حجم المبيعات أكثر من ٥ مليارات دولار، وساهمت المنطقة في توفير ما يقرب من ١٠ آلاف فرصة عمل مباشرة، بالإضافة إلى أكثر من ٨٠ ألف فرصة عمل غير مباشرة، بالإضافة إلى المئات من الشركات الصينية العاملة في مصر، التي تتمتع بالمزايا التي توفرها الحكومة المصرية؛ وعلى رأسها الرخصة الذهبية.

٦٧ - توقيع وثيقة مشروع «مبادرة البحر الأحمر المصرية» بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وصندوق التمويل العالمي للشعاب المرجانية (GFCR)، ووكالة التنمية الدولية الأمريكية، (USAID)، (سبتمبر ٢٠٢٤)، لدعم مشاركة القطاع الخاص في السياحة البيئية؛ وذلك بإجمالي تمويل قدره ١٤ مليون دولار أمريكي، ويشمل وضع ٥ ملايين دولار أمريكي في الصندوق المصري للشعاب المرجانية (EFCR) كـ«رأس مال أولي» لاستخدامه في تمويل المشروعات والأعمال التجارية التي وقع عليها والمبلغ المتبقي سيستخدم لأنشطة البرنامج التي تدعم إنشاء الصندوق المصري للشعاب المرجانية وتغطي نفقاته التشغيلية لفترة العامين الأولين، كذلك يعمل المشروع على إنشاء حاضنة أعمال الشعاب المرجانية لتمويل المشروعات الصديقة للبيئة والتي تعمل على تطوير ودعم توسيع نطاق المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ذات العوائد الإيجابية للشعاب المرجانية والمبادرات المجتمعية، والشركات التي تفيد المجتمعات المحلية بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة وحماية الثروات البحرية، بالتعاون مع الشركاء الدوليين.

٦٨ - دعم القطاع الخاص في الرعاية الصحية من خلال توقيع مذكرة تفاهم وإطلاق برنامج للتو أمة مع المستشفيات الدولية (Hub) بين الهيئة العامة للرعاية الصحية ومجموعة السعودي الألماني، (سبتمبر ٢٠٢٤)؛ بهدف تبادل الخبرات مع مراكز تميز عالمية وأبرزها بأوروبا والصين والولايات المتحدة، لمواكبة التطور الإكلينيكي والتحول الرقمي واستخدامات الذكاء الاصطناعي في المجال الصحي، الذي سينعكس إيجابياً على جودة الرعاية الصحية التي يتم تقديمها تحت مظلة التأمين الصحي الشامل.

٦٩ - تمويل بقيمة ٣ ملايين دولار بنظام التخصيم الدولي، (سبتمبر ٢٠٢٤)، لتشجيع المصدرين وتعزيز قدراتهم الإنتاجية، حيث وقع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عقد تمويل لشركة (إنماء) يُقدم من خلال الشركة لأصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة من المصدرين ممن لديهم تحصيلات بالعملة الأجنبية بنظام التخصيم الدولي، والتمويل الممنوح لشركة «إنماء» يتم من خلال اتفاقية البنك الدولي «مشروع تحفيز ريادة الأعمال من أجل خلق فرص عمل» وسيتم استخدامه كحسابات دارة لإقراض المشروعات المتوسطة والصغيرة القائمة بتمويلات قصيرة الأجل، على أن يتم استهداف المشروعات المتوسطة والصغيرة المنخرطة في الأنشطة التصديرية، وذلك لتخصيم مستندات شحن التصدير بنظام التخصيم الدولي. ويشمل عقد التمويل مختلف المشروعات بجميع محافظات الجمهورية بحد أقصى لقيمة التمويل للمُصدر الواحد بما يعادل ١٥ مليون جنيه للمشروعات الصغيرة و٣٠ مليون جنيه للمشروعات المتوسطة.

- ٧٠- تدشين شركة «نكست إير» للتعليم» بشراكة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والقطاع الخاص (سبتمبر ٢٠٢٤)،** باستثمارات تزيد على ٢ مليار جنيه؛ بهدف إحداث تغيير في نظام التعليم المصري، من خلال دمج الذكاء الاصطناعي والشراكات مع الجامعات العالمية، وتسعى الشركة إلى تقديم برامج تعليمية معتمدة عالميًا، تلبي احتياجات السوق المتطورة، وتجهز الطلاب ليكونوا قادة في المستقبل. ويهدف إلى توفير تعليم متطور يعتمد على أحدث التقنيات العالمية وتطوير منظومة التعليم في مصر، وذلك في ضوء تحقيق شراكة مثمرة بين القطاعين العام والخاص في مجال التعليم، في ضوء الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٣٠، التي تهدف إلى تطوير شامل في المنظومة التعليمية وتحسين مخرجاتها.
- ٧١- إصدار ٢٦١٦ رخصة مؤقتة للمشاريع الجديدة، و ٢٤٢ رخصة نهائية للمشروعات الجديدة، و ١٤٩٩ رخصة مؤقتة لتوفير الأوضاع، (سبتمبر ٢٠٢٤)،** حيث قام جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من خلال ٣٣ وحدة خدمات الشباك الواحد (OSS) بإصدار العديد من الرخص والشهادات، منها ٨٥ رخصة نهائية لتوفير الأوضاع، و ٦٢٢٦ شهادة مزايا للعميل، كما شملت الخدمات غير المالية، تسجيل ١٨٩٩ بسجل الموردين بالجهات الحكومية، وتشبيك ١٣٤ مشروعًا بسلاسل القطاع العام، وإبرام ١٣٦ صفقة تكاملية بقيمة ١٤ مليون جنيه.
- ٧٢- توقيع مذكرة تفاهم بين جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وشركة انطلاق، (أغسطس ٢٠٢٤)؛** بهدف تحسين البيئة الاستثمارية والتشريعية لريادة الأعمال وتأهيل الشباب على إقامة المشروعات وتطوير الشركات الناشئة، وتفعيل بنود قانون تنمية المشروعات رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ فيما يتعلق بريادة الأعمال والميزات الممنوحة لأصحاب هذه المشروعات وتوفير الأوضاع الاقتصادية والانضمام للقطاع الرسمي للدولة بما يتلاءم مع طبيعة عملها وإنتاجها ويضمن استمرارها ونجاحها.
- ٧٣- ضخ ٢٥ مليار جنيه استثمارات محلية منذ عام ٢٠١٩ وحتى أغسطس ٢٠٢٤ في مشروعات منظومة المخلفات الصلبة وتحسين البيئة، (أغسطس ٢٠٢٤)؛** وذلك بهدف المساهمة في دعم تنفيذ مشروعات منظومة المخلفات البلدية الصلبة وتحسين البيئة على أرض المحافظات المصرية بالتعاون مع وزارة البيئة وبعض الوزارات والجهات الشريكة، حيث تم رفع حوالي ٦ ملايين طن مخلفات، كما تم إنشاء ١٤ محطة وسيطة متحركة، وإنشاء ١١ محطة وسيطة ثابتة، وإنشاء ٩ خطوط جديدة في عدد من مصانع التدوير بالمحافظات، وإنشاء ٢٦ مدفنًا صحيًا آمنًا.

٧٤ - إطلاق حزمة حوافز جديدة لتشجيع زيادة إنتاج البترول والغاز، (أغسطس ٢٠٢٤)؛ بهدف تشجيع زيادة إنتاج الزيت الخام والغاز الطبيعي، والعمل على تحسين مناخ الاستثمار البترولي وتشجيع الشركاء على ضخ مزيد من الاستثمارات؛ هذه الحوافز تتضمن آليات جديدة يرتبط تطبيقها بتحقيق زيادة في الإنتاج عن المعدلات الحالية، وكذلك زيادة في أنشطة الحفر الاستكشافي والتنموي وعمليات الإنتاج، مما ينعكس على تخصيص جانب من العائدات الناتجة عن الزيادة على مستوى الإنتاج الحالي في سداد جزء من مستحقات الشركاء، وتوفير هذه الزيادة من الغاز والبترول لتضييق الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك المحلي، والمساهمة في تقليص فاتورة الاستيراد الشهرية، مما يوفر مزيداً من الموارد المالية للجانبين، تساعد على تعزيز الاستثمار في أنشطة البحث والاستكشاف والإنتاج، وتحقيق عائد للدولة، فضلاً عن المساهمة في تحقيق الأمن القومي من خلال توفير المزيد من الإمدادات البترولية من الإنتاج المصري.

٧٥ - توقيع شركة تنمية الريف المصري الجديد عقد استثمار مساحة تقدر بـ ٢٩ ألف فدان لصالح شركة «المجد جروب»، (أغسطس ٢٠٢٤)، تقوم بمقتضاه بإقامة مشروع تنموي متكامل بأراضي الريف المصري الجديد بأراضي الـ ١,٥ مليون فدان في منطقة «جنوب صافولا» بسهل المنيا الغربي، يشمل إقامة مشروع زراعي صناعي متكامل، وزراعة مساحات كبيرة من المحاصيل الزيتية، وفي مقدمتها محصولا دوار الشمس وفول الصويا بهدف إنتاج زيت الطعام والأعلاف، بالإضافة إلى عدد من الزراعات الأخرى المتنوعة، بالإضافة إلى نشاط تنمية الثروة الحيوانية.

٧٦ - ضخ ١٠٠ مليون جنيه من قبل جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لتمويل المشروعات متناهية الصغر بالتعاون مع شركة كاش للتمويل متناهي الصغر، (أغسطس ٢٠٢٤)، من خلال مكاتب وأفرع الشركة، وسيتم توجيه التمويل لكافة الفئات المستهدفة للمشروعات المتناهية الصغر على مستوى الجمهورية خاصة الشباب والمرأة، وذلك للمساعدة على تطوير أو التوسع في المشروعات القائمة وإقامة مشروعات جديدة بكافة القطاعات التجارية والخدمية والزراعية مع التركيز على المشروعات الإنتاجية والصناعية.

٧٧ - توقيع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر اتفاقية تعاون مع شركة أمان القابضة لتمويل المشروعات بقيمة ١٠٠ مليون جنيه، (أغسطس ٢٠٢٤)؛ عبارة عن عقدين أحدهما بقيمة ٧٠ مليون جنيه من مشروع اتفاقية البنك الدولي «مشروع تحفيز من أجل خلق فرص العمل» والذي يهدف إلى تشجيع ريادة الأعمال، والثاني بقيمة ٣٠ مليون جنيه ضمن اتفاقية الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (اتفاقية المساهمة في تمويل برنامج دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ومنشآت القطاع الخاص)؛ بهدف إتاحة التمويلات من خلال فروع الشركة المنتشرة في المحافظات إلى المواطنين الراغبين في إقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة خاصة من الشباب ورواد ورائدات الأعمال.

٧٨ - التوقيع على مذكرة تفاهم بين الوحدة الدائمة لريادة الأعمال ومعهد بحوث الإلكترونيات

لدعم الشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا، (أغسطس ٢٠٢٤)، حيث تنص مذكرة التفاهم على تبادل الخبرات والاستشارات الفنية فيما يخص ريادة الأعمال، والتخطيط والتنسيق المشترك لتعزيز ربط الشركات الناشئة بالمجتمع العلمي وبيئة الاستثمار؛ بهدف تحقيق التكامل والتناغم بين كافة الجهات المعنية ببيئة ريادة الأعمال في مصر تحت مظلة واحدة بما يعظم الاستفادة من الإمكانيات المتاحة لدى كل جهة، وخلق منظومة داعمة لريادة الأعمال تساهم في تهيئة بيئة مواتية تتيح الفرصة أمام رواد الأعمال لتحويل أفكارهم المبتكرة لمشروعات حقيقية يتم تنفيذها على أرض الواقع وتقديم كافة أوجه الدعم لها وإزالة كافة التحديات التي قد تواجهها لكي تكون مؤهلة للاستمرار والنمو السريع والمنافسة.

٧٩ - متابعة المشروعات الخاصة بشركة «سكاتك» التي تمتلك عدة مشروعات مشتركة في

مصر لإنتاج الطاقة المتجددة والوقود الأخضر، (أغسطس ٢٠٢٤)، في إطار حرص الحكومة المصرية على تشجيع القطاع الخاص، اجتمع السيد رئيس الوزراء مع المدير العام الإقليمي لشركة «سكاتك»، وعدد من المسؤولين المعنيين، وتأتي مشروعات الشركة تنفيذًا للأهداف والأولويات الوطنية بصدد تحقيق أهداف التنمية المستدامة في قطاعي الطاقة والبيئة، والوصول لنسبة ٤٢٪ من مساهمة الطاقة المتجددة في إجمالي استهلاك الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠.

٨٠ - دعم الحكومة لنحو ١,٢ مليون مشروع متوسط وصغير ومتناهي الصغر في مختلف

المجالات بتمويلات ٢٨ مليار جنيه، (أغسطس ٢٠٢٤)، ضخت الحكومة المصرية من خلال جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر تمويلات لدعم مشروعات الشباب بلغت خلال الفترة من يوليو ٢٠١٤ وحتى يونيو ٢٠٢٤ حوالي ٢٨ مليار جنيه، مؤّلت نحو ١,٢ مليون مشروع متوسط وصغير ومتناهي الصغر في مختلف المجالات، وذلك بنسبة ٥٩٪ من إجمالي عدد المشروعات التي تم تمويلها، وقد ساهمت التمويلات المتاحة في خلق ١,٨ مليون فرصة عمل. كذا قيام الجهاز بالتعاون مع عدد من خبراء مجموعة البنك الدولي في تدشين أول برنامج للاستثمار في الصناديق الاستثمارية في مصر، بهدف تهيئة البيئة الاستثمارية اللازمة لنمو تلك النوعية من المشروعات من خلال تبادل المعرفة مع الخبراء والشركاء في هذا المجال وتوفير مختلف أنواع الدعم في مجال ريادة الأعمال وأصحاب الأفكار الابتكارية من الشباب. وبلغ عدد الشركات المصرية المستفيدة من البرنامج ١٤٠ شركة نصفها يقودها الشباب، كما نجح الاستثمار غير المباشر بالشركات الناشئة في توفير والحفاظ على ٣٠ ألف فرصة عمل من ضمنها ٣٤٪ استفادت منها المرأة المصرية. فضلًا عن مساهمة الجهاز في ٧ صناديق استثمارية.

٨١ - التوقيع على ميثاق «مبادرة تمويل رائدات الأعمال (WE Finance Code)» من قِبَل البنك المركزي المصري بالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، (يوليو ٢٠٢٤)؛ بهدف زيادة إتاحة التمويل للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر التي تقودها المرأة ورائدات الأعمال في مصر وتقديم الدعم الفني اللازم لهن؛ وذلك في إطار جهود الدولة لتعزيز الشمول المالي للمرأة وتمكينها اقتصاديًا، وتُعد هذه المبادرة شراكة عالمية بين ١٤ حكومة و٨ بنوك تنمية متعددة الأطراف، وغيرهم من أصحاب المصالح في القطاعين العام والخاص، وأُطلقت في ثلاث دول بالمنطقة العربية وهي؛ مصر والمغرب والأردن. ويُستهدف من المبادرة تقديم دعم فني لبناء قدرات القطاع المصرفي المصري ومقدمي الخدمات المالية والجهات ذات الصلة بالتعاون مع المعهد المصرفي المصري لتعزيز الشمول المالي للمرأة وتطوير منتجات وخدمات مالية وغير مالية مناسبة كما سيتم تخصيص مبلغ مالي من خلال المبادرة لتعزيز جهود الدولة المصرية في دعم ريادة الأعمال للمرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين والتقليل من الحواجز والفجوات التمويلية لرائدات الأعمال.

٨٢ - التوقيع على مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للرقابة المالية والوكالة الفرنسية للتنمية لتعزيز التمويل المستدام، (يوليو ٢٠٢٤)، وذلك في إطار مشروع التمويل المشترك الذي يشارك في تمويله الاتحاد الأوروبي، ووفقًا للمذكرة اتفق الطرفان على تكوين فريق من الخبراء في إطار برنامج المساعدة الفنية لمشروع التمويل المشترك عبر إعداد دراسات الجدوى التمهيدية للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة مع المستفيدين النهائيين وتقييم مدى استيفاء المشروعات لمعايير الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة ومراقبة عملية التنفيذ مع البنوك الشريكة وإجراء عمليات التحقق بأثر رجعي للتمويلات المؤهلة ومراقبة مخطط منح الاستثمارات، ويشمل ذلك الزيارات الميدانية والدعم الفني للمستفيدين النهائيين وإصدار شهادات التصديق، بجانب إجراء الحوار المؤسسي والاستشارات بشأن التمويل المستدام عبر تحديد وتحليل المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ في النظام المالي غير المصرفي المصري، وذلك بهدف دعم بناء القدرات الفكرية الداخلية ومشاركة المعلومات بين المؤسسات المالية المصرية لتطوير فهم التمويل المستدام، بجانب تنظيم حملات توعية وورش عمل ودعم العلاقات المؤسسية وتعزيز تمويل أهداف التنمية المستدامة في مصر.

٨٣ - استضافة مصر لمنتدى رجال الأعمال المصري - الصربي، (يوليو ٢٠٢٤)، في ضوء تعزيز التعاون المشترك وكذا الالتزام المشترك بالتكامل الاقتصادي والتعاون الاستثماري بين البلدين، لفتح قنوات الاتصال بين الحكومتين وممثلي القطاع الخاص؛ للارتقاء بالعلاقات الاقتصادية إلى آفاق جديدة، بهدف مواصلة تعزيز مناخ الاستثمار في مصر، وتمكين القطاع الخاص بآليات قوية تضمن حماية المستثمر، وترسيخ مكانة مصر كدولة رائدة ذات إمكانيات اقتصادية وبشرية كبيرة، وجعل مصر وجهة مفضلة على خريطة الاستثمار العالمية، كما تم التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين بهدف مضاعفة معدلات التجارة بين البلدين خلال السنوات الخمس المقبلة مقارنة بـ ١٠٠ مليون دولار حاليًا. وتحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي وتنشيط حركة الصادرات والواردات وتعزيز التعاون الثنائي بين البلدين في مختلف المجالات، لا سيّما مجالات الصحة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والزراعة.

٨٤ - التوقيع على مذكرة تعاون بين البنك المركزي المصري والوكالة الفرنسية للتنمية للبدء في تنفيذ برنامج Finance in Common، (يوليو ٢٠٢٤)، حيث يأتي البرنامج في ضوء بناء شراكات مع المؤسسات المالية والمصرفية والجهات الرقابية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق تقديم برامج الدعم الفني وبناء القدرات وكذلك تسهيلات ائتمان للبنوك المشاركة بالبرنامج بغرض التوسع في تمويل مشاريع تُراعي العناصر البيئية والاجتماعية، حيث يهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية الشاملة في مصر من خلال تعزيز مبادئ التمويل المستدام في القطاع المالي والمصرفي وإتاحته للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

٨٥ - توقيع شراكات استراتيجية بين قطاعي التأمين والاتصالات والجهاز القومي لتنظيم الاتصالات لتسريع التحول الرقمي والشمول المالي، (يوليو ٢٠٢٤)، وتأتي أول شراكة استراتيجية بين القطاعين ممثلة في شركة مصر لتأمينات الحياة وشركة إي آند مصر لتسويق وتوزيع المنتجات التأمينية من خلال أفرع إي آند مصر؛ بهدف دعم جهود الحكومة لتحقيق الشمول المالي وتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية غير المصرفية وبالأخص الشمول التأميني، كما تستهدف الرقابة المالية توفير بيئة مواتية تساعد الشركات المالية غير المصرفية وخاصة التأمين على توسيع قاعدة المستفيدين عبر توفير منتجات تأمينية تناسب قدرات المواطنين المالية.

٨٦ - مشروع «مصر للهيدروجين الأخضر» باقتصادية قناة السويس يحسم عقدًا بقيمة

٣٩٧ مليون يورو لتصدير الوقود الأخضر إلى أوروبا، (يوليو ٢٠٢٤)، وذلك ضمن مزاد مؤسسة H2Global التجريبي والذي يُعد بمثابة مبادرة تمولها الوزارة الفيدرالية الألمانية للشؤون الاقتصادية وحماية المناخ، وبناءً على هذا العقد، يتم توريد كميات من الأمونيا المتجددة تبدأ من مستوى محتمل يصل إلى ١٩٥٠٠ طن في عام ٢٠٢٧، مع إمكانية أن ترتفع الكميات بعد ذلك في المجلد إلى مستوى محتمل يصل إلى ٣٩٧٠٠٠ طن بحلول عام ٢٠٣٣ وذلك على أساس سعر ألف يورو للطن، وقد حُسم العقد لصالح مشروع «مصر للهيدروجين الأخضر» الذي يقع بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، ويتشارك به شركة «فريتجلوب»، وشركة «سكاتك إيه إس إيه»، وشركة «أوراسكوم للإنشاءات»، وصندوق مصر السيادي، نتيجة لضمان المشروع إمدادات الهيدروجين الأخضر اللازم لإنتاج الأمونيا المتجددة طوال فترة العقد، كما أسهم موقع مصر الفريد وقربها من قارة أوروبا في إضافة ميزة تنافسية لمشروع «مصر للهيدروجين الأخضر»، والذي ساعد على تعزيز قدرات الدولة المصرية في إنتاج الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء.

٨٧ - توقيع وزارة البترول والثروة المعدنية اتفاقيتين مع الشركات العالمية لضخ ٣٤٢ مليون

دولار استثمارات لزيادة الإنتاج بالبحر المتوسط وخليج السويس، (يوليو ٢٠٢٤)، تأتي على النحو التالي:

- اتفاقية بين الهيئة المصرية العامة للبترول وشركة شل مصر وبتروناس الماليزية لضخ استثمارات إضافية في منطقة غرب الدلتا البحرية العميقة لتنفيذ المرحلة العاشرة لزيادة معدلات الإنتاج والاحتياطيات التي يمكن استخراجها من الغاز الطبيعي، وذلك بإجمالي استثمارات ٢٢٢ مليون دولار، والتزام بحفر ٣ آبار لإنتاج الغاز الطبيعي وإنشاء التسهيلات البحرية لوضع تلك الآبار على خريطة الإنتاج.

- اتفاقية التزام منطقة جيسوم وطويلة غرب بخليج السويس بين الهيئة المصرية العامة للبترول وشركتي كايرون وكوفبيك لضخ استثمارات جديدة لاستمرار عمليات التنمية وزيادة معدلات الإنتاج والتوسع في رقعة البحث والاستكشاف، بإجمالي استثمارات تبلغ نحو ١٢٠ ملايين دولار، والتزام بحفر ٩ آبار منها ٣ آبار استكشافية لزيادة أعمال الاستكشاف والتي ستساهم في زيادة الإنتاج من نحو ٢١ ألف برميل خام يوميًا إلى ٢٦ ألف برميل خام يوميًا.

٨٨ - توقيع بروتوكولي تعاون بين مركز تحديث الصناعة وجهاز شؤون البيئة في مجال تعزيز

مفهوم الاقتصاد الأخضر، ولدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، (يوليو ٢٠٢٤)، ويتمثل بروتوكولا التعاون فيما يلي:

- **البروتوكول الأول:** يأتي ضمن مشروع «جرين شرم» لتوفير الدعم الفني المتكامل لبناء محطات طاقة شمسية صغيرة مرتبطة بالشبكة من خلال عمليات الدراسة الفنية والاقتصادية والإشراف على التركيب والتشغيل من خلال الاستشاريين المسجلين لدى مركز تحديث الصناعة للجهات التي سيتم تحديدها بمعرفة جهاز شؤون البيئة في مدينة شرم الشيخ.
- **البروتوكول الثاني:** يستهدف تعزيز التعاون بين مركز تحديث الصناعة وجهاز شؤون البيئة في مجال تطبيق المعايير البيئية للشركات الصناعية من خلال تقديم عمليات الدعم الفني والتوعية المشتركة لفروع مركز تحديث الصناعة المنتشرة في مختلف أنحاء الجمهورية بالتعاون مع جهاز شؤون البيئة وتقديم الدعم المالي للمشروعات مثل محطات الطاقة الشمسية ومعالجة المياه والبصمة الكربونية.

٨٩ - دعم الحكومة للتعاون مع مجموعة «إنفورما بي إل سي» البريطانية Informa PLC المتخصصة

في تنظيم وإدارة المعارض التجارية والترويج للاستثمار الأجنبي المباشر ونشر الأبحاث العلمية، (يوليو ٢٠٢٤)؛ وذلك بهدف الاستفادة من خبراتها الدولية الواسعة في مجال الترويج لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر، لا سيما في ظل ما نفذته الحكومة المصرية على مدى الأعوام الماضية من إجراءات اقتصادية وتشريعية لتهيئة بيئة أعمال تلائم القطاع الخاص، خاصة أن مجموعة «إنفورما بي إل سي» لديها القدرة على صياغة خطة استراتيجية يمكن من خلالها وضع مصر على خريطة الاستثمارات العالمية، بالنظر إلى خبرتها الدولية الواسعة في هذا الإطار.

٩٠ - وقعت مصر ٣٥ اتفاقية ومذكرة تفاهم خلال مؤتمر الاستثمار المصري الأوروبي، بينها ٢٩

مع الاتحاد الأوروبي بقيمة ٤٩ مليار يورو مع الشركات التابعة للاتحاد الأوروبي، و٦ بقيمة ١٨,٧ مليار يورو مع تحالفات أخرى، (يونيو ٢٠٢٤)، حيث استضافت مصر المؤتمر الاستثماري المصري - الأوروبي المشترك، بحضور عدد كبير من السادة الوزراء والمسؤولين وممثلي القطاع الخاص المصري والأوروبي، وسفير الاتحاد الأوروبي في مصر والذي شهد انعقاد عدد من الاتفاقيات، سواء على مستوى القطاع الخاص أو ما بين القطاع الخاص والجهات الرسمية المصرية، وهو ما يحقق مستهدفات الدولة كما أن هذه الاتفاقيات تعكس اهتمام الاتحاد الأوروبي وشركات القطاع الخاص بمختلف المجالات والمشروعات التي تم توقيع الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بشأنها، ومن بينها مشروعات الهيدروجين الأخضر، والسيارات الكهربائية، والبنية الأساسية، ومشروعات النقل المستدام، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وغير ذلك من المجالات والقطاعات المهمة والرائدة، كما أن هذه المشروعات تأتي ضمن مستهدفات الاتحاد الأوروبي لدعم الاقتصاد الأخضر خلال المرحلة القادمة وجاءت أبرز تلك الاتفاقيات على النحو التالي:

- توقيع ٨ اتفاقيات لإنتاج الأمونيا الخضراء والهيدروجين الأخضر باستثمارات ٣٤ مليار دولار و٣١ مليار يورو، وتتمثل أبرز تلك الاتفاقيات فيما يلي:

- التوقيع على أربع اتفاقيات في مجال الأمونيا الخضراء مع المطورين الأوروبيين بتكلفة استثمارية تصل إلى نحو ٣٣ مليار دولار، وجاءت على النحو التالي:

١- الاتفاقية الأولى تم توقيعها مع شركة داي إنفراستركشر «DAI»، بقيمة ١١ مليار دولار، وتستهدف إنشاء مشروع للأمونيا الخضراء بميناء شرق بورسعيد.

٢- الاتفاقية الثانية مع شركة أوكيور انيرجي «OCIOR»، بإجمالي تكلفة استثمارية تصل إلى نحو ٤,٢٥٠ مليارات دولار، وتتضمن إنشاء مشروع للأمونيا الخضراء بميناء السخنة لاستهداف الأسواق الأوروبية.

٣- الاتفاقية الثالثة فقد تم توقيعها مع تحالف شركة طاقة عربية وفولتاليا «VOLTALIA»، بقيمة ٣,٤٦٠ مليارات دولار، وتستهدف إنشاء مشروع للأمونيا الخضراء بميناء السخنة.

٤- الاتفاقية الرابعة، فتم توقيعها مع شركات: بريتيش بتروليوم، ومصدر «MASDAR»، وحسن علام للمرافق، وإنفينيتي باور القابضة، وذلك بإجمالي تكلفة استثمارية ١٤ مليار دولار، وتستهدف تلك الاتفاقية إنشاء مشروع للأمونيا الخضراء بميناء السخنة.

- التوقيع على اتفاق لإنتاج الهيدروجين الأخضر بقدرة ١٠٠ ميجاوات بالسخنة على هامش مؤتمر الاستثمار المصري - الأوروبي المشترك، وذلك بين صندوق مصر السيادي، وشركة أوراسكوم للإنشاءات، وشركة سكاتك النرويجية، وشركة فيرتيجلوب، حيث يستهدف إنتاج حوالي ١٣ ألف طن سنوياً من الهيدروجين الأخضر الذي يتم تحويله إلى ما يقرب من ٧٠ ألف طن من الأمونيا المنتجة من الطاقة المتجددة، ويتضمن المشروع إنشاء محطتي طاقة شمسية وطاقة رياح بقدرة ٢٧٠ ميجاوات لتغذية عمليتي تحليل الهيدروجين وتصنيع الأمونيا؛ حيث نجح المشروع في تأمين اتفاق طويل الأجل هو الأول من نوعه على مستوى العالم لبيع إنتاج المشروع من الأمونيا الخضراء لمدة ٢٠ عامًا إلى شركة فيرتيجلوب.

- التوقيع على اتفاقية لإنتاج الأمونيا الخضراء بدمياط بين الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات، وشركة مصر لإنتاج الأسمدة «موبكو»، وشركة سكاتك النرويجية، وشركة يارا النرويجية، حيث تبلغ التكلفة الاستثمارية المبدئية للمشروع حوالي ٨٩٠ مليون دولار، بطاقة إنتاجية تصل إلى ١٥٠ ألف طن من الأمونيا الخضراء سنوياً، لافتاً الانتباه إلى أن المشروع يهدف إلى توليد طاقات متجددة بقدرة إجمالية تصل إلى ٤٨٠ ميجاوات من الطاقات المتجددة من طاقة الرياح والطاقة الشمسية ويهدف إلى تعميق الإنتاج المحلي من الأمونيا الخضراء، ويتماشى مع الجهود التي تبذلها الدولة لتحويل مصر إلى مركز للهيدروجين الأخضر بما يساهم في جذب مزيد من الاستثمارات لهذا القطاع الواعد.

- التوقيع على اتفاقيتين بمشروع إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته والأمونيا الخضراء بمنطقة جرجوب ورأس شقير، بإجمالي تكلفة استثمارية ٣١ مليار يورو، كالتالي:

١- التوقيع على الاتفاقية الخاصة بمشروع إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته والأمونيا الخضراء بمنطقة جرجوب على هامش فعاليات مؤتمر الاستثمار المصري الأوروبي المشترك ووقع الاتفاقية الرئيس التنفيذي لهيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة، ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لميناء الإسكندرية والمدير العام لشركة «ديمي هايپورت إنرجي إن في» وتبلغ التكلفة الاستثمارية للمرحلة الأولى للمشروع ٣ مليارات يورو، وسيتم تمويلها بالكامل بمعرفة الشركة لتصل التكلفة الاستثمارية للمشروع ككل إلى ٢٤ مليار يورو لمراحل المشروع الثلاث، ويعد المشروع ضمن المشروعات المشتركة مع الاتحاد الأوروبي، لتوفير ما يصل إلى ٢ مليون طن سنوياً أمونيا خضراء بما يوفر الاحتياجات الأساسية لدول الاتحاد الأوروبي من الطاقة.

٢- التوقيع على اتفاقية تعاون لإنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته والأمونيا الخضراء بمنطقة رأس شقير على هامش فعاليات مؤتمر الاستثمار المصري الأوروبي، بين تحالف شركتي (EDF Renewable الفرنسية وشركة Zero Waste المصرية / إماراتية) سيقوم بضخ تكلفة استثمارية للمراحل الثلاث للمشروع قدرها ٧ مليارات يورو منها ٢ مليار يورو للمرحلة الأولى لإنتاج ١ مليون طن أمونيا خضراء سنوياً، ويأتي التعاقد في إطار تشجيع وتعظيم جهود توطيد صناعة الهيدروجين الأخضر ومشتقاته والأمونيا الخضراء وتوفير مناخ الاستثمار الملائم لها وترسيخ موقع مصر كمصدر إقليمي وعالمي للطاقة والوقود الأخضر وزيادة حجم الصادرات تنويعاً لروافد الاقتصاد وموارده بالدولة.

- توقيع ٤ اتفاقيات تمويلية مُمولة بمنح من الاتحاد الأوروبي بين الحكومة المصرية والمفوضية الأوروبية بإجمالي ٢٩٩ مليون يورو، وجاءت على النحو التالي:

١- الاتفاقية الأولى في برنامج «التعاون عبر الحدود لدول حوض البحر المتوسط المرحلة الثالثة للأعوام ٢٠٢١-٢٠٢٧»، والتي بموجبها سيتيح الاتحاد الأوروبي تمويلات بقيمة ٢٦٣ مليون يورو تشكل ٨٩٪ من إجمالي تمويلات البرنامج البالغة ٢٩٢ مليون يورو لعدد ١٥ دولة.

٢- الاتفاقية الثانية في برنامج «دعم الاتحاد الأوروبي لتوظيف الشباب والمهارات في مصر» بإجمالي قيمة ٢٥ مليون يورو؛ ويهدف البرنامج إلى دعم الشباب للحصول على عدد من المهارات، من بينها المهارات الفنية والمهنية للتوظيف وللوظائف ذات الدخول العادلة وريادة الأعمال.

٣- الاتفاقية الثالثة والتمثلة في «دعم الاتحاد الأوروبي لمساندة الأجيال القادمة» بمنحة قيمتها ٨ ملايين يورو، بهدف دعم النهج الوطني لنظم حماية الطفل في مصر، من خلال تنفيذ أنشطة تستهدف التركيز على أطر حماية الطفل ومكافحة عمالة الأطفال وتوفير نهج شامل؛ لضمان حقوق الأطفال في التعليم، والرعاية الصحية، والتغذية، والسكن.

٤- الاتفاقية الرابعة وهي مشروع «التدابير الخاصة بتعزيز القدرة للقارة الإفريقية على تصنيع اللقاحات والأدوية وتطبيق التقنيات الصحية» بمنحة قيمتها ٣ ملايين يورو، وتهدف إلى تعزيز التصنيع المحلي للقاحات، ودعم البيئة المواتية لإنتاج التقنيات الطبية والصحية، من خلال بحث وتطوير المهارات.

- توقيع اتفاقية دراسة جدوى لتصنيع السيارات بمنطقة شرق بورسعيد، بين كل من الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وصندوق مصر السيادي، وشركة شرق بورسعيد للتنمية، وشركة فولكس فاجن إفريقيا، والتوقيع على الاتفاقية تم في ضوء اتفاقية دراسة الجدوى الموقعة مع شركة فولكس فاجن في ١٢ نوفمبر ٢٠٢٣، والخاصة بإعداد دراسة جدوى مشتركة لتنفيذ منشأة لطلاء السيارات تقع داخل منطقة شرق بورسعيد الصناعية، وتحديدًا داخل منطقة شرق بورسعيد للسيارات (EPAZ)؛ بهدف توسيع التعاون ليشمل تطوير مرافق إضافية داخل منطقة شرق بورسعيد للسيارات، مع التركيز بشكل خاص على إنشاء خط لتجميع أجزاء السيارات.

- إنشاء مركز دولي للهيدروجين الأخضر، حيث تم التوقيع على اتفاقية لإنشاء مركز دولي للهيدروجين الأخضر بين جامعة النيل ومنظمة الهيدروجين الأخضر GH2؛ بهدف تعزيز الجهود التي تبذلها الدولة في مجال الطاقة المتجددة واقتصاد الهيدروجين الأخضر، وبناء القدرات في هذا المجال الواعد والإسهام في تقديم المساعدة الفنية لمصر والدول الإفريقية.

- توقيع مذكرة تفاهم لتطوير وإنشاء شبكات الاتصالات باستخدام تكنولوجيا كوابل الألياف الضوئية باستثمارات ٦٠٠ مليون دولار، وتم توقيع مذكرة تفاهم بين الشركة المصرية للاتصالات ومجموعة 4iG المجرية.

- التوقيع على اتفاقيتين لنقل حركة الاتصالات الدولية وتعزيز البحث العلمي، حيث تهدف الاتفاقيتان إلى التعاون في مجال نقل حركة الاتصالات الدولية كالتالي:

١- الاتفاقية الأولى، مد نظام الكابل البحري ميدوسا إلى مدينة العقبة بالمملكة الأردنية الهاشمية، من خلال استغلال مسارات العبور الأرضية من نقطة إنزال النظام البحري بمدينة بورسعيد على ساحل البحر المتوسط إلى نقطة الإنزال الجديدة في طابا على ساحل البحر الأحمر ومنها إلى مدينة العقبة.

٢- الاتفاقية الثانية، اتفاقية طويلة الأجل لمدة ١٠ سنوات بنظام حق الانتفاع بين الشركة المصرية للاتصالات وشركة ميدوسا الأوروبية لتقديم خدمات الربط المحلي من محطة الإنزال ببورسعيد إلى المقر الرئيس لجامعة القاهرة.

٩١ - استمرار مجلس الوزراء في منح الرخص الذهبية حتى وصل العدد إلى ٤٦ رخصة ذهبية في مارس ٢٠٢٥، حيث تم إصدار ٩ رخص ذهبية خلال شهري (ديسمبر ٢٠٢٢، ويناير ٢٠٢٣)، وموافقة مجلس الوزراء على إصدار ٤ رخص ذهبية جديدة خلال (فبراير ٢٠٢٣). وتتركز أنشطة تلك الشركات في مجالات الصناعات الغذائية والحاصلات الزراعية والكيمائية والأثاث والأخشاب وأنشطة الإدارة المتكاملة للمخلفات، وتوفر العشرات من فرص العمل، وتستهدف زيادة صادراتها إلى الخارج من خلال مشروعاتها، فضلاً عن تعميق التصنيع المحلي، كما وافق مجلس الوزراء على منح شركة «سامسونج إلكترونيكس مصر» الرخصة الذهبية لإقامة وتشغيل مصنع التليفون المحمول ببني سويف، (أغسطس ٢٠٢٣)، وتم أيضاً تسليم الرخصة الذهبية لأربع شركات؛ هي: شركة «بي إل إم أند أفريكا» لصناعة الضمادات الطبية، و«البحر الأحمر» لطاقة الرياح، و«جينافاكس إيجيبت» لتصنيع وتجارة الأمصال، و«ميديا إلكترونيك مصر»، (سبتمبر ٢٠٢٣) مع الاتجاه نحو التوسع في إصدار الموافقة الواحدة لتشمل جميع الأنشطة والشركات، ومنح مجلس الوزراء الرخصة الذهبية لأربع شركات ليصبح إجمالي عدد الشركات التي حصلت على الرخصة الذهبية ٣١ شركة حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٤، كما منح مجلس الوزراء الرخصة الذهبية لـ (٩) شركات ليصبح إجمالي عدد الشركات التي حصلت على الرخصة الذهبية ٤٠ شركة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وتتمثل هذه الشركات فيما يلي:

- ١ - شركة جريفولز إيجيبت لمشتقات البلازما.**
- ٢ - هاير إلكترونيك إيجيبت ليمتد.**
- ٣ - يازاكي لأنظمة التوزيع الكهربائية.**
- ٤ - إس أي وايرينج سيستمز إيجيبت.**
- ٥ - العربي جروب للتنمية الصناعية والتجارية.**
- ٦ - مصر للهيدروجين الأخضر.**
- ٧ - مصر للأمونيا الخضراء.**
- ٨ - مدينة اللقاءات والبيوتكنولوجي.**
- ٩ - سي إف سي للأعلاف والكيمائيات.**
- ١٠ - حسن علام للخدمات اللوجستية.**
- ١١ - يوفاك للقاءات.**
- ١٢ - بلوم للتطوير العقاري.**
- ١٣ - الوطنية لصناعة وسائل النقل والتنمية الزراعية.**
- ١٤ - شركة «بي إس إتش BSH» للأدوات المنزلية.**

- ١٥ - شركة «بيكو مصر» لصناعة الأجهزة المنزلية.
- ١٦ - شركة «إنفيرو بروسيس» ذات المسؤولية المحدودة.
- ١٧ - شركة الفيوم للمخازن والمستودعات.
- ١٨ - شركة جينفاكس إيجيبت.
- ١٩ - شركة ميديا إلكترونيك مصر ذات المسؤولية المحدودة.
- ٢٠ - شركة «بي أي إل إم أند أفريكا» لصناعة الضمادات الطبية.
- ٢١ - شركة عربية القابضة للتنمية والتطوير العقاري
- ٢٢ - شركة سامسونج إلكترونيكس مصر.
- ٢٣ - الشركة المصرية للغازات الطبيعية (جاسكو).
- ٢٤ - إيجيبت سات أوتو.
- ٢٥ - الشركة الوطنية المصرية لصناعات السكك الحديدية.
- ٢٦ - شركة حسن علام للمستودعات الاستراتيجية بالأقصر.
- ٢٧ - شركة نايلوس للخدمات السكنية.
- ٢٨ - شركة نايلوس للخدمات الفندقية والتجارية.
- ٢٩ - شركة أيس لينكس.
- ٣٠ - شركة رأس الحكمة للتنمية العمرانية.
- ٣١ - شركة رأس الحكمة للصناعات الخفيفة والخدمات.
- ٣٢ - شركة أوتسوكا العربية للمغذيات الصحية.
- ٣٣ - شركة السويس للمستودعات.
- ٣٤ - مشروع رياح السويس للطاقة.
- ٣٥ - الشركة المصرية للأملح والمعادن.
- ٣٦ - مشروع نتس لاند للاستثمار الزراعي.
- ٣٧ - إم إيه إف أي لتصنيع الحاصلات الزراعية.
- ٣٨ - مشروع بلقان للصناعات الغذائية.
- ٣٩ - مشروع فيوتشر فيرت لصناعة الأسمدة والكيماويات.
- ٤٠ - مشروع أوبيليسك للطاقة الشمسية.

٩٢ - تنظيم مصر للملتقى الدولي الأول لبنك التنمية الجديد تحت شعار «استكشاف آفاق جديدة»

(يونيو ٢٠٢٤)، وذلك خلال الفترة من ١١ إلى ١٢ يونيو ٢٠٢٤، وشملت جلسات المؤتمر محاور خطة مصر متعددة الأبعاد نحو النمو والاستثمار، في ضوء إمكانياتها، ودور بنك التنمية الجديد في حشد الاستثمارات لاستراتيجيات التنمية في مصر، ومستقبل مصر كمركز للربط بين قارات العالم، ويعد البنك إحدى أدوات تطوير التعاون الاقتصادي بين الدول المساهمة في رأس ماله، حيث يولي اهتمامًا خاصًا بمجالات، مثل تسهيل نقل التكنولوجيا، وتعزيز الابتكار، وحل مشكلات أمن الغذاء والطاقة، وتطوير البنية التحتية المستدامة، ودعم التنمية. ويدعم البنك المشاريع العامة أو الخاصة من خلال القروض والضمانات والمشاركة في رأس المال والأدوات المالية الأخرى؛ فضلًا عن تقديم المساعدة الفنية للمشاريع التي يدعمها، ومنها مشروعات تمثل أولوية للاقتصاد المصري وفي مقدمتها مشروعات النقل، والمياه والصرف الصحي، والطاقة النظيفة، والبنية التحتية الرقمية، والتنمية الحضرية.

٩٣ - عقدت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة الاجتماع الأول للمجلس الاستشاري

لدعم رواد الأعمال والشركات الناشئة (يونيو ٢٠٢٤)، حيث استضافت الهيئة الاجتماع الأول للمجلس الاستشاري الخاص بالوحدة الدائمة لدعم رواد الأعمال والشركات الناشئة يوم ٩ يونيو ٢٠٢٤. وكانت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة قد افتتحت مقر وحدة ريادة الأعمال والشركات الناشئة وإطلاق المنصة الإلكترونية الخاصة؛ بغرض التواصل مع رواد الأعمال للتعرف على التحديات التي تواجههم ومقترحاتهم وأفكارهم لوضع حلول مناسبة لتطوير بيئة ريادة الأعمال في مصر. كما تم الإعلان عن تشكيل مجلس استشاري تطوعي، مُمثل بالكامل من القطاع الخاص ورواد الأعمال، يعمل على معاونة الوحدة في اقتراح السياسات والقوانين واللوائح الداعمة لنمو وازدهار الشركات الناشئة في مصر. ويجري العمل حاليًا على إعداد خطة عمل المجلس، والتي سوف تتضمن التوصيات المرتبطة بتطوير بيئة ريادة الأعمال في مصر، وربط أنشطة ريادة الأعمال برؤية مصر ٢٠٣٠، ومن المقرر أن تتعاون الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة مع المجلس الاستشاري فيما يخص نشر ثقافة ريادة الأعمال في الجهاز الحكومي، والتنسيق مع كافة الجهات لتقديم التيسيرات اللازمة لدعم أنشطة القطاع، ودعم الشراكات مع الدول المتقدمة في دعم الشركات الناشئة.

٩٤ - استضافة الهيئة العامة للاستثمار منتدى الأعمال المصري البريطاني لبحث ضخ استثمارات

بريطانية جديدة في مجال البنية التحتية (يونيو ٢٠٢٤)، وحضر المنتدى ممثلو ٣٠ شركة بريطانية وكبرى الشركات المصرية العاملة في قطاع البنية التحتية، وتم خلال المنتدى تخصيص جلسات ثنائية مباشرة بين الشركات البريطانية والمصرية والمسؤولين الحكوميين من البلدين لبحث فرص الشراكة والتعاون بين مجتمعي الأعمال في البلدين وتعزيز حجم الاستثمارات المتبادلة. كما ركز المنتدى على جذب الاستثمارات في مشروعات البنية التحتية صديقة البيئة، من إدارة ومعالجة المياه، والطاقة الجديدة والمتجددة، والصناعات الهندسية صديقة البيئة، والتشييد والبناء، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الأمر الذي من شأنه المساهمة في زيادة إجمالي تدفقات الاستثمارات البريطانية إلى مصر، والتي تجاوزت حاجز ملياري دولار في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣، بالإضافة إلى تعزيز التوافق بين أهداف الاستثمارات البريطانية وأولويات التنمية في مصر.

٩٥ - إتاحة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة لخدمة استخراج شهادة عدم الالتباس وحجز

الاسم التجاري إلكترونياً (مايو ٢٠٢٤)، حيث أتاحت الهيئة بالتنسيق مع جهاز تنمية التجارة الداخلية، خدمة استخراج شهادة عدم الالتباس وحجز الاسم التجاري إلكترونياً، على أن يتم تعميم التجربة على باقي المراكز بالمحافظات تدريجياً. ويأتي إطلاق الخدمة الجديدة بهدف تهيئة بيئة أعمال أفضل ومناخ استثمار محفز لصالح المستثمرين، وتنفيذاً لقرارات المجلس الأعلى للاستثمار، والتي استهدفت تبسيط وتيسير كافة الإجراءات الإدارية المتعلقة بالاستثمار.

٩٦ - الترويج للفرص الاستثمارية التي تتيحها الدولة المصرية في مختلف القطاعات (مايو ٢٠٢٤)،

حيث عقد السيد رئيس مجلس الوزراء اجتماعاً افتراضياً مع أكثر من ٢٠٠ مستثمر عالمي يمثلون ١١٠ شركات استثمارية في قطاعات مختلفة، في سياق الترويج للفرص الاستثمارية في مصر، وطمأنة المستثمرين حول مناخ الاستثمار الإيجابي المستهدف تحقيقه لدعم التقدم الاقتصادي في مصر، وتوضيح حرص الدولة على توفير حلول للتحديات التي تواجه المستثمرين في أسرع وقت، والتأكيد على اهتمام الحكومة بتحسين مستويات الشفافية، وتطبيق سياسات اقتصادية غير متناقضة، وتقديم حلول فعّالة، وصياغة أطر تشريعية مستقرة، للنهوض بأسواق رأس المال ودعم مناخ الاستثمار بصفة عامة.

٩٧ - التوافق على عدد من المحفزات والتيسيرات الخاصة بسياحة اليخوت والإجراءات الترويجية

لها (مايو ٢٠٢٤)، حيث بدأ بالفعل إنشاء «منصة إلكترونية» خاصة بسياحة اليخوت في مصر، تتضمن شرًا للإجراءات المطلوبة، وتُسهل في سرعة دخول اليخوت، وكذا تيسير تنقل اليخوت بين المارين المختلفة. وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنشاء وإدارة وتشغيل «نافذة رقمية» خاصة باليخوت المحلية فقط، في ضوء اختلاف الإجراءات والجهات المتعاملة مع اليخوت المحلية. وقامت وزارة النقل بإعداد فيلم ترويجي دعائي عن الموانئ والمرايين السياحية المصرية، وتمت موافاة هيئة تنشيط السياحة به، إلى جانب إعداد فيديو عن المجهودات التي قامت بها الدولة المصرية لتسهيل إجراءات وصول ومغادرة اليخوت السياحية للموانئ والمرايين السياحية المصرية.

٩٨ - توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وبنك كريدي أجريكول

مصر لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (مايو ٢٠٢٤)، ويأتي هذا التعاون بهدف جذب المستثمرين من خلال شبكة البنك الدولية التي تخدم المستثمرين والأفراد في ٤٦ دولة في جميع أنحاء العالم، مما يتماشى مع خطة الحكومة المصرية لمضاعفة الاستثمارات المتدفقة من السوق الأوروبية، ومن المقرر أن يستمر بنك كريدي أجريكول مصر في بذل جهوده لدعم تنمية الاستثمار من خلال تعريف عملائه الأجانب على فرص الأعمال المتنامية في مصر، ووفقًا لمذكرة التفاهم، سيرتكز دور البنك على تسهيل التواصل بين الهيئة وعملاء البنك الراغبين في الاستثمار والتوسع في مصر بما يساهم في تحقيق أهداف الهيئة للترويج للاستثمار، وتنظيم لقاءات لعملاء البنك بالخارج من المهتمين بالاستثمار في مصر، مدعومًا بتنوع الاقتصاد المصري، والموقع الاستراتيجي، والسوق الاستهلاكية الضخمة والمشروعات القومية الكبرى، خاصة العاصمة الإدارية الجديدة والمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وستعمل الهيئة العامة للاستثمار على تزويد المستثمرين الأجانب بالمعلومات المتعلقة بالفرص الاستثمارية الموجودة في مصر، والتي تشمل القطاعات المستهدفة ذات الأولوية بما يتماشى مع خطة الحكومة.

٩٩ - توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وهيئة ضمان اعتمادات

التصدير التابعة للخارجية البريطانية (مايو ٢٠٢٤)، وذلك لتعزيز العلاقات الاستثمارية والتجارية، حيث تعتبر هيئة ضمان اعتمادات التصدير بمثابة وكالة تمويل الصادات البريطانية، وتقوم بتوفير الضمانات والقروض المباشرة والتأمين للمشروعات بهدف دعم الصادرات البريطانية. ووفقاً للمذكرة ستقوم هيئة ضمان اعتمادات التصدير البريطانية بتقديم الدعم التمويلي لعدد من المشروعات، بالتنسيق مع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ما يساهم في تحقيق صالح البلدين من زيادة تدفق الاستثمارات وتعميق التعاون التجاري بين البلدين. وتضع المذكرة إطاراً داعماً للأولويات الاستثمارية للبلدين، حيث سيقوم الجانبان بتبادل المعلومات اللازمة لاختيار المشروعات الأحق بالحصول على التمويل، ليتم توجيه الدعم التمويلي للاستثمارات التي تتفق مع الاستراتيجيات والخطط التنموية للجانبين، وترتبط بسلاسل القيمة المضافة البريطانية والعالمية، وتتفق مع معايير ومحددات الاستدامة والحوكمة التي تعتمدها هيئة ضمان اعتمادات التصدير البريطانية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبذلك تهدف المذكرة إلى تشجيع التعاون الاستثماري وتقديم الدعم المتبادل للمستثمرين لتعزيز الاستثمار لدى كل منهما، وتسهيل إنشاء المشروعات الاستثمارية المشتركة بين الشركات في كلا البلدين، والتعاون في تنظيم أنشطة ترويج الاستثمار في مصر وبريطانيا، وتذليل التحديات التي تواجه المستثمرين.

١٠٠ - توقيع مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون في مجال الاستثمار بين الهيئة العامة للاستثمار

والمناطق الحرة بمصر، والوكالة الوطنية للاستثمار والخصخصة ببيلاروسيا (مايو ٢٠٢٤)، وتأتي مذكرة التفاهم بهدف تبادل الخبرات لتعزيز مناخ الأعمال، على النحو الذي يدفع نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في كلا البلدين، وكذا تشجيع تبادل المعلومات بين الطرفين فيما يتعلق بفرص الاستثمار والقوانين واللوائح والسياسات المتعلقة ببيئة الاستثمار في مصر وبيلاروسيا، مع السعي لجعلها متاحة لمجتمع الأعمال في كلا البلدين لتسهيل الاستثمار وتعزيز المشروعات المشتركة، إلى جانب تشجيع تبادل وفود وزيارات الأعمال من أجل التعرف على أفضل الممارسات والخبرات لكل طرف في مجال ترويج الاستثمار، وكذا التنظيم المشترك للمؤتمرات والندوات التي تستهدف المستثمرين في كلا البلدين، فضلاً عن تنظيم اللقاءات التوافقية بين رجال الأعمال والشركات من أجل تعزيز التواصل وتيسير الشراكات.

١٠١ - إطلاق المرحلة الثانية من رقمنة خدمات المستثمرين بالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة

الإعمار والتنمية (EBRD) (مايو ٢٠٢٤)؛ بهدف تبسيط الإجراءات الإدارية وتسريع وتيرة إدارة خدمات المستثمرين من خلال إعادة هندسة أكثر من ٦٠ خدمة.

١٠٢ - التوقيع على اتفاقية بين بنك القاهرة ومؤسسة التمويل الدولية على هامش فعاليات

«يوم مؤسسة التمويل الدولية في مصر» (مايو ٢٠٢٤)، حيث تأتي بواقع قيمة ١٠ مليون دولار، من بينها ٥٠ مليون دولار لدعم جهود تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر المملوكة للقطاع الخاص، مع التركيز على تمويل المشروعات المملوكة لرائدات الأعمال، إلى جانب ٥٠ مليون دولار لتمويل التجارة في إطار برنامج تمويل التجارة العالمية التابع لمؤسسة التمويل الدولية، وهذه الاتفاقية ليست الأولى من نوعها، حيث قامت المؤسسة في وقت سابق بتمويل أول سندات خضراء للقطاع الخاص في مصر بقيمة ١٠٠ مليون دولار، بما يعزز جهود التحول الأخضر، والحد من الانبعاثات.

١٠٣ - إطلاق مشروع تطوير وميكنة منظومة الضرائب العقارية (مايو ٢٠٢٤)، حيث تم إطلاق

مشروع تطوير وميكنة منظومة الضرائب العقارية بالتعاون مع شركة تكنولوجيا تشغيل الطول الضريبية «إي. تاكس» المملوكة لوزارة المالية، ومجموعة «إي. فاينانس» للاستثمارات المالية والرقمية، من أجل التيسير على المواطنين، وإتاحة خدمات منظومة الضرائب العقارية إلكترونياً لأول مرة وبشكل تدريجي مما يسهم في تحسين جودة الخدمات وإرساء دعائم تكافؤ الفرص والشفافية.

١٠٤ - تخريج ٢٠ شركة ناشئة ضمن الدفعة السادسة من برنامج «أورنج كورنرز» لدعم الشركات

الناشئة وريادة الأعمال في صعيد مصر (أبريل ٢٠٢٤)، ويُعد برنامج «أورنج كورنرز» مبادرة من الحكومة الهولندية في إطار الشراكة مع الحكومة المصرية ممثلة في وزارة التعاون الدولي، والقطاع الخاص مُمثلاً في بنك الإسكندرية وشركة مدينة مصر، من أجل تعزيز جهود ريادة الأعمال والابتكار في صعيد مصر، وتوفير الدعم الفني والتدريب للشركات الناشئة، لا سيما تلك التي تديرها رائدات الأعمال، من أجل توفير كافة أوجه الدعم لتمكين تلك الشركات من تحقيق النمو وتعزيز أعمالها في الأسواق، وبعد تخريج ٢٠ شركة جديدة أصبح إجمالي عدد الشركات في الدورات الست للبرنامج ١١٦ شركة.

١٠٥ - توقيع مذكرة تفاهم بشأن بناء وتطوير البنية الفوقية واستخدام وإدارة وتشغيل واستغلال

وصيانة وإعادة تسليم ميناء برنيس البحري (أبريل ٢٠٢٤)، وذلك بين شركة ميناء برنيس البحري إحدى شركات هيئة موانئ البحر الأحمر، وشركة برنيس الإقليمي لأنشطة المواني إحدى شركات مجموعة الغانم الكويتية، خاصةً مع كون شركة برنيس الإقليمي مطوراً رئيساً ومديراً للمواني والمناطق الصناعية والمناطق الحرة ومشغلاً ذا خبرة عالية للخدمات اللوجستية المتكاملة متعددة الوسائط في الكويت ودولياً. وتأتي مذكرة التفاهم في إطار تنفيذ خطة الدولة بتحويل مصر لمركز إقليمي للنقل واللوجستيات وتجارة الترانزيت.

١٠٦ - موافقة السيد رئيس مجلس الوزراء على استمرار مبادرة دعم فائدة التسهيلات التمويلية

المحفزة للقطاعات الإنتاجية لدفع عجلة الاقتصاد المصري (مارس ٢٠٢٤)، مما يتسق مع السياسات والتدابير والإجراءات التي تتخذها الحكومة لتمكين القطاع الخاص، وزيادة مساهمته في النشاط الاقتصادي والتنموي والناتج المحلي؛ باعتباره قاطرة الاستقرار والتعافي والنمو الاقتصادي المستدام، كما يتسق مع استهداف توطيد الإنتاج المحلي، وتغذية الصادرات، وتعزيز تنافسية المنتجات المصرية في الأسواق العالمية، وتأتي التسهيلات التمويلية وفقاً للمبادرة على النحو التالي:

- إتاحة ١٢٠ مليار جنيه تمويلات ميسرة لأنشطة الإنتاج الزراعي والصناعي بفائدة لا تزيد على ١٥٪ في مبادرة دعم القطاعات الإنتاجية؛ أخذاً في الاعتبار ارتفاع أسعار الفائدة، بحيث يتم تخصيص ١٠٥ مليارات جنيه لتمويل رأس المال العامل و١٥ مليار جنيه لشراء الآلات والمعدات أو خطوط الإنتاج.
- تتشارك الدولة مع المستثمرين أعباء التمويل لخفض تكاليف الإنتاج وتحفيز التصدير واستدامة النمو الاقتصادي، حيث تتحمل الخزنة العامة للدولة نحو ٨ مليارات جنيه فارق سعر الفائدة سنوياً عن المستفيدين بهذه المبادرة.
- الإبقاء على سعر الفائدة عند ١١٪ للتمويلات الحالية والأرصدة المستخدمة في رأس المال العامل، وذلك لمراعاة التعاقدات الفعلية على التمويل متوسط الأجل، وأيضاً المبالغ المستخدمة تحت التسهيلات الائتمانية لتمويل رأس المال العامل.
- زيادة الحد الأقصى لتمويل الشركة الواحدة من ٧٥ مليون جنيه إلى ١٠٠ مليون جنيه، ومن ١١٢,٥ مليون جنيه إلى ١٣٠ مليون جنيه للكيانات متعددة الأطراف.
- تسري المبادرة على أنشطة الطاقة الجديدة والمتجددة ومصانع المناطق الحرة والجمعيات التعاونية الزراعية، ويحظر استخدام هذه التسهيلات الائتمانية الممنوحة في سداد أي مديونيات مستحقة للقطاع المصرفي؛ بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة، بحيث تسهم هذه المبادرة بفاعلية في دفع عجلة الإنتاج الزراعي والصناعي، على نحو يعكس في تمكين الدولة بشكل أكبر من تغطية احتياجاتها من الإنتاج المحلي وتصدير الفوائض للخارج.

١٠٧ - تعزيز دور الشراكة بين البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وبرنامج «نُوفِّي» (مارس ٢٠٢٤)،

من خلال توفير استثمارات للقطاع الخاص بقيمة ٩٥ مليون دولار من بداية عام ٢٠٢٤، في شكل خطوط ائتمان للبنوك المصرية لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ورائدات الأعمال، وتقديم الاستشارات وبرامج بناء القدرات لتلك النوعية من المشروعات، بالإضافة إلى مساهمات في شركات القطاع الخاص المصرية.

١٠٨ - التوقيع على اتفاقية مشروع «الغردقة الخضراء» بين كل من برنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «اليونيدو» وجهاز شؤون البيئة، والممول من مرفق البيئة العالمية (مارس ٢٠٢٤)، ويهدف المشروع إلى دعم إجراءات التخفيف من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والحفاظ على التنوع البيولوجي في منطقة الغردقة الساحلية باستثمارات أكثر من ٣ ملايين دولار؛ بهدف تعميم التكنولوجيا المناخية الذكية، وممارسات الحفاظ على التنوع البيولوجي في البنية التحتية لقطاعات السياحة والطاقة والنقل وضمان الاستدامة البيئية والاقتصادية طويلة المدى للبنية التحتية منخفضة الكربون والاستثمارات في التنوع البيولوجي، والرصد والتقييم.

١٠٩ - توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ووكالة ترويج الاستثمار القطرية (مارس ٢٠٢٤)، وتهدف المذكرة إلى تشجيع التعاون الاستثماري بينهما وتقديم الدعم المتبادل للمستثمرين لتعزيز الاستثمار لدى كل منهما، وتسهيل إنشاء المشروعات الاستثمارية المشتركة بين الشركات في البلدين، ومساعدة بعضهما البعض في تنظيم أنشطة ترويج الاستثمار في البلدين.

١١٠ - بدء الحكومة سداد مستحقات الشركاء الأجانب في المشروعات البترولية بإجمالي نحو ٢٠٪ من المتأخرات (مارس ٢٠٢٤)، حيث تحرص الدولة على اتخاذ خطوات مكثفة في ملف مستحقات شركات البترول الأجنبية في مصر، وذلك من خلال البدء في تنفيذ آلية مُحكمة تم إعدادها لسداد مستحقات الشركاء الأجانب، بما يسهم في بث المزيد من الثقة والطمأنينة في قطاع الطاقة بمصر، ويعمل على جذب العديد من الاستثمارات الأجنبية لهذا القطاع الحيوي، وبدأت الحكومة سداد مستحقات الشركاء الأجانب العاملين في مشروعات البترول في مصر بإجمالي نحو ٢٠٪ من المتأخرات، وذلك من خلال خطة مُجدولة لسداد جميع المتأخرات تباعاً خلال الفترة القادمة.

١١١ - تمكن الحكومة بالتعاون مع الجهاز المصرفي من التغلب على أزمة الإفراج الجمركي، من خلال الجهود المبذولة لتخفيض زمن الإفراج، وكذا متابعة تطبيق منظومة التسجيل المسبق للشحنات، وذلك في إطار اهتمام الدولة بتوفير وإتاحة مختلف السلع والبضائع اللازمة لتلبية لاحتياجات المواطنين، وتأمين مدخلات الإنتاج للعديد من الصناعات والعمليات الإنتاجية، لتحقيق المزيد من الاستقرار لأوضاع السوق المصرية. وعليه تمكنت الدولة خلال الفترة من يناير ٢٠٢٤ وحتى ٨ يناير ٢٠٢٥، من الإفراج الجمركي عن بضائع بقيمة تزيد على ٧٩ مليار دولار، منها مستلزمات للإنتاج وخامات بقيمة نحو ٣٣ مليار دولار، وبلغ استراتيجيات بنحو ٢٠ مليار دولار. كما شهدت الفترة من أول شهر أبريل ٢٠٢٤ وحتى ١٦ يونيو ٢٠٢٤ تزايد معدلات الإفراج لتبلغ قيمة البضائع المفرج عنها ١٧ مليار دولار (يونيو ٢٠٢٤)، وشهدت الأيام العشرة الأولى من مارس ٢٠٢٤ تزايد معدلات الإفراج عن السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج الداعمة بشكل مباشر للصناعة ليلبلغ إجمالي قيمة البضائع المفرج عنها خلال هذه الفترة ١,٧ مليار دولار (مارس ٢٠٢٤)، كما تمكنت الحكومة من حل أزمة الإفراج الجمركي عن بضائع بقيمة تزيد على ٧٢,٤ مليار دولار، منها سلع استراتيجية بقيمة ١٩,١ مليار دولار، ومستلزمات وخامات للإنتاج بقيمة ٣٣,٣ مليار دولار خلال الفترة من يناير ٢٠٢٣ وحتى ٢٦ ديسمبر ٢٠٢٣ (ديسمبر ٢٠٢٣)، كما تم الإفراج عن بضائع بقيمة تزيد على ١٤,٥ مليار دولار منذ بداية ديسمبر ٢٠٢٢ حتى ٣٠ يناير ٢٠٢٣ (يناير ٢٠٢٣)، كما تم تبسيط إجراءات الإفراج الجمركي عن البضائع بالمواني وتسريع وتيرة الإفراج الجمركي عن السلع الاستراتيجية والأدوية ومستلزمات الإنتاج ذات الأولوية، حيث عملت الحكومة على تبسيط إجراءات الإفراج الجمركي، وتستهدف الاستمرار في هذه الجهود لإحداث نقلة نوعية بتحويل مختلف المواني المصرية إلى موانئ عالمية، مما يعزز زيادة حركة التجارة والاستثمار.

١١٢ - توسيع نطاق تشكيل اللجنة المشكلة بقرار السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم (١١٧٢) لسنة ٢٠٢٣، (مارس ٢٠٢٤)، والتي تختص من بين ما تختص به باقتراح الإجراءات التنسيقية اللازمة لتحقيق سياسات استثمارية أكبر ثباتاً واتساقاً بين الجهات المعنية بالاستثمار، وذلك في إطار إجرائي يضمن اتباع النهج التشاركي بين مختلف جهات الدولة، وتوسيع اختصاصات اللجنة لتشمل دراسة أنماط مشكلات المستثمرين وصياغة المقترحات المناسبة لمعالجتها جذرياً، والتنسيق مع الجهات المعنية للبدء في تنفيذ تطوير خريطة استثمارية متكاملة للأنشطة والأراضي بما يخدم أولويات الدولة، وعمل اللجنة والجهات المعنية على إعداد قاعدة بيانات جغرافية -بنك معرفي- بالأراضي غير المستغلة الصالحة للاستثمار سواء أكانت مخصصة لأي من جهات الولاية أو غير مخصصة.

١١٣ - زيارة وفد اقتصادي مصري إلى بروكسل للقاء كبار مسؤولي المفوضية الأوروبية والقطاع

الخاص البلجيكي والأوروبي (فبراير ٢٠٢٤)، حيث زار وفد اقتصادي مصري رفيع المستوى من كبار مسؤولي القطاع العام والقطاع الخاص بروكسل للقاء كبار مسؤولي المفوضية الأوروبية والقطاع الخاص البلجيكي والأوروبي، وتأتي الزيارة بهدف قيام الوفد بالترويج للاستثمار في مصر، واستعراض عملية الإصلاح الاقتصادي الجارية في البلاد، وقامت السفارة المصرية والمكتب التجاري التابع لها في بروكسل بتنظيم عدد من اللقاءات للوفد، ومنها لقاءات مع مؤسسة اتحادات الأعمال الأوروبية (Business Europe)، وغرفة التجارة العربية البلجيكية للكسمبورجية (ABLCC)، واتحاد شركات الطاقة الشمسية في أوروبا (Solar Power Europe).

١١٤ - توقيع عقد تخصيص قطعة أرض بحدائق الأندلس بالقاهرة الجديدة لإقامة نشاط عمراني

متكامل بإجمالي استثمارات تتجاوز ٦٠ مليار جنيه (فبراير ٢٠٢٤)، حيث تم توقيع عقد بين هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وشركة «يو دي سي» للتطوير العقاري التابعة لمجموعة محمد عمر بن حيدر القابضة الإماراتية، وتم الاتفاق على سداد قيمة الأرض بالعملة الأجنبية، ومن شأن المشروع أن يسهم في استقطاب العديد من الشركات للعمل بمصر، مما يوفر العملة الأجنبية، وكذا فتح آفاق جديدة للشباب بتوفير فرص العمل المتنوعة من خلال الاستفادة من خبرات أكبر الأسماء في مجال التطوير العقاري في مصر.

١١٥ - طرح أكثر من ٤٥٠ قطعة أرض صناعية عبر الموقع الإلكتروني للخريطة الاستثمارية، (فبراير ٢٠٢٤)

وذلك من خلال الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بالتنسيق مع هيئة التنمية الصناعية، في ضوء أن الخريطة الاستثمارية تعتبر المنصة الترويجية للاستثمار في جمهورية مصر العربية.

١١٦ - توقيع ٧ اتفاقيات مع مطورين عالميين لتنفيذ مشروعات بمجالي الهيدروجين الأخضر

والطاقة المتجددة بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس (فبراير ٢٠٢٤)، حيث وقّعت الجهات الحكومية المعنية ٧ اتفاقيات مع مطورين عالميين لتنفيذ مشروعات بمجالي الهيدروجين الأخضر والطاقة المتجددة بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، بواقع استثمارات متوقعة للمرحلة التجريبية بحوالي ١٢ مليار دولار، بالإضافة إلى حوالي ٢٩ مليار دولار للمرحلة الأولى، ليتخطى إجمالي الاستثمارات نحو ٤٠ مليار دولار خلال ١٠ سنوات، ويأتي ذلك في إطار الترويج لمصر كمركز إقليمي للطاقة الخضراء، وتعزيز التوجه الجاد من قبل الدولة بكافة مؤسساتها لتحفيز الاستثمار في هذا القطاع، مما يُعد بداية شراكات استثمارية ومشروعات جديدة تسهم جميعها في تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين الأخضر.

١١٧ - التوقيع على مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والجمعية المصرية

لشباب الأعمال للترويج للاستثمار محليًا ودوليًا (فبراير ٢٠٢٤)، ولدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة للحصول على الفرص الاستثمارية واستغلالها بالشكل الأمثل، حيث نصّت على تقديم الدعم لمؤسسي الشركات، خاصةً الشركات الصغيرة والمتوسطة من عملاء الجمعية، وتعريف جمعيات شباب الأعمال حول العالم بفرص الاستثمار المتاحة في مصر والخدمات التي تقدمها الهيئة للمستثمرين. ولرفع وعي مجتمع الأعمال بكل ما يخص ريادة الأعمال، وتعريف المستثمرين بأهم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من أجل تحسين مناخ وبيئة الاستثمار وأهم الحوافز الممنوحة في هذا المجال، بالإضافة إلى توفير فرص تدريبية لتنمية مهارات رواد الأعمال ومؤسسي الشركات الصغيرة والمتوسطة، مع تقديم تسهيلات إجرائية لهم.

١١٨ - التوقيع على مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وبنك HSBC مصر

(فبراير ٢٠٢٤)، يأتي ذلك في إطار تنفيذ استراتيجية الهيئة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر، والتعاون مع البنك لجذب المستثمرين من خلال شبكة البنك الدولية المنتشرة في جميع أنحاء العالم، والتي تربط بين مناطق آسيا وأوروبا والشرق الأوسط، فوفقًا للمذكرة سيجذب البنك المزيد من المستثمرين الدوليين ويعرفهم بفرص الأعمال المتنامية في مصر، مدعومًا بتنوع الاقتصاد المصري، والموقع الاستراتيجي، والسوق الاستهلاكية الضخمة والمشروعات القومية الكبرى، بما في ذلك المنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

١١٩ - توقيع أكبر صفقة استثمار مباشر بين مصر والإمارات لتطوير وتنمية مدينة «رأس الحكمة»

(فبراير ٢٠٢٤)، وذلك لتنفيذ مشروع تطوير وتنمية مدينة رأس الحكمة على الساحل الشمالي الغربي، والتي ستصل مساحتها إلى ١٧,٨ مليون متر مربع أي أكثر من ٤٠ ألفًا و٦٠٠ فدان، وسيتضمن المشروع إقامة أحياء سكنية لكل المستويات، وفنادق عالمية، ومنتجعات سياحية، ومشروعات ترفيهية عملاقة، بالإضافة إلى جميع الخدمات العمرانية، وسوف يتضمن الشق المالي من الصفقة استثمارًا أجنبيًا مباشرًا يدخل الدولة المصرية في غضون شهرين بإجمالي ٣٥ مليار دولار، وذلك على دفعتين، الأولى خلال أسبوع من تاريخ توقيع الصفقة بإجمالي ١٥ مليار دولار، والدفعة الثانية بعد شهرين من الدفعة الأولى بإجمالي ٢٠ مليار دولار، ويتوقع الجانب الإماراتي استثمار ما لا يقل عن ١٥٠ مليار دولار سيتم ضخها طوال مدة تنفيذ المشروع لتنمية مدينة رأس الحكمة، مما يجعلها أكبر صفقة استثمار أجنبي مباشر في مصر، ومن المتوقع أن تستقطب المدينة ما لا يقل عن ٨ ملايين سائح إضافي عند اكتمالها، ومن شأن هذه الصفقة المساهمة في حل أزمة السيولة الدولارية القائمة، وتوفير ملايين فرص العمل للشباب المصري، فضلًا عن أن الشركات المصرية هي التي ستعمل في إنشاء وتطوير هذه المدينة الكبرى، بما في ذلك شركات المقاولات والتطوير العقاري والشركات اللوجستية، كما أن المصانع المصرية هي التي ستكون مُكلفة بتوفير المواد الخام، ومدخلات الإنتاج.

١٢٠ - توقيع عقد إطلاق أول منتج للسياحة العلاجية في مصر بين الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ومجموعة مكسيم (يناير ٢٠٢٤)، وتبلغ مساحة المشروع ٤٠ فدانًا بتكلفة استثمارية ١,٥ مليار جنيه، ويوفر أكثر من ٤٥٠٠ فرصة عمل، ومن المقرر أن يدمج خدمات الرعاية الصحية والضيافة في مكان واحد، ليصبح بذلك أول مركز من نوعه لتنشيط السياحة العلاجية في مصر، يأتي توقيع العقد في إطار تنفيذ خطة الدولة في تنمية الاستثمار في القطاع الصحي، وتطبيق عملي لوثيقة ملكية الدولة التي تؤكد تمكين القطاع الخاص ورفع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وسوف يكون المشروع وجهة عالمية للسياحة العلاجية يضمن دخلًا مستدامًا من النقد الأجنبي.

١٢١ - التوقيع على اتفاقية حق الانتفاع لمشروع إنتاج طاقة الرياح بـ «خليج السويس» و«جبل الزيت» (يناير ٢٠٢٤)، وذلك بين هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة، وتحالف بقيادة شركة أكوا باور يضم شركة حسن علام للمرافق، بسعة ١,١ جيجاوات، وباستثمارات تصل إلى ١,٥ مليار دولار، ووفقًا للاتفاقية سيعمل التحالف خلال مرحلة تطوير المشروع على استكمال دراسات الموقع، وتأمين تمويل المشروع الذي سيقع بمنطقتي خليج السويس وجبل الزيت، ويعتبر المشروع هو الأكبر من نوعه لإنتاج الطاقة من الرياح في منطقة الشرق الأوسط ومن أكبر المشروعات في العالم، وباكتمال المشروع سيسهم في خفض ٢,٤ مليون طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنويًا، وتوفير نحو ٨٤٠ ألف طن وقود سنويًا، وإتاحة نحو ٦ آلاف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، بالإضافة إلى توفير الكهرباء لنحو مليون وحدة سكنية.

١٢٢ - تنظيم الهيئة العامة للاستثمار مؤتمرًا للتعريف بحوافز الاستثمار وتبسيط الإجراءات (ديسمبر ٢٠٢٣)، حيث نظمت الهيئة العامة للاستثمار مؤتمرًا يوم ١٩ ديسمبر ٢٠٢٣ لتعريف مجتمع الأعمال بحوافز الاستثمار والإجراءات التي اتخذتها الهيئة لتبسيط الإجراءات وشروط وآليات التقدم لمسابقة التميز في مجال التنمية المستدامة ٢٠٢٤، بحضور ممثلي اتحاد الصناعات المصري وشركاء التنمية من المؤسسات الدولية والمجتمع المدني والجهات الحكومية ذات الصلة بملف الاستثمار والمسؤولية المجتمعية للشركات.

١٢٣ - مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وبنك القاهرة للترويج للاستثمار محليًا وخارجيًا (ديسمبر ٢٠٢٣)، وتنص مذكرة التفاهم على أن يقوم البنك بالترويج للاستثمار في مصر داخليًا ومن خلال فروع مصر، وأن يُعرف عملاءه بخدمات الهيئة والفرص الاستثمارية المتاحة، بالإضافة إلى توفير معلومات عن القطاعات الاقتصادية التي تحظى باهتمام العملاء الراغبين في الاستثمار بمصر، وعلى الجانب الآخر ستقوم الهيئة العامة للاستثمار بتزويد البنك بكافة المعلومات والتشريعات الخاصة ببيئة الأعمال والفرص الاستثمارية والقطاعات المُستهدفة طبقًا لخطط الدولة، وتقديم خدمات متميزة لعملاء البنك المهتمين بالاستثمار في مصر.

١٢٤ - توقيع مذكرة تفاهم بين «هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات» (إيتيدا) وشركة

«سيمنز» المتخصصة في تطوير برمجيات الصناعات الرقمية (ديسمبر ٢٠٢٣)، بهدف تعزيز التعاون الاستراتيجي لتوسيع أعمال البحث والتطوير في التكنولوجيات المتقدمة بمركز الشركة في مصر، وتأتي مذكرة التفاهم في إطار حرص الحكومة المصرية على تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي، وإقامة شراكات فاعلة ومثمرة مع القطاع الخاص في ظل دعم الحكومة المستمر لقطاع تكنولوجيا المعلومات المصري، والتعاون المشترك مع كبرى الشركات العالمية لتعزيز المقومات التنافسية للدولة في صناعة خدمات تكنولوجيا المعلومات العابرة للحدود وتسريع جهود الابتكار التكنولوجي في مصر، وبموجب مذكرة التفاهم، ستقوم هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات بتقديم الدعم اللوجستي اللازم لشركة «سيمنز» لتوسيع عملياتها في مصر، لا سيما المتعلقة بهندسة البرمجيات والبحوث والتطوير وتصميم الإلكترونيات، حيث يهدف التعاون بين الطرفين إلى تعزيز جهود الابتكار والتميز التكنولوجي في مجالات تصميم الإلكترونيات في مصر، وخلق فرص عمل جديدة للشباب المصري في هذه المجالات.

١٢٥ - إنشاء منصة «النافذة الرقمية» لليخوت (ديسمبر ٢٠٢٣)، وهي منصة إلكترونية موحدة باللغتين

العربية والإنجليزية لليخوت تتولى وزارة النقل -من خلال قطاع النقل البحري- إدارتها وتشغيلها والإشراف عليها وتطويرها وتعمل على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت يستطيع من خلالها مالك اليخت إنهاء الإجراءات، ويأتي ذلك في إطار اهتمام الدولة بجذب وتعظيم عوائد الاستثمار في سياحة اليخوت في مصر.

١٢٦ - إطلاق منصة «خافز» للدعم المالي والفني للقطاع الخاص (ديسمبر ٢٠٢٣)، لسد الفجوة

المعلوماتية وتذليل العديد من التحديات لتعزيز استفادة الشركات من خدمات مؤسسات التمويل الدولية، وتم تدشين المنصة في ضوء توصيات المؤتمر الاقتصادي الذي نظمتة الحكومة في أكتوبر ٢٠٢٢، وهي أول منصة متكاملة تربط بين الخدمات المالية وغير المالية، وتتيح المنصة ما يزيد على ٨٥ خدمة تمويلية أو دعم فني مقدمة من ٤٠ شريكًا تمويليًا. ومتاحة باللغتين العربية والإنجليزية، وذلك لشركات القطاع الخاص الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، والشركات الناشئة، وبلغ إجمالي التمويلات التنموية الميسرة للقطاع الحكومي والخاص في مصر نحو ٣٨,٨ مليار دولار خلال الفترة (٢٠٢٠ - ٢٠٢٣)، من بينها ٢٨,٥ مليار دولار لمختلف قطاعات الدولة، و١٠,٣ مليارات دولار للقطاع الخاص.

١٢٧ - منح حوافز للقطاع الخاص للاستثمار في مجال الرمال البيضاء (ديسمبر ٢٠٢٣)، وتتضمن تلك الحوافز الإعفاء من بعض الرسوم الخاصة بتأسيس الشركات وتسجيل الأراضي وإلغاء بعض الرسوم الجمركية، بالإضافة إلى حوافز خاصة، منها حافز ضريبي تحصل عليه المشروعات التي تعمل في أنشطة إقامة مجمعات صناعية لخام الرمال البيضاء، بواقع ٥٠٪ من التكلفة الاستثمارية، وذلك خصمًا من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة للمشروعات المقامة بمناطق محددة تشمل: المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، والمنطقة الاقتصادية للمثلث الذهبي، والعاصمة الإدارية الجديدة، والمحافظات التابعة لإقليم قناة السويس، وجنوب محافظة الجيزة، ومحافظات الصعيد، والمحافظات الحدودية، و٣٠٪ من التكلفة الاستثمارية للمشروعات المقامة في جميع أنحاء الجمهورية، بالإضافة إلى حوافز أخرى غير ضريبية تمنح للصناعات المرتبطة بخام الرمال البيضاء وفق ضوابط وشروط تضمن جدية الإنتاج، وذلك بهدف تعزيز الاستفادة من الثروة الطبيعية.

١٢٨ - تنمية القدرات الجمركية لمصر لتحفيز الاستثمار وتخفيف الأعباء عن المواطنين، مما ترتب عليه تقدم مصر ١٠ مراكز في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية لعام ٢٠٢٣ الصادر عن البنك الدولي، ويقيس المؤشر قدرة البلدان على نقل السلع عبر الحدود بسرعة وانتظام، لتصبح مصر في المركز ٥٧ عالميًا مقارنةً بالمركز ٦٧ في عام ٢٠١٨، كنتيجة لعدد من الإصلاحات، ومن بينها المشروع القومي لتحديث وميكنة المنظومة الجمركية، وفقًا لأحدث المعايير والتكنولوجيات العالمية المتقدمة، وهو ما ينعكس في «حلول جمركية ذكية» تضمن تحقيق المستهدفات المنشودة بتحويل المواني إلى بوابات للعبور فقط، وليست أماكن للتخزين، وتعزيز الحوكمة الجمركية.

١٢٩ - اعتماد التعهد المقدم من «الهيئة العامة للمواني البرية والجافة» (ديسمبر ٢٠٢٣)، حيث يمثل أحد الضمانات المقبولة جمركيًا، وتتعهد فيه الهيئة بسداد الضريبة الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الأخرى المستحقة حال حدوث فقد أو نقص أو تبديل في البضائع أو عدم وصولها إلى وجهتها، والسماح للتوكيلات الملاحية والمستوردين بنقل وتخزين الشحنات المستوردة من الخارج، التي لم تقم باستيفاء الإجراءات البنكية، إلى المستودعات والمواني الجافة خارج المنافذ الجمركية، بحيث يكون النقل باسم التوكيلات الملاحية، أو باسم المستوردين وفقًا للإجراءات المقررة؛ بهدف إعفاء المستثمرين والمستوردين من الأعباء الإضافية لتخزين البضائع بالمواني «قيمة الغرامات والأرضيات والحراسات».

١٣٠ - اعتبار المواني الجافة «أول منفذ وصول» لاستيفاء القواعد الاستيرادية والرقابية وجهات

العرض، (ديسمبر ٢٠٢٣)، حيث تم إقرار مجموعة من التيسيرات الجمركية بالمواني الجافة لتخفيف الأعباء عن المستوردين، حيث يتم تقديم بيان جمركي واحد «ترانزيت» على منصة «نافذة»، يضم بوالص كل خط ملاحي على حدة، مع اعتبار المواني الجافة «أول منفذ وصول» لاستيفاء القواعد الاستيرادية والرقابية وجهات العرض اللازمة للإفراج النهائي عن البضائع بعد موافقة هذه الجهات، كما يتم التعامل مع البضائع التي يتم نقلها بنظام «الترانزيت غير المباشر» الواردة للمواني الجافة عبر مسار الإفراج الجمركي الأخضر والاكتفاء بعرضها على أجهزة الفحص بالأشعة.

١٣١ - السماح للمستوردين أو وكلائهم من المستخلصين الجمركيين باتخاذ إجراءات التخليص

الجمركي المسبق عن البضائع، (ديسمبر ٢٠٢٣)، التي يتم استيرادها من الخارج، وسداد نسبة ١٪ بدلاً من ٣٠٪ من الضرائب والرسوم المقدرة مبدئياً، قبل وصول البضاعة إلى الأراضي المصرية، وإجراء التسوية النهائية وسداد كامل الضرائب والرسوم المستحقة بعد وصول البضاعة، وفقاً للتعريفات الجمركية وقت الإفراج.

١٣٢ - تشكيل لجان دائمة وفرق دعم فني لتيسير الإجراءات الجمركية بمختلف المنافذ والمواني

(ديسمبر ٢٠٢٣)، وذلك على نحو يتسق مع جهود تطوير وميكنة المنظومة الجمركية، والتي تركز على استحداث المراكز اللوجستية، وربط جميع المواني إلكترونياً من خلال المنصة الموحدة «نافذة»، وتطبيق نظام التسجيل المسبق للشحنات «ACI» بهدف تخفيف متوسط زمن الإفراج الجمركي. وقد تمت ميكنة وتوحيد ٥٠ تطبيقاً جمركياً للاستيراد والتصدير بجميع المواني، بأنظمة «الوارد» و«الصادر» على منصة «نافذة»، ويمكن الآن إجراء عملية تثمين البضاعة من أي مركز لوجستي دون التقيد بمكان وجود البضاعة.

١٣٣ - تعظيم الشراكة بين مصر والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) (نوفمبر ٢٠٢٣)، حيث

قامت الوكالة بتغطية استثمارات بقيمة ٥٠٠ مليون دولار تقريباً في السوق المحلية منذ عام ٢٠١٢ حتى نوفمبر ٢٠٢٣، كما حصل القطاع الخاص على تمويلات تنموية من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين منذ ٢٠٢٠ وحتى نوفمبر ٢٠٢٣ بنحو ٩,٧ مليارات دولار؛ بهدف الحفاظ على بيئة ملائمة للقطاع الخاص بما يعزز مناخ الاستثمار في جمهورية مصر العربية لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية بجمهورية مصر العربية.

١٣٤ - توقيع وزارة المالية بروتوكول تعاون مع اتحاد المستثمرين العرب (نوفمبر ٢٠٢٣)، ويأتي

ذلك في ضوء حرص الحكومة على فتح آفاق جديدة للتواصل مع المستثمرين وتحفيزهم على توسيع أنشطتهم الإنتاجية في مصر، ومن شأن البروتوكول أن يساهم في تعزيز التعاون بين المستثمرين العرب والأفارقة لإقامة مشروعات مشتركة في مصر، على نحو يعزز جذب المزيد من الاستثمارات للقطاعات ذات الأولوية الوطنية والتنمية.

١٣٥ - توقيع اتفاقية الخدمات الاستشارية لمشروع تحلية مياه البحر بالعين السخنة بين المنطقة

الاقتصادية لقناة السويس والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (نوفمبر ٢٠٢٣)، وتم توقيع الاتفاقية على هامش حضور السيد رئيس مجلس الوزراء المائدة المستديرة حول برنامج «نُوقِي» في ١٩ نوفمبر ٢٠٢٣، وتأتي الاتفاقية بالشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، ممثلين في الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. وبموجب الاتفاقية، يوفر البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الخدمات الاستشارية لحوكمة إجراءات اختيار المكاتب الاستشارية العالمية التي ستتولى تجهيز مستندات طرح مناقصة محدودة للقطاع الخاص المحلي والإقليمي والدولي لمشروع تصميم وإدارة وصيانة وتشغيل محطة تحلية مياه البحر بالعين السخنة بطاقة إنتاج تتراوح بين ٢٠٠ و٣٠٠ ألف متر مكعب يومي كمرحلة أولى، بالإضافة إلى المشاركة في تأكيد سلامة إجراءات المشروع وقابلية توفير التمويل الخارجي المطلوب لتنفيذه.

١٣٦ - إطلاق تقرير المتابعة الأول لبرنامج «نُوقِي» (نوفمبر ٢٠٢٣)، البرنامج الذي يمثل محور الارتباط

بين مشروعات المياه والغذاء والطاقة، وأوضح التقرير أن إجمالي التعهدات المالية من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين لتنفيذ مكونات محور الطاقة بلغت نحو ٣,٢ مليارات دولار على مدار عام من العمل المشترك، وخلال السنة الأولى من إطلاق المنصة الوطنية لبرنامج «نُوقِي» أثمرت جهود التعاون مع شركاء التنمية عن إتاحة تمويلات لاستثمارات القطاع الخاص في العديد من مشروعات الطاقة المتجددة (رياح / شمسي)، وتوفير واستخدام تمويلات ميسرة ومنح ودعم فني ومبادلة ديون لعدة مشروعات.

١٣٧ - إصدار مركز معلومات مجلس الوزراء كُتيبًا للرد على أبرز استفسارات المستثمرين (نوفمبر

٢٠٢٣)؛ بهدف المساعدة على توفير المزيد من المعلومات، وتحقيق التواصل الفعّال مع المستثمرين؛ لذا، تضمن الكُتيب الرد على عدد (١٧) تساؤلًا رئيسًا للمستثمرين ويأتي إصدار الكُتيب في إطار اهتمام الدولة بتحسين المناخ الاستثماري في مصر وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتعلقت أبرز تساؤلات المستثمرين ببرنامج الطرقات الحكومية وأبرز المستجدات وإصدار الرخصة الذهبية وشروط ومزايا الحصول عليها، والإجراءات المتخذة لتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد المصري، وأبرز جهود الدولة لتعزيز المنافسة والحياد التنافسي، ومضمون القرارات الصادرة عن المجلس الأعلى للاستثمار في مايو ٢٠٢٣.

١٣٨ - الترويج للاستثمارات الأجنبية في مشروعات المنطقة الاقتصادية لقناة السويس (نوفمبر ٢٠٢٣)، وذلك من خلال الجولات الترويجية الدولية التي تنفذها المنطقة الاقتصادية لقناة السويس؛ بهدف جذب المزيد من الاستثمارات والمشروعات للاستفادة من الفرص الاستثمارية الكبيرة المتاحة بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، ونتج عن الزيارة الأخيرة لرئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس إلى دولة الصين خلال الفترة من ١٥ إلى ١٨ أكتوبر ٢٠٢٣ توقيع عقود جديدة لجذب استثمارات في عدة مجالات تشمل الوقود الأخضر والتصنيع، وعقد اتفاقيات مع الجانب الصيني شملت ١١ مشروعًا، بحجم استثمارات ١٥,٦ مليار دولار، من المخطط أن تُقام على مساحة ٤,٩ ملايين متر مربع، وتتيح ٩ آلاف فرصة عمل جديدة.

١٣٩ - التحديث المستمر للخريطة الاستثمارية من جانب الهيئة العامة للاستثمار (نوفمبر ٢٠٢٣)،

حيث يتم التحديث للخريطة بشكل مستمر بما يشتمل على الفرص الاستثمارية، والدراسات القطاعية، ودراسات الجدوى الاستراتيجية. وتم تخصيص مساحات عمل لعدد ٢٣ جهة، ليتولى موظفوها إدخال بيانات الفرص بشكل مباشر، بالإضافة إلى إتاحة آلية للترويج للفرص الاستثمارية، للقطاع الخاص على الخريطة الاستثمارية، وذلك تماشيًا مع خطة الحكومة لتعزيز دور القطاع الخاص. وبلغت الفرص المتاحة على هذه الخريطة حتى نوفمبر ٢٠٢٣ نحو ١٢٥٠ فرصة استثمارية، موزعة على ٥٦ جهة ولاية، ما بين وزارات، ومحافظات، وهيئات، وجهات أخرى، وقطاع خاص، وتنوع الفرص بين القطاعات الصناعية، والخدمية، والزراعية، والسياحية.

١٤٠ - إطلاق المرحلة الأولى للمنصة الإلكترونية لمنظومة الرخصة الذهبية باللغتين العربية

والإنجليزية، لتيسير على المستثمرين وتحسين مناخ الأعمال، وتمت تجربة عملية لتقديم إحدى الشركات المصرية طلب الحصول على الرخصة الذهبية عبر المنصة في مدة استغرقت نحو ١٠ دقائق، (نوفمبر ٢٠٢٣).

١٤١ - لأول مرة بإفريقيا استضافت مصر اجتماعات البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية

(أكتوبر ٢٠٢٣)، الذي يهدف إلى التضامن العالمي وتعميق الشراكات القارية، وتوفير التمويلات التنموية منخفضة التكلفة لدعم الاقتصادات الناشئة، وتحفيز القطاع الخاص لقيادة التعافي الأخضر، على نحو يساهم في إرساء دعائم التنمية العابرة للحدود، وتعتبر مصر أكبر مساهم في البنك الآسيوي بالقارة السمراء، ولديها محفظة استثمارية تصل إلى ١,٣ مليار دولار.

١٤٢ - استضافة مصر ملتقى الأعمال المصري الهندي بحضور ١٢٠٠ شركة (أكتوبر ٢٠٢٣)، في مدينة

شرم الشيخ، وملتقى «اتحاد جمعيات المطورين العقاريين الهندية» هو تجمع هندي يُعقد سنويًا خارج الهند، وضم الملتقى ممثلي ٣٠ من أبرز الشركات الهندية التي تعمل في قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والذكاء الاصطناعي، والبتترول والغاز والبتروكيماويات والرعاية الصحية والأدوية والخدمات المالية والمصرفية والتجارة الإلكترونية؛ بهدف زيادة وتعزيز الاستثمارات الهندية في مصر.

١٤٣ - انتهاء وزارة المالية من ٣٦٤ طلباً لمستثمرين ميدانياً وإلكترونيًا في مختلف القطاعات من ١٠

دول لشركات أجنبية (أكتوبر ٢٠٢٣)، حيث نجحت الإدارة العامة لخدمات المستثمرين بوزارة المالية بالتعاون مع الوزارات والجهات المعنية الأخرى في إنهاء ٣٦٤ طلباً للمستثمرين وحل مشاكلهم، في مختلف القطاعات لشركات أجنبية من ١٠ دول، منها فرنسا وأمريكا والهند والصين وكوريا الجنوبية، وتقوم الإدارة العامة لخدمات المستثمرين بالتواصل المباشر مع المأموريات المختصة فيما يتعلق بحالات رد الضريبة، بما يضمن تسريع وتيرة الإجراءات والتواصل المباشر أيضًا مع المنافذ الجمركية لمساعدة المستثمرين في سرعة إنهاء إجراءات الإفراج الجمركي بما يسهم في تشجيعهم على التوسع في أنشطتهم الاستثمارية.

١٤٤ - توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وبنك قطر الوطني

(أكتوبر ٢٠٢٣)؛ بهدف تعزيز التعاون في مجال الاستثمار، في إطار خطة الحكومة لتعزيز دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي في الترويج للاستثمار في مصر، وتنص مذكرة التفاهم على أن يقوم البنك بالترويج للاستثمار في مصر محليًا ودوليًا من خلال فروعه المنتشرة حول العالم، وأن يُعرّف عملاءه بخدمات الهيئة والفرص الاستثمارية المتاحة، بالإضافة إلى توفير معلومات دقيقة عن القطاعات الاقتصادية التي تحظى باهتمام العملاء الراغبين في الاستثمار بمصر، وأن يقوم البنك بالمشاركة في تنظيم لقاءات ثنائية وجماعية لعملاء البنك مع قيادات الهيئة أثناء الجولات الترويجية داخل مصر وخارجها.

١٤٥ - افتتاح المركز اللوجستي للخدمات الاستثمارية للمنطقة الحرة، التابع للجهاز التنفيذي

للمنطقة الحرة ببورسعيد (أكتوبر ٢٠٢٣)، ويستهدف المركز تقديم خدمة أسرع وأكثر تميزًا للمستثمرين ورواد المركز، خاصة ما يتعلق بخدمة البطاقات الاستثمارية، والخدمات الاستثمارية، وسيارات المنطقة الحرة، وغيرها.

١٤٦ - التوقيع على بروتوكول بين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية واتحاد بنوك مصر بشأن

تنفيذ أنشطة محور التمكين الاقتصادي للسيدات ضمن المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية (أكتوبر ٢٠٢٣)، ويهدف البروتوكول إلى تعزيز جهود الدولة لتحقيق التمكين الاقتصادي للسيدات في إطار المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية عن طريق دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بالتعاون مع وزارتي التضامن الاجتماعي، والتخطيط والتنمية الاقتصادية، والمجلس القومي للمرأة، والبنوك المصرية العاملة في جميع محافظات الجمهورية، من خلال توفير المنتجات والخدمات المالية وغير المالية طبقًا للقواعد والسياسات الداخلية المعمول بها في البنوك المشاركة، بما يسهم في دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، والمساعدة في التوسع وتوفير فرص العمل اللائقة.

١٤٧ - بذل العديد من الجهود لتذليل معوقات الاستثمار بالمناطق الصناعية، (سبتمبر ٢٠٢٣)،

ومنها التنسيق مع المحافظات لإنهاء إجراءات التصالح للأراضي الصناعية في المناطق الصناعية بالمحافظات في ضوء الطلبات التي تم استلامها، وقبولها حال استيفاء شروط التصالح تيسيراً على المستثمرين، على أن يتم استكمال باقي الإجراءات مثل رخص البناء، والتشغيل، والسجل الصناعي، من خلال هيئة التنمية الصناعية، كما يتم عقد اجتماعين أسبوعياً بين وزارة التنمية المحلية وهيئة التنمية الصناعية وجهاز شؤون البيئة، لحل مشاكل الموافقات البيئية للمستثمرين، مع توفير الكوادر الفنية المطلوبة لدراسة ومراجعة الدراسات البيئية المقدمة من المستثمرين الخاصة بالمناطق الصناعية للحصول على الموافقات البيئية اللازمة للمشروعات في أسرع وقت، وقد بلغ عدد المناطق الصناعية والاستثمارية المُعتمدة ١٤٦ منطقة، والمناطق الصناعية العشوائية ١٧٧ منطقة، تتضمن ٣٥,٤ ألف منشأة صناعية، وبلغ عدد طلبات التصالح المقدمة من المواطنين عن المنشآت الصناعية بالمناطق الصناعية ولاية المحافظات ١٤٤٧ طلباً بـ ٢٧ محافظة.

١٤٨ - التوقيع على اتفاق منع الازدواج الضريبي بين مصر وكرواتيا لتنشيط التجارة والاستثمار،

(سبتمبر ٢٠٢٣)، ويهدف الاتفاق إلى منع الازدواج الضريبي بين البلدين، على نحو يساهم في تنشيط التجارة وتعزيز الاستثمار بينهما، فضلاً عن دفع العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، وتعظيم المصالح المشتركة، وحفظ الحقوق الضريبية، والعمل على تعزيز الصادرات المصرية إلى كرواتيا لتصبح بوابة مصر للأسواق الأوروبية، بهدف زيادة الاستثمارات الكرواتية في مصر، والاستفادة من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية مؤخراً، مثل الرخصة الذهبية، والطروحات الحكومية.

١٤٩ - التوقيع على مذكرة تفاهم بين هيئتي الاستثمار في مصر وهونج كونج الصينية (سبتمبر

٢٠٢٣)، وتهدف مذكرة التفاهم إلى تشجيع زيادة حركة الاستثمار بين الجانبين، وتنظيم تبادل الخبرات والمعلومات، حيث تم الاتفاق مع هيئة ترويج الاستثمار وغرفة التجارة بهونج كونج على تنظيم زيارات لممثلي الشركات المالية والصناعية - والتي تتخذ من هونج كونج مقرات لها - إلى مصر، لتفقد الفرص الاستثمارية المتاحة على أرض الواقع، والتعرف على حزم الحوافز الممنوحة للمشروعات العاملة في مصر.

١٥٠- التوقيع على بروتوكول بشأن التطوير التكنولوجي لمنظومة المعلومات بالهيئة العامة

لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية، (سبتمبر ٢٠٢٣)، وتم توقيع البروتوكول بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية؛ وذلك بهدف تطوير منصة تكنولوجية متكاملة لتنظيم وإدارة الخدمات التي تقدمها الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية للمواطنين والمستثمرين، وإنشاء منصة جيومكانية لحوكمة منظومة التصرفات وحصر الملكيات، وحوكمة دورات العمل ونظام التحصيلات المالية بالهيئة والجهات التابعة لها، وإعادة هيكلة دورات عمل الطلبات للتوافق مع مفهوم الحوكمة والميكنة في الدولة المصرية، وإعداد خريطة جغرافية إلكترونية تفاعلية للأراضي ولاية الهيئة مع إمكانية إنتاج أطلس خرائط لهذه الأراضي، وتحديثه بشكل دوري، وذلك لتعزيز العوائد والفرص الاستثمارية ودعم واتخاذ القرار على مستوى الهيئة.

١٥١- وقّع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عقدين جديدين مع

شركة كونتكت المالية القابضة (سبتمبر ٢٠٢٣)، وذلك بقيمة ١١٠ ملايين جنيه بنظام التأجير التمويلي والتخصيم التجاري؛ بهدف تيسير إتاحة التمويلات للمشروعات الصغيرة الجديدة والقائمة بنظامي التأجير التمويلي والتخصيم التجاري ومساعدتها على النمو والتوسع وخلق المزيد من فرص العمل الدائمة والمؤقتة للشباب.

١٥٢- أعدت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة دراسة متكاملة عن آليات الترويج وجذب

الاستثمارات للمنطقة الاستثمارية لشركة مدينة دمياط للأثاث، (سبتمبر ٢٠٢٣)، وتتضمن الدراسة مقترحات التعامل مع التحديات التي تواجه مشروعات المنطقة، وآليات الترويج للمنطقة، واقتراح منظومة من الحوافز الضريبية وغير الضريبية لزيادة الإقبال عليها، وإنشاء منطقة حرة عامة بالمدينة، وذلك في إطار تنفيذ التكاليفات الرئاسية بصياغة خريطة طريق لتطوير صناعة الأثاث في مصر، للاستفادة من الميزة التنافسية لصناعة الأثاث في دمياط.

١٥٣- إطلاق منصة مصر للاستثمار البيئي والمناخي، (سبتمبر ٢٠٢٣)، وهي منصة إلكترونية تفاعلية

باللغتين الإنجليزية والعربية، يتم من خلالها استعراض منظومة الاستثمار في مصر وفرص الأعمال في الاقتصاد الأخضر ومرونة المناخ، كما تُعد هذه المنصة بوابة إلكترونية لرجال الأعمال، والمطورين، والممولين، والمستثمرين، والمؤسسات الداعمة، بهدف توفير العديد من دراسات الجدوى الاقتصادية المبدئية والفرص الاستثمارية الواعدة في إدارة المخلفات، والطاقة المستدامة، والسياحة البيئية، والصناعات القائمة على أساس حيوي، والزراعة وإنتاج الغذاء.

١٥٤ - تم تنفيذ ١٣ قرارًا من بين ٢٢ قرارًا تمت الموافقة عليها من المجلس الأعلى للاستثمار حتى ٢٩ أغسطس ٢٠٢٣، كما تم تنفيذ ٤ قرارات فرعية من بين أصل ١٤ قرارًا فرعيًا من القرار رقم (٢٢)، وتتمثل القرارات المنفذة فيما يلي:

• **القرارات الـ ١٣ المنفذة:**

- ١- قرار رقم ٢١٤٠ لسنة ٢٠٢٣ بتعديل بعض مواد اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار المادة رقم ٧٦ والمادة رقم ٤.
- ٢- وافق البرلمان على مشروع القانون في ٦ يوليو ٢٠٢٣ بتعديل نص المادة ٣٤ من قانون الاستثمار للسماح بالترخيص للمشروعات القائمة على الغاز الطبيعي.
- ٣- قرار رقم ١٨٨٩ لسنة ٢٠٢٣ بتحديد مدى زمني لجميع الموافقات لا يتجاوز (١٠) أيام عمل ولمرة واحدة فقط في التأسيس.
- ٤- وافق البرلمان على مشروع القانون في ١١ يوليو ٢٠٢٣ بالتوسع في إصدار الرخصة الذهبية، والنظر في عدم قصرها على مشروعات استراتيجية.
- ٥- إجراء تعديل تشريعي على نص المادة الثانية من القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٩٦، بما يسمح لغير المصري بتملك العقارات.
- ٦- قانون رقم (١٥٩) لسنة ٢٠٢٣، بإجراء تعديلات على بعض المواد القانونية التي تمنح معاملة تفضيلية للشركات المملوكة للدولة.
- ٧- تعزيز الحوكمة والشفافية من خلال نشر عدة تقارير دورية، حيث تقوم وزارة المالية بنشر مجموعة من التقارير الدورية حول (المزايا والإعفاءات الضريبية، والضمانات والالتزامات، وتوزيع الأرباح للشركات المملوكة للدولة).
- ٨- تمت إحالة مشروع قانون للبرلمان، بتعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨.
- ٩- قرار رقم ٢١٣٦ لسنة ٢٠٢٣ بإنشاء وحدة بمجلس الوزراء تختص بوضع السياسات واللوائح المناسبة للشركات الناشئة.
- ١٠- تعديل نص القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٧ للسماح بقيد المستثمر الأجنبي بسجل المستوردين، حتى وإن لم يحمل الجنسية المصرية لمدة ١٠ سنوات.
- ١١- إنشاء منصة إلكترونية موحدة لتأسيس وتشغيل وتصفية المشروعات وإقرار تعديلات قانون التوقيع الإلكتروني (قانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤).

١٢- قانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٢٣، بإنهاء تعديلات قانون تحويل الأرباح للشركات القابضة والشركات التابعة بما يضمن تخفيف الأعباء الضريبية وعدم خلق ازدواج ضريبي.

١٣- الكتاب الدوري الصادر لجميع الوزراء بتاريخ ٣ أغسطس ٢٠٢٣، بإصدار قرار تنظيمي ملزم بضوابط واضحة لتحديد مدى زمني محدد؛ لصرف تعويض المستثمرين في حالات نزع الملكية بما لا يزيد على ٣ أشهر.

• ٤ قرارات فرعية منفذة من بين أصل ١٤ قرارًا فرعيًا من القرار رقم (٢٢):

١- وافق مجلس الوزراء في ٢٥ مايو ٢٠٢٣ على حزمة حوافز للمطورين العقاريين بالمدن الجديدة.

٢- صدر قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٧٢ لسنة ٢٠٢٣ بتحديد مدة رخصة التشغيل لتكون خمس سنوات، وليس سنة واحدة.

٣- أقر مجلس الوزراء في جلسته ٢٤٠ بتاريخ ١٧ مايو ٢٠٢٣ مشروع قانون بشأن حزمة حوافز الهيدروجين الأخضر.

٤- صدر قرار وزير المالية في ٧ أغسطس ٢٠٢٣ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك، بما يساهم في تبسيط الإجراءات لتقليص زمن الإفراج الجمركي، على نحو يتسق مع جهود جعل مصر مركزًا إقليميًا لتجارة الترانزيت.

١٥٥ - تأسيس منصة إلكترونية لتأسيس الشركات، والتي شهدت تأسيس أول شركة إلكترونيًا

عبر المنصة الرقمية لهيئة الاستثمار، (أغسطس ٢٠٢٣) كأحد أهم قرارات اجتماع المجلس الأعلى للاستثمار الذي عُقد في مايو ٢٠٢٣، برئاسة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، كما تم تنفيذ الشركة في وقت قياسي، وتمثل نقلة نوعية، حيث تُضفي قدرًا أكبر من مرونة الإجراءات بما يعزز خطط الدولة نحو تهيئة مناخ جاذب للاستثمار.

١٥٦ - موافقة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة على إقامة مدينة طربول بنظام المناطق

الاستثمارية، (أغسطس ٢٠٢٣)، لإنشاء مجمع إقليمي تنموي متكامل، على مساحة ٢٦ ألف فدان بالظهير الصحراوي لمدينة أطفح شمال الجيزة، بتكلفة استثمارية لإنشاء وتطوير المشروع نصف تريليون جنيه، ومن المتوقع أن يوفر ٧٥٠ ألف فرصة عمل مباشرة، تنفيذًا لاستراتيجية التنمية «رؤية مصر ٢٠٣٠»، فيما يتعلق بإنشاء المُدن الخضراء والذكية.

١٥٧ - توقيع وثيقة إتاحة الأرض لتنفيذ مشروع لإنتاج الكهرباء من الرياح بقدرة ٣ جيجاوات بين

هيئة تنمية الطاقة الجديدة والمتجددة وتحالف شركات عالمية، (أغسطس ٢٠٢٣)؛ لتشجيع الاستثمار في مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة بما يتماشى مع الجهود العالمية لمواجهة تحديات تغير المناخ، والمشروع الجديد يوفر طاقة نظيفة ومستدامة لنحو مليوني منزل مصري، ويسهم في خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار ٦,٥ ملايين طن سنوياً.

١٥٨ - إطلاق شركة «انطلاق» لدعم ريادة الأعمال في مصر بناءً على التوصيات الرئاسية في

«منتدى شباب العالم»، (يوليو ٢٠٢٣)، حيث كانت إحدى توصيات المؤتمر في يناير ٢٠٢٢ «تكليف إدارة المنتدى بتفعيل مبادراتها بإنشاء حاضنة عالمية لرواد الأعمال والمشروعات الناشئة والصناعات الصغيرة»، وذلك بالتنسيق مع رئاسة مجلس الوزراء والجهات المسؤولة مع التوسع في إشراك القطاع الخاص، ومؤسسات التمويل الدولية وشركاء التنمية في هذه المبادرة. لذا تم العمل على زيادة تعزيز ثقافة ريادة الأعمال ودعم القدرات الشبابية من خلال الشركات الناشئة بوصفها مصدرًا أساسيًا للاستثمار الأجنبي وتوفير فرص العمل، وتستهدف الحكومة توسيع نطاق التعاون مع الشركة من خلال تقديم الحوافز التي تكفلها القوانين المصرية لمشروعات ريادة الأعمال والشركات الناشئة، وكذلك تدشين منصة إلكترونية لمشروعات ريادة الأعمال وتدريب خريجي الجامعات، (ديسمبر ٢٠٢٣). كما تم إطلاق التقرير نصف السنوي من شركة «انطلاق» لقطاع ريادة الأعمال في مصر، في نسخته الثانية (أغسطس ٢٠٢٤).

١٥٩ - السماح للمستثمر الأجنبي بالحصول على الإقامة خلال فترة تأسيس الشركة، (يوليو ٢٠٢٣)،

بما يمكنه من التعامل مع البنوك وفتح حساب بنكي خاص به، وفتح وإطلاق تملك الأجنبي للعقارات؛ فقد كانت القوانين والقرارات المنظمة لذلك تسمح بوحدين كحد أقصى، بينما الآن لم يعد هناك حد أقصى شريطة أن يقوم الشخص بتحويل الأموال من خارج الدولة.

١٦٠ - توقيع ١١ وثيقة تعاون بين مصر والعراق على هامش أعمال الدورة الثانية «للجنة العليا المصرية

- العراقية المشتركة»، (يونيو ٢٠٢٣)، وذلك في مجال المشروعات المتوسطة والصغيرة، بين البنك المركزي العراقي، وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر المصري؛ للتعاون في مجال تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق النمو الاقتصادي.

١٦١- موافقة المجلس الأعلى للاستثمار الذي انعقد برئاسة السيد رئيس الجمهورية يوم ١٦ مايو ٢٠٢٣ على عدد (٢٢) قرارًا يتمثلون فيما يلي:

• فيما يتعلق بقيود تأسيس الشركات:

- ١- تمت الموافقة على مشروع قرار خاص بدراسة تعديل بعض مواد اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧.
- ٢- مشروع قرار خاص بتعديل نص المادة رقم ٣٤ من قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، مع السماح بالترخيص لمشروعات الصناعات القائمة على الغاز الطبيعي كأحد مدخلات الإنتاج، للعمل بنظام المناطق الحرة.

• في شأن تعدد الموافقات وطول وقت الحصول عليها:

- ٣- الموافقة على إصدار قرار يُعمم على الجهات كافة؛ لتحديد مدى زمني محدد لكافة الموافقات بـ ١٠ أيام عمل، ولمرة واحدة عند التأسيس، بما يضيف المزيد من الثقة في المناخ الاستثماري في مصر.
- ٤- توجيه للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بالتعاون مع كافة الجهات المعنية لإنشاء «منصة إلكترونية موحدة لتأسيس وتشغيل وتصفية المشروعات»، وإقرار تعديلات قانون التوقيع الإلكتروني (قانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤) وإحالة البرلمان، بما يعمل على خفض الحواجز البيروقراطية وتبسيط الإجراءات.

• فيما يتعلق بتخصيص الأراضي:

- ٥- تكليف وزارة العدل بإعداد مجموعة من التعديلات التشريعية اللازمة للتغلب على القيود المتعلقة بتملك الأراضي، وتسهيل تملك الأجانب للعقارات.

• وفيما يتعلق بتصاريح مزاولة النشاط:

- ٦- الموافقة على التوسع في إصدار الرخصة الذهبية والنظر في عدم قصرها على الشركات التي تؤسس لإقامة مشروعات استراتيجية أو قومية، وتعديل المواد رقم (٤٠) و(٤١) و(٤٢) المنظمة للرخصة الذهبية بما يضمن جواز منح الشركات المنشأة قبل قانون الاستثمار لعام ٢٠١٧ الرخصة الذهبية.

- ٧- تكليف مجلس الوزراء بدراسة نقل تبعية الأجهزة المُنظمة بقطاعات المرافق، بما يضمن استقلاليتها؛ بهدف تعزيز الفصل بين الملكية والإدارة في عدد من قطاعات الدولة.

٨- الموافقة على مشروع قرار بإجراء تعديلات على بعض المواد القانونية التي تمنح معاملة تفضيلية للشركات والجهات المملوكة للدولة، بهدف تعزيز الحياد التنافسي في السوق المصرية.

• من أجل توحيد أطر العمل للشركات المملوكة للدولة كافة:

٩- الموافقة على مشروع قرار بإصدار قانون بإنشاء وحدة بمجلس الوزراء تتولى جمع بيانات الشركات المملوكة للدولة، وتكون قراراتها مُلزِمة بإعادة الهيكلة، سواء بالبيع أو نقل التبعية من جهة إلى أخرى، على أن ترفع نتيجة أعمالها كل ٣ أشهر للسيد رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء.

١٠- تعزيز الحوكمة والشفافية من خلال نشر التقارير المالية للشركات المملوكة للدولة.

• لمعالجة صعوبة استيراد مستلزمات الإنتاج:

١١- تمت الموافقة على مشروع قرار بتعديل نص القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٧ للسماح ببيع المستثمر الأجنبي بسجل المستوردين، حتى وإن لم يحمل الجنسية المصرية، وذلك لمدة ١٠ سنوات؛ ويأتي هذا في إطار الجهود المبذولة للسماح بتيسير إجراءات الاستيراد للمستثمر الأجنبي.

• لمواجهة الأعباء الإضافية المفروضة على المستثمرين:

١٢- الموافقة على مشروع قرار بألا يجوز لأي جهة إصدار قرارات تنظيمية عامة تُضيف أعباء مالية أو إجرائية تتعلق بإنشاء أو تشغيل مشروعات تخضع لأحكام قانون الاستثمار أو فرض رسوم أو مقابل خدمات عليها أو تعديلها، إلا بعد أخذ رأي مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار وموافقة مجلس الوزراء والمجلس الأعلى للاستثمار.

١٣- الموافقة على مشروع قرار تنظيمي مُلزم بآليات وضوابط واضحة بحالات فرض رسوم التحسين طبقاً للقوانين المُنظمة، وأُسُس احتساب كل حالة، والنظر في عمل تصنيفات للقيم المطلوبة حسب الغرض من الاستثمار، سواء صحي، أو سياحي، أو فندقي، ويتم تعميمه على جميع الجهات الإدارية. ويأتي ذلك للتخلص من مسألة تعدد الجهات التي تفرض رسوم التحسين على المستثمرين، إذ يقوم المستثمر بدفع نفس الرسوم لعدة جهات.

١٤- الموافقة على مشروع قرار بتوجيه وزارة المالية باستحداث نظام مقاصة بين مستحقات المستثمرين وما عليهم من أعباء ضريبية أو غيرها لصالح الجهات الحكومية، مع وضع حد زمني (٤٥ يومًا) يضمن الإسراع في رد ضريبة القيمة المُضافة، وتسريع الإجراءات.

• في إطار جهود خلق بيئة تشريعية ضريبية مُستقرة:

١٥- الموافقة على مشروع قرار بالإسراع في الإعلان عن وثيقة السياسات الضريبية للدولة خلال السنوات الخمس المقبلة؛ وذلك للقضاء على عدم استقرار التشريعات الضريبية وتعدد الجهات المنوطة بها، وفرض رسوم إضافية من الجهات المختلفة.

١٦- مشروع قرار بتكليف وزارة العدل بسرعة إنهاء تعديلات قانون تحويل الأرباح للشركات القابضة والشركات التابعة بما يضمن تخفيف الأعباء الضريبية وتجنب الازدواج الضريبي، ويأتي ذلك في إطار تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي.

١٧- مشروع قرار بتكليف وزارة العدل بتعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨، بما يسمح برفع الاختصاص القيمي للمحاكم الاقتصادية والجزئية، وتوسيع نطاق اختصاصها الموضوعي لفض النزاعات التجارية، مع رفع نصاب عدم الطعن، بما يُعزز آليات تسويات النزاعات التجارية؛ ومن ثم تسريع إنفاذ العقود.

١٨- مشروع قرار بتكليف وزارة العدل بإصدار قرار تنظيمي مُلزم بضوابط واضحة لتحديد مدى زمني مُحدد لصرف تعويض للمستثمرين في حالات نزع الملكية بما لا يزيد على ٣ أشهر، مع إلزام الجهات الإدارية بتكثيف التفاوض مع المستثمرين على التعويضات الملائمة، بما يُضفي المزيد من الثقة في المناخ الاستثماري في مصر.

١٩- مشروع قرار بالاستفادة من مؤسسة التمويل الدولية IFC، للتعاقد مع مكتب استشاري عالمي؛ لوضع رؤية تشاركية واستراتيجية واضحة للاستثمار في مصر، وآليات تحسين ترتيب مصر في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال خلال السنوات المقبلة؛ لتحقيق المستهدف القومي برفع معدلات الاستثمار إلى ما يتراوح بين ٢٥٪ إلى ٣٠٪.

٢٠- دراسة تعديل ٩ مواد من قانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٥، مع استحداث عدد من المواد الإضافية على نص القانون، بما يمنح مزايا وإعفاءات للمنطقة الاقتصادية.

٢١- إنشاء وحدة دائمة بمجلس الوزراء برئاسة الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار، تختص بوضع السياسات والقوانين واللوائح المناسبة لنمو وازدهار الشركات الناشئة في مصر، وكذا تلقي شكاوى الشركات الناشئة بالتنسيق مع وحدة حل مشاكل المستثمرين، ووضع حلول ملائمة لكل منها بالتنسيق مع جهات الاختصاص.

٢٢- اعتماد حزمة من الحوافز دعمًا لعدد من القطاعات والمشروعات، منها ما يتعلق بدعم القطاع الزراعي، والصناعي، والطاقة فيما يخص إنتاج الهيدروجين الأخضر، هذا إلى جانب قطاع الإسكان وما يخص المطورين العقاريين والمشروعات الاستثمارية بالمدن الجديدة، وكذا قطاع النقل فيما يتعلق برسوم الصادرات والجمارك، وتوحيد استراتيجية التسعير.

١٦٢ - إطلاق الحكومة أول صندوق استثماري «برنامج رأس المال المخاطر» من خلال جهاز تنمية

المشروعات وبالشراكة مع البنك الدولي، (مايو ٢٠٢٣)، بهدف الاستثمار في التمويل الموجه للمشروعات الناشئة، كما أن هذا البرنامج يستثمر بالفعل في الشركات المصرية الناشئة، ويسمح لصناديق الاستثمار المصرية باستثمار جزء من رؤوس أموالها في الشركات الناشئة الإفريقية التي ترغب في العمل بمصر، وكذلك الشركات المصرية الراغبة في التوسع في الدول الإفريقية للتكامل مع دول القارة.

١٦٣ - توقيع مذكرة تفاهم بين مجموعة «بنية» وشركة خزنة داتا سنترز، ومنطقة المعادي

التكنولوجية (وهي أول منطقة استثمارية متخصصة في مصر تم تأسيسها من خلال مشروع تعاوني مشترك بين لفيف من الهيئات الحكومية بما في ذلك وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزارة الاستثمار ومحافظة القاهرة)، (مايو ٢٠٢٣)، لإقامة أول مركز بيانات فائق القدرة في مصر بقدرة ٢٥ ميجاوات وبتكلفة استثمارية ٢٥٠ مليون دولار في المنطقة التكنولوجية بالمعادي، بحضور سفيرة دولة الإمارات العربية المتحدة في مصر.

١٦٤ - توقيع أحد أكبر حزم التمويل الموجهة لدعم خطة تطوير وسائل النقل في مصر، خلال

مُنْتَدَى رجال الأعمال المصري - الياباني الذي ترأسه رئيس الوزراء المصري والياباني، (أبريل ٢٠٢٣)، وهو تمويل مشروع الشريحة الثالثة للمرحلة الأولى من الخط الرابع من مترو أنفاق القاهرة الكبرى، بقيمة إجمالية ١٠ مليار ين ياباني، أي نحو ٧٠٠ مليون دولار، والذي سيُسهم في ربط مدينة السادس من أكتوبر والمنطقة الأثرية بالهرم بشبكة مترو الأنفاق؛ مما يعكس ثقة المستثمرين اليابانيين في الاقتصاد المصري وآفاقه المستقبلية.

١٦٥ - نجاح التعاون الجمركي مع الجمارك الإيطالية الذي تجسد في «مشروع التوأمة»، (مارس

٢٠٢٣)، ويُعد بمثابة نموذج مصري إيطالي لتوطين التجارب الجمركية الحديثة والمتطورة، وتعظيم الجهود الهادفة إلى تيسير وميكنة الإجراءات وفقاً لأفضل الممارسات العالمية المتقدمة؛ بما يسهم في تسهيل حركة التجارة البينية، وخفض تكلفة الاستيراد والتصدير.

١٦٦ - انضمام ٣٤٩ مستوردًا ومصدرًا ومستخلصًا جمركيًا إلى برنامج «المشغل الاقتصادي

المعتمد»، (مارس ٢٠٢٣)، حيث يتيح البرنامج العديد من المزايا للشركات، منها: أولوية الدور في كل الإجراءات الجمركية من التسجيل حتى الإفراج عبر المنصة الإلكترونية الموحدة للتجارة القومية «نافذة»، مع تخصيص لجنة بكل مركز لوجستي؛ لإنهاء الإجراءات الخاصة بالمنضمين للمشغل الاقتصادي المعتمد، يمتد عملها إلى ما بعد مواعيد العمل لتسريع وتيرة الإفراج الجمركي، والتمتع بالمسار الأخضر؛ لتطبيق أقل نسبة من الفحص الفعلي للرسائل الجمركية.

١٦٧ - حرص الحكومة على تعزيز قنوات التواصل مع مختلف الشركات الاستثمارية العاملة

في مصر، من خلال عقد مؤتمر صحفي لرئيس الوزراء بحضور عدد من ممثلي مجموعة من الشركات الاستثمارية العاملة في مصر (مارس ٢٠٢٣)، لاستعراض الخطوات والإجراءات التي اتخذتها الدولة المصرية لحل مشكلات المستثمرين وتعزيز بيئة الاستثمار، وكذا توضيح الخطوات التي تتخذها الدولة لدفع وتشجيع الاستثمار في مصر، كما حضر المؤتمر مجموعة من الرؤساء والمديرين التنفيذيين لعدد من شركات القطاع الخاص؛ لإتاحة الفرصة لهم لاستعراض ما تم اتخاذه من قرارات وإجراءات من جانب الدولة وللتعامل مع التحديات والمعوقات التي واجهتهم، كما أكد ممثلو عدد من الشركات الاستثمارية في مصر نجاح وحدة حل مشكلات المستثمرين في التعامل مع مشكلاتهم، ومن بين تلك الشركات شركة «تي سي آي سنمار» الهندية للصناعات الكيماوية، وشركة «ديكاتلون» الفرنسية المتخصصة في المستلزمات الرياضية، وشركة «دايون» الصينية، وشركة «الظاهرة مصر» وهي شركة إماراتية زراعية، وشركة «الفلاح للخرسانة الجاهزة» وهي شركة إماراتية في مصر، ومجموعة «الغانم الزراعية»، وتمثل استثمارًا كويتيًّا في مصر، وشركة «سوميتومو إلكترويك إيجيبت»، وشركة «إسكندرية لمسابوكات السيارات»، وشركة «النوبارية لإنتاج البذور»، وشركة «راية إلكترويك».

١٦٨ - إطلاق أول شركة مصرية للاستثمار في شهادات الكربون EGYCOP (مارس ٢٠٢٣)، والتي تم

إطلاقها ضمن فعاليات مؤتمر المناخ COP27، كأول شركة استثمار مباشر تعمل في أسواق الكربون الطوعية، وتستهدف الشركة البدء في مصر بالتعاون مع صندوق مصر السيادي وعدد من البنوك، والعمل على الانتهاء من دراسة الجدوى اللازمة؛ لتساهم الشركة في تنفيذ خطة المساهمات الوطنية المحدثة من خلال الاستثمار في تقليل الانبعاثات، ومناقشة آلية اعتماد الشركات العاملة في شهادات الكربون.

١٦٩ - تحديد فترة زمنية بحد أقصى تقوم فيها هيئة الاستثمار بإصدار هذه الرخص، (فبراير ٢٠٢٣) في

ضوء العمل على تمكين القطاع الخاص والتوسع في الأنشطة التي يقوم بها التي من شأنها توفير فرص عمل جديدة، وهو ما تدعمه الدولة.

١٧٠ - نشر وزارة المالية والهيئة العامة للخدمات الحكومية تقارير دورية بنتائج المناقصات المنفذة.**١٧١ - إتاحة الفرصة أمام أصحاب المشروعات ليتقدموا إلى اللجنة العليا لمنح موافقات الرخصة**

الذهبية بمجلس الوزراء تحت إشراف رئيس مجلس الوزراء الشخصي مباشرة (فبراير ٢٠٢٣)، والتي تجتمع بصورة أسبوعية، أو كل أسبوعين على الأكثر لإصدار الرخص، حتى يكون هناك منفذ آخر للتقدم للحصول على الرخصة الذهبية، بجانب هيئة الاستثمار، وباقي الجهات المعنية الأخرى.

١٧٢ - افتتاح منتدى الأعمال المصري الروماني بحضور رئيسي وزراء مصر ورومانيا، (فبراير ٢٠٢٣)،

بمقر الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، بحضور ٦١ شركة من الشركات المصرية والرومانية البارزة العاملة في مختلف القطاعات والمجالات، وتشمل الغاز الطبيعي، والمنسوجات، والطاقة المتجددة، والمقاولات والإنشاءات، بالإضافة لمجال المعدات والتجهيزات الطبية، والأثاث، وغيرها.

١٧٣ - إطلاق مبادرة لدعم القطاعات الصناعية والزراعية لمدة خمس سنوات بفائدة ميسرة ١١٪

تتحملها وزارة المالية بقيمة ١٥٠ مليار جنيه، (يناير ٢٠٢٣)، وتحمل الخزانة العامة للدولة ١٠ مليارات جنيه سنوياً فارق سعر الفائدة في هذه المبادرة التي تسري أيضاً على أنشطة الطاقة الجديدة والمتجددة ومصانع المناطق الحرة والجمعيات التعاونية الزراعية، والتي تحفز المستثمرين، وتدفعهم للتوسع في الإنتاج والتصدير، وتم إعلان البنك المركزي عن بدء تفعيلها (مارس ٢٠٢٣).

١٧٤ - دشن مجلس الوزراء رابطاً على موقعه الإلكتروني (ديسمبر ٢٠٢٢)، لتلقي طلبات المستثمرين

الراغبين في الحصول على الرخصة الذهبية والبت فيها إلكترونياً وبشكل عاجل استجابةً لمطالب مجتمع الأعمال وتنفيذاً لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية في هذا الصدد.

١٧٥ - تيسير شروط تخصيص الرخصة الذهبية من خلال إلغاء شرط ألا يقل رأس المال المصدر عن

٢٠٪ من إجمالي التكاليف الاستثمارية للمشروع، (ديسمبر ٢٠٢٢).

١٧٦ - تشكيل لجنة وزارية عليا لتنظيم المؤتمر القومي للاستثمار ٢٠٢٣ بقرار رئيس الوزراء رقم

(٤٤٢٨) لسنة ٢٠٢٢ برئاسة رئيس مجلس الوزراء (ديسمبر ٢٠٢٢)، وعضوية عدد من الوزارات والجهات المعنية، وعلى رأسها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وبحيث تتولى اللجنة القيام بمهام التحضير لاستضافة مصر للمؤتمر القومي للاستثمار خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤، وكذا اعتماد خارطة الطريق والخطة العامة للإعداد لهذا المؤتمر والتجهيزات التنظيمية والإدارية واللوجستية اللازمة.

١٧٧ - إطلاق الرخصة الذهبية للمشروعات وتشكيل لجنة عليا للبت في طلبات الراغبين في

الحصول على الرخصة الذهبية، بموجب قرار رئيس الوزراء رقم (٤٢٥١) لسنة ٢٠٢٢، (نوفمبر ٢٠٢٢)، والتي يأتي إصدارها في صورة «كارت ذي» بخاصية «كيو آر كود»، وفقاً للتقنيات الحديثة، من أجل الاطلاع من خلاله على كافة البيانات الخاصة بتلك الرخصة، وتم توسيع نطاق الأنشطة التي يمكن أن تسري عليها الرخصة الذهبية، (فبراير ٢٠٢٣).

١٧٨ - إقرار مجلس الوزراء حافزا نقديا برد حتى ٥٥% من ضريبة الدخل للمستثمرين، قرار مجلس الوزراء رقم (٢١٤) لسنة ٢٠٢٢، (أكتوبر ٢٠٢٢).

١٧٩ - إطلاق استراتيجية الملكية الفكرية (سبتمبر ٢٠٢٢)، بما يُعد الخطوة الأولى من نوعها في مصر، وانعكاسًا حقيقيًا لاهتمام الدولة المصرية البالغ بهذا الملف، إيمانًا بأهميته، وإدراكًا لما تلعبه منظومة الملكية الفكرية من أدوار في دفع عجلة الاقتصاد المصري، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بمختلف أبعادها الاجتماعية والاقتصادية.

١٨٠ - موافقة مجلس الوزراء على مقترح إنشاء شركة مساهمة للمصريين بالخارج وبحث آليات تنفيذها (سبتمبر ٢٠٢٢)، على نحو يُساعد في تعظيم دورهم في تعزيز الاستثمارات بمصر، مع التركيز على المشروعات ذات الأولوية الوطنية، والتي تحقق التنمية المستدامة.

١٨١ - مد الفترة التجريبية لمنظومة التسجيل المسبق للشحنات بالموانئ الجوية عدة مرات، حيث تأجلت في المرة الأولى من أكتوبر ٢٠٢٢ لـ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (سبتمبر ٢٠٢٢)، وكان مقررا لها أن تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٣، إلا أنها تأجلت مرة أخرى لحين استقرار الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية، وذلك لمنح المستوردين والمستخلصين الجمركيين ووكلاء الشحن الجوي والشركات المصدرة لمصر والشركات العالمية متعددة الجنسيات وقتًا إضافيًا لتوفيق أوضاعهم والتسجيل على المنظومة الجديدة، وتيسيرًا عليهم في ظل ما يشهده الاقتصاد العالمي من اضطرابات حادة ومتغيرات غير مسبوقة تلقي بظلالها على اقتصادات كل الدول بما فيها مصر.

١٨٢ - إنجاز أكثر من ٥٧ ألف «منازعة» بضريبة متفق عليها تتجاوز ٤١ مليار جنيه، (أغسطس ٢٠٢٢).

١٨٣ - فتح الباب للتقدم لإنهاء المنازعات الضريبية، (يوليو ٢٠٢٢).

١٨٤ - زيادة قاعدة الشركات المستفيدة من الرخصة الذهبية بموجب قرار رئيس الوزراء رقم (٢٣٠٠) لسنة ٢٠٢٢ (يونيو ٢٠٢٢)، بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٣١٠) لسنة ٢٠١٧.

١٨٥ - تأسيس وحدة دائمة مُشكلة بمجلس الوزراء لحل مشكلات المستثمرين وبوابة إلكترونية

لتلقي شكواهم، (مايو ٢٠٢٢)؛ حيث استطاعت إنهاء أكثر من (٨٠٪) من الشكاوى الواردة لصالح المستثمرين، مما انعكس على ارتفاع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر، (فبراير ٢٠٢٣)، حيث تلقت الوحدة ٢٠٢٩ شكوى منذ منتصف يونيو ٢٠٢٢ حتى نهاية مايو ٢٠٢٣، تم البت في ١٤٨٨ شكوى منها، باتخاذ قرارات نهائية بشأن حل وإزالة أسباب هذه الشكاوى والمشكلات، (مايو ٢٠٢٣)، وتستمر جهود الوحدة لحل مشكلات المستثمرين (نوفمبر ٢٠٢٣)، حيث تتولى الوحدة النظر في مشكلات المستثمرين والعمل على حلها، لاستمرار المضي في اتجاه تحسين مناخ الاستثمار، وإزالة أي عقبات أو مشكلات تواجه المستثمرين.

١٨٦ - الإعلان عن تبني برنامج سنوي لتسهيل الأصول (مايو ٢٠٢٢)، من خلال برنامج للطروحات

الحكومية، وذلك من خلال طرح أسهم عدد من الشركات المملوكة للدولة أو التي تساهم فيها، والتمهيد لطرح شركات القوات المسلحة في البورصة المصرية، بما يساهم في توفير سيولة فورية بالعملة الأجنبية، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز ثقة المستثمرين الأجانب في المناخ الاستثماري.

١٨٧ - دعم التحول للاقتصاد الأخضر والمحافظة على الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية من

خلال منح حوافز خضراء (مارس ٢٠٢٢)، تنقسم إلى: ١- حوافز ضريبية لمشروعات الاستثمار في قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة ممثلة في مشروعات إنتاج وتخزين وتصدير الهيدروجين الأخضر وقطاع الصناعة بما يشمل تصنيع البدائل الآمنة الصديقة للبيئة للمنتجات البلاستيكية، ٢- حوافز غير ضريبية حيث تمت موافقة رئاسة مجلس الوزراء على تخصيص قطع أراضي لمحطات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح التي ستمد أول مصنع للهيدروجين الأخضر في البلاد بالطاقة.

١٨٨ - رفع كفاءة النقل بكافة وسائله وتوفير النقل المتعدد الوسائط لرفع كفاءة سلاسل الإمداد

وتنظيم شراكة القطاع الخاص وتفعيل دوره بها، حيث تم وضع مخطط شامل يتضمن خريطة استثمارية للموانئ المصرية، كما تم تطوير الهيكل التنظيمي لقطاع النقل البحري، كذلك تم تطوير البنية التشريعية بما يتماشى مع التطورات المحلية والعالمية ومواكبة المعاهدات والالتزامات الدولية، أيضا تم تحويل نظام التكاليف الحالي للهيئة القومية للسكك الحديدية من نظام يدوي إلى نظام مميكن لحساب تكلفة خدمتي نقل الركاب والبضائع على حد سواء.

١٨٩ - تعظيم قيمة بعض الأصول غير المستغلة أو المستغلة بشكل غير كفاء بالشراكة مع القطاع

الخاص، بما يعزز من مشاركته في النشاط الاقتصادي، ويساهم في تنمية موارد الدولة وتعظيم قيمتها المضافة وارتفاع معدلات التشغيل، حيث تم التعاقد مع مستثمرين لتطوير مجمع التحرير والمقر الإداري لوزارة الداخلية والقرية الكونية بمدينة السادس من أكتوبر.

ملحق (٥)

128
إجراءً إصلاحياً

إصلاحات الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية

١- أصدر السيد رئيس الوزراء قرارًا بتشكيل لجان استشارية مُتخصصة لتعزيز التواصل بين الحكومة والقطاع الخاص، (ديسمبر ٢٠٢٤)، وينص القرار على تشكيل ٦ لجان استشارية مُتخصصة، وهي: (الاقتصاد الكلي، وتنمية الصادرات، والاقتصاد الرقمي وريادة الأعمال، وتطوير السياحة المصرية، والشؤون السياسية، والتنمية العمرانية وتصدير العقار)، وتضطلع كل لجنة بتقديم الآراء والمُقترحات لدعم الجهود الحكومية الرامية إلى الإصلاح والنهوض بالقطاع المعني، وتعزيز دور القطاع الخاص في عملية صُنع السياسات، فضلاً عن المشاركة في المناقشات الاستشارية، إلى جانب إعداد تقييمات استشارية مُستقلة حول جدوى الحلول والسياسات الحكومية المُوجهة للنهوض بالقطاع المعني، بالإضافة إلى اقتراح آليات استشارية لتعزيز مستويات التنافسية الدولية، كما سيسمح القرار بالاستعانة بكوادر إضافية مُتخصصة وفقاً لطبيعة القضايا المطروحة في كل مجموعة. وتجتمع كل لجنة استشارية مُتخصصة برئاسة رئيس الوزراء، وبحضور الوزراء، ورؤساء الجهات المختصين، بشكل دوري مرة على الأقل كل شهر.

٢- موافقة مجلس النواب على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨٣ لسنة ٢٠٢٤ بشأن الموافقة على الاتفاق مع بنك التنمية الإفريقي، (ديسمبر ٢٠٢٤)، بهدف المساهمة في تمويل المرحلة الأولى من برنامج دعم تنمية القطاع الخاص والتنوع الاقتصادي في إطار دعم الموازنة العامة للدولة بقيمة ١٣١ مليون دولار. ويأتي هذا الاتفاق استكمالاً للجهود المبذولة مع الشركاء الدوليين لتنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية ودعم الموازنة وتنمية القطاع الخاص، خاصة بعد موافقة المجلس مؤخراً على المرحلة الأولى من آلية مساندة الاقتصاد الكلي مع الاتحاد الأوروبي بقيمة مليار يورو. ويعمل برنامج تنمية القطاع الخاص والتنوع الاقتصادي على تحقيق مكونين رئيسيين:

- **المكون الأول:** تشجيع استثمارات القطاع الخاص: قامت الحكومة بتنفيذ عدد من الإجراءات من بينها إنشاء المجلس الأعلى للاستثمار، وتعديل قانون الاستثمار رقم ٧٢ لعام ٢٠١٧ لإضافة حوافز جديدة ومعايير أكثر مرونة للمشروعات الاستثمارية، وإلغاء الإعفاءات من الضرائب والرسوم للمؤسسات المملوكة للدولة ذات الأنشطة الاستثمارية، وإنشاء الجهاز المصري للملكية الفكرية.
- **المكون الثاني:** دعم التنوع الاقتصادي والتحول الأخضر: تم تنفيذ العديد من الإصلاحات من بينها إصدار قانون تقنين المنشآت الصناعية غير المرخصة، وزيادة المساحات المخصصة لاستثمارات الطاقة المتجددة من خلال تخصيص ٢٦ ألف كيلو متر مربع من الأراضي المملوكة للدولة.

٣ - موافقة مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس الجمهورية بشأن الاتفاق التمويلي الخاص ببرنامج «المرفق الأخضر بين الاتحاد الأوروبي وجمهورية مصر العربية»، (ديسمبر ٢٠٢٤)، ويأتي هذا البرنامج كممنحة مُمولة من الاتحاد الأوروبي؛ ويهدف إلى تقديم الدعم اللازم في مجال التحول الأخضر بقطاعي الطاقة والمياه، إلى جانب دعم العمل على مواجهة التغيرات المناخية والبيئية، بالإضافة إلى تطوير استراتيجيات وخطط تتعلق بتعزيز تنوع مصادر الطاقة في مصر؛ بهدف التحول نحو الاقتصاد منخفض الانبعاثات مع التركيز بشكل كبير على الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، على النحو الذي يدعم إجراءات استراتيجية مصر للتنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠.

٤ - توقيع مذكرة تفاهم بين مصر وتايلاند لإنشاء لجنة تجارية مشتركة وخطة عمل للتعاون الاقتصادي، (ديسمبر ٢٠٢٤)؛ وذلك في ضوء خطة الدولة المصرية لتعزيز الاقتصاد وجذب الاستثمارات الأجنبية وتيسير حركة التجارة، وللمساهمة في تعميق الشراكة الاقتصادية بين البلدين، خاصة في قطاعات السياحة، والزراعة، والصناعة، ودعم الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والتشجيع على استكشاف فرص الشراكة بين البلدين، وابتكار آلية لإزالة المعوقات التجارية، وتنويع الصادرات والواردات. كما تعمل خطة العمل المشتركة للتعاون الاقتصادي كممنحة لتسهيل التعاون، وتحديد الموضوعات ذات الأولوية للتعاون الاقتصادي لتحقيق أهداف مذكرة التفاهم، وسيتم عقد الاجتماع الأول للجنة التجارية خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٥.

٥ - إصدار قائمة مفصلة تتضمن الأنشطة الاقتصادية الخاضعة لضوابط محددة على الاستثمار الأجنبي، (نوفمبر ٢٠٢٤)، بالإضافة إلى السند التشريعي الذي يستند إليه كل ضابط، وذلك بهدف حرص الدولة على تعزيز الشفافية وحوكمة إجراءات الاستثمار وترسيخ الثقة لدى المستثمرين، من خلال التأكيد على إتاحة جميع الأنشطة للاستثمار الأجنبي باستثناء الأنشطة المحددة بالقائمة، كما سيتم تحديث هذه القائمة بصفة دورية؛ لضمان توافقها مع أي تعديلات تشريعية جديدة، بما يسهم في خلق مناخ استثماري أكثر استقرارًا وجاذبية للمستثمرين.

٦ - توقيع بروتوكول تعاون بين الهيئة الاقتصادية لقناة السويس والهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، (نوفمبر ٢٠٢٤)، وذلك في ضوء التعاون المشترك لتطبيق قواعد الاستيراد والتصدير من وإلى المنطقة الاقتصادية، ونظم الرقابة الصحية والبيئية والفنية، مع مراعاة العمل على تخفيض وقت وتكلفة أعمال الفحص للمنتجات عند دخولها البلاد بعد التصنيع أو تصديرها إلى الخارج مباشرة من المنطقة الاقتصادية، فضلًا عن ربط جميع هذه العمليات بمنصة -SCZONE Trade، التابعة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، والتي تهدف لرقمنة جميع الخدمات لتحقيق التوازن بين تيسير الإجراءات وجودة الخدمات واستكمال المواصفات، ودعم المركز اللوجستي؛ بما يزيد من حجم التداول.

٧ - موافقة مجلس الوزراء على توقيع اتفاقيتي شراء الطاقة بين الشركة المصرية لنقل الكهرباء وتحالف (مصدر - إنفينتي - حسن علام)، (نوفمبر ٢٠٢٤)، للمشروعين المقرر تنفيذهما لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية؛ بقدرة إجمالية ١٢٠٠ ميغاوات، من خلال إضافة بطاريات تخزين بسعة إجمالية ٧٢٠ ميغاوات ساعة، على أن يكون التشغيل التجريبي لهما خلال عام ٢٠٢٥؛ حيث يكون المشروع الأول بمحطة بنبان بقدرة ٣٠٠ ميغاوات بالإضافة إلى ٦٠ ميغاوات بطاريات تخزين، والثاني سيكون بموقع الواحات بقدرة ٩٠٠ ميغاوات بالإضافة إلى ٦٦٠ ميغاوات بطاريات تخزين.

٨ - موافقة مجلس الوزراء على آلية عمل منظومة الإفراج الجمركي، (نوفمبر ٢٠٢٤)، التي من شأنها أن تتضمن قيام جميع الجهات القائمة على المنظومة وفروع جميع البنوك بالمواني بالعمل طوال أيام الأسبوع شاملة العطلات الأسبوعية؛ ويأتي هذا القرار في إطار الجهود التي من شأنها أن تُسهم في خفض زمن الإفراج الجمركي، وتيسير حركة التجارة الخارجية للدولة، وضمان وصول السلع والمنتجات للمواطنين في أسرع وقت وبأسعار مناسبة، وتوفير الأعباء الإضافية الدوائية عن فترة تكدس الحاويات بالمواني خلال العطلات الأسبوعية؛ كما سيتم وضع نظام إثابة لتعويض العاملين بتلك الجهات عن العطلات الأسبوعية بما يراعي دعم كفاءة العمل وسرعة الإفراج الجمركي. جدير بالذكر أنه تم وضع خطة لتقليل زمن الإفراج الجمركي تدريجيًا ليصل إلى يومين بحلول عام ٢٠٢٥، تعتمد الخطة على مرحلتين: المرحلة الأولى تستهدف تقليص فترة الإفراج إلى ٤ أيام؛ مما يعزز كفاءة العمليات الجمركية، أما المرحلة الثانية فتستهدف الوصول إلى يومين فقط؛ ما يعزز التنافسية التجارية، ويخفض التكاليف اللوجستية بشكل كبير؛ مما ينعكس إيجابيًا على بيئة الأعمال، ويوفر تكاليف باهظة على الاقتصاد.

٩ - موافقة مجلس الوزراء على تفعيل قانون المالية العامة الموحد، (نوفمبر ٢٠٢٤)، لتحديد سقف سنوي لدين الحكومة العامة، بما في ذلك الهيئات الاقتصادية الـ ٥٩، وذلك من خلال إنشاء وحدات مخصصة بوزارة المالية، ووحدات مخصصة للمحاسبة في جميع الهيئات الاقتصادية.

١٠ - إلزام المستثمرين في جميع المناطق الصناعية على مستوى الجمهورية بإنشاء جمعية مستثمرين لكل منطقة صناعية، (نوفمبر ٢٠٢٤)، على أن تتولى هذه الجمعية إدارة المنطقة الصناعية والإشراف على كل شؤونها الداخلية، وتقديم خدمات الأمن والنظافة والصيانة للمنطقة الصناعية، وإدارة وصيانة جميع المرافق الداخلية للمنطقة الصناعية بالتنسيق مع الجهات المختصة، وتحصيل مصروفات الصيانة ومقابل الخدمات من مستثمري المنطقة الصناعية للصرف منها على أغراضها، ووضع لائحة لإدارة المنطقة تتضمن حقوق والتزامات مستثمري المنطقة، والمقابل الذي يتم تحصيله نظير الخدمات التي يتم تقديمها، على أن تُعتمد هذه اللائحة من الهيئة العامة للتنمية الصناعية، وتقديم الجمعية توصياتها ومقترحاتها للهيئة؛ بما يُسهم في رفع كفاءة المناطق الصناعية والتيسير على المستثمرين.

١١ - إنشاء إدارة خدمة ودعم المستثمرين بوزارة الصناعة، (نوفمبر ٢٠٢٤)، وذلك لاستقبال طلبات وشكاوى المستثمرين وأصحاب المصانع ودراساتها وإحالتها إلى الجهات المختصة للعمل على حلها ومتابعتها لحين الانتهاء من كل شكوى والرد على المستثمرين.

١٢ - تشكيل لجنة مشتركة للتفتيش والمرور الدوري على المنشآت الصناعية، (نوفمبر ٢٠٢٤)، وذلك بصدور قرار نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل رقم ٣٩٧ لسنة ٢٠٢٤ والمعدل بقرار رقم ٤٦٠ لسنة ٢٠٢٤؛ بتشكيل لجنة مشتركة برئاسة الهيئة العامة للتنمية الصناعية وعضوية كل من (وزارة الداخلية «الإدارة العامة للحماية المدنية» - وزارة البيئة - وزارة العمل «الإدارة المركزية للسلامة والصحة المهنية» - وزارة التنمية المحلية - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي - وزارة الصحة والسكان - وزارة البترول والثروة المعدنية - الهيئة القومية لسلامة الغذاء) للتفتيش والمرور الدوري على المنشآت الصناعية وفقاً لخطة التفتيش المقررة وفقاً لأحكام قانون ١٥ لسنة ٢٠١٧ بشأن تيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية، والتي تضعها الهيئة العامة للتنمية الصناعية، للتحقق من التزام هذه المنشآت باشتراطات منح تراخيص المنشآت الصناعية المتعلقة بالدفاع المدني والبيئة والسلامة والصحة المهنية وغيرها.

١٣ - تشكيل الإطار التنظيمي للمجموعة الوزارية لريادة الأعمال ومجموعات العمل التابعة، (نوفمبر ٢٠٢٤)؛ حيث يضم هذا الإطار اللجنة الفنية برئاسة مشتركة من وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وعضوية عدد من الوزارات والهيئات، كما تختص هذه اللجنة بإعداد الدراسات والمقترحات، واقتراح ومتابعة تنفيذ خطة العمل، والتواصل مع كل الأطراف ذات الصلة، وذلك بهدف تلبية متطلبات السوق المصرية لتعزيز مكانتها الإقليمية على مستوى الابتكار وريادة الأعمال، وفي حين يتبع هذه المجموعة الوزارية تشكيل ٤ مجموعات عمل: المجموعة الأولى تختص بصياغة السياسات والأطر التشريعية، وتستهدف مناقشة ودراسة ما يُرفع إليها من تكاليفات، وتقديم المشورة ورفع التوصيات والمقترحات للعرض على المجموعة الوزارية، ويأتي اختصاص المجموعة الثانية في إطار التنسيق بين المبادرات والمشروعات الخاصة بالشركات الناشئة، بينما تهدف المجموعة الثالثة إلى دعم الوصول إلى الأسواق العالمية مع الاحتفاظ بالموهب، وتمكين الشركات الناشئة، وتختص المجموعة الرابعة بربط الشركات الناشئة بالتحديات التنموية الملحة، من أجل تعزيز مساهمتها بشكل أكثر فاعلية في القطاعات الواعدة للاقتصاد المصري.

١٤ - إصدار الهيئة العامة للرقابة المالية القرارات رقم ٢٥٢ و ٢٥٣ لسنة ٢٠٢٤، (نوفمبر ٢٠٢٤)، بشأن تعديل قواعد قيد وشطب شهادات خفض الانبعاثات الكربونية بالبورصات المصرية، ومعايير قيد جهات التحقق والمصادقة لمشروعات خفض الانبعاثات الكربونية لدى الهيئة؛ حيث نص القرار على تعديل القرار رقم ٣١ لسنة ٢٠٢٤، على أن يجوز تسجيل مشروعات خفض الانبعاثات بقاعدة البيانات الخاصة بالمشروعات قبل إصدار تقارير جهات المصادقة لها، بشرط أن يتم موافاة الهيئة بنسخة من التقارير المشار إليها خلال سنة من تاريخ تسجيل المشروع، وإلا اعتُبر التسجيل كأن لم يكن، كما يجوز للهيئة مد تلك المهلة بناء على مبررات جدية تقبلها الهيئة، يأتي ذلك في إطار تحفيز وتشجيع الشركات على خفض الانبعاثات الكربونية وإصدار وطرح شهادات تمكنها من استعادة جزء من إنفاقها الاستثماري الموجه للخفض، عبر تسهيل تلك الإجراءات مما يتيح زيادة المعروض من مشروعات خفض الانبعاثات ويعزز قدرة الهيئة على حصر وقياس حجم السوق بشكل مستمر.

١٥ - صدور قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٠ لسنة ٢٠٢٤ بتعديل القرار رقم ٩٠٢ لسنة ٢٠١٦، (نوفمبر ٢٠٢٤)، لرفع مبلغ الحد الأقصى للتأمين متناهي الصغر بنسبة ١٠٪ ليصل إلى ٢٤٢ ألف جنيه بدلاً من ٢٢٠ ألف جنيه؛ لمواكبة التغيرات الاقتصادية المتسارعة، بهدف تطوير قواعد الملاءة المالية واستخدام أحدث أساليب تحديد رأس المال على أساس المخاطر، وذلك بعد إقرار متطلبات رؤوس الأموال بصفة خاصة لشركات التأمين.

١٦ - إطلاق مبادرة دعم القطاع السياحي التي تتضمن إتاحة ٥٠ مليار جنيه تسهيلات تمويلية للشركات السياحية، (أكتوبر ٢٠٢٤)، بهدف زيادة الطاقة الاستيعابية للغرف الفندقية، مع إعطاء الأولوية لمحافظات: الأقصر، وأسوان، والقاهرة الكبرى، والبحر الأحمر، وجنوب سيناء، وتُعد خطوة مهمة لمساندة وتحفيز الاستثمارات السياحية لا سيَّما الفندقية، لاستيعاب الزيادة في أعداد الحركة السياحية المستهدفة، كما يتم الاستفادة من سعر العائد المدعم من الخزنة لمدة ٥ سنوات من تاريخ السحب الأول لقيمة التسهيلات التمويلية، ويجب على الشركات العاملة في القطاع السياحي والرغبة في الاستفادة من هذه المبادرة، بيع ٤٠٪ من إيراداتها بالعملة الأجنبية للبنوك الممولة.

١٧ - توقيع مذكرة تفاهم مع «مواني دبي العالمية» لدراسة تطوير منطقة حرة عامة في نطاق أراضي شركة العاصمة الإدارية، (أكتوبر ٢٠٢٤)، بين كلٍّ من: «شركة العاصمة الإدارية الجديدة للتنمية العمرانية»، وشركة «مواني دبي العالمية»، و«الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة»، بهدف إنشاء مدينة صناعية متطورة من مُدن الجيل الرابع وتطويرها على مساحة ٥٠٠ فدان، وستكون القطاعات الصناعية الرئيسية المُستهدفة في المنطقة هي: الإلكترونيات والسيارات والسلع الاستهلاكية سريعة التداول بالإضافة إلى الملابس والأحذية، بما يُسهم في زيادة صادرات هذه المشروعات، وستتمتع المشروعات التي سَتُقام في هذه المنطقة بمجموعة من المزايا الضريبية والجمركية التي يكفلها القانون للمشروعات القائمة في المناطق الحرة العامة، كما يستهدف المشروع جذب المزيد من الاستثمارات سواء في قطاع التصنيع أو التجارة أو الخدمات اللوجستية.

١٨ - موافقة مجلس الوزراء على مشروع قرار بإنشاء منطقة حرة خاصة تحت اسم شركة «يادا إيجيبت YADA EGYPT» ش.م.م للعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة، (أكتوبر ٢٠٢٤)، بموقعها الكائن بالمنطقة الصناعية بمدينة العلمين الجديدة على مساحة ٢٠٨ آلاف م^٢، لمزاولة نشاط صناعة الأثاث، وذلك بتكاليف استثمارية قدرها ٧٠ مليون يورو، ويوفر مشروع الشركة فرص عمالة تصل إلى أكثر من ١٣٢٠ فرصة، كما تستهدف الشركة تصدير ١٠٠٪ من حجم الإنتاج مع الاعتماد في التصنيع على نسبة مكون محلي لن تقل عن ٤٠٪ وقد تصل إلى ٨٠٪، ومن المخطط أن يصل حجم الإنتاج السنوي إلى ٤٠ مليون قطعة، وسيتم تسكين العاملين بالمشروع في مدينة العلمين الجديدة.

١٩ - موافقة مجلس الوزراء على مشروع جديد بنظام المناطق الحرة الخاصة لإنشاء مصنع لإنتاج سيانيد الصوديوم ومشتقاته، (أكتوبر ٢٠٢٤)، بمجمع مصانع سيدي كرير للبتروكيماويات، بمحافظة الإسكندرية، على مساحة ١٥٧ ألف م^٢؛ مما يعكس الثقة في الاقتصاد المصري والمناخ الاستثماري المتميز، وتوافر جميع الخامات الأولية المطلوبة للتصنيع، وكذا الأيدي العاملة المُدربة؛ لتصبح مصر أول دولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يتم توطين هذه التكنولوجيا المتطورة فيها، والمساهمة في تقديم مزيد من الحوافز والخدمات الاستراتيجية والفنية لصناعة التعدين مع تزايد أنشطته. ويستهدف المشروع تحقيق نسبة ١٠٠٪ للمكون المحلي، والتصدير للخارج بنسبة ١٠٠٪، كما سيصل حجم الانتاج السنوي المتوقع من ٥٠ إلى ٥٥ ألف متر مكعب سنوياً كمرحلة أولى، مع التخطيط لمضاعفة الإنتاج في المرحلة الثانية، وتبلغ التكلفة الاستثمارية للمشروع نحو ١٥٨,٦ مليون دولار، ويستوعب عمالة بنحو ٥٠٠ عامل.

٢٠ - موافقة مجلس الوزراء على مشروع قانون في شأن تسوية أوضاع الممولين والمكلفين وإنهاء المنازعات الضريبية القائمة، (أكتوبر ٢٠٢٤)، ويأتي مشروع القانون في إطار الجهود المبذولة لمعالجة المنازعات الضريبية الموجودة بشكل فعّال؛ بما يسهم في خلق بيئة استثمارية جاذبة ومستقرة، ويفسح المجال أمام المنظومات الضريبية الإلكترونية للعمل بكفاءة وفاعلية، تأكيداً للحرص على تعزيز الثقة بين أطراف المجتمع الضريبي، وطرح حلول فعّالة لمواجهة التحديات التي يواجهها النظام الضريبي، حيث جاء نص القانون على النحو التالي:

- عدم جواز المحاسبة الضريبية سواء بالنسبة للضريبة على الدخل، أو الضريبة على القيمة المضافة، أو ضريبة الدمغة، أو رسم تنمية الموارد المالية للدولة، لغير المسجلين بمصلحة الضرائب المصرية عن الفترات الضريبية السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون، على أن يُعد تاريخ العمل بهذا القانون هو تاريخ بدء مزاولة النشاط حكماً في تطبيق أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، وأحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦.

- يشترط لتطبيق الحكم السابق من القانون تقديم طلب للتسجيل بالنسبة للضريبة على الدخل، وكذا للضريبة على القيمة المضافة، وفقاً لحالات وجوب التسجيل المقررة قانوناً، وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون، ويجوز لوزير المالية مد هذه المدة لمرة واحدة، كما يشترط ألا يكون قد اتخذت أية إجراءات في مواجهة طالب التسجيل من جانب مصلحة الضرائب قبل تاريخ العمل بهذا القانون، وأن يتم تقديم جميع المستندات اللازمة للتسجيل على كافة المنظومات الإلكترونية للمصلحة وفقاً لمراسل الإلزام.
- منح مشروع القانون الحق للممولين أو المكلفين الذين لم يتقدموا بإقراراتهم عن أي فترة من الفترات الضريبية ٢٠٢٠ أو ٢٠٢١ أو ٢٠٢٢ أو ٢٠٢٣ في تقديم هذه الإقرارات، وتشمل هذه الإقرارات جميع النماذج المقررة قانوناً بما في ذلك المستندات المنصوص عليها في المادة (١٢) من قانون الإجراءات الضريبية المُوحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠.
- منح الحق للممولين أو المكلفين الذين تقدموا بإقراراتهم الضريبية عن الفترات الضريبية المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة، في تقديم إقرارات ضريبية مُعدلة حال وجود سهو أو خطأ أو بيانات لم يتم إدراجها بتلك الإقرارات دون احتساب مقابل تأخير أو ضريبة إضافية عن الفترة ما بين تقديم الإقرارات الأصلية والإقرارات المعدلة، ويسري حكم هذه الفقرة على الإقرارات الضريبية المعدلة التي تم تقديمها بعد المواعيد المقررة قبل تاريخ العمل بأحكام هذا القانون.
- للممولين أو المكلفين الذين قامت مصلحة الضرائب بإجراء فحص تقديري لهم عن الفترات الضريبية المنتهية قبل ٢٠٢٠/١/١، طلب إنهاء المنازعات القائمة عن هذه الفترات والمنظورة أمام أي مرحلة من مراحل نظر النزاع، وذلك وفقاً للآتي: أداء ضريبة تعادل نسبة (٣٠٪) من الضريبة المُستحقة من واقع الإقرار المقدم من الممول أو المكلف عن كل فترة من الفترات الضريبية محل النزاع دون الإخلال بسداد الضريبة المستحقة بالإقرار، وكذا أداء ضريبة تعادل قيمة الضريبة واجبة الأداء من واقع آخر اتفاق سابق على الفترة أو الفترات الضريبية محل النزاع مضافاً إليها نسبة (٤٠٪)، وذلك في الحالات الآتية: عدم تقديم الإقرار الضريبي عن الفترة أو الفترات الضريبية محل النزاع، أو تقديم الإقرار الضريبي عن الفترة أو الفترات الضريبية محل النزاع بدون ضريبة مُستحقة، أو تقديم الإقرار الضريبي عن الفترة أو الفترات الضريبية محل النزاع منتهياً إلى خسائر ضريبية.
- للممولين أو المكلفين الذين قامت مصلحة الضرائب بإجراء فحص لهم عن الفترات الضريبية المنتهية قبل ٢٠٢٠/١/١، بناءً على دفاتر وحسابات منتظمة طلب إنهاء المنازعات القائمة عن هذه الفترات، والمنظورة أمام أي مرحلة من مراحل نظر النزاع، مقابل التجاوز عن ١٠٠٪ من مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية والمبالغ الإضافية، وذلك بشرط قيام الممول أو المكلف بسداد أصل دين الضريبة كاملاً خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم طلب إنهاء المنازعة.
- يلتزم الممولون أو المكلفون الراغبون في الاستفادة من أحكام المادتين السابقتين من مشروع القانون بتقديم طلب إلى مصلحة الضرائب لإنهاء المنازعة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون.

- للأشخاص الطبيعيين الذين قاموا خلال الخمس سنوات السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون بتصرف عقاري، أو تصرف في أوراق مالية غير مقيدة في بورصة الأوراق المالية ولا يزاولون أنشطة أخرى خاضعة للضريبة على الدخل، طلب المحاسبة عن الضريبة على التصرفات العقارية أو ضريبة الأرباح الرأسمالية على التصرف في الأوراق المالية المُشار إليها المُستحقة على هذا التصرف، ويترتب على سداد الضريبة المُستحقة خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون التجاوز عن ١٠٠٪ من مقابل التأخير.
- يجوز للأشخاص الطبيعيين المنصوص عليهم تقديم طلب لمصلحة الضرائب لإنهاء المنازعة القائمة في شأن الضريبة على التصرفات العقارية أو الضريبة على الأرباح الرأسمالية على التصرف في الأوراق المالية غير المقيدة في البورصة في أي مرحلة من مراحل النزاع، وذلك على النموذج المُعد لذلك مقابل سداد الضريبة المُستحقة على التصرف خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم طلب إنهاء المنازعة، ويترتب على ذلك التجاوز عن ١٠٠٪ من مقابل التأخير.
- لا يجوز فيما يتعلق بتطبيق أحكام القوانين الضريبية التي تطبقها مصلحة الضرائب أن يتجاوز مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية نسبة ١٠٠٪ من أصل الضريبة المُستحق عليها مُقابل التأخير أو الضريبة الإضافية.

٢١ - موافقة مجلس الوزراء على مشروع قانون بشأن تعديل بعض أحكام قانون الإجراءات

الضريبة الموحدة الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠، (أكتوبر ٢٠٢٤)، ونص التعديل على إضافة مادتين جديدتين برقمي (٧٥ مكرراً)، و (٧٥ مكرراً ١) إلى قانون الإجراءات الضريبية الموحدة؛ حيث أجاز التعديل لوزير المالية أو من يُفوضه التصالح في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون، أو القانون الضريبي، التي ليس محلها مستحقات ضريبية، مقابل دفع تعويض لا يقل عن نصف الحد الأدنى للغرامة المنصوص عليها فيه، ولا يُجاوز ضعف هذا الحد، وذلك قبل رفع الدعوى الجنائية.

٢٢ - موافقة مجلس الوزراء على مشروع قانون بشأن بعض الحوافز والتيسيرات الضريبية

للمشروعات التي لا تتجاوز قيمة أعمالها السنوية ١٥ مليون جنيه، على أن يُعمل به من أول يناير عام ٢٠٢٥، (أكتوبر ٢٠٢٤)، ونص مشروع القانون على أن تُعفى المشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون من رسم تنمية الموارد المالية للدولة، وضريبة الدمغة، ومن رسوم التوثيق والإشهار لعقود تأسيس الشركات والمنشآت وعقود التسهيلات الائتمانية والرهن المُرتبطة بأعمالها وغير ذلك من الضمانات التي تقدمها للحصول على التمويل، كما تُعفى من الضريبة والرسوم المُشار إليها عقود تسجيل الأراضي اللازمة لإقامة تلك المشروعات، كما نص على الاشتراطات للاستفادة من الحوافز والتيسيرات الضريبية المنصوص عليها في هذا القانون، والتي من بينها: الالتزام بتقديم الإقرارات الضريبية المنصوص عليها في هذا القانون في المواعيد القانونية، والانضمام إلى المنظومات الإلكترونية لمصلحة الضرائب بما في ذلك الفاتورة الإلكترونية، أو الإيصال الإلكتروني طبقاً للمراحل الإلزام التي يُصدر بها قرار من رئيس المصلحة، وإصدار الفواتير أو الإيصالات المقررة.

٢٣ - موافقة مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بشأن إنشاء وحدة دائمة برئاسة مجلس الوزراء تُسمى «وحدة تخطيط الطاقة»، (أكتوبر ٢٠٢٤)، ونص مشروع القرار على أن يكون تشكيل الوحدة برئاسة أحد من ذوي الخبرة المُتخصصين يعينه رئيس مجلس الوزراء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وتضم في عضويتها ممثلين عن وزارات: الدفاع (الكلية الفنية العسكرية)، والنقل والصناعة، والتخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والبيئة، والكهرباء والطاقة المتجددة، والمالية، والإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، والبتروك والثررة المعدنية، والاستثمار والتجارة الخارجية، والتعليم العالي والبحث العلمي، وقطاع الأعمال العام، وجهاز المخابرات العامة، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، وتختص الوحدة باقتراح استراتيجيات وسياسات الطاقة المتكاملة والخطط التنفيذية ومراجعتها بصفة دورية، وتقديم المشورة الفنية للمجلس الأعلى للطاقة، بجانب إبداء الرأي في مشروعات القوانين واللوائح والقرارات الخاصة بالطاقة وكفاءة استخدامها، والموضوعات التي يُحيلها إليها المجلس الأعلى للطاقة، أو رئيس مجلس الوزراء، وتُرفع الوحدة توصياتها إلى المجلس الأعلى للطاقة لاعتمادها، وتُعَد الوحدة تقريرًا دوريًا كل ثلاثة أشهر بنتائج أعمالها وتوصياتها وآليات تنفيذها يعرضه رئيسها على رئيس مجلس الوزراء.

٢٤ - توقيع مذكرة تفاهم لتجديد البرنامج القُطري مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD حتى عام ٢٠٢٥، (أكتوبر ٢٠٢٤)، ويأتي ذلك في إطار التعاون المُستمر بين مصر ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتعزيز الشراكة القائمة، ودعم جهود التنمية والإصلاح الهيكلي التي تنتهجها الحكومة المصرية؛ حيث يهدف البرنامج إلى تعزيز قدرات الدولة في صياغة وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية وفقًا للمعايير الدولية؛ مما يُسهم في تحسين بيئة الأعمال والاستثمار وتعزيز الثقة لدى المستثمرين المحليين والدوليين، كما يُسهم تجديد مذكرة التفاهم في استكمال جهود الإصلاحات الهيكلية، ويضمن تنفيذ جميع التوصيات والمشروعات المُخطط لها لدعم الإصلاحات في هذه المجالات المحورية، ويتضمن البرنامج ٣٥ مشروعًا وفقًا لخمس محاور أساسية تتمثل في النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، والابتكار والتحول الرقمي، والحوكمة ومكافحة الفساد، وتعزيز الإحصاءات، والتنمية المستدامة.

٢٥ - موافقة مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس الجمهورية بشأن الاتفاق الخاص بمشروع إنشاء خط سكة حديد « الروبيكي - العاشر من رمضان - بلبيس » بين الحكومة المصرية والوكالة الفرنسية للتنمية، لصالح الهيئة القومية لسكك حديد مصر، (أكتوبر ٢٠٢٤)، يبلغ طول المشروع المقترح ٦٣,٥ كم غير كهربائي (ديزل)، ويهدف المشروع إلى تحسين القدرة التنافسية للمنتجين المحليين، بما يساهم في تسريع النمو الاقتصادي، والعمل على توفير مزيد من فرص العمل، وذلك من خلال تحقيق عدة أهداف تتمثل في تسهيل حركة نقل البضائع من الموانئ الجافة إلى البحر؛ مما يقلل من تكلفة ووقت نقل هذه البضائع، إضافةً إلى العمل على زيادة حصة الشحن بالسكك الحديدية، وفقًا للخطة وهو ما يكون له أثر إيجابي في تقليل الازدحام على الطرق وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، علاوةً على سلامة مستخدمي الطرق. كما يستهدف المشروع توفير فرص عمل جديدة في المدن المُزودة بالخدمات التي تضم المناطق الصناعية الرئيسة؛ مما يجعل الاستثمار في هذه المناطق أكثر جذبًا.

٢٦ - اعتماد مجلس الوزراء القرارات والتوصيات الصادرة عن اجتماع اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار بجلستها رقم (١٠٧)، (أكتوبر ٢٠٢٤)، وذلك فيما يخص عدد ٣٠ موضوعًا. وجدير بالذكر اعتماده أيضًا القرارات والتوصيات الصادرة عن اجتماع اللجنة لعدد (٣١) موضوعًا بجلستها رقم (١٠٥)، (سبتمبر ٢٠٢٤).

٢٧ - بدء العمل بقانون التأمين الموحد رقم (١٥٥) لسنة ٢٠٢٤ منذ ١١ يوليو ٢٠٢٤، (أكتوبر ٢٠٢٤)، بهدف مزاولة نشاط التأمين متناهي الصغر، ونص على أن التأمين متناهي الصغر هو كل خدمة تأمينية تستهدف ذوي الدخول المُخفضة في مجالات تأمين الممتلكات والأشخاص لحمايتهم من أخطار قد يتعرضون لها وبحد أقصى للتغطية مبلغ ٢٠٠ ألف جنيه، ويجوز لمجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية زيادته سنويًا بنسبة لا تزيد على (٢٥٪)، مقابل سداد أقساط تتناسب مع طبيعة الخطر المؤمن عليه. وتضمن قانون التأمين الموحد الصادر برقم (١٥٥) لسنة ٢٠٢٤ بابًا تشريعيًا يُنظم إنشاء شركات متخصصة للتأمين متناهي الصغر ويسمح بإمكانية تطوير منتجات تأمينية تتناسب مع فئات مجتمعية تتسم بالبساطة، والتوسع في التأمين على القروض متناهية الصغر، وإصدار منتجات تأمينية جديدة.

٢٨ - إطلاق أول نموذج لمراكز الاستدامة المُنتقلة لتدريب وتشغيل السيدات الريفيات في مجال الحرف التراثية والمشغولات اليدوية، (أكتوبر ٢٠٢٤)، من قِبَل مؤسسة صناع الخير للتنمية عضو التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي ومجموعة إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية، ويُعد هذا النموذج تعاونًا يشمل المثلث الذهبي للتنمية «الحكومة - القطاع الخاص - المجتمع المدني» لنشر فكر وثقافة الاقتصاد الإبداعي وتنمية الحرف اليدوية في المجتمع المصري، خاصةً القرى في المبادرة الرئاسية «حياة كريمة»، كما يأتي هذا النموذج في إطار خطط المؤسسة للتوسع في مجالات التمكين الاقتصادي للشرائح الأولى بالرعاية، خاصةً المرأة المعيلة بالقرى الأشد احتياجًا.

٢٩ - تنظيم الرقابة المالية ضوابط توريق الحقوق المالية الناشئة عن مزاولة أنشطة التمويل غير المصرفي أو غيرها من الأنشطة، (أكتوبر ٢٠٢٤)؛ حيث أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية الكتاب الدوري رقم (٧) لسنة ٢٠٢٤، بشأن ضوابط توريق الحقوق المالية الناشئة عن مزاولة أنشطة التمويل غير المصرفي، أو غيرها من الأنشطة الأخرى بحيث تشمل أنشطة التوريق التي تُجرىها شركات في قطاعات أخرى بخلاف القطاع المالي غير المصرفي وتصدر عنها حقوق مالية آجلة، ويهدف الكتاب الدوري إلى حماية حقوق ومصالح المتعاملين في هيئة الرقابة المالية، وتوفير الوسائل والنظم، وإصدار القواعد التي تضمن كفاءة هذه الأسواق، وفي حال الرغبة في الحصول على عدم مُمانعة الهيئة على اعتماد مذكرة المعلومات أو نشرة الاكتتاب العام في إصدار سندات التوريق مقابل محافظ حقوق مالية مُحالة عن أنشطة التمويل غير المصرفي أو غيرها من الأنشطة الأخرى.

٣٠ - موافقة مجلس النواب على منح التزام تمويل وتصميم وإنشاء واستغلال وصيانة وإعادة تسليم أصول الميناء الجاف والمركز اللوجستي بمدينة العاشر من رمضان بنظام المشاركة مع القطاع الخاص، (أكتوبر ٢٠٢٤)؛ حيث ناقش المجلس تقرير اللجنة المشتركة من لجنة النقل والمواصلات، ومكتبي لجنتي الشؤون الدستورية والتشريعية، والشؤون الاقتصادية عن مشروع قانون مقدم من الحكومة بمنح التزام تمويل وتصميم وإنشاء واستغلال وصيانة وإعادة تسليم أصول الميناء الجاف والمركز اللوجستي بمدينة العاشر من رمضان بنظام المشاركة مع القطاع الخاص.

٣١ - تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الهيكلية تُمهّد الوضع الاقتصادي لإفساح المجال للقطاع الخاص وتُعزز استقرار الاقتصاد الكلي، (أكتوبر ٢٠٢٤)، وذلك في إطار البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، الذي تم تنفيذه من قِبَل الحكومة المصرية على مدار نحو عام بالتعاون مع الشركاء الدوليين، والجهات الوطنية المعنية، بهدف دعم جهود الدولة لتحفيز مشاركة القطاع الخاص في جهود التنمية، وإفساح المجال للاستثمارات المحلية والأجنبية، لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، ودفع النمو الاقتصادي المُستدام، فضلاً عن تعزيز تنافسية الاقتصاد، وتبني سياسات وبرامج جاذبة للاستثمارات، وتبسيط الأطر التشريعية والتنظيمية، بما يهيئ مناخ الأعمال ليُصبح أكثر جذباً للاستثمارات المحلية والأجنبية، وحوكمة الإنفاق الاستثماري، وتنظيم مُشاركة الدولة في الأنشطة الاقتصادية؛ الأمر الذي يؤدي إلى النمو الاقتصادي بقيادة القطاع الخاص. وتأتي تلك الإصلاحات على النحو التالي:

- إعداد مُسودة أولية لقائمة الإعفاءات (للشركات أو القطاعات) التي ينبغي إلغاؤها أو الإبقاء عليها، بهدف إجراء التقييم القانوني والتحقق من صحة هذه القائمة لاحقاً.
- نشر استراتيجية ضريبية مُتوسطة المدى حتى عام ٢٠٣٠ تتضمن مبادئ توجيهية واضحة حول ركائز السياسة الضريبية والإصلاحات الإدارية.

- تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، وإصدار اللوائح التنفيذية لقانون المنافسة، وتحسين تنفيذ الحياد التنافسي من خلال إصدار جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية لثلاثة مبادئ توجيهية بشأن الحياد التنافسي (تعريفات الأسواق ذات الصلة، وتقييم الهيمنة، والقيود الرأسية)، وعرض مسودة قانون المنازعات البسيطة رقم ١٢٥ لعام ٢٠٢٤ على البرلمان.
- إنشاء قاعدة بيانات موحدة (تديرها وحدة حصر ومتابعة الشركات المملوكة للدولة)، مع المؤشرات المالية وتفاصيل الملكية لجميع الشركات المملوكة للدولة، والعمل على مركزية المعلومات بتنسيق يسهل الوصول إليه (عبر الإنترنت باللغة الإنجليزية ومجاناً) لكل من المستثمرين الوطنيين والأجانب على موقع استثماري واحد.
- تحسين البيئة الاستثمارية من خلال تطبيق نظام أتمتة تراخيص الاستثمار، بما يتيح للمستثمرين تقديم ومتابعة طلباتهم للحصول على الموافقات والتصاريح والتراخيص إلكترونياً، بالإضافة إلى تقديم الاستفسارات والشكاوى إلكترونياً.
- تعديل قانون الاستثمار رقم ٧٢ لعام ٢٠١٧ لإضافة حوافز جديدة ومعايير أكثر مرونة للمشروعات الاستثمارية، وإنشاء المجلس الأعلى للاستثمار.
- إلغاء الإعفاءات من الضرائب والرسوم للمؤسسات المملوكة للدولة ذات الأنشطة الاستثمارية.
- إصدار اللوائح الخاصة بإصدار شهادات منشأ الطاقة لدعم إطار العمل الخاص بالقطاع الخاص.
- تخصيص ٢٦ ألف كيلومتر مربع من الأراضي المملوكة للدولة لاستثمارات الطاقة المتجددة، وتقنين المنشآت الصناعية غير المرخصة.

٣٢ - موافقة مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس الجمهورية بشأن اكتتاب جمهورية مصر العربية بعدد ٤١٤ سهماً في زيادة رأس مال البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، (سبتمبر ٢٠٢٤)، وذلك بهدف الحفاظ على مقدار حصة مصر من الأسهم، وبالتالي الحفاظ على قدرتها التصويتية داخل المؤسسة، وقد أصدر مجلس محافظي البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية قراره بشأن زيادة رأس مال البنك، والذي تم اعتماده خلال الاجتماعات السنوية للبنك في مايو ٢٠٢٣، المنعقدة في سمرقند بأوزبكستان، بإجماع الدول الأعضاء ومن بينها مصر.

٣٣ - موافقة مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة على طلبات تخصيص بعض قطع الأراضي لعدد من الشركات بنظام البيع بالدولار الأمريكي من خارج البلاد، (سبتمبر ٢٠٢٤)، وذلك بجلسته (رقمي ١٩٣ بتاريخ ٢٠٢٤/٧/١٧)، و(١٩٤ بتاريخ ٢٠٢٤/٨/١٣)؛ بهدف تنفيذ أنشطة عمرانية متكاملة وعمرانية مختلطة وإدارية وتجارية وفندقية وصناعية وترفيهية وطبية ومخازن وورش حرفية وحضانات ومخابر ومراكز لصيانة سيارات ومحطات خدمة وتموين سيارات، وذلك بمدن: حدائق أكتوبر، ودمياط الجديدة، والعاشر من رمضان، والقاهرة الجديدة، والمنيا الجديدة، وسوهاج الجديدة، وبني سويف الجديدة، و١٥ مايو، والسادات، والشروق، وبدر، والعبور الجديدة، وبرج العرب الجديدة، و٦ أكتوبر، والشيخ زايد، وأسيوط الجديدة، وقنا الجديدة، وأسوان الجديدة، وطيبة الجديدة، والمنصورة الجديدة، والعلمين الجديدة، وسفنكس الجديدة. كما وافق مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بجلسته رقم ١٩٣ بتاريخ ١٧ يوليو ٢٠٢٤، على بعض الطلبات بشأن تخصيص قطع أراضي لعدد ١٧ شركة بنظام البيع بالدولار الأمريكي من خارج البلاد، (أغسطس ٢٠٢٤)؛ وتشمل قطع الأراضي مساحات متنوعة بمدن: القاهرة الجديدة، والعاشر من رمضان، و٦ أكتوبر، لتنفيذ أنشطة متعددة: سكنية، وتجارية، وإدارية، وسياحية، وترفيهية، وكذا إقامة صناعات مختلفة على رأسها السجاد، ومركزين لخدمة وصيانة السيارات.

٣٤ - موافقة مجلس الوزراء على مقترح لدمج المعهد القومي للجودة في الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة التابعين لوزارة الصناعة، (سبتمبر ٢٠٢٤)، بهدف تحقيق التكامل بين دور كلتا المؤسسات في دعم القطاع الصناعي، ورفع قدرات وإمكانات العاملين به، إلى جانب التيسير على الأطراف المتعاملة في المجال الصناعي، بتوحيد الجهات التي تمنح التراخيص وشهادات المواصفة وغيرها من الخدمات.

٣٥ - الموافقة على مشروع قرار مجلس الوزراء باعتبار مشروع شركة رياح السويس للطاقة شركة مساهمة مصرية من المشروعات الاستراتيجية، (سبتمبر ٢٠٢٤)، وذلك بهدف الحصول على الموافقة الواحدة، عن مشروع تصميم وإنشاء وإدارة وتشغيل وصيانة محطات توليد الكهرباء والطاقة على اختلاف مصادرها وشبكات توزيعها، وذلك على قطعتي أرض بمحافظة البحر الأحمر بمنطقتي خليج السويس وجبل الزيت، على مساحة إجمالية ١٩٥,٣ كم^٢. كما يستهدف المشروع المقترح زيادة نسبة مشاركة الطاقة النظيفة بالشبكة القومية للكهرباء، وتقليل الاعتماد على الغاز الطبيعي في إنتاج الكهرباء؛ مما يساهم في زيادة الصادرات المصرية من الغاز الطبيعي وزيادة الحصيلة الدولارية للدولة المصرية، ومراعاة البعد البيئي وتحقيق استدامة الموارد الطبيعية وخفض الانبعاثات الحرارية والغازية وتحسين المناخ، وذلك من خلال إنتاج ٤,٩ ملايين ميجاوات سنوياً من الطاقة النظيفة باستخدام الرياح؛ مما سيؤدي إلى خفض حوالي ٢,١ مليون طن سنوياً من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، بالإضافة إلى نقل وتوطين التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في مجال تشغيل وصناعة توربينات الرياح، والتوسع في استخدام أساليب الذكاء الاصطناعي.

٣٦ - إصدار رئيس مجلس الوزراء قرارًا بتشكيل مجموعة وزارية لريادة الأعمال، (سبتمبر ٢٠٢٤)،

ونص القرار على أن تُشكل هذه المجموعة الوزارية برئاسة وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي وعضوية كل من: وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ووزير التعليم العالي والبحث العلمي، ووزير المالية، ووزير التموين والتجارة الداخلية، ووزير الاستثمار والتجارة الخارجية، والرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وممثلين عن وزارة الصناعة والبنك المركزي المصري والهيئة العامة للرقابة المالية. ويكون للمجموعة أمانة فنية يُصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها قرار من رئيسها، وأن تُعد تقريرًا دوريًا بنتائج أعمالها وتوصياتها وآليات تنفيذها يعرضه رئيسها على رئيس مجلس الوزراء. وتهدف المجموعة الوزارية لريادة الأعمال بصفة رئيسة إلى تعزيز قدرة الشركات الناشئة وبيئة ريادة الأعمال لتحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتسارع قائم على التنافسية والمعرفة ويُسهم في خلق فرص عمل لائقة. كما تقوم المجموعة على تحقيق بعض الأهداف الفرعية تتمثل في تنسيق العمل الحكومي من أجل سياسات داعمة للشركات الناشئة وتعزيز بيئة ريادة الأعمال، وتعزيز استفادة الاقتصاد المحلي من الشركات الناشئة كمحرك رئيس للنمو المتسارع، إلى جانب الإسهام في وصول الشركات الناشئة إلى الأسواق الدولية والتوسع العالمي، وربط التحديات المُلحة في قطاعات الدولة المختلفة بالحلول المبتكرة من الشركات الناشئة، والحد من هجرة العقول وذلك عن طريق دعم رواد الأعمال من الشباب والمرأة ودعم الشركات الناشئة كثيفة العمالة.

٣٧ - إصدار الهيئة العامة للرقابة المالية القرار رقم ٥٧ لسنة ٢٠٢٤ بشأن قواعد تنظيم عمل برنامج

المستشار المالي الآلي للاستثمار Advisor for Investment- Robo لأول مرة في مصر، (سبتمبر ٢٠٢٤)، يُعد البرنامج نظامًا إلكترونيًا يُصدر استشارات مالية لتكوين محفظة استثمارية للعميل وإدارتها وإعادة توازنها، من خلال استخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي. كما يمكن للشركات التي تزاوّل نشاط تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية حال رغبتها في تقديم خدمات الاستشارات المالية الآلية للاستثمار من خلال البرنامج؛ حيث يمكن أن تقدم الشركات خدمات الاستشارات المالية الآلية عبر نموذجين للعمل، النموذج الأول هو تكوين المحفظة الاستثمارية آليًا؛ حيث يقوم مسؤول إدارة المحافظ بالشركة بمراجعة مخرجات البرنامج التي كوّنت على أساسها المحفظة، وكذلك التنفيذ الآلي لعمليات التداول الخاصة بتكوين المحفظة الناتجة عن الاستشارات المالية الآلية من خلال إحدى شركات الوساطة في الأوراق المالية، والنموذج الثاني هو إدارة المحفظة الاستثمارية وإعادة توازنها آليًا؛ حيث يقوم مسؤول إدارة المحافظ بالشركة بمراجعة مخرجات البرنامج التي بُني على أساسها إعادة توازن المحفظة.

٣٨ - إصدار الهيئة العامة للرقابة المالية الضوابط الخاصة بقيد وتداول أسهم الشركات ذات غرض الاستحواذ (SPAC) وفقًا لقرار مجلس إدارة الرقابة المالية رقم (١٤٨) لسنة ٢٠٢٤، (سبتمبر ٢٠٢٤)؛

حيث أصبح شرطًا على الشركات ذات غرض الاستحواذ لقيد أسهم الشركة قيدًا مؤقتًا في البورصة المصرية ألا يقل رأس مالها المصدر والمدفوع عن ١٠ ملايين جنيه مصري، وتلتزم الشركة بزيادة رأس مالها نقدًا إلى ١٠٠ مليون جنيه خلال ٣ أشهر من تاريخ قيد أسهمها بالبورصة، وكذلك أن يتم طرح أسهم زيادة رأس المال في اكتتاب خاص على مستثمرين مؤهلين أو مؤسسات مالية، بجانب اشتراط أن تتضمن مذكرة المعلومات المقدمة مع طلب القيد عدة بنود، وهي: البيانات العامة عن الشركة، وخبرات مؤسسيها ومجلس إدارتها، والقطاعات المستهدفة، والضوابط الاستثمارية، وكذلك الخطة الاستثمارية للاستحواذ على الشركة أو الشركات المستهدفة، مع ذكر أسلوب الاستحواذ سواء نقدًا أو بأرصدة دائنة أو بمبادلة أسهم. أيضًا نص القرار على ضرورة أن تشمل مذكرة المعلومات مخاطر الاستثمار، وضوابط الاسترداد، والإطار المُنظم لإدارة رأس مال الشركة بما في ذلك الأموال المُحصلة من الاكتتاب، مع ذكر الأشخاص المرتبطة والأطراف ذوي العلاقة، وكذلك وسائل تجنب تعارض المصالح. هذا، بجانب إعلام المستثمرين المؤهلين بأن الاكتتاب في أسهم الزيادة يعني قبولهم تداول أسهمهم بما لا يجاوز القيمة الاسمية لحين نشر تقرير إفصاح بعد تنفيذ الاستحواذ أو نشر الشركة للقوائم المالية عن أول سنة مالية بعد التأسيس، وعرض مشروع قرار الاستحواذ على الجمعية العامة غير العادية للشركة وذلك خلال ٦ أشهر من تاريخ قيد أسهم الشركة بالبورصة، ولا يجوز للمؤسسين وأشخاصهم المرتبطة التصويت على هذا القرار، ويكون للمساهمين المعترضين على قرار الاستحواذ باجتماع الجمعية العامة الخارج من الشركة خلال ٣٠ يومًا من تاريخ التصويت على هذا القرار. وعلى الشركة القيام بتنفيذ عملية الاستحواذ خلال سنتين من تاريخ القيد بالبورصة، ويكون الاستحواذ على الشركة أو الشركات المستهدفة بنسبة (١٠٠٪) أو نسبة سيطرة أو أغلبية مطلقة في رأس المال أو حقوق التصويت على أن يتبعها الاندماج في الشركة أو الإبقاء على الشركات المُستحوذ عليها كشركات تابعة وذلك وفقًا لما تقررره الجمعية العامة غير العادية للشركة.

٣٩ - موافقة مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس الجمهورية بشأن إعادة تخصيص بعض المساحات من الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة بمحافظة البحر الأحمر، (سبتمبر ٢٠٢٤)،

ولاية الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية للمثلث الذهبي، إلى الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر التابعة لوزارة النقل، لاستخدامها في تنفيذ مشروع ميناء سفاجا الكبير، ومحطة الحاويات متعددة الأغراض، وذلك في إطار تنفيذ المخطط الشامل لتطوير الميناء، وهو ما يأتي انساقًا مع جهود الدولة لتحويل مصر إلى مركز عالمي للتجارة واللوجستيات، تعظيمًا لموقعها الاستراتيجي على البحرين الأحمر والمتوسط، وعلى خطوط الملاحة العالمية.

٤٠ - إصدار القرار رقم ١٨١ لسنة ٢٠٢٤ بشأن تعديل بعض أحكام قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، (سبتمبر ٢٠٢٤)؛ حيث ألزم القرار الممثل القانوني للجهة أو الشركة الراغبة في الشطب الاختياري لأوراقها المالية بالتقدم للهيئة بطلب الموافقة على نشر تقرير إفصاح بشأن السير في إجراءات دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في الشطب الاختياري مرفقاً به المستندات المؤيدة للطلب بما فيها محضر اجتماع مجلس الإدارة المتضمن تقرير الإفصاح الخاص بمبررات الشطب الاختياري والدعوة للجمعية العامة غير العادية للشركة، للنظر في طلب الشطب الاختياري. وأجاز القرار فتح حساب باسم حساب الاسترداد بالنسبة للشركات ذات غرض الاستحواذ وكذلك حساب الشطب للشركات المقيدة، ويكون لهم طبيعة مؤقتة، وتسري عليهما أحكام أسهم الخزينة، عدا نسبة الحد الأقصى لأسهم الخزينة لإجمالي أسهم الشركة المصدرة، ويأتي القرار في ضوء دعم وتوفير أكبر قدر من الحماية للمتعاملين، وتعزيزاً لمستويات الاستقرار المالي في الأسواق والمؤسسات المالية غير المصرفية.

٤١ - موافقة مجلس الوزراء على الإجراءات المُتخذة من قبل وزارة النقل مع الهيئات والجهات ذات الصلة، بشأن اتفاقية التعاون الخاصة بمشروع الهيدروجين الأخضر ومشتقاته، (أغسطس ٢٠٢٤)، وذلك بين الهيئة العامة لميناء الإسكندرية، وهيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة، مع شركة «ديمي هايبروت إنرجي إن في»، تمهيداً لتصديق السيد رئيس الجمهورية على تلك الإجراءات، بما يسهم في دفع الدراسات الفنية والحقلية على أراضي المشروع وبدء التشغيل، وذلك في إطار اهتمام الدولة بتوفير إنتاج الطاقة الجديدة والمتجددة والطاقة الخضراء وتصديرها وبخاصة إلى دول الاتحاد الأوروبي.

٤٢ - صدور قرار رئيس مجلس الوزراء بتشكيل لجنة للترويج للاستثمار بالمنطقة الصناعية بمدينة أبو زنيمة وإعادة تشغيل المصانع المتوقفة بها، (أغسطس ٢٠٢٤)، حيث تُشكل اللجنة لوضع حلول عملية، واعتماد المخطط التفصيلي للمنطقة الصناعية بمدينة أبو زنيمة، وتقسيمها إلى (٣) مراحل تنفيذية لتشمل صناعات تعدينية، وكيمياوية، وصناعات مكملة مثل الصناعات الهندسية والغذائية.

٤٣ - موافقة مجلس الوزراء على مشروع قرار بإنشاء وتشكيل المجلس الوطني لتوطين تكنولوجيا تصنيع الرقائق الإلكترونية والخلايا الشمسية، (أغسطس ٢٠٢٤)، ويختص المجلس بإقرار استراتيجية تكنولوجيا تصنيع الرقائق الإلكترونية والخلايا الشمسية، ومتابعة تحديثها كل عام أو كلما اقتضى الأمر ذلك، وكذا متابعة تنفيذ أجهزة الدولة المعنية لخطط وسياسات استراتيجية تكنولوجيا تصنيع الرقائق الإلكترونية والخلايا الشمسية، ومتابعة تطور العمل بالاستثمارات القائمة في مجال تكنولوجيا تصنيع الرقائق الإلكترونية والخلايا الشمسية، إلى جانب بحث أوجه المشكلات والمعوقات التي تواجهها، وإقرار الحلول اللازمة لتذليل معوقات الاستثمار في مجال تكنولوجيا تصنيع الرقائق الإلكترونية والخلايا الشمسية، وتوجيه أجهزة الدولة المعنية لتنفيذها، فضلاً عن مراجعة التشريعات والنظم والقواعد والمعايير المنظمة للاستثمار في مجال تكنولوجيا تصنيع الرقائق الإلكترونية والخلايا الشمسية، واقتراح ما يلزم منها على جهات الاختصاص.

٤٤ - تدشين الهيئة العامة للرقابة المالية أول سوق طوعية ومنظمة للكربون في مصر، (أغسطس ٢٠٢٤)، دشنت الهيئة العامة للرقابة المالية أول سوق كربون طوعية ومُنظمة ومُراقَبة من جهات الرقابة على أسواق المال في مصر، عبر تسجيل مشروعات خفض الانبعاثات الكربونية الطوعية وإصدار وتداول شهادات خفض الانبعاثات الكربونية، بين أطراف محلية ودولية، عقب الانتهاء من كل المتطلبات التنظيمية بالتعاون مع وزارة البيئة، لتتم من خلال السوق؛ بهدف تمكين منفذي وممولي مشروعات خفض الانبعاثات الكربونية من إصدار شهادات خفض انبعاثات الكربون وبيعها في أنظمة التداول المعدة لهذا الشأن؛ لجذب فئات جديدة من المستثمرين المحليين والدوليين لشراء هذه الشهادات، ومن ثمّ تحقيق عوائد إضافية لمنفذي هذه المشروعات، كذا زيادة معدلات الاستثمار في تلك المشروعات وتحقيق الريادة لمصر في هذا المضمار وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. وتشير التقديرات إلى أن تداول أرصدة الكربون قد يخفض تكلفة تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً بأكثر من النصف بما يصل إلى ٢٥٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠ على مستوى العالم، فضلاً عن أن إطلاق هذه السوق سوف يؤدي إلى زيادة مساهمة الاقتصاد الأخضر في الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك زيادة الاستثمارات الخضراء وتحقيق النسب المستهدفة في مختلف جوانب الاقتصاد الأخضر.

٤٥ - موافقة مجلس الوزراء على طلب تحالف شركات (سكاتك - فريجلوب - أوراسكوم للإنشاءات) توقيع اتفاقيتي حق الانتفاع بالأرض لمشروعات الطاقات المتجددة (رياح - شمسي)، (أغسطس ٢٠٢٤)؛ بهدف تغذية مشروع إنتاج الهيدروجين الأخضر بالمنطقة الصناعية بالعين السخنة، بين هيئة تنمية واستخدمات الطاقة الجديدة والمتجددة، وشركة EGH للطاقة المتجددة (شركة المشروع لمحطات الطاقات المتجددة)، على أن يتم تحويل جميع الاتفاقيات الخاصة بالمشروع إلى شركة مصر للهيدروجين الأخضر بدلاً من شركة EGH، وذلك بعد توفيق شركة مصر لأوضاعها القانونية لتصبح هي شركة المشروع؛ سواء للطاقات المتجددة، أو لإنتاج الهيدروجين الأخضر، مع تعديل كل اتفاقيات المشروع وفقاً لذلك.

٤٦ - توقيع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر مذكرة تفاهم مع مكتبة الإسكندرية لتأهيل الشباب على ريادة الأعمال وإقامة مشروعات صغيرة، (أغسطس ٢٠٢٤)، بهدف نشر ثقافة العمل الحر بين المواطنين وخاصة الشباب وتشجيع الشباب على تحويل أفكارهم الإبداعية إلى مشروعات قائمة لديها فرص للنمو والنجاح وخلق المزيد من فرص العمل.

٤٧ - موافقة مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس الجمهورية بشأن الموافقة على مذكرة التفاهم الخاصة بآلية مساندة الاقتصاد الكلي ودعم الموازنة بقيمة مليار يورو بين الحكومة المصرية والاتحاد الأوروبي، (أغسطس ٢٠٢٤)، وتستهدف هذه المساندة تسهيل فرص التمويل الخارجي، وتعزيز موقف احتياطي النقد الأجنبي، كما تستهدف استقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز القدرة على الصمود، وتعزيز التنافسية وتحسين بيئة الأعمال، ودعم التحول الأخضر، إلى جانب عدد من الأهداف الأخرى.

٤٨ - موافقة مجلس الوزراء على مشروع قرار بشأن إصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم منح التزام المرافق العامة لإنشاء وإدارة وتشغيل وتطوير المنشآت الصحية الصادر بالقانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٢٤، (أغسطس ٢٠٢٤)؛ حيث أجازت اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم منح التزام المرافق العامة لإنشاء وإدارة وتشغيل وتطوير المنشآت الصحية للمستثمرين المصريين أو الأجانب سواء أكانوا أشخاصًا طبيعيين أم اعتباريين إنشاء وإدارة وتشغيل المنشآت الصحية الجديدة، أو إدارة وتشغيل وتطوير المنشآت الصحية القائمة من خلال منحهم التزام مرفق عام دون التقيد بأحكام القانونين رقمي ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ في شأن التزامات المرافق العامة، و٦١ لسنة ١٩٥٨ في شأن منح الامتيازات المتعلقة باستثمار موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة وتعديل شروط الامتياز، وذلك وفقًا لإحدى الطرق المبينة بقانون تنظيم التعاقدات التي تُبرمها الجهات العامة المُشار إليه بحسب طبيعة كل مشروع مع الالتزام بالشروط والقواعد والإجراءات التي نص عليها القانون. ويصدر بمنح الالتزام وتحديد سائر شروطه وأحكامه قرار من مجلس الوزراء بناءً على اقتراح الوزير المختص بعد الموافقة المُسبقة للسلطة المختصة بالجهة أو الهيئة التي تتبعها المنشأة الصحية، على أن تُبدي الجهات المعنية الرأي في شأن منح الالتزام خلال شهر من تاريخ طلب رأيها.

٤٩ - موافقة مجلس الوزراء على العرض المقدم من تحالف (إنجي - تويوتا - أوراسكوم) لتنفيذ قدرات إضافية من طاقة الرياح تصل إلى ١٥٠ ميجاوات، (أغسطس ٢٠٢٤)، يمكن تنفيذها بالتوازي مع الأعمال الحالية لمشروع التحالف الأساسي الحالي بقدرة ٥٠٠ ميجاوات بمنطقة خليج السويس خلال عام ٢٠٢٥، على أن يكون ذلك بذات شروط وأسعار اتفاقيات المشروع الأصلي، ومن خلال استغلال قطعة أرض عن طريق حق الانتفاع مجاورة لموقع المشروع لإنشاء القدرة الإضافية المشار إليها، وهي ضمن المنطقة التي تم إجراء دراسات الرياح والدراسات البيئية عليها من التحالف سابقًا، وذلك في إطار الجهود المبذولة لزيادة سرعة إدخال قدرات إضافية من الطاقة المتجددة بشكل عاجل قبل صيف ٢٠٢٥؛ لمجابهة الزيادة في الطلب على الطاقة الكهربائية، وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.

٥٠ - توقيع اتفاقيتي مشروع إنشاء محطة إنتاج الكهرباء من طاقة الرياح بخليج السويس بقدرة ٢٠٠ ميجاوات، (أغسطس ٢٠٢٤)، ويأتي التوقيع في إطار استراتيجية الدولة لتعزيز دور الطاقات الجديدة والمتجددة في مزيج الطاقة، ودعم القطاع الخاص والاعتماد عليه في إقامة محطات التوليد من طاقة الشمس والرياح، وسيسهم هذا المشروع في تعزيز جهود الدولة لتحقيق مستهدفاتها في مجال الطاقة المتجددة.

٥١ - لتشجيع وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في مشروعات الطاقات المتجددة، تم تخصيص أراضي لهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة لإقامة مشروعات الطاقة المتجددة، (أغسطس ٢٠٢٤)، والتي من بينها مشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر، وذلك بإجمالي مساحات وصلت إلى حوالي ٤٢,٦ ألف كم^٢، بالإضافة إلى تقديم ضمانات حكومية للشركة المصرية لنقل الكهرباء لسداد قيمة الطاقة المشتراة من مشروعات المستثمرين، وتم توقيع اتفاقيات شراء الطاقة طويلة الأجل، والتي تصل إلى نحو ٢٥ سنة، كما تتضمن الإجراءات المحفزة القطاع الخاص على الاستثمار في مشروعات الطاقات المتجددة، ما يلي:

- منح الأرض لإقامة المشروع مقابل نسبة ٢٪ من الكهرباء المنتجة سنوياً.
- تخفيض الجمارك على مكونات وقطع غيار نظم الطاقة المتجددة لتصل إلى ٢٪ بدلاً من ٥٪.
- تخفيض قيمة الضريبة المضافة لتصبح ٥٪ بدلاً من ١٤٪.
- حصول المستثمر على تراخيص إنتاج الكهرباء من جهاز تنظيم مرفق الكهرباء، والموافقة على زيادة حد ارتفاعات التوربينات إلى ٢٢٠ مترًا في جميع الأراضي المخصصة لمشروعات إنتاج الكهرباء من طاقة الرياح، وهو ما يسهم في زيادة الجدوى الاقتصادية للمشروعات.

٥٢ - موافقة مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس الجمهورية بشأن تخصيص قطعة أرض من المساحات المملوكة للدولة ملكية خاصة، (أغسطس ٢٠٢٤)، تقع ناحية محافظة قنا بمساحة ٣,٩ آلاف فدان، لصالح هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة، لاستخدامها في إنشاء محطة طاقة شمسية؛ حيث تأتي هذه الموافقة في إطار جهود الدولة للتوسع في الاعتماد على المصادر الجديدة والمتجددة للطاقة وتوليد طاقة نظيفة، ووفقاً للآليات المتقدمة للحفاظ على البيئة من التلوث.

٥٣ - توفير تمويلات تنموية بنحو ٦ مليارات دولار على ثلاث سنوات لتعميق دور القطاع الخاص في الاقتصاد المصري (يوليو ٢٠٢٤)، في إطار الشراكة التنموية مع البنك الدولي في مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية والإقليمية بهدف حرص الدولة على تبادل الرؤى مع البنك الدولي من أجل تحقيق نمو أكثر استدامة واعتمادًا على الإنتاج والتصدير، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد المصري.

٥٤ - موافقة مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس الجمهورية بشأن اتفاق التمويل المقدم من بنك التنمية الإفريقي، (يوليو ٢٠٢٤)، بهدف المساهمة في تمويل المرحلة الأولى من برنامج دعم تنمية القطاع الخاص والتنوع الاقتصادي؛ حيث يأتي ذلك في إطار دعم الموازنة العامة، كما يمثل الهدف الإنمائي الشامل للبرنامج في زيادة تنمية القطاع الخاص من خلال تحسين بيئة الأعمال وتنويع مصادر النمو الأخضر.

- ٥٥ - الموافقة على مشروع قرار مجلس الوزراء بإنشاء منطقة حرة خاصة باسم شركة «الدخيلة لمحطة الحاويات ش. م. م.» (يوليو ٢٠٢٤)،** وتختص المنطقة الحرة الخاصة بالعمل في مجال بناء وتطوير البنية الفوقية واستخدام وإدارة وتشغيل واستغلال وصيانة وإعادة تسليم محطة حاويات بالرصيف ١٠٠ بميناء الدخيلة بالإسكندرية؛ حيث تقام على قطعة أرض مساحتها ٨٤٠ ألف متر مربع، مع رصيف بطول ١٢٠ متر، بالرصيف ١٠٠ داخل ميناء الدخيلة بالإسكندرية، وتستهدف الشركة حجم إنتاج سنوي متوقع ٢ مليون حاوية مكافئة لحجم ٢٠ قدمًا، وإتاحة العديد من فرص العمل للعمالة الوطنية.
- ٥٦ - موافقة مجلس الوزراء على العرض المقدم من شركة «أميا باور» إحدى شركات مجموعة النوبس الإماراتية للاستثمار، (يوليو ٢٠٢٤)،** وتأتي الموافقة لتنفيذ مشروعات إضافية من الطاقات المتجددة، وذلك قبل صيف ٢٠٢٥، وتضمنت المشروعات: إضافة قدرة ٥٠٠ ميغاوات طاقة شمسية بعد الانتهاء من مشروع أبيدوس طاقة شمسية الجاري الانتهاء منه بقدرة ٥٠٠ ميغاوات، إلى جانب إضافة قدرات ١٥٠٠ ميغاوات (طاقة شمسية وطاقة رياح)، وربطها بالشبكة القومية للكهرباء بعد الانتهاء من (مشروع الطاقة الشمسية الإضافي بقدرة ١٠٠٠ ميغاوات ومشروع أمونت طاقة رياح الجاري تنفيذه بقدرة ٥٠٠ ميغاوات)، بالإضافة إلى نظام التخزين بالبطاريات، وبذلك يصل إجمالي القدرات المخطط إضافتها من مشروعات شركة «أميا باور» قبل صيف ٢٠٢٥ إلى ٢٠٠٠ ميغاوات شاملاً نظام التخزين بالبطاريات.
- ٥٧ - موافقة مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس الجمهورية بشأن اكتتاب جمهورية مصر العربية بعدد ١٩٩١٧ سهمًا في بنك التنمية الإفريقي، (يوليو ٢٠٢٤)،** بقيمة ١٧,٠٤ مليون دولار في إطار قواعد تحويل ملكية الأسهم SRT، وتأتي الموافقة في ضوء ما ترتبط به مصر من ارتباط وثيق وفاعل مع بنك التنمية الإفريقي، لا سيّما فيما يتعلق بجانب الاستثمارات.
- ٥٨ - الموافقة على مشروع قرار مجلس الوزراء بشأن إنشاء منطقة حرة خاصة باسم شركة «سفاجا لتشغيل المحطات ش. م. م.»، (يوليو ٢٠٢٤)،** تختص هذه المنطقة ببناء وتطوير البنية الفوقية واستخدام وإدارة وتشغيل واستغلال وصيانة وإعادة تسليم محطة متعددة الأغراض، بنطاق ميناء سفاجا البحري، طبقاً لبنود عقد الالتزام الموقع بين الهيئة العامة لمواني البحر الأحمر وشركة سفاجا لتشغيل المحطات ش. م. م.، بنظام المناطق الحرة الخاصة.
- ٥٩ - إصدار القرار رقم ١٧٣٢ لسنة ٢٠٢٤ من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية، (يوليو ٢٠٢٤)،** بشأن شروط حصول شركات السمسرة في الأوراق المالية على موافقة الهيئة للتعامل على شهادات خفض الانبعاثات الكربونية، ونصّ القرار على أن شركات السمسرة في الأوراق المالية والراغبة في الحصول على موافقة الهيئة للتعامل على شهادات خفض الانبعاثات الكربونية، يجب ألا يقل رأس مالها المصدر والمدفوع عن ١٥ مليون جنيه، وكذلك ألا تقل حقوق الملكية عن رأس المال المدفوع وقت التقدم بطلب الموافقة للهيئة.

٦٠ - موافقة مجلس الوزراء على مشروع قانون بشأن تجديد العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ الخاص بإنهاء المنازعات الضريبية، (يوليو ٢٠٢٤)، والجدير بالذكر أنه تمت الموافقة النهائية على مشروع القانون المُقدم من الحكومة بتجديد العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ في شأن إنهاء المنازعات الضريبية، (نوفمبر ٢٠٢٤)، ويأتي مشروع القانون في إطار جهود الحد من المنازعات الضريبية وسرعة تسويتها وتخفيف الأعباء المالية التي يتحملها ممولو الضرائب واستقرار أوضاعهم ومراكزهم الضريبية والمالية في ظل الأوضاع الاقتصادية التي يمر بها العالم، كما يأتي مشروع القانون استكمالاً للنهج الذي اتبعته وزارة المالية نحو إقرار سياسة ضريبية تحقق التوازن بين حقوق الخزنة العامة للدولة، وبين حقوق الممولين والمكلفين، بما يسهم في تحفيز الإنتاج وزيادة الاستثمارات.

٦١ - تطوير قواعد تعامل الداخلين بالبورصة وانضمام الشركات المقيدة لصندوق حماية المستثمر كشرط لاستمرار القيد، (يوليو ٢٠٢٤)، وذلك من خلال إلزام الشركات المقيدة لها أسهم بجدول البورصة بالانضمام لصندوق حماية المستثمر وسداد مقابل العضوية كشرط من شروط استمرار القيد؛ وذلك لتعزيز مستويات الشفافية والعدالة في السوق؛ حيث حظر تعديل المادة ٣٨ من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية تعامل أي من الداخلين بمن فيهم أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولون بالشركات المقيدة ومنها الشركات ذات الغرض الخاص، والأشخاص الذين يمكنهم الاطلاع على معلومات غير متاحة للغير أيًا كانت نسبتهم، وكذا المساهمون الرئيسون المالكون لنسبة (٢٠٪) أو أكثر في رأس مال الشركة.

٦٢ - موافقة مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣١٠ لسنة ٢٠١٧، (يوليو ٢٠٢٤)؛ حيث نصّ المشروع في مادته الأولى على أن يتم تعديل نص المادة ٦٣ من اللائحة المشار إليها وأصبحت تنصّ على أن يكون لكل منطقة استثمارية مجلس إدارة يُصدّر بتشكيله لمدة ثلاث سنوات قرار من الوزير المختص بالاتفاق مع الوزير المعني بنشاط المنطقة، ويضم المجلس في عضويته ممثلي الهيئات المعنية بالنشاط أو الأنشطة الرئيسية المرخص بمزاولةها في المنطقة. ووفقاً لنص المادة الثانية من مشروع القرار تلتزم الشركات والمنشآت المخاطبة بأحكام هذا القرار بالحصول على الموافقات والتصاريح والتراخيص اللازمة من الجهات المختصة.

٦٣ - الموافقة على مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بشأن تنظيم وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية، (يوليو ٢٠٢٤)، ونص مشروع القرار على أن تهدف وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية إلى تنمية وتشجيع الاستثمار في جمهورية مصر العربية من خلال تهيئة المناخ الملائم للاستثمار وإزالة معوقاته، وزيادة القدرة التنافسية للنشاط الاقتصادي وتشجيع وزيادة فرص الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر وغير المباشر، من خلال الهيئات والجهات التابعة لها، وهي: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، والهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات، والهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، والهيئة العامة لمركز تنمية الصادرات المصرية، وصندوق تنمية الصادرات، والهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن، والتمثيل التجاري.

٦٤ - أصدر السيد رئيس الوزراء قرارًا بتشكيل واختصاصات المجموعة الوزارية الاقتصادية، (يوليو ٢٠٢٤)،

لوضع الإطار العام للسياسة الاقتصادية والمالية للبلاد وتوجيهاتها على مختلف محاورها؛ بما يسهم في حفز معدلات النمو والتشغيل مع تحقيق الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي في الآجال الزمنية المختلفة، وبحث ودراسة كل الموضوعات الاقتصادية والمالية التي تُحال إليها وإبداء الرأي فيها وإعداد التوصيات اللازمة بخصوصها والتشريعات ذات الصلة إن اقتضى الأمر، واتخاذ ما يلزم من قرارات بما فيها تحديد إجراءات الإصلاح الهيكلي ذات الأولوية واقتراح السياسات اللازمة بمواجهة التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري وسلامته وبمراعاة الظروف الطارئة، فضلًا عن التواصل مع المجتمع الدولي بما في ذلك التفاوض على مستوى السياسات مع مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية، والترويج للاقتصاد المصري في مختلف المحافل المحلية والدولية؛ مما يعزز تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مصر، والقيام بأية مهام أخرى يتطلبها تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

٦٥ - إصدار السيد رئيس الوزراء قرارًا بتشكيل واختصاصات المجموعة الوزارية للتنمية الصناعية،

(يوليو ٢٠٢٤)، وتختص المجموعة الوزارية للتنمية الصناعية، بوضع وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية، والعمل على تحفيز وتشجيع الاستثمار الخاص المباشر في القطاع الصناعي، إلى جانب وضع وتنفيذ خطة محددة بمستهدفات زمنية لتعميق المكون المحلي للصناعة الوطنية، وعلى الأخص منها ١٥٢ فرصة استثمارية محددة لتحقيق الاكتفاء الذاتي بقدر الإمكان في هذه الفرص، وكذا تنفيذ آلية موحدة لتنمية الأراضي الصناعية وإتاحتها للمستثمرين ومتابعة تنفيذهم لخطط تنمية الأراضي، مع إصدار الموافقات المطلوبة لإنشاء وتشغيل المشروعات الصناعية والتأكد من تنفيذها على أرض الواقع، والتنسيق الكامل بين جميع الوزارات والجهات المعنية لضمان تبسيط إجراءات الاستثمار الصناعي وتشغيله، مع وضع خطة تنفيذية لتعظيم الصادرات الصناعية بالتنسيق مع اتحاد الصناعات والغرف الصناعية المتخصصة، ويكون للمجموعة الوزارية للتنمية الصناعية أمانة فنية يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها قرار من رئيسها.

٦٦ - تشجيع الاستثمار في القطاع الصحي بمنح التزامات المرافق العامة للمستثمرين المصريين أو

الأجانب سواء أكانوا أشخاصًا طبيعيين أم اعتباريين لإنشاء وإدارة وتشغيل المنشآت الصحية (يونيو ٢٠٢٤)، حيث تم إصدار قانون رقم ٨٧ لعام ٢٠٢٤ لتنظيم منح التزام المرافق العامة لإنشاء وإدارة وتشغيل وتطوير المنشآت الصحية، أو لإدارة وتشغيل وتطوير المنشآت الصحية القائمة، دون التقيد بأحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالتزامات المرافق العامة والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٨ في شأن منح الامتيازات المتعلقة باستثمار موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة وتعديل شروط الامتياز، وذلك مع عدم الإخلال بحقوق المنتفعين بأحكام قانون نظام التأمين الصحي الشامل الصادر بالقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨، وعدم المساس بخدمات الصحة العامة والخدمات الوقائية والإسعافية والخدمات الصحية الخاصة بتغطية الكوارث بجميع أنواعها والأوبئة، والتي تلتزم الدولة بتقديمها للمواطنين مجانًا.

٦٧ - رفع حد الإعفاء الضريبي عن جميع العاملين بالدولة بمن فيهم العاملون بالقطاع الخاص بنسبة ٧٣٪ اعتبارًا من يوليو ٢٠١٨ حتى مارس ٢٠٢٤ (يونيو ٢٠٢٤)، حيث كان حد الإعفاء الضريبي ١٣,٥ ألف جنيه في عام ٢٠١٨، وأصبح ٦٠ ألف جنيه في حزمة الحماية الاجتماعية التي قُرِّرَت في مارس ٢٠٢٤، ويأتي هذا القرار في ضوء منظومة توحيد أسس ومعايير توحيد الضريبة على الأجور والرواتب؛ حيث تركز على إنشاء منصة موحدة، يتم من خلالها احتساب الضرائب المستحقة على رواتب ومستحقات العاملين في كل القطاعات إلكترونياً دون تدخل العنصر البشري، على نحو يساهم في تحقيق العدالة الضريبية.

٦٨ - التعاقد مع شركة متخصصة في تشغيل المنشآت المالية لتنفيذ المنظومة الإلكترونية للمقاصة والتسويات المالية لمستحقات المستثمرين (يونيو ٢٠٢٤)؛ حيث تعاقدت وزارة المالية مع شركة متخصصة في تشغيل المنشآت المالية لتنفيذ المنظومة الإلكترونية للمقاصة بين مستحقات المستثمرين ومديوناتهم لدى الحكومة، والتسويات المالية لمستحقاتهم. ويأتي ذلك بهدف تبسيط وميكنة المعاملات المالية الحكومية لتيسير على المستثمرين، وتعزيز الحوكمة، وتسريع وتيرة الإجراءات، ورد ضريبة القيمة المضافة في موعد أقصاه ٤٥ يومًا، وسداد دعم المصدرين خلال ٩٠ يومًا؛ لتحفيز الاستثمار وتشجيع المستثمرين على توسيع أنشطتهم الإنتاجية والتصديرية في مصر، ودفع حركة النشاط الاقتصادي، فضلاً عن استهداف الربط الإلكتروني بين منظومة المقاصة والنظم المالية المميكنة بما يضمن تسهيل إجراء تسويات مستحقات المستثمرين.

٦٩ - تهيئة بيئة تنافسية جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال الفصل في المنازعات الضريبية (يونيو ٢٠٢٤)، حيث نجحت وزارة المالية في التسوية والفصل في أكثر من ٤٦١ ألف منازعة وطعن لضريبة الدخل والقيمة المضافة خلال ٦ سنوات بضريبة نهائية مستحقة واجبة الأداء تتجاوز ٣٦٢,٥ مليار جنيه، سواء من خلال لجان الطعن الضريبي، أو لجان إنهاء المنازعات؛ بما يتكامل مع جهود تطوير وميكنة المنظومة الضريبية التي تتسق أيضاً مع ما تتخذه الدولة من إصلاحات وتدابير وإجراءات لخلق بيئة أعمال تنافسية جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية، لإطلاق القدرات الإنتاجية والتصديرية، ودفع النشاط الاقتصادي، في ظل تحديات اقتصادية عالمية وإقليمية ومحلية قاسية تفرض التحرك بشكل أكثر دعةً للقطاع الخاص حتى يقود مسيرة التنمية والنمو من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية مع العمل على تخفيف الضغوط على الموازنة.

٧٠ - وضع مجموعة من الضوابط لمواجهة البيع غير القانوني للعقارات بالعملة الأجنبية للأجانب، (مايو ٢٠٢٤)، بهدف مواجهة بعض وقائع البيع غير القانوني للعقارات للأجانب بالعملة الأجنبية، وعدم تحويل هذه المبالغ إلى الجهاز المصرفي بما يخالف القانون؛ حيث تم إصدار كتاب دوري من مصلحة الشهر العقاري والتوثيق ينصُّ على أنه يجب على طالبي التملك من غير المصريين تقديم ما يفيد تحويل مقابل الثمن الوارد بالعقود بالعملة الأجنبية من الخارج على أحد البنوك الخاضعة لرقابة الجهاز المصرفي.

٧١ - موافقة مجلس الوزراء على مشروع قانون تنظيم ملكية الدولة في الشركات المملوكة لها أو التي تساهم فيها (مايو ٢٠٢٤)، ونصّ مشروع القانون على أن تسري أحكامه على الشركات التي يكون رأس مالها مملوكًا بالكامل لوحدات الجهاز الإداري للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة، وكذلك الشركات المملوكة لتلك الشركات سواء بمفردها أو بالاشتراك مع وحدات الجهاز الإداري للدولة، أو الأشخاص الاعتبارية العامة، كما تسري أحكامه على مساهمات وحدات الجهاز الإداري للدولة والجهات والشركات المشار إليها سابقًا، في رؤوس أموال الشركات غير المملوكة بالكامل لها، وذلك في حدود تلك المساهمات، ودون إخلال بالقواعد والاشتراطات الواردة بعقود تأسيس هذه الشركات وأنظمتها الأساسية، أو باتفاقات المساهمين، أو اتفاقات الاستثمار التي أنشئت طبقًا لها. وتهدف برامج التنظيم التي تضمنها مشروع القانون إلى تنفيذ أهداف وثيقة سياسة ملكية الدولة، وبصفة خاصة حوكمة وجود الدولة في الأنشطة الاقتصادية، وتركيز تدخلها على ضخ الاستثمارات في القطاعات والمرافق العامة الحيوية، إلى جانب جذب مزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية.

٧٢ - موافقة مجلس الوزراء على مشروع قانون بإنشاء وحدة مركزية لحصر ومتابعة وتنظيم الشركات المملوكة للدولة (مايو ٢٠٢٤)، وستكون تلك الوحدة مختصة بجميع القرارات والإجراءات الخاصة بحوكمة الشركات المملوكة للدولة، وستتابع تنفيذ هذه القرارات والإجراءات من قبل كل وزارة معنية كل حسب اختصاصه، وستكون قرارات الوحدة ملزمة للجميع بتنفيذها. ويأتي ذلك في ضوء الجهود الحكومية لتنفيذ ما جاء في وثيقة سياسة ملكية الدولة، واتخاذ قرارات فعلية تسهم في حوكمة الشركات الحكومية وتعزيز التنافسية.

٧٣ - افتتاح وحدة ريادة الأعمال والشركات الناشئة بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، (مايو ٢٠٢٤)، وجاء إطلاق الوحدة تنفيذًا لقرارات المجلس الأعلى للاستثمار بتشكيل وحدة دائمة لدعم رواد الأعمال والشركات الناشئة على أن تشمل ممثلي جميع الجهات المعنية بريادة الأعمال.

٧٤ - الموافقة على مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بمد المدة المُحددة بالمادة ٧٢ من قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الصادر بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠، (مايو ٢٠٢٤)، لتقديم طلبات توفيق أوضاع المشروعات العاملة في مجال الاقتصاد غير الرسمي، لمدة ٣ سنوات تبدأ من تاريخ العمل بأحكام هذا القرار بهدف تشجيع أصحاب تلك المشروعات على التقدم لتوفيق أوضاع مشروعاتهم، في إطار توجه الدولة لتهيئة المناخ الاقتصادي المناسب لتحفيز دمج مشروعات الاقتصاد غير الرسمي ضمن الاقتصاد الرسمي.

٧٥ - وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية الصادر بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ (أبريل ٢٠٢٤)، للمزيد من تحسين عملية التقاضي الاقتصادي، وذلك بتعديل بعض أحكام قرار وزير العدل رقم ٢٢١٥ لسنة ٢٠١٩ بإضافة أسماء إلى جدول خبراء إعادة الهيكلة بإدارة الإفلاس بالمحكمة الاقتصادية وفق قرار وزير العدل رقم ١٩٩٥ لسنة ٢٠٢٤؛ حيث ينص مشروع القانون على استبدال المادتين (٢) و(٥/فقرة ثانية) من قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية المشار إليه؛ حيث نظمت المادة (٢) تشكيل الدوائر الابتدائية والاستئنافية الاقتصادية والقضاة الذين تُشكّل منهم هذه الدوائر، وكذا تشكيل دوائر الجنايات الاقتصادية بدرجتيها، فيما نظمت المادة (٥) في فقرتها الثانية اختصاص دوائر المحاكم الجنائية الاقتصادية بدرجتيها، وقررت سريان أحكام قانون الإجراءات الجنائية على الطعون في الأحكام الصادرة من دوائر جنابات أول درجة الاقتصادية. وأوجب مشروع القانون عدم سريان أحكامه بعد نفاذه إلا على دعاوى الجنايات التي تنظر ابتداء ولم يُفصل فيها من الدوائر الاستئنافية بالمحاكم الاقتصادية اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون.

٧٦ - وضع معايير واضحة لإنشاء مناطق حرة خاصة جديدة (أبريل ٢٠٢٤)؛ حيث وضعت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة مجموعة من المعايير ليتم العمل بها كمعايير قياسية لاختيار المشروعات التي تُحقق قيمة مضافة للاقتصاد القومي، مع مراعاة القرارات التي تصدر عن مجلس الوزراء أو مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتحديد الأنشطة المُستهدفة الصناعية أو الخدمية على مستوى البلاد، وبما يتفق مع رؤية مصر ٢٠٣٠، وقواعد منح الرخصة الذهبية، كما تم الاسترشاد بقرار مجلس الوزراء رقم (٧) لسنة ٢٠٢٠ بتحديد مناطق القطاع (أ) الأكثر احتياجاً للتنمية، وبما لا يتعارض مع الأنظمة الاستثمارية الأخرى. وتم ربط العناصر والمُحددات الأساسية التي يقوم عليها المشروع الاستثماري للعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة بتحقيق مجموعة من المعايير بالمشروع المُستهدف، أهمها: نوع النشاط، وحجم العمالة، ونسبة التصدير للخارج، والاعتماد على المُكون المحلي، والتكنولوجيا المستخدمة، والتكاليف الاستثمارية، ويُمنح لكل معيار منها وزن نسبي محدد، ويكون مجموع الأوزان النسبية لجميع المعايير ١٠٠٪، ويتم قبول طلبات المشروعات الجديدة للعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة الحاصلة على ٧٠ درجة فأكثر من النقاط، وبخلاف ذلك يتم توجيه تلك المشروعات للعمل بأحد أنظمة الاستثمار الأخرى.

٧٧ - صدور تعليمات مصلحة الجمارك بالمنشور رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٤ بإنهاء موقف المُهمل من البضائع بالمنافذ الجمركية المختلفة (أبريل ٢٠٢٤)، ويأتي ذلك في إطار جهود الحكومة لتسريع وتيرة الإفراج الجمركي عن السلع والبضائع الموجودة بمختلف الموانئ المصرية؛ حيث نصّت التعليمات على التزام الإدارات الجمركية المعنية بالسير في إجراءات إحالة البضائع للمُهمل وإجراءات بيع هذه البضائع، وفقًا لأحكام قانون الجمارك رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ ولأئحته التنفيذية، وذلك اعتبارًا من اليوم الأول من أبريل ٢٠٢٤. كما نصّت التعليمات على إلغاء العمل بالمنشور رقم ٤٣ لسنة ٢٠٢٣، الصادر في شأن عدم جواز قيام أي إدارة من الإدارات الجمركية المعنية بإحالة البضائع الموجودة بالموانئ أو المخازن المؤقتة، بما في ذلك البضائع القابلة للتلف أو النقصان، إلى الإدارات العامة للمُهمل أو اتخاذ إجراءات بيعها، إلا بعد العرض بمذكرة على رئاسة المصلحة تُعدها الإدارة الجمركية المعنية، وتتضمن بيان حالة البضاعة وتاريخ انتهاء صلاحيتها إن وُجد.

٧٨ - خلق بيئة تشريعية ضريبية مستقرة من خلال مقترح وثيقة السياسة الضريبية لمصر (٢٠٢٤ - ٢٠٣٠)، (أبريل ٢٠٢٤)، وتهدف الوثيقة إلى تحقيق أهداف العدالة والكفاءة والكفاية الضريبية وسهولة التطبيق خلال السنوات من ٢٠٢٤ حتى ٢٠٣٠، وذلك من خلال إصلاحات مخططة ومتوازنة يتم التوافق عليها من خلال حوار مجتمعي يضمن الاستقرار في بيئة الأعمال؛ للعمل على استقرار السياسات الضريبية. كما تهدف الوثيقة إلى خلق درجة عالية من وضوح الرؤية للمستثمرين بخصوص السياسات الضريبية المستقبلية، وزيادة قدرة المستثمرين على بناء الخطط المستقبلية لاستثماراتهم في مصر، وبناء نماذج التنبؤ والنماذج المالية ودراسات الجدوى الاستثمارية للمشروعات بشكل أفضل وبدرجة عالية من اليقين الضريبي.

٧٩ - الموافقة على مشروع قرار مجلس الوزراء بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون التمويل العقاري الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم ١ لسنة ٢٠٠١ (أبريل ٢٠٢٤)، ونصّ مشروع القرار على أن تلتزم الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التمويل العقاري بتوفيق أوضاعها بزيادة رأس مالها خلال مدة لا تتجاوز عامًا من تاريخ العمل به، ويكون لمجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية مدّ هذه المهلة لمدد أخرى لا تتجاوز عامين، وجاء هذا التعديل بهدف تيسير إجراءات استידاء جهات التمويل العقاري لمستحققاتها المالية حال إخلال عملائها بالتزاماتهم المقررة، وتحفيز جهات التمويل في ضخ المزيد من التمويل للمستثمرين في السوق العقارية المصرية، ويأتي هذا التعديل بهدف مواكبة التغيرات الاقتصادية الكبيرة والمتسارعة خلال الفترة الماضية، على المستويين العالمي والمحلي، والتي أثرت بشكل ملحوظ على ارتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج والمواد الخام المستخدمة في القطاع العقاري، ومن ثمّ تسببت في زيادة قيمة الأصول العقارية التي قد تصبح محلاً للتمويل العقاري، الأمر الذي استوجب العمل على زيادة الملاءة المالية لشركات التمويل العقاري.

٨٠ - الموافقة على مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣١٦ لسنة ٢٠٠٥ (أبريل ٢٠٢٤)، ونصّ مشروع القرار على أن يُضاف إلى اللائحة التنفيذية لقانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية بابٌ جديدٌ بعنوان «فحص التركيز الاقتصادي» يتضمن أحكامًا ترتبط بتعريف التركيز الاقتصادي، والذي يرتبط بالأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية، والكيانات الاقتصادية، والاتحادات، والروابط، والتجمعات المالية، وتجمعات الأشخاص على اختلاف طرق تأسيسها، والمشاركة في التركيز الاقتصادي. كما تضمن مشروع القرار النص على حظر التركيز الاقتصادي إذا كان من شأنه الحدُّ من حرية المنافسة أو تقييدها أو الإضرار بها، وكذا دور جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية في تقييم آثار التركيز الاقتصادي على حرية المنافسة في السوق، وذلك في ضوء عدة عناصر، من بينها: هيكل السوق أو الأسواق المعنية، ومستوى المنافسة الفعلية والمحتملة داخليًا وخارجيًا، والبدايل المتاحة للموردين والعملاء والمستهلكين، والأثر المحتمل للتركز الاقتصادي على المستهلك أو الاستثمارات القائمة أو المحتملة وكذا على الابتكار أو التطوير وعلى حرية المنافسة.

٨١ - موافقة مجلس الوزراء على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٢ في شأن سجل المستوردين (أبريل ٢٠٢٤)، ونصت التعديلات على جواز سداد المبالغ الخاصة برأس المال بالنسبة للأشخاص الطبيعيين وشركات الأشخاص والشركات ذات المسؤولية المحدودة والشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسمهم، بهدف القيد في سجل المستوردين، بما يُعادل هذه المبالغ من العملات الأجنبية الحرة القابلة للتحويل، وذلك تيسيرًا على الشركات التي يتكون رأس مالها من عملات أجنبية، ونص التعديل على أنه مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٢ في شأن سجل المستوردين، يجوز للجهة المختصة بالوزارة المختصة بالتجارة الخارجية إعادة قيد الشركات السابق قيدها بسجل المستوردين حال تغيير شكلها القانوني أو تعديل رقم التسجيل لها، وذلك وفقًا للإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية على أن يُعَدَّ إعادة القيد في هذه الحالة بمثابة تعديل للبيانات في السجل.

٨٢ - موافقة السيد رئيس مجلس الوزراء على مجموعة من القرارات الداعمة لمشروع رأس الحكمة (أبريل ٢٠٢٤)، حيث وافق على مشروع قرار بإنشاء منطقة حرة خاصة تحت اسم «شركة مشروع رأس الحكمة للتنمية العمرانية» ش.م.م بمدينة رأس الحكمة، إلى جانب الموافقة على مشروع قرار بإنشاء منطقة استثمارية بمدينة رأس الحكمة، والموافقة على مشروع قرار بمنح شركة مشروع رأس الحكمة الموافقة الواحدة «الرخصة الذهبية» عن كل من مشروع المنطقة الاستثمارية والمنطقة الحرة الخاصة، وكذا الموافقة على مشروع قرار بتشكيل مجلس إدارة المنطقة الاستثمارية لرأس الحكمة. كما شملت القرارات الموافقة على قيام شركة مشروع رأس الحكمة للتنمية العمرانية بإنشاء ميناء تخصصي دولي سياحي في مدينة رأس الحكمة الجديدة.

٨٣ - صدور قرار جمهوري بتشكيل المجلس الأعلى للضرائب بما يتكامل مع مسار الإصلاح الاقتصادي لتمكين القطاع الخاص وتحفيز الاستثمار (مارس ٢٠٢٤)، برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية رؤساء اتحادات «الصناعات» و«الغرف التجارية»، و«المستثمرين»، وممثلي مجتمع الأعمال والجمعيات الضريبية والمحاسبين، والخبراء في المجالات الاقتصادية والمالية العامة والضرائب من أساتذة الجامعات، وهذا التمثيل المتنوع داخل المجلس يجعل الممولين يشاركون في صنع السياسات الضريبية ومتابعة تنفيذها عبر آليات مؤسسية أكثر فعالية واستدامة؛ حيث إن كل أجهزة وجهات الدولة ملتزمة بتنفيذ قرارات وتوصيات هذا المجلس، الذي يتمتع بصلاحيات واسعة من أجل إرساء دعائم نظام ضريبي أكثر تطوراً وتحفيزاً للاستثمار، بشكل مستدام، والعمل أيضاً على ضبط العلاقة بين المستثمرين والدولة في المجال الضريبي، ويختص بدراسة مشروعات القوانين الضريبية ولوائحها التنفيذية والموضوعات الضريبية التي يعرضها عليه مجلس الوزراء، والعمل على رفع كفاءة الإدارة الضريبية، ودفع جهود تعزيز الحياد الضريبي، والالتزام الطوعي الضريبي بسداد مستحقات الخزنة العامة للدولة، فضلاً على تلقي شكاوى المجتمع الضريبي؛ لبحثها مع المصالح الضريبية، ودراسة أي تحديات ضريبية أمام مجتمع الأعمال، ووضع الحلول المناسبة لمواجهتها، وتقديم الدعم الفني والمشورة القانونية لدفاعي الضرائب والدفاع عن مصالحهم، بما يتكامل في النهاية مع جهود الدولة في مسار الإصلاح الاقتصادي لتمكين القطاع الخاص وتحفيز الاستثمار، وتشجيع المستثمرين على توسيع أنشطتهم الإنتاجية والتصديرية.

٨٤ - وافق مجلس الوزراء على اكتتاب جمهورية مصر العربية في الزيادة التاسعة عشرة لموارد هيئة التنمية الدولية IDA، إحدى مؤسسات مجموعة البنك الدولي، (مارس ٢٠٢٤)، وفي السياق ذاته وافق مجلس الوزراء على اكتتاب جمهورية مصر العربية في الزيادة الـ ٢٠ لحصص رأس مال هيئة التنمية الدولية IDA، إحدى مؤسسات مجموعة البنك الدولي بهدف الحفاظ على مقدار حصص مصر من الأسهم، وبالتالي ضمان قدرتها التصويتية داخل الهيئة، وذلك نظراً لأهمية الدور التنموي للهيئة لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان عبر توفير تمويلات ميسرة لتنفيذ البرامج التنموية والمشروعات الإنمائية.

٨٥ - وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس الجمهورية بشأن التعديل الثالث لاتفاق تمويل «برنامج التنمية المحلية لمحافظة الصعيد مصر» (مارس ٢٠٢٤)، الموقع بين حكومة جمهورية مصر العربية، والبنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار، ويهدف التعديل الثالث إلى مد أجل الاتفاق بدون تكلفة، ليصبح تاريخ الإقفال ٣١ أكتوبر ٢٠٢٤، ويتم تنفيذ البرنامج بمحافظات: قنا، وسوهاج، والمنيا، وأسيوط، بنسبة تنفيذ بلغت ٩٨٪ حتى ديسمبر ٢٠٢٣، ويستهدف دعم التنمية المستدامة الشاملة في الصعيد لتكون أكثر جذباً، وتهيئة بيئة ومناخ الأعمال للمستثمرين، مع تحسين مستوى الخدمات للمواطنين.

٨٦ - موافقة مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس الجمهورية بشأن اكتتاب جمهورية مصر العربية في زيادة رأس المال في مؤسسة التمويل الدولية IFC، (مارس ٢٠٢٤)، ويُسهم ذلك في الحفاظ على مقدار حصص مصر من الأسهم؛ وبالتالي ضمان قدرتها التصويتية داخل المؤسسة. هذا، وتجدر الإشارة إلى إقرار مجلس النواب مساهمة جمهورية مصر العربية في زيادة رأس مال مؤسسة التمويل الدولية (IFC) ذراع البنك الدولي لتمويل القطاع الخاص بقيمة ٢٨,٩ مليون دولار، (أكتوبر ٢٠٢٤)؛ حيث وافق مجلس النواب في جلسته العامة المُنعقدة بتاريخ ٢١ أكتوبر ٢٠٢٤ على اكتتاب جمهورية مصر العربية في زيادة رأس مال مؤسسة التمويل الدولية IFC، أكبر مؤسسة دولية متعددة الأطراف تقوم بتمويل القطاع الخاص، وتتبع مجموعة البنك الدولي، بحصة قدرها ٢٨٩٤٠ سهمًا (٢٨,٩ مليون دولار).

٨٧ - صدور قانون رقم ٧ لسنة ٢٠٢٤، لتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، (فبراير ٢٠٢٤)، حيث تم رفع حدّ الإعفاء الضريبي إلى ٤٠ ألف جنيه سنويًا بدايةً من مارس ٢٠٢٤ بالنسبة للرواتب، ورفع حدّ الإعفاء الشخصي السنوي للممول ليصبح ٢٠ ألف جنيه، وتسري القواعد الجديدة من الفترة الضريبية التي تنتهي بعد نشر القانون بالنسبة للأنشطة التجارية والمهن والإيرادات العقارية.

٨٨ - تشكيل لجنة قانونية وفنية بمجلس الوزراء لدراسة عروض الاستثمار في المشروعات المُهمّة (فبراير ٢٠٢٤)، وخاصةً المشروعات التي تُدرّ موارد ضخمة من النقد الأجنبي، وتمت الاستعانة في هذا الصدد بمكتب محاماة عالمي، بهدف إعداد الصياغات النهائية بشأن اتفاقات وعقود هذه المشروعات، نظرًا لأن هناك تفاصيل مالية وقانونية وفنية تتطلب ذلك، يأتي ذلك في ضوء أهمية هذه المشروعات الاستثمارية، ومساهمتها في تحقيق مُستهدفات الدولة في التنمية، وتوفير مئات الآلاف من فرص العمل، وتشغيل الشركات المصرية، وانتعاش قطاع الصناعة.

٨٩ - قرار وزير المالية بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك (فبراير ٢٠٢٤)، ويتضمن القرار تيسيرات جمركية جديدة للتوكيلات الملاحية على نحو يُسهّم في تسريع وتيرة الإفراج عن البضائع، ويتسق مع جهود الدولة الهادفة إلى تحويل المواني إلى بوابات عبور وليست أماكن للتخزين، ويأتي ذلك في إطار تخفيف الأعباء عن المستوردين بقدر الإمكان، في ظل ما تفرضه التحديات الاقتصادية العالمية من ظروف استثنائية أدت إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات وتكاليف الشحن، حيث تضمن القرار ما يلي:

- **السماح بقبول طلبات التوكيلات الملاحية بتعديل الوجهة المحددة بقوائم الشحن الواردة برسم الوارد النهائي إلى المواني الجافة والمستودعات والعكس، كما هو معمول بالمناطق الحرة أو المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة بشرط تقديم موافقة الجهة المعدل إليها ومنها، وذلك ما عدا الرسائل التي يتم تسجيل بيان جمركي عنها، فيجوز بناء على طلب أصحابها تحويلها إلى رسم الوارد النهائي أو أحد الأنظمة الجمركية الأخرى في حالة توفر شروطه أو إعادة شحنها إلى الخارج عن طريق الجمرک مباشرة، وإذا تم التعديل بعد القيد بسجلات مصلحة الجمارك، يتم تعديل البيان الجمركي إلكترونياً على منصة «نافذة» أو إلغاء البيان الجمركي السابق قيده يدوياً بدفتر «٤٦.ك.م».**
- **السماح بتعديل البيان الجمركي إلكترونياً على منصة «نافذة»، إضافةً إلى ما كان معمولاً به من قبل بإلغاء البيان الجمركي السابق قيده يدوياً بدفتر «٤٦.ك.م»، وقيد بيان جمركي جديد بالنظام المراد التحويل إليه وذلك تيسيراً على المستوردين، ولا يُعد طلب التحويل من نظام الإفراج النهائي إلى نظام «الدروباك» لنفس المستورد عدولاً بشرط استيفاء أحكام وقواعد نظام «الدروباك».**

٩٠ - التوقيع على الاتفاق التكميلي لبروتوكول تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضريبة على الدخل بين مصر والإمارات، (فبراير ٢٠٢٤)؛ لتعزيز فرص التعاون الاستثماري المشترك بين الجانبين، بما يتسق مع تنامي العلاقات الثنائية في شتى المجالات خاصة الاقتصادية، في ظل ما تفرضه التحديات العالمية من ضرورة تنسيق الجهود العربية لامتلاك القدرة على التعامل المرن مع التداعيات السلبية واضطرابات سلاسل الإمداد والتوريد؛ مما يتطلب تحفيز الاستثمار، وتعميق دور القطاع الخاص في المسار التنموي وزيادة مساهماته في النشاط الاقتصادي فضلاً عن تعزيز القدرات الإنتاجية.

٩١ - موافقة مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بشأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ٢٠٢٣ الخاص بإلغاء الإعفاءات من الضرائب والرسوم المقررة لجهات الدولة في الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية، (يناير ٢٠٢٤)، ونصّ مشروع القرار على أن حكم إلغاء الإعفاءات من الضرائب والرسوم يسري على جميع الأنشطة الاستثمارية أو الاقتصادية التي تباشرها جهات الدولة وتشمل: (وحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية، والهيئات العامة القومية والخدمية والاقتصادية، والأجهزة التي لها موازنات خاصة، وكذا الكيانات والشركات المملوكة لأي من الجهات المشار إليها، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وأياً كان الشكل القانوني لها، وكذلك الكيانات والشركات التي تساهم أي من تلك الجهات في ملكيتها، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، أياً كانت نسبة هذه المساهمة، وأياً كانت طبيعة نشاط الجهة أو الكيان أو الشركة المساهمة في الكيان أو الشركة، أو وجه استخدام الأموال المتحصلة من مباشرة النشاط الاستثماري أو الاقتصادي)، وذلك بهدف إلغاء المعاملة التفضيلية لتلك الجهات الحكومية بما يضمن تحقيق المساواة وتعزيز قواعد المنافسة العادلة بين هذه الجهات وبين غيرها، وتخضع للقوانين المنظمة لهذه الأنشطة. ويُعد من قبيل الأنشطة الاستثمارية أو الاقتصادية المشار إليها إنتاج السلع أو بيعها أو تقديم الخدمات أياً كان نوعها، أو منح حقوق استغلال، مما يباشره القطاع الخاص أو المستثمرون من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين.

٩٢ - إعطاء الأولوية في التعاقدات الحكومية للمنتجات المصرية بموازنة العام المالي الجديد ٢٠٢٤/٢٠٢٥، (يناير ٢٠٢٤)، وذلك حتى لو زاد سعرها عن نظيرتها الأجنبية في حدود ١٥٪، بما يتسق مع جهود الدولة الهادفة إلى زيادة الإنتاج المحلي وتوطين الصناعة، من خلال تشجيع القطاع الخاص على ضخ المزيد من الاستثمارات في شتى القطاعات خاصة ذات الأولوية التنموية والتنافسية العالمية أيضاً، على نحو يفتح آفاقاً واعداً للتصدير والنفاز للأسواق الدولية.

٩٣ - موافقة مجلس الوزراء على مشروع قرار السيد رئيس الجمهورية بشأن التعديل السابع لاتفاقية «منحة المساعدة بشأن تحفيز التجارة والاستثمار في مصر (تايب)»، (يناير ٢٠٢٤)، وذلك بين حكومة مصر والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وتهدف الاتفاقية إلى تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تحسين بيئة التجارة والاستثمار، وتحسين إنتاجية العمل، من خلال تنفيذ مجموعة من الأنشطة، أهمها دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، من خلال النفاذ إلى خدمات تطوير الأعمال والخدمات المالية التي ستحسن من التنافسية، وتؤدي إلى خلق فرص عمل وإتاحة البيئة التنافسية في الأسواق المحلية والدولية، هذا إلى جانب دعم التعليم الفني، ودعم إصلاح الاقتصاد المصري.

٩٤ - موافقة مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة على الطلبات المتعلقة بتخصيص قطع أراضٍ لبعض الشركات بنظام البيع بالدولار الأمريكي من خارج البلاد (يناير ٢٠٢٤)، وذلك بعدد من المدن وتشمل: أسسيوط الجديدة، و٦ أكتوبر، والقاهرة الجديدة، وحدائق أكتوبر، وبدر، والشروق، ودمياط الجديدة، وأكتوبر الجديدة، وأسوان الجديدة، والعبور، والعاشر من رمضان، والشيخ زايد، والسادات. ويأتي ذلك بهدف تنفيذ وإقامة العديد من الأنشطة التجارية والإدارية والسكنية، والعمرانية الاستثمارية، هذا إلى جانب الأنشطة الصناعية.

٩٥ - موافقة وزارة السياحة والآثار لعدد «٩» مواقع أثرية في «٧» محافظات لعمل معارض بشكل مجاني لصالح مشروع «أيادي مصر» (يناير ٢٠٢٤)؛ حيث أطلقت وزارة التنمية المحلية منصة «أيادي مصر» للتسويق الإلكتروني في مارس ٢٠٢١، بالشراكة مع برنامج الأغذية العالمي (WFP) والشركة التنفيذية إي - أسواق مصر (E-Aswaaq Misr) إحدى شركات مجموعة (E-finance)، والتي تهدف إلى تسويق مشروعات الحرف اليدوية للمرأة المصرية، وتشجيع النساء والشباب المصريين على استخدام التكنولوجيا لبيع منتجاتهم اليدوية، وذلك في إطار استراتيجية الدولة للتحويل الرقمي بهدف تمكين المرأة اقتصاديًا، وتقديم الدعم في خلق فرص العمل بما يساهم في تنمية الريف المصري. وقد تم افتتاح أكثر من ١٠ معارض لـ «أيادي مصر» للحرف اليدوية والتراثية في مختلف المحافظات، وشاركت المنصة في أكثر من ٢٥ فعالية كبرى محلية.

٩٦ - توقيع مذكرة تفاهم بشأن تطوير وبناء وامتلاك وتشغيل مركز للبيانات الخضراء في مصر (يناير ٢٠٢٤)، بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والشركة الدولية للخدمات البترولية والصناعية (إنكوم)، وشركة ريكورد ديجيتال أسيت فنشرز ليمتد (Record Digital Asset Ventures Ltd)، ومجموعة إس آي سي للاستثمار المحدودة (SIC Investment Ltd)؛ بهدف إنشاء مركز للبيانات الخضراء مزود بحوالي ٢٠٠ ميجاوات طاقة كهربائية مولدة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ويأتي ذلك في إطار الجهود التي تبذلها الحكومة لتنفيذ مشروعات مراكز البيانات الخضراء التي يعتمد تشغيلها على إمدادات الطاقة المتجددة، بما يعزز من الجهود المبذولة لتنمية صناعة مراكز البيانات، وتعمل الحكومة على جذب مزيد من الاستثمارات للعمل في هذا المجال الواعد، بما يتسق مع تحقيق مستهدفات الدولة ذات الصلة بالتنمية المستدامة وتنفيذ المشروعات صديقة البيئة، وتقليل الانبعاثات الكربونية وفقًا للالتزامات الدولية في هذا الشأن.

٩٧ - موافقة المجلس الأعلى للموانئ على التنسيق مع وزارة الخارجية لتوقيع وثيقة انضمام مصر لطريق الحرير الصيني، (ديسمبر ٢٠٢٣)، والعمل مع الجهات المعنية بالدولة لتذليل المعوقات اللازمة لضمان المشاركة الفعالة للدولة المصرية كشريك رئيس بمبادرة طريق الحرير الصيني، مع قيام وزارة النقل بالتنسيق مع الجانب الصيني للعمل على دمج الممر اللوجيستي (السخنة - الإسكندرية) ضمن مبادرة طريق الحرير.

٩٨ - موافقة المجلس الأعلى للموانئ على عدد من الإجراءات التي من شأنها المساهمة في دعم الاستثمار وتعزيز الصادرات، وكذا تذليل المعوقات التي تواجه تجارة الترانزيت، بما يدعم تحول مصر إلى مركز للتجارة العالمية واللوجستيات، (ديسمبر ٢٠٢٣)، وذلك على النحو التالي:

- الموافقة على تعديل مسمى المجلس الأعلى للموانئ ليصبح المجلس الأعلى للموانئ واللوجستيات، ويرجع ذلك إلى قيام وزارة النقل بالتخطيط لإنشاء عدة محاور تنموية لوجستية متكاملة تغطي جميع أنحاء الجمهورية لربط الموانئ البحرية بالمناطق الصناعية والزراعية، والتجمعات العمرانية، وكذلك في ضوء تنفيذ التكليف الرئاسي بتحويل مصر إلى مركز للتجارة العالمية واللوجستيات، وهو ما يتطلب توسيع اختصاصات المجلس بشأن تعظيم قطاع النقل واللوجستيات.
- الموافقة على اعتماد مقترح المخطط التنفيذي والزماني لدعم وتعظيم الصادرات المصرية، والذي يشمل الإجراءات المطلوبة من الوزارات والجهات المعنية للتنفيذ الفعال لخطة مضاعفة الصادرات المصرية لإفريقيا ٢٠٢٥.
- الموافقة على توحيد الإجراءات الجمركية وآلية التنفيذ بجميع الموانئ المصرية فيما يخص تجارة الترانزيت، بالإضافة إلى التنسيق الدائم بين وزارتي النقل والمالية والجهات المعنية؛ وذلك بهدف تذليل المعوقات التي تواجه تجارة الترانزيت المباشر وغير المباشر، والتي يمكن أن تواجه جميع مُشغلي محطات الحاويات بجميع الموانئ البحرية المصرية.
- الموافقة على تكليف شركة متخصصة لإنشاء وتنفيذ خريطة تفاعلية بمنصة قطاع النقل البحري واللوجستيات تشمل منظومة النقل متعدد الوسائط، على أن يتم تضمين الخريطة لجميع الخدمات الدولية وخدمات الشحن العاملة والمخطط عملها وجميع المشغلين العالميين للموانئ المصرية كافة؛ للتسهيل على الشركات العالمية لدراسة السوق المصرية، بالإضافة إلى عرض الفرص الاستثمارية بكل القطاعات، كما يتم تضمين المنصة جميع خدمات النقل بالسكك الحديدية وجداولها ومساراتها داخل الدولة وكل ما يخص الممرات اللوجستية.

٩٩ - التأكيد على إعطاء الأولوية في التعاقدات الحكومية للمنتجات المصرية وإن زاد سعرها على نظيرتها الأجنبية في حدود ١٥٪، (ديسمبر ٢٠٢٣)، وهو ما يتسق مع جهود الدولة الهادفة إلى زيادة الإنتاج المحلي وتوطين الصناعة، وتشجيع القطاع الخاص على ضخ المزيد من الاستثمارات في شتى القطاعات خاصة ذات الأولوية التنموية والتنافسية العالمية أيضًا؛ مما يفتح آفاقًا واعدة للتصدير والنفاذ للأسواق الدولية.

١٠٠ - إصدار الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة قرارًا بخفض ٦٢٪ من عدد المستندات المطلوبة

للحصول على خدمتي تشكيل لجان تحديد الموقف التنفيذي وبدء النشاط، (أكتوبر ٢٠٢٣)؛ حيث أصدرت الهيئة قرارًا بخفض ٦٢٪ من المستندات المطلوبة من الشركات للحصول على خدمتي تشكيل لجان تحديد الموقف التنفيذي، وبدء النشاط، والتي تختص بتقييم جدية الشركات من حيث ضخ الاستثمارات والتشغيل، تمهيدًا لحصول الشركات على ضمانات وحوافز وامتيازات الاستثمار في مصر. كما نص القرار على قصر المعايينات الميدانية للشركات على حالات محددة، وتفويض سلطة تشكيل واعتماد تقارير لجان الموقف التنفيذي إلى رؤساء مراكز خدمات المستثمرين بالمحافظات، تطبيقًا لمبدأ اللامركزية وتوفيرًا لوقت المتعاملين مع الهيئة. ومن شأن هذا القرار أن يسهم في تسريع الإجراءات وتوفير الوقت والجهد المبذولين من المتعاملين وموظفي الهيئة، مع الحفاظ على التزام الشركات بمسؤوليتها القانونية دون الإخلال بالانضباط القانوني والإجرائي لبيئة الاستثمار، وقد صدر في سبتمبر ٢٠٢٣ قرار الهيئة بتخفيض عدد المستندات المطلوبة من الشركات للحصول على خدمات اعتماد الجمعيات العامة العادية وغير العادية ومجالس الإدارة، ويجري العمل على مراجعة جميع المستندات والإجراءات بكل قطاعات الهيئة.

١٠١ - إحالة مشروع قانون بشأن حوافز مشروعات الهيدروجين الأخضر ومشتقاته إلى البرلمان،

(أكتوبر ٢٠٢٣)، تأكيدًا لدعم الحكومة للاستثمار في مشروعات الهيدروجين الأخضر، كما ضاعفت الحكومة الحوافز المقدمة والمخصصة للهيدروجين الأخضر، واتخذت العديد من التدابير الأخرى لدعم الاستثمار في مشروعات الهيدروجين الأخضر، بما في ذلك تدشين المجلس الوطني للهيدروجين الأخضر ومشتقاته برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء، وتشكيل الأمانة الفنية للمجلس الوطني للهيدروجين الأخضر، التي تختص بالتنسيق بين مختلف الجهات الحكومية المعنية، للتأكد من إصدار كل القرارات المطلوبة لتيسير إجراءات مشروعات الهيدروجين الأخضر.

١٠٢ - موافقة مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بإنشاء منظومة إلكترونية

للمقاصة والتسويات المالية، (سبتمبر ٢٠٢٣)؛ حيث تكون بين مُستحقات المُستثمرين وما عليهم من أعباء ضريبية أو غيرها لصالح الجهات الحكومية، في إطار تنفيذ قرارات اجتماع المجلس الأعلى للاستثمار برئاسة السيد رئيس الجمهورية في مايو ٢٠٢٣.

١٠٣ - إعداد مشروع قانون بزيادة حد الإعفاء الضريبي على الدخل بنسبة ٢٥٪ إضافية ليصل إلى

٤٥ ألف جنيه بدلًا من ٣٦ ألف جنيه (سبتمبر ٢٠٢٣)، وبذلك يكون حد الإعفاء الضريبي قد ارتفع بنسبة ٧٥٪ منذ الأول من يوليو ٢٠٢٣، وذلك للعاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات الاقتصادية وشركات قطاع الأعمال العام والقطاع الخاص، بتكلفة سنوية بنحو ٤,٥ مليارات جنيه تتحملها الخزنة العامة للدولة.

١٠٤- موافقة مجلس الوزراء على مشروع قانون بإلغاء الإعفاءات المقررة لجهات الدولة في الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية، (يونيو ٢٠٢٣)، وذلك من أجل تحسين مناخ الاستثمار، ودعم مشاركة القطاع الخاص في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وتكريس وترسيخ التوجه الخاص بكفالة فرص عادلة لمختلف الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية في المعاملات المالية المنظمة لها، وكذلك دعم التنافس في إطار من الحيادية والشفافية واقتصادات السوق الحرة.

١٠٥- تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك لتبسيط الإجراءات وتقليص زمن الإفراج الجمركي، (أغسطس ٢٠٢٣)؛ حيث أصدرت وزارة المالية قرارًا بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك؛ بما يُسهّم في تعزيز الحوكمة وتبسيط الإجراءات لتقليص زمن الإفراج الجمركي، على نحو يتسق مع جهود جعل مصر مركزًا إقليميًا لتجارة الترانزيت، وتعزيز المسار الوطني لتحفيز الصادرات، وتيسير حركة التجارة الداخلية والخارجية؛ من أجل دعم بنية الاقتصاد المصري.

١٠٦- أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية القرار رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٣، (أغسطس ٢٠٢٣)، بشأن معايير المفاضلة بين طلبات الحصول على ترخيص مزاولة نشاط تقييم وتصنيف وترتيب الأوراق المالية، ويقضي القرار بفتح الباب للراغبين في التقدم للحصول على رخصة واحدة جديدة لمزاولة نشاط تقييم وتصنيف وترتيب الأوراق المالية، وذلك في ضوء حاجة سوق رأس المال، على أن تتم المفاضلة بين طلبات الشركات المتقدمة للحصول على تلك الرخصة وفقًا لخمس معايير لضمان أكبر قدر من الشفافية والحيادية، وبموجب القرار تُمنَح الشركات الراغبة في التقدم للحصول على رخصة نشاط تقييم وتصنيف وترتيب الأوراق المالية مهلة ثلاثة أشهر من تاريخ نشر القرار، وذلك لتقديم طلباتها للهيئة وبمراعاة معايير المفاضلة، ويجوز للهيئة مد هذه المهلة في ضوء ما يسفر عنه فحص الطلبات المقدمة.

١٠٧- موافقة مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس الوزراء بإنشاء المجلس الوطني للهيدروجين الأخضر ومشتقاته وفقًا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٣٤٤٥) لسنة ٢٠٢٣، (أغسطس ٢٠٢٣)، لتوحيد جهود الدولة لتحفيز الاستثمار في مجال الهيدروجين الأخضر ومشتقاته، بما يتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة وخطط الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويضمن تنافسيتها على المستويين الدولي والإقليمي، ولتذليل معوقات الاستثمار في هذا المجال.

١٠٨- أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية قرار رقم (١٥٠) لسنة ٢٠٢٣ بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١) لسنة ٢٠١٧، (أغسطس ٢٠٢٣)، بشأن إصدار المعايير المصرية للتقييم المالي للمنشآت، وذلك بتطوير بعض المنهجيات والنماذج التي تلائم طبيعة عمل الشركات الناشئة بما يساعدها على الوصول للتمويل اللازم للنمو والتوسع وتطوير أعمالها وتحقيق مستهدفاتها.

١٠٩ - موافقة مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، بجلسته رقم ١٨١ بتاريخ ١٢ يوليو ٢٠٢٣، على بعض الطلبات بشأن تخصيص بعض قطع الأراضي، لصالح بعض الشركات، بنظام البيع بالدولار الأمريكي من خارج البلاد.

١١٠ - وقّعت وزارة التموين والتجارة الداخلية والبنك التجاري الدولي وشركة فيزا العالمية بروتوكول تعاون لإصدار «بطاقة السجل التجاري الرقمية»، (أبريل ٢٠٢٣)، بهدف استخراج بطاقة السجل التجاري الرقمية لأول مرة، وإنشاء رقم موحد مميز وغير مكرر لكل منشأة «شاملة فروعها» بصورة موحدة ومكون من ١٥ خانة لجميع المنشآت المقيدة بالسجل التجاري؛ حيث كان في السابق يوجد أكثر من رقم للمنشأة ذات الفروع المتعددة. وتم ربط قواعد بيانات منظومة السجل التجاري ومكاتبها التي تبلغ ١٠٨ مكاتب على مستوى الجمهورية وتخدم منتسبي الغرف التجارية واتحاد الصناعات وجميع أنواع الشركات باختلاف كينونتها القانونية إضافةً إلى تسجيل الكيانات الافتراضية والشركات الناشئة في منظومة السجل التجاري، كذلك الوجود الفعلي داخل فروع العديد من البنوك التجارية من خلال مكاتب خدمات السجل التجاري لخدمة قاعدة عملاء البنوك، كما تم الربط مع قاعدة بيانات الضرائب لتفعيل رقم التسجيل الضريبي كرقم قومي للمنشأة.

١١١ - أطلقت وزارة التعاون الدولي «النظام المميكن لإدارة بيانات ومتابعة مشروعات التمويل التنموي المُيسر» مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، (أبريل ٢٠٢٣)، ويُعد النظام آلية لربط وتوحيد البيانات المتعلقة باتفاقيات ومشروعات وبرامج التعاون الإنمائي مع شركاء التنمية، من أجل ضمان إتاحة المعلومات ذات الصلة على كل المستويات بين الوزارة وجميع الجهات الوطنية بما يعزز دورها في عملية المتابعة والتقييم ودعم اتخاذ القرار، ويعمل النظام الجديد على متابعة الأداء المالي والفني للمشروعات الممولة من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين.

١١٢ - توجيه السيد رئيس الوزراء بتشكيل لجنة مشتركة لتوطين صناعة الدواء والمستلزمات الطبية، (مارس ٢٠٢٣)، ويكون أعضاؤها من مصلحتي الضرائب والجمارك، ومسؤولي صناعة الدواء في مصر، وممثلي وزارة التجارة والصناعة، واتحاد الصناعات؛ بهدف تذليل أية عقبات وتحديات تواجه الاستثمار في المجال الطبي في مصر.

١١٣ - إعادة صياغة ضوابط منح صفة الضبطية القضائية لموظفي الجهات الإدارية في الدولة، الأمر الذي يؤدي إلى تحفيز وتشجيع الاستثمار وبيئة الأعمال، (يناير ٢٠٢٣).

١١٤ - إنشاء صندوق مصر الفرعي للطروحات، (أكتوبر ٢٠٢٢)، والتوافق بشأن عدد من الشركات المدرجة ضمن برنامج الطروحات، (ديسمبر ٢٠٢٢).

١١٥ - تشكيل مجموعة عمل لتحديد خطة عمل بالإصلاحات اللازمة لتحسين وضع مصر في المؤشرات الدولية بما ينعكس على تعزيز مناخ الاستثمار (ديسمبر ٢٠٢٢)، بموجب قرار رئيس الوزراء رقم (٤٤٩٦) لسنة ٢٠٢٢.

١١٦ - مد فترة تسجيل الكيانات الفردية بمنظومة الفاتورة الإلكترونية من ١٥ ديسمبر ٢٠٢٢، إلى ٣٠ أبريل ٢٠٢٣ كمهلة أخيرة (ديسمبر ٢٠٢٢)، على أن يتم تشكيل لجان مشتركة بين مصلحة الضرائب ومختلف الفئات المستهدفة، بمن فيهم أعضاء النقابات المهنية؛ لدراسة وتذليل كل التحديات التي تواجه تسجيل الشرائح المستهدفة بمنظومة الفاتورة الإلكترونية، على نحو يمكنهم من سرعة توفير أوضاعهم، والتسجيل بمنظومة الفاتورة الإلكترونية قبل انتهاء المهلة الأخيرة.

١١٧ - أصدرت وزارة المالية دليلًا مُبسَّطًا بالمزايا والحوافز الضريبية والجمركية المقررة للمستثمرين بقوانين الضرائب والجمارك والاستثمار وغيرها (ديسمبر ٢٠٢٢)، مُوضَّحة فيه قواعد وإجراءات الاستفادة من هذه المزايا؛ إدراكًا لأهمية تنمية الوعي الضريبي والجمركي لدى مجتمع الأعمال؛ بما يُسهم في جذب المزيد من الاستثمارات، وتوسيع القاعدة التصديرية.

١١٨ - تشكيل مجموعة عمل قانونية لصياغة العقد المقترح مع وكالات الهجرة المحلية والأجنبية لجذب المستثمرين الراغبين في الحصول على الجنسية المصرية بموجب قرار رئيس الوزراء رقم (٤٢٧٩) لسنة ٢٠٢٢، (نوفمبر ٢٠٢٢).

١١٩ - إقرار مشروع قانون بإنشاء الجهاز المصري للملكية الفكرية (جلسة مجلس الوزراء رقم ٢١٨)، (نوفمبر ٢٠٢٢).

١٢٠ - عدم إحالة أي بضائع بالمواني أو المخازن المؤقتة إلى «المهمل» إلا بقرار وزاري؛ لتيسير الإفراج عن الواردات وتخفيف الأعباء عن المستثمرين، (سبتمبر ٢٠٢٢).

١٢١ - تعديل اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المشاركة مع القطاع الخاص في مشروعات البنية التحتية رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٠، (سبتمبر ٢٠٢٢).

١٢٢ - إعداد دليل إجرائي مبسط باللغتين العربية والإنجليزية (سبتمبر ٢٠٢٢)، يتضمن الإجراءات الجمركية على الواردات تحت نظام الإفراج المؤقت، وإجراءات التخليص المسبق، وإجراءات رد الضريبة على القيمة المضافة للمغادرين الأجانب، وتعميم هذا الدليل، ونشره وربطه بالموقع الإلكتروني الرسمي لمؤتمر المناخ COP27، والموقع الإلكتروني لوزارة المالية.

١٢٣ - إجراءات جديدة لضمان أولوية المنتجات المصرية في التعاقدات الحكومية (أغسطس ٢٠٢٢)، وتعزيز الاعتماد على المنتجات المصنعة محليًا في «الجمهورية الجديدة»، وألا تقل نسبة المكون الصناعي المصري عن ٤٠٪ في عقود مقاولات الأعمال، وتفضيل المنتج المصري وإن زاد سعره على نظيره الأجنبي في حدود ١٥٪.

١٢٤ - وقف تحصيل الغرامات الجمركية من المستثمرين والمستوردين المتأخرين في إنهاء الإجراءات الجمركية بسبب المستندات المطلوبة من الجهات ذات الصلة، (أغسطس ٢٠٢٢).

١٢٥ - مد المهلة المقررة للسلع الغذائية لـ ٤ أشهر قبل تحويلها إلى «مهمل» بمراعاة تاريخ الصلاحية، و٦ أشهر للمنتجات غير الغذائية (أغسطس ٢٠٢٢)، لحين الانتهاء من استيفاء المستندات المطلوبة من الجهات ذات الصلة.

١٢٦ - اكتمال منظومة الإجراءات الضريبية المميكنة (يوليو ٢٠٢٢)، وتُعد أحد الروافد الرئيسة لمشروع تطوير ورقمنة المنظومة الضريبية الذي يستهدف الانتقال من بيئة العمل الورقية إلى الإلكترونية، من أجل إرساء دعائم العدالة الضريبية وأداء حق الدولة؛ على نحو يُسهم في تبسيط الإجراءات من خلال التوسع في الحلول التكنولوجية وفقًا لأعلى المعايير الدولية، وذلك من أجل تحفيز الاستثمار.

١٢٧ - إعداد ٣ مشروعات قوانين لتهيئة مناخ الأعمال (يونيو ٢٠٢٢)، شملت (قانون مصر الرقمية، وتعديل قانون التوقيع الإلكتروني، وإنشاء لجنة لتبسيط الإجراءات الإدارية).

١٢٨ - إرساء الإطار التنظيمي والتشريعي لمنظومة الاقتصاد الأخضر؛ حيث تم إصدار الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية ٢٠٥٠، واستراتيجية التنمية منخفضة الانبعاثات، كما تم إصدار خطة المساهمات الوطنية المحدثة، كما تم إطلاق المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية.

ملحق (٦)

24
إجراءً إصلاحياً

إصلاحات تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة

١- تنفيذ الطرح العام والخاص لأسهم المصرف المتحد (UBEE. CA) بقيمة إجمالية ٤,٥٧ مليارات جنيه، (ديسمبر ٢٠٢٤)، وذلك لعدد ٣٣٠ مليون سهم بنسبة ٣٠٪ من أسهم رأس المال المصدر بسعر ١٣,٨٥ جنيهًا للسهم على شريحتين (عام وخاص)، وبلغت الشريحة الأولى (الطرح الخاص) ٣١٣,٥ مليون سهم تمثل نسبة ٩٥٪ من إجمالي الأسهم المطروحة للبيع ونسبة ٢٨,٥٪ من إجمالي أسهم رأس المال المصدر بقيمة ٤,٣٤١ مليارات جنيه، أما الشريحة الثانية (الطرح العام) فبلغت ١٦,٥ مليون سهم تمثل نسبة ٥٪ من إجمالي الأسهم المطروحة للبيع ونسبة ١,٥٠٪ من إجمالي أسهم رأس المال المصدر بقيمة ٢٢٨,٥ مليون جنيه، فضلًا عن ذلك تم تغطية الطرح الخاص ٦ مرات، في حين تم تغطية الطرح العام نحو ٥٩ مرة بنسبة تخصيص ١,٧٪. جدير بالذكر أنه تم فتح باب الاكتتاب في الشريحة الأولى (الطرح الخاص) في الفترة من ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٤ إلى ٢٥ نوفمبر ٢٠٢٤، في حين تم فتح باب الاكتتاب في الشريحة الثانية (الطرح العام) في الفترة من ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٤ إلى ٣ ديسمبر ٢٠٢٤، وتم تنفيذ الطرح بالكامل في بداية جلسة تداول يوم ٤ ديسمبر ٢٠٢٤، كما تمت إتاحة رد الأموال الفائضة إلى حسابات عملاء الطرح في اليوم ذاته.

٢- إصلاح وإعادة هيكلة موقف الهيئات الاقتصادية الـ ٥٩ عبر مرحلتين، (ديسمبر ٢٠٢٤)، بهدف معالجة المشكلات التي تواجه هذه الهيئات ورفع كفاءتها وفعاليتها، وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، واختصت المرحلة الأولى من عملية إعادة هيكلة الهيئات بفحص ودراسة موقف الهيئات الاقتصادية الـ ٥٩، وذلك بغرض تحديد مصير كل هيئة وفقًا لعدد من البدائل التي تتضمن إما الإبقاء على هذه الهيئة الاقتصادية، أو تحويلها إلى هيئة عامة، أو دمج هيئات معًا، أو تقسيم الهيئة إلى هيئات صغرى، أو تصفية وإلغاء الهيئة، أو تحويل الهيئة الاقتصادية إلى شركة قابضة، وذلك وفق عدد من المعايير المستخدمة في إعادة هيكلة الهيئات الاقتصادية لإجراء التحليل التفصيلي لموقف كل هيئة. وتوصلت المرحلة الأولى إلى فحص ودراسة ٤٠ هيئة؛ حيث تم الاتفاق على إبقاء عدد ٢٩ هيئة اقتصادية، وتصفية وإلغاء هيئة واحدة، ودمج عدد ٣ هيئات في هيئات أخرى، وتحويل عدد ٧ هيئات من هيئات اقتصادية إلى هيئات عامة لعدد من الاعتبارات، ومن المخطط لها الانتهاء من فحص ودراسة ١٩ هيئة متبقية. بينما يعوّل على المرحلة الثانية أن تشمل إعادة هيكلة فعلية تفصيلية لكل هيئة في وضعها الجديد بالشكل الذي يؤدي إلى رفع معدلات الكفاءة والفاعلية وزيادة مساهمة الهيئة في الناتج المحلي الإجمالي.

٣ - عقد السيد رئيس مجلس الوزراء اجتماعاً لمتابعة تنفيذ برنامج الطرقات الخاص بقطاع المطارات المصرية مع المدير الإقليمي لمؤسسة التمويل الدولية لشمال إفريقيا، (نوفمبر ٢٠٢٤)، بهدف المتابعة الخاصة بالطرقات في القطاعات المختلفة، ومن بين هذه القطاعات قطاع المطارات المصرية والخطوات المستقبلية في هذا الشأن، وتُعتبر مؤسسة التمويل الدولية المستشار الاستراتيجي للحكومة المصرية لتنفيذ برنامج الطرقات.

٤ - توقيع اتفاقية طرح شركة «تمويلي» إلى تحالف دولي من المستثمرين بقيمة تزيد على ٢,٥ مليار جنيه، (سبتمبر ٢٠٢٤)، حيث تنص الاتفاقية على طرح ١٠٪ من أسهم شركة تمويلي للتمويل متناهي الصغر، المملوكة لشركتي إن آي كابيتال وأياي التابعتين لبنك الاستثمار القومي والبريد للاستثمار، لتحالف دولي من المستثمرين، ضم العديد من شركاء التنمية، منهم من ساهم بشكل مباشر، مثل: البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والمؤسسة البريطانية للاستثمار الدولي (BII)، ومنهم من ساهم بشكل غير مباشر من خلال الاستثمار في الصناديق الاستثمارية الخاصة المشاركة في التحالف وهم: SPE Capital وتنمية كابيتال فينتشرز «TCV» بهدف تعزيز الدور الذي يقوم به شركاء التنمية لدعم وتنمية القطاع الخاص في مصر، وسعيًا إلى بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات، ورفع معدل النمو السنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعظيم العائد على الاستثمارات الحكومية، والتحول نحو نمو مستدام، وزيادة مساهمة استثمارات القطاع الخاص في الناتج المحلي. جدير بالذكر وجود نحو ٣,٤ ملايين منشأة قطاع خاص في مصر، نحو ٩٨٪ منها مشروعات متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة.

٥ - إصدار التقرير الثاني لمتابعة تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة حتى أغسطس ٢٠٢٤ من قبل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، (أغسطس ٢٠٢٤)؛ حيث يأتي هذا التقرير لعرض ما تم إنجازه على صعيد تنفيذ «سياسة ملكية الدولة» في عامها الثاني. ويتضمن عشرة أجزاء رئيسية، تتناول: ملامح سياسة ملكية الدولة للأصول، وموقف الشركات المملوكة للدولة، وعرض الموقف التنفيذي لخطة الطرقات الحكومية، وآليات أخرى للمشاركة مع القطاع الخاص، وجهود الدولة لدعم المنافسة وضمان الحياد التنافسي، والجهود المبذولة على صعيد حوكمة الشركات المملوكة للدولة وتعزيز معايير الإفصاح المالي. كما يعرض التقرير بعض مؤشرات قياس أثر تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول، ويلقي الضوء على منظومة قومية لمتابعة وتقييم سياسة ملكية الدولة للأصول، ويختتم التقرير بشهادات المؤسسات الدولية ذات الصلة بتنفيذ البرنامج.

٦- بلغت نسبة تنفيذ المراحل الثلاث المتضمنة في برنامج الطرّوحات والممتدة خلال الفترة (مارس ٢٠٢٢ - يونيو ٢٠٢٤) وبحسب الموقف في أغسطس ٢٠٢٤ نحو ٢٨٨,٥٪، بحصيلة قاربت ٣٠ مليار دولار، وتنوعت آليات الطرح ما بين البيع الكلي/الجزئي لمستثمر محلي/أجنبي، أو من خلال البيع في البورصة المصرية، أو زيادة رؤوس أموال بعض الشركات المملوكة للدولة، علاوةً على استثمارات معززة للتنمية السياحية في مصر. ومما لا شك فيه أن إبرام صفقة رأس الحكمة كان العامل الأساسي في تحقيق معدلات التنفيذ العالية التي تفوق المستهدفات في قطاع من القطاعات التي تسعى الدولة إلى زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص به؛ حيث تعكس الصفقة إلى حد كبير ثقة المستثمرين الأجانب بالاقتصاد المصري وبالفرص الواعدة التي تتوفر في عدد من قطاعاته وعلى رأسها القطاعات ذات الأولوية بالنسبة للحكومة المصرية والمتضمنة بوثيقة سياسة ملكية الدولة للأصول.

٧- أما على صعيد أشكال الشراكة الأخرى مع القطاع الخاص وبحسب الموقف في أغسطس ٢٠٢٤، ولا سيما فيما يخص المشروعات التي تم إنجازها بخلاف برنامج الطرّوحات في أعقاب إقرار وثيقة ملكية الدولة من خلال الوحدة المركزية للمشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص بوزارة المالية، فتتمثل في:

- عدد ٧ مشروعات تم الانتهاء من توقيعها بتكلفة استثمارية تقدر بنحو ١٥,٥٨ مليار جنيه تقريبًا.
- عدد ٤ مشروعات تحت الطرح بتكلفة استثمارية تقدر بنحو ١٦ مليار جنيه تقريبًا (تكلفة تقديرية).
- عدد ٣٢ مشروعًا من المشروعات المستقبلية، والتي تمت الموافقة عليها من جانب اللجنة العليا لشؤون المشاركة للبدء في دراستها للطرح بنظام المشاركة مع القطاع الخاص خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، منها عدد ٢١ مشروعًا بتكلفة استثمارية تقدر بنحو ٤١,٣ مليار جنيه، وعدد ١١ مشروعًا جارٍ تحديد تكلفتها الاستثمارية.



٨ - استثمار تريليون جنيه في مشروع «ساوث ميد» بمدينة الساحل الشمالي بالشراكة مع مجموعة «طلعت مصطفى TMG» (يوليو ٢٠٢٤)، حيث يتم تطوير المشروع على مساحة ٢٣ مليون متر مربع بفكر وتصميم عالميين ليكون وجهة سياحية عالمية باستثمارات تريليون جنيه، أي بما يعادل نحو ٢١ مليار دولار، من خلال «مجموعة طلعت مصطفى TMG» وتبلغ قيمة المبيعات المستهدفة لمشروع «ساوث ميد» حوالي ١,٦ تريليون جنيه، أي ما يقرب من ٣٥ مليار دولار أمريكي، وهي أكبر قيمة مبيعات لمشروع سياحي عقاري متكامل في تاريخ جمهورية مصر العربية، بهدف تحقيق أثر إيجابي مباشر للاقتصاد الوطني من خلال زيادة حوالي ٢,٤ تريليون جنيه إضافية للناتج القومي الإجمالي؛ حيث إن النسبة المتعارف عليها أن كل ١ جنيه ينفق في مجال المبيعات العقارية يُسهم في توليد ١,٥ جنيه في الناتج القومي الإجمالي، وسيولد المشروع دخلًا حقيقيًا للدولة المصرية، من خلال مشاركتها في المشروع، عبر حصة الدولة في أراضي المشروع، وعوائد الضرائب السيادية المباشرة بنحو ١ تريليون جنيه، أي ما يقرب من ٢١ مليار دولار. وعليه، فإن الحصة من الضرائب السيادية في الموازنة العامة للدولة سترتفع لما يقرب من ٢٨٣ مليار جنيه؛ حيث تمثل نسبة الضرائب ١١,٨٪ من الناتج القومي الإجمالي، وتوفير فرص عمل جديدة تصل إلى ١,٦ مليون فرصة عمل مباشرة من خلال الصناعات المرتبطة بالإنشاء والتشييد والخدمات والصناعات التكميلية الأخرى.

٩ - موافقة مجلس الوزراء على التصريح لجامعة الإسكندرية بالتعاقد مع الشركة المصرية الفنلندية للمنشآت والخدمات التعليمية، (يوليو ٢٠٢٤)، بهدف حصول الشركة على الترخيص بالانتفاع بمبنى خرساني وقطعة أرض بمساحة إجمالية ٢٠ فدانًا من أرض الجامعة بمدينة برج العرب الجديدة، لإنشاء مؤسسة جامعية لاستضافة فرع لجامعة «Tampere» الفنلندية، وتأتي هذه الموافقة في إطار جهود الدولة لتعزيز مشاركة مؤسسات القطاع الخاص في إدارة مرافق الدولة وتقديم الخدمات المختلفة بمستوى يتناسب مع المؤشرات العالمية.



١٠- توقيع مجموعة من العقود مع مجموعة مواني أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة (يونيو ٢٠٢٤)؛ حيث وقعت الحكومة المصرية عددًا من العقود مع مجموعة مواني أبو ظبي يوم ١٢ يونيو ٢٠٢٤، وذلك في إطار توجيه الحكومة لتشجيع مشاركة القطاع الخاص الوطني والعربي والأجنبي في جهود تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك على النحو التالي:

- **توقيع عقد نهائي بين الهيئة العامة لمواني البحر الأحمر ومجموعة مواني أبو ظبي،** لمنح التزام بناء وتطوير وإدارة وتشغيل وتسويق وصيانة وإعادة تسليم البنية الفوقية لمحطات السفن السياحية في مواني سفاجا، والغردقة، وشرم الشيخ. ويأتي ذلك بهدف تكوين الشراكات الاستراتيجية مع كبرى شركات إدارة وتشغيل المواني العالمية والخطوط الملاحية؛ لضمان وصول وتردد أكبر عدد ممكن من السفن العالمية على المواني المصرية، وكذلك لمضاعفة طاقة تشغيل المواني والتوسع في تجارة الترانزيت. وتتمثل العوائد المباشرة للتعاقد في ضخ مجموعة مواني أبو ظبي استثمارات بقيمة ٤,٧ ملايين دولار؛ لتطوير البنية الفوقية للتعامل مع تلك النوعية من السياحة الفاخرة، لتغطي إدارة وتشغيل محطات السفن السياحية الثلاث، كما أن له عوائد غير مباشرة مثل توفير فرص العمل، والعوائد على المقاصد السياحية للسائحين، وأنشطة السائح المختلفة؛ بما يسهم في زيادة الدخل القومي.
- **توقيع عقدي منح التزام بالأحرف الأولى لمدة ٣٠ عامًا بين الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس ومجموعة مواني أبو ظبي،** وذلك لعقود منح التزام تمويل وتصميم وبناء وتطوير وإدارة وتشغيل واستغلال وصيانة وإعادة تسليم البنية الفوقية لمحطة درجة (رورو)، وكذا لمحطة الركاب والسفن السياحية بميناء السخنة بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس. وبموجب هذا التعاقد، ستقوم مجموعة مواني أبو ظبي -بصفتها مشغلًا عالميًا لمحطات الكروز- بإدارة وتشغيل صالات محطات الركاب والسفن السياحية باستثمار قيمته ٥,٣ ملايين دولار في محطة الركاب والسفن السياحية بميناء السخنة. وذلك في إطار خطة تشغيلية مشتركة بين هيئة مواني البحر الأحمر والهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس وميناء زايد البحري، بما يضمن تحسين اتصالية المواني المصرية وربطها بالبحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي.
- **كما ستقوم المجموعة باستثمار ٢٥ مليون دولار في بناء البنية الفوقية لمحطات (الرورو) والسيارات المتخصصة عن طريق شركة (NOATUM) -إحدى كبرى الشركات المتخصصة في مجال الرورو-؛** وذلك بما يسهم في تحسين اتصالية ميناء السخنة بأكثر من ٢٦ دولة على مستوى العالم، مما سيكون له دور كبير في دعم سلاسل إمداد صناعة السيارات بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، باعتبارها من أكبر المشغلين العالميين لمحطات السيارات، وتمتلك أفضل الطول لتداول السيارات، وتقديم خدماتها للعديد من الشركات العالمية المتخصصة في مجال السيارات.

١١ - قام صندوق مصر السيادي وفي سياق تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول بالعديد من الإنجازات في ملف استغلال الأصول المنقولة للصندوق، ومنها ما تم في يونيو ٢٠٢٤، ومن أهمها نقل نحو ٢٠ أصلًا من الأصول العقارية، منها ١٢ مقرًا من مقار الوزارات في منطقة وسط البلد، إلى جانب مجمع التحرير، ووزارة الداخلية، ومقر وزارة الخارجية، إضافةً إلى الانتهاء من الدراسات الخاصة بمربع الوزارات، وتلقى الصندوق عددًا من العروض من جانب المستثمرين المصريين والأجانب لاستغلال تلك الأصول، علاوةً على الانتهاء من الدراسات الخاصة بمربع الوزارات، والانتهاء من المراحل الأولى من تطوير مبنى وزارة الداخلية لتحويله إلى مركز للإبداع وفندق ٣ نجوم، فيما يجري العمل على مبنى مجمع التحرير لتحويله إلى فندق بمواصفات عالمية، ومن المقرر الانتهاء منه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٥.

١٢ - موافقة اللجنة العليا لشؤون المشاركة مع القطاع الخاص على عدد (٤) مشروعات مقترحة بالمشاركة مع القطاع الخاص (ديسمبر ٢٠٢٣)، ويأتي ذلك في ضوء الأهمية البالغة التي تحظى بها اللجنة العليا لشؤون المشاركة في رسم خطط وسياسات العمل والمشروعات المختلفة في شتى القطاعات بالمشاركة مع القطاع الخاص، وذلك في إطار جهود الدولة الهادفة لفتح آفاق رغبة أمام هذا القطاع وتعزيز مساهماته في المسار التنموي، وتعظيم مشاركته في النشاط الاقتصادي، على نحو يسهم في دفع عملية الإنتاج ورفع معدلات النمو وتوفير المزيد من فرص العمل. وفي هذا الصدد وافقت اللجنة العليا لشؤون المشاركة على ٤ مشروعات على النحو التالي:

- مشروع تصميم وتمويل وإنشاء واستغلال وصيانة وإعادة ملكية مركز خدمات المستثمرين بمنطقة شق الثعبان بمحافظة القاهرة بنظام (BOOT)، ووافقت اللجنة على طرح المشروع وفقًا لأحكام قانون تنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٠ المعدل بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢١، ويستهدف المشروع تنمية منطقة شق الثعبان، وتوفير الخدمات الضرورية للمستثمرين ورجال الأعمال، لا سيما الخدمات المالية والبنوك، ومقار للشركات وخدمات الشحن والتوزيع، ومراكز التسويق والمعارض وغيرها؛ مما يسهم في تحقيق عوائد مالية لمحافظة القاهرة وتنمية مواردها الذاتية، وتوفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة.
- وافقت اللجنة العليا على قيام هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بالتعاقد مع إحدى الشركات المتخصصة بنظام المشاركة مع القطاع الخاص لتنفيذ مشروعين مقترحين لمحطتي محولات كهربائية لصالح هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وهما: تنفيذ محطة محولات أسمنت طرة شاملة حق استغلال وتأهيل ورفع كفاءة وصيانة المحطة لتغذية رافع مياه (PS1) بالقاهرة الجديدة، وتنفيذ محطة محولات رافع رقم ٣ لإنشاء المحطة والإدارة والاستغلال والصيانة للمحطة والخطوط وشبكات الكهرباء المغذية للروافع أرقام ٢ و ٣ و ٤ بمدينة القاهرة الجديدة بنظام BOOT.
- كما وافقت اللجنة على مشروع المبادرة المقدمة من شركة تأهيل الدولية التابعة لشركة نهضة مصر لإنشاء وتشغيل أكاديمية تأهيل الدولية للتعليم الفني الدولي.

١٣ - التعاون مع مؤسسة التمويل الدولية لتنفيذ برنامج الطرقات من خلال طرح ٥٠ شركة من الشركات التابعة للدولة (ديسمبر ٢٠٢٣)، وتركز الخطة التنفيذية التي أعدتها المؤسسة للمرحلة القادمة على ٤ قطاعات ستكون لها الأولوية في عملية الطرقات، وهي: قطاعا البنوك والتأمين، وهناك قطاعان آخران لم يتم العمل عليهما بشكل كبير، وهما: المطارات والاتصالات، وفي هذا الصدد سوف يتم إشراك القطاع الخاص مع الدولة، خاصة الشركات التي تمتلك خبرات عالمية في إدارة وتشغيل عدد من المطارات التابعة للدولة، وجدير بالذكر أنه تم تحقيق ٥,٦ مليارات دولار من التخرج الكلي أو الجزئي من ١٤ شركة.

١٤ - إنشاء وحدة تابعة لرئاسة مجلس الوزراء للإشراف على برنامج الطرقات، (يوليو ٢٠٢٣)؛ وقد أصبح هناك مستشار لرئيس الوزراء مسؤول عن إدارة هذه الوحدة ومتابعة هذا الموضوع بصورة كاملة، إذ إن الوحدة معنية بهذا البرنامج، بالتعاون مع كل مؤسسات الدولة وعلى رأسها صندوق مصر السيادي، وتختص الوحدة بما يلي:

- تقييم خطط الطرقات السابقة واستكمالها.
- توجيه قطاعات وأساليب طرح بناءً على مشورة مستشار دولي.
- تعيين البنوك الاستثمارية المسؤولة عن طرح كل شركة.
- متابعة وتنفيذ برنامج الطرقات بالتنسيق مع الجهات المعنية.

١٥ - توقيع اتفاقية مع مؤسسة التمويل الدولية IFC، ذراع مجموعة البنك الدولي لتمكين القطاع الخاص، (يونيو ٢٠٢٣)، والتي تعمل بموجبها مؤسسة التمويل الدولية مستشارًا استراتيجيًا للحكومة لتنفيذ برنامج الطرقات الحكومية. ووفقًا للاتفاقية، تقوم مؤسسة التمويل الدولية، بتقديم الدعم والمشورة الفنية لبرنامج الطرقات الحكومية، والمساعدة في هيكلة وإعداد الشركات المستهدفة طرحها للقطاع الخاص، وتحسين حوكمة الشركات، بما يعزز التدفقات الرأسمالية ويدعم رؤية الدولة لتحقيق التعافي الاقتصادي، وذلك من خلال مرحلتين كالآتي:

- المرحلة الأولى: إعداد الاستراتيجية خلال ٤ أشهر من تاريخ توقيع الاتفاق، وهو ما تم بالفعل يوم ١٨ يونيو ٢٠٢٣.
- المرحلة الثانية: طرح الفعلي للشركات والمشروعات.

١٦ - قيام الدولة بالإعلان عن عزمها طرح (٣٥) (بنكًا/ شركة/ أصلًا) بالبورصة/ أو لمستثمر أجنبي؛ حيث تم تحديد (٣٢) (بنكًا/ شركة/ أصلًا) في فبراير ٢٠٢٣، وإضافة ٣ شركات جديدة بعد ذلك، موزعة على ١٩ قطاعًا/ نشاطًا اقتصاديًا، تتوزع بين ٣ بنوك، و٢٨ شركة، و٤ أصول، كما يتبين فيما يلي:

- ٥ قطاعات سُنِّتَتْ أو تُزاد الاستثمارات بها مع منح فرص استثمارية للقطاع الخاص، وهي (الأسمدة، والأنشطة المتعلقة بقناة السويس، والسفن العابرة للقناة، وأنشطة استخراج البترول، وأنشطة تكرير البترول، ومياه وصرف صحي).
- ٨ قطاعات سُنِّتْ قُضْ أو تُنَبَّت الاستثمارات بها مع وجود الدولة، وهي (صناعات الكيماويات المعملية والمتخصصة، والصناعات المعدنية، والتعدين، والنقل، وأنشطة التأمين، وخدمات الاتصالات اللاسلكية وخدمات الاتصالات الأرضية، ومحطات توليد الكهرباء، وأنشطة وخدمات مالية (البنوك)).
- ٦ قطاعات ستُستَخرج الدولة منها خلال (٣ - ٥) سنوات، وهي (خدمات الإقامة، والزراعة، والأنشطة المساعدة للخدمات المالية، والصناعات الدوائية، والصناعات الكيماوية، والتشييد والبناء).
- تتمثل الـ ٣ بنوك في: ١- بنك القاهرة، ٢- المصرف المتحد، و٣- البنك العربي الإفريقي الدولي.
- تتمثل الـ ٤ أصول في: ١- الفنادق المملوكة لوزارة قطاع الأعمال العام، ٢- محطة توليد الرياح بجبل الزيت، ٣- محطة توليد الرياح بالزعفرانة، و٤- محطة بني سويف لتوليد الكهرباء.
- تتمثل الـ ٢٨ شركة في:

- | | |
|---|---|
| ١- شركة مصر لتكنولوجيا التجارة (MTS). | ١٥- شركة القناة للرباط وأنوار السفن. |
| ٢- شركة النصر للإسكان والتعمير. | ١٦- شركة بورسعيد لتداول الحاويات والبضائع. |
| ٣- شركة المعادي للتنمية والتعمير. | ١٧- شركة دمياط لتداول الحاويات والبضائع. |
| ٤- شركة المستقبل للتنمية العمرانية. | ١٨- شركة الصالحية للاستثمار والتنمية. |
| ٥- شركة مصر لأعمال الأسمنت المسلح. | ١٩- شركة مصر لتأمينات الحياة. |
| ٦- شركة حلوان للأسمدة. | ٢٠- شركة مصر للتأمين. |
| ٧- الشركة الوطنية للمنتجات البترولية. | ٢١- شركة صافي لتعبئة المياه. |
| ٨- الشركة المصرية لإنتاج البروبلين والبولي بروبيلين. | ٢٢- شركة تنمية الصناعات الكيماوية - (سيد). |
| ٩- شركة النصر للتعدين. | ٢٣- شركة البويات والصناعات الكيماوية (باكين). |
| ١٠- الشركة المصرية لإنتاج الإيثيلين ومشتقاته (إيثيدكو). | ٢٤- شركة الأمل الشريف للبلاستيك. |
| ١١- شركة الحفر للبترول. | ٢٥- شركة مصر للمستحضرات الطبية. |
| ١٢- الشركة المصرية لإنتاج الألكيل بنزين الخطي (إيلاب). | ٢٦- شركة الشرقية للدخان. |
| ١٣- شركة سيناء للمنجنيز. | ٢٧- شركة العز الدخيلة للصلب. |
| ١٤- الشركة المصرية للسبائك الحديدية. | ٢٨- الشركة المصرية للاتصالات. |

- ١٧ - تطوير قاعدة بيانات تتضمن الشركات المملوكة للدولة والتي تضم حاليًا نحو ٧٠٩ شركات حتى أغسطس ٢٠٢٤ موزعة بين ١٨ قطاعًا، وبلغ عدد الجهات التي لديها شركات مملوكة ٣٣ جهة، يستحوذ قطاع الأعمال على حوالي ٤٤,٧٪ من إجمالي الشركات المدرجة بالقاعدة، وتجدر الإشارة إلى أن نحو ١٥٨ شركة تبلغ نسبة مشاركة الدولة فيها أكثر من ٧٥٪، في حين يبلغ عدد الشركات التي تسجل نسبة مشاركة الدولة فيها أقل من ٢٥٪ نحو ٨٠ شركة.**
- ١٨ - تولي صندوق مصر الفرعي للطروحات الذي يقوم على تأسيسه «صندوق مصر السيادي» مهمة إدارة عملية طرح لبعض الشركات المملوكة للدولة، بالبورصة المصرية أو على مستثمر استراتيجي، وتتعدد أهداف الصندوق الفرعي، ومن أهمها: ١- جذب استثمارات أجنبية في فترة زمنية قصيرة، ٢- الإسراع بتنفيذ برنامج الطروحات، وذلك في ضوء سرعة اتخاذ القرارات من قبل الصندوق، و٣- استهداف مستثمرين استراتيجيين؛ مما يساعد في قياس مدى الاهتمام المؤسسي قبل الانتقال إلى مرحلة الاكتتاب العام.**
- ١٩ - إطلاق برنامج الطروحات العامة بهدف تحقيق أفضل عائد مادي للدولة وتعظيم الاستفادة من أصولها من خلال إتاحة الفرصة؛ سواء للطرح العام للمواطنين أو للقطاع الخاص، للمشاركة مع الدولة في زيادة فعالية ونجاح هذه الأصول، وجذب المزيد من الاستثمارات المباشرة من خلال طرح أسهم الشركات المملوكة للدولة أو التي تساهم فيها في الأسواق، وتوسيع قاعدة الملكية. وتتمثل أهم محددات وضع توقيتات مواتية لعملية طرح في أوضاع البورصة وسوق المال؛ لاختيار التوقيت المناسب لعملية طرح.**
- ٢٠ - إعداد تصور لتنفيذ استراتيجية متكاملة للتواصل المجتمعي بشأن سياسة ملكية الدولة، من خلال البدء في عقد اجتماعات بحضور نخبة من المتخصصين في الشأن الإعلامي لوضع تصور للترويج لاستراتيجية التواصل.**
- ٢١ - تأسيس اللجنة العليا لتنفيذ سياسة ملكية الدولة بعضوية العديد من الوزارات والجهات المعنية بهدف تولي مهام تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة للأصول وفقًا لبرامج زمنية محددة، وتحديد النهج الأمثل لتشجيع مشاركة القطاع الخاص على مستوى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، فضلًا عن تحديد آلية التخارج على مستوى الأنشطة والشركات التابعة لكل نشاط على حدة، وضمان التقييم العادل للأصول بالاستعانة بجهات استشارية ذات ثقة، ومراجعة الأطر التنظيمية والقانونية لتشجيع مشاركة القطاع الخاص، مع المراجعة الدورية لخريطة وجود الدولة وفقًا للمستجدات العالمية والمحلية.**

٢٢ - تشكيل أمانة فنية للجنة العليا لتنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول في مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري، يناط بها حصر جميع الشركات المملوكة للدولة أو المساهمة فيها، وإعداد قائمة سنوية بالأصول التي سيتم التخرج منها كلياً أو جزئياً وإقرارها من مجلس الوزراء المصري. علاوة على وضع الخطط الزمنية اللازمة لتنفيذ برنامج ملكية الدولة للأصول، ومتابعة كل مراحل التنفيذ بالتنسيق مع الجهات المعنية، وتقديم تقرير دوري في هذا الصدد إلى اللجنة العليا لتنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول. بالإضافة إلى تبني منظومة قومية للمتابعة والتقييم، تتضمن مجموعة من مؤشرات قياس الأثر Impact Assessment Indicators لتقييم الأثر الكلي لتطبيق سياسة ملكية الأصول المملوكة للدولة.

٢٣ - موافقة السيد رئيس الجمهورية على وثيقة سياسة ملكية الدولة (ديسمبر ٢٠٢٢) للأصول في إشارة إلى دعم القيادة السياسية للوثيقة، وحرصها على توفير كل السبل للمزيد من تمكين القطاع الخاص.

٢٤ - إقرار مجلس الوزراء للمسودة النهائية لوثيقة سياسة ملكية الدولة، (نوفمبر ٢٠٢٢).



مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار



مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

الحي الحكومي – العاصمة الإدارية الجديدة – مصر

رقم بريدي: 4829902 ص.ب: 191 الحي السكني R3

تليفون: 4-3-2-1-20546600 (+202) فاكس: 20532115 (+202)

www.idsc.gov.eg

info@idsc.gov.eg

